

# الجزء الثاني

- ﴿ وهي تحتوي على القوانين الشرعية والاحكام المدنية المطابقة ﴾
- ﴿ للكتب الفقهية حررها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين ﴾
- ﴿ والفقهاء المدققين وبعد ان وقعت لدى الباب ﴾
- ﴿ العالي موقع الاستحسان تملقت الاذاعة ﴾
- ﴿ السنية بان تكون دستور ﴾
- ﴿ للعمل بها ﴾

••

---

﴿ الطبعة الاولى ﴾

---

﴿ قسطنطينية ﴾

---

﴿ طبعت في مطبعة الجواب ﴾

﴿ الكائنة امام الباب العالي ﴾

١٢٩٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَصَلَّى اللّٰهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَلَّم تَسْلِيمًا ﴾

❦ صورہ التقرير الذی تقدم للمرحوم عالی ناسا الصدر الاعظم ❦

❦ فيما يتعلق بالمجلة وذلك في عرة محرم سنة ١٢٨٦ ❦

لا ينجح على حضرة الصدر العالى ان الجهة التى معلق بامر الدنيا من علم الفقه كما انها تنقسم الى مناهجات ومعاملات وعقوبة كذلك القوانين السياسية للامم المتقدمة ينقسم الى هذه الاقسام الثلاثة ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدنى لكنه لما راد اتساع المعاملات التجارية في هذه الاعصار مست الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات كالسفحة التى يسمونها حوالة و كاحكام الافلاس وغيرهما من القانون الاصلى ووضع لهذه المستثنيات قانون مخصوص يسمى قانون التجارة وصار معمولاً به فى الخصوصيات التجارية فقط واما سائر الجهات فزال احكامها تجرى على القانون المدنى ومع ذلك فاندعاوى اتى تزيى فى محاكم التجارة اذا طهر شئ من معرفاتها ليس له حكم فى قانون التجارة مثل الرهن والكفالة والوكالة ويرجع فيه الى القانون الاصلى وكيفية وجد مسطوراً فيه

بحری

### في المجلة

يجرى المحكم على مقتضاه وكذا في دعاوى الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم  
تجرى المعاملة بها على هذا الدوا ان ايضا

ود وضعت الدولة العلية قديما وحديثا قوانين كثيرة تقال اقانون  
المدنى وهى وان لم تكن كافية لبيان جميع المعاملات وفصاها الا ان  
المسائل المتعلقة بنسب المعاملات من علم الفقه هى كافية وافية للاحتياحات  
الواقعة في هذا الخصوص ولعلمارى بعض مشكلات في تحويل الدعاوى الى  
الشرع والقانون غير ان محالس تميز الحقوق لما كانت تحت رئاسة حكم  
اشرع اشريف فكما ان الدعاوى اشريعه تصير رؤيتها وفصلها لديهم  
كذلك كانت المواد المطامية التى نعال الى تلك المحالس ترى وتفصل بمعرفة  
ايضا وبذلك يجرى حل تلك لمشكلات من حيث ان اصل القوانين والنظمات  
الملكية ومرجعها هو علم الفقه وكثير من الخصوصات المتفرعة والامور  
التي يطر فيها بمقتضى اعظم بفصل ويخصم على وفق المسائل الفقهية والحال  
ان اعضاء محالس تميز الحقوق لا اعلاص اهم على مسائل علم الفقه وذا حكمت  
حكم الشرع اشريف في تلك المروع بمقتضى الاحكام الشرعية طر الاعضاء  
اهم يفعلون ما يشاؤون خارجا عن النصامات والقوانين الموضوعة واساؤا  
هم اطر فيصير ذلك اعمى على اقل واقل

تم ان قانون التجارة الهانوى هو دستور العمل في محاكم التجارة الموحدة في  
ممالك الدولة العلية واما الخصوصات المتفرعة عن الدعاوى التجارية التي  
لاحكم لها في قانون التجارة فيصل بها مشكلات عظيمه لانه اذا صارت  
المراعاة في مثل هذه الخصوصات الى قوانين اوربا وهى است موصوعة  
بالارادة السنية فلا تصير مدار الحكم في محاكم الدولة العلية واد اهيل فصل  
تلك المشكلات الى الشرعة العراء والمحاكم اشريعه تصير محوره على اسشاف  
المراعاة في تلك الدعاوى وحيد فاحكم على قضيه وحيدة في محكمتين كل  
مهما تعار الاخرى في اصول المحاكم يمشأ عنه بالظن تشعب ومباينة في مثل  
هذه الاحوال لا يمكن لمحاكم التجارة مراعاة تحكم اشريعه واذ قيل لاعضاء  
محاكم التجارة ان راجعوا الكتب امقهيده فهذا ايضا لا يمكن لان هوءة الاعضاء  
على حد سواء مع اعضاء محالس تميز الحقوق في اطلاق على مسائل الفقهية  
ولا

### في المجلة

ولا يخفى ان علم الفقه بحر لا ساحل له واستنطاق درر المسائل اللآزم منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية وملصكة كاه وعلى الخصوص مذهب الحقيقة لانه قام فيه محتمدون كثيرون متفاوتون في انطقه وموقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل فيه تقيح كما حصل في فقه الشافعية بل لم ترل مسائله اشتاتا متشعبة فتثير القول الصحيح من بين تلك المسائل والاقوال المختلفة وتطيق الحوادث عليها عسير جدا وما عدا ذلك فانه تبدل الاعصار تبدل المسائل التي يلزم تناؤها على العادة والعرف مثلا كل عند المتقدمين من الفقهاء اذا اراد احد شراء دار اكتبى برؤيه بعض بيوتها وعند المتأخرين لابد من رؤية كل بيت منها على حدته وهذا الاختلاف ليس مستندا الى دليل بل هو ناشئ عن اختلاف العرف والعادة في امر الانشاء والنساء وذلك ان العادة قديما في انشاء الدور وامائها ان تكون جميع بيوتها متساوية وعلى طرز واحد فكانت رؤية بعض البيوت على هذا تعنى عن رؤية سائرهما واما في هذا العصر فحيت جرت العادة بال الدار الواحدة تكون بيوتها مختلفة في الشكل والقدر لزم عند البيع رؤيه كل منها على الانفراد وفي الحقيقة فاللارم في هذه المساله واولها حصول علم كاف بالمبيع عند المشتري ومن ثم لم يكن الاختلاف الواقع في مثل المساله المذكورة تغييرا للقاعدة الشرعية وانما تعبر الحكم فيها بتغير احوال الزمان فقط وتفرق الاختلاف ارادى والاختلاف البرهاني الواقع هنا وتميزهما بمحور الى زيادة التدقيق واعصار النظر فلا جرم ان الاحاطة بالمسائل الفقهية وبلوغ النهاية في معرفتها امر صعب جدا ولذا انتدب جمع من فقهاء العصر وفضلائه لتأليف كتب مطواه مثل كتاب الفتاوى التاتارخانية والعالمكبريه المشهورة الان بالاعتاوى الهنديه ومع ذلك فلم يقدروا على حصر جميع القروع الفقهية والاختلافات المذهبيه وفي الواقع فان كتب الفتاوى هي عبارة عن مولفات حاوية لصور ما حصل تطبيقه من الحوادث على القواعد الفقهية وافنت به الفتاوى فيما مر من الزمان ولاشك ان الاحاطة بجميع الفتاوى التي اقي بها علماء السادة الحنفية في العصور الماضية عسير للغاية ولهذا جمع ابن محم رحمه الله تعالى كثيرا من القواعد الفقهية والمسائل الكلية المدرج تحتها فروع الفقه ففتح بال تلك بابا يسهل الاتصال

### ❦ المجلة ❦

التوصل منه إلى الاحاطة بالمسائل ولكن لم يسمح الزمان بعده بعالم فقيه يحدو حدوه حتى يجعل أثره طريقا واسعا وأما الآن فقد ندر وجود المتبحرين في العلوم الشرعية في جميع الجهات فضلا عن انه لا يمكن تعيين اعضاء في المحاكم النظامية لهم قدرة على مراجعة الكتب الفقهية وقت الحاجة لحل الاسكالات فقد صار من الصعب ايضا وجود قصاة كافية للمحاكم الشرعية الكاثنة في الممالك المحروسة

دنا على ذلك لم يزل الامل معلقا بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطا سهل الماحد عاريا من الاختلافات حاويا للاقوال المختارة سهل المطاعة على كل احد لانه اذا وجد كتاب على هذا الشكل حصل منه فائدة عظيمة عامة لكل من نواب الشرع ومن اعضاء المحاكم النظامية والماورين بالادارة فيحصل لهم بمطالعته انفسا الى الشرع ولدى الايجاب نصير لهم ملكه بحسب الوسع يقتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوى والشرع الشريف فيصير هذا الكتاب معتبرا مرعى الاحراء في المحاكم الشرعية معا عن وضع قانون لدعاوى الحقوق التي ترى في المحاكم النظامية ومن اجل الحصول على هذا المأمول عقدت سائقا جمعية عليه في ادارة مجلس الطميطات وحرر حيثد كبير من المسائل ولكن لم تتر الى حيز العمل فصدق مضمون قولهم ان الامور مرهورة لاوقاتها حتى ساء الله تعالى بوزما في هذا العصر الهيراني الذي صار معبوطا من جمع الاعصار تطهور من هذه الآثار الخيرية المهدمة ولاجل حصول هذا الامر مع سائر الآثار الحسنة الكثيرة التي هي من التوقيات الخالية السلطانية المشهودة بعين الافتخار للخيرة احيل على عهدتنا مع ضعفنا وعجزنا اتقام هذا المشروع الخليل والاثر الجبري السديد لتحصل به الكفاية في تطبيق المعاملات الحارمة على القواعد الفقهية على حسب احتياحات العصر وبموجب الارادة العلية اجتمعنا في دائرة ديوان الاحكام وبادرنا الى ترتيب محله مؤلفة من المسائل والامور الكثيرة اوقوع اللازم جدا من قسم المعاملات الفقهية بمجموعة من افوان الساسة الخيرة الموقوف بها وقسمت الى كتب متعددة وسميت «بالاحكام العادية» وعدد حكام المقدمة والكتاب الاون منها اعطيت نسخة منها لمقام شيخنا الاسلام وسمح اخرى لمن له مهاره ومعرفة كافية في علم الفقه من السديرات الفخام ثم بعد اجراء ما لازم من التهديب والتعديل فيها على بعض ملاحظات منهم حررت منها

### في المحلة

منها نسخ، وعرضت على حضرة كرم العلية والآن حصلت الماددة الى ترجمة هذه المقدمة والكتاب الى اللغة العربية وما زال اذهتمام مصرودا الى تاليف باقي الكتب ايضا فادى مطالعكم هذه المحلة بخط علمكم الى بان المقالة ائمة من المقدمة هي عبارة عن القواعد التي جمعها ابن نجيم ومن سلك مسلكه من الفقهاء رحمهم الله تعالى فحكم الشرع مالم يقفوا على نقل صريح لا يحكمون بمجرد الاستدلال الى واحدة من هذه القواعد الا ان لها فائدة كل في ضبط السائل في اطلع علمها من المطالعين يضبطون المسائل بالتمها وسائر المادورين يرجعون اليها في كل خصوصية هذه القواعد يمكن للاسنان تطبيق معالمه على الشرع الشريف او في الاقل القريب وانشاء على ذلك لم يكتب هذه القواعد تحت عنوان كتب ابواب بل ادراجها في المقدمة والاكثر في الكتب الفقهية ان يذكر المسائل مخلوطة مع المادى لكن في هذه المحلة حرر في اول كل كتاب مقدمة تستعمل على الاصلاحات المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب ولاحل ايضاح تلك المسائل اذا ما اراد ح صنفها كثير من المسائل المستخرجة من كتب الفتاوى على سبل التمسك

ثم ان الاحد والعطاء الجاري في زمانا اكثره مربوط بالشرط وفي مذهب الحنفية ان الشرط الواقع في جانب العقد اكثرها مفسد للسبع ومن ثم كان اهم المسائل في كتاب البيوع فصل السبع بالشرط وهذا اذ امر اوجب ما لمات ومسائل كثيرة في جملة هؤلاء العاخرين ولذا روي مناسبا ايراد خلاصة المسائل الخارية في ذلك على الوجه الآتي

فيقول ان اقوال اكثر المجتهدين في حق البيع بالشرط يخالف بعضها بعضا ففي مذهب المالكية اذا كانت المدة حرة وفي مذهب الحنابلة على الإطلاق يكون للناثع وحده ان يشرط لنفسه مع عدم مخصوصة في البيع اكن تخصص ائمة بهذا الامر دون المشتري يرى مخالفا للراي والقياس اما ان يلى وائس سبعة ممن عاصروا الامام الاعظم رضى الله عنه وافترضت اتباعهم فكل منها راي في هذا الشأن رايًا يخالف راي الآخر فالى ان يلى يرى ان البيع اذا دخله شرط اى شرط كان فقد فسد البيع والشرط كالكراهة وعند ابن سريج ان الشرط والبيع جائزان على الإطلاق مذهب ابن ابي ربي

### في المحلة

مباينا لحديث « المسلمون عند شروطهم » ومذهب ابن شرمه موافق لهذا الحديث موافقة تامة لكن المتناعين ربما بشرطان اى شرط كان حائراً او غير جائز قابل الاحراء او غير قابل ومن الامور المسئلة عند الفقهاء ان رعاية الشرط انما تكون بقدر الامكان مسأله الزايله للشرط قاعدة تقبل التخصيص والاستثناء ولذا اتحد طريق متوسط عد الحميمه وذلك ان الشرط ينقسم الى ثلاثة اقسام شرط حائز وشرط معسد وشرط لعو بيان هذا ان الشرط الذى لا يكون من مقتضيات عقد البيع لا بما يؤيد رفيه نعم لاحد العاقدين مفسد باسمه المعلق به يكون فاسدا والشرط الذى لا يقع فيه لاحد العاقدين لعو وانع المعلق به صحيح من المقبود من السع والشراء التلئق والتلك اى ان يكون الناع مالكا للهن والمسترى مانكا للسع فلا مراح ولا ممانع والسع المعلق به نعم لاحد المتعاقدين يؤدى الى المارعة لان المشروط له النعم يطلب حصوله والاخر يريد العرار منه فكل البيع لا يتم الا ان العرف والعادة قاطع للمنازعة حور البيع مع اشترط المتعارف على الاطلاق اما المعاملات التجارية فهى من اصلها فى حال مستثنى كما تقدم واكثر دوى الخرف والصنائع قد تعارفوا على معاملة مخصوصة تفررت بينهم والعرف الطسارى معترف فلا ينى ما يوجب البحث الا بعض شروط خارجة عن العرف والعادة تشرط فى المعاملات المتفرقة فى الاحد والعطاء وليس لهذه المعاملات شأن يوجب الاعتناء بالبحث عنها فما ست الحاحه فى تيسر معاملات العصر الى اختيار قول ابن شرمه الخارج عن مذهب الحنفية واهذا حصل الاكتماء بذكر الشروط التى لا تفسد البيع عند الحنفية فى الفصل الرابع من الباب الاول كما وقع فى سائر الفصول

فد ذكر فى المادة السادسة والاسمين بعد المائى والماده الخامسة بعد المائين انه لا يصح بيع المعدوم والحال ان ما كان مثل الورد والخرشوم من الازهار والخضروات والفاكهه التى يتلاحق ظهور محصولتها يصح فيه البيع اذا كان بعض محصولاتها طهر وبعضها لم يطهر لانه لما كان ظهور محصولاتها دمه واحدة غير ممكن وانما تطهر افرادها وتناقص شيا بعد شى اصطلم الناس فى التعامل

### في المجلة

على بيع جميع محصولاتها الموجودة والمتلاحقة بصفة واحدة ولذا جوز محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى هذا البيع استحساناً وقال اجعل الموجود أصلاً والمعدوم تبعاً له وافق بقوله الامام الفضلي وشمس الأئمة الحلواني وابوبكر ابن فضل رحمه الله تعالى وحيث ان ارجاع الناس عن عادتهم المعروفة عندهم غير ممكن كما ان حل معاملتهم بحسب الامكان على الصحة اولى من نسبتها الى الفساد وقع الاختيار على ترجيح قول محمد رحمه الله في هذه المسألة كما هو مندرج في المادة السابعة بعد المائتين

وفي بيع الصبرة كل مد تكدا عند الامام الاعظم رضى الله عنه يصح البيع في مد واحد فقط وعند الامامين رحمهما الله يصح في جميع الصبرة ففهما بلغت الصبرة بأخذها المشتري ويدفع ثمنها بحساب المد بسعر ما جرى عليه العقد وحيث ان كثيراً من الفقهاء مثل صاحب الهدايد قد اختاروا قول الامامين في ذلك ليسراً لمعاملات الناس حررت هذه المسألة في المادة العشرين بعد المائتين على مقتضى قولهما واكثر مدة خيار الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ثلاثة ايام وعند الامامين تكون المدة على قدر ما شرط المتعاقدان من الايام ولما كان قولهما هنا ايضاً اوفق للحال والمصلحة وقع عليه الاختيار وذكر بدون مدة الايام الثلاثة في المادة الثلاثمائة وهذا الخلاف حار ايضاً في خيار النقد الا ان عدم تقييد المدة بثلاثة ايام وصحة تقييدها باكثر من ذلك هو قول محمد رحمه الله تعالى فلهذا ولما احتير قوله في هذه المسألة ايضاً مراعاة لمصلحة الناس كما ذكر في المادة الثالثة عشرة بعد الثلاثمائة

وعند الامام الاعظم ان المستصع له الرجوع بعد عقد الاستصناع وعند الامام ابي يوسف رحمه الله انه اذا وجد المصنوع موافقاً للصفت التي بينت وقت العقد فليس له الرجوع والحال انه في هذا الزمان قد اتخذت معامل كثيرة تصنع فيها المدافع والواحر ونحوها بالعاولة وبذلك صار الاستصناع من الامور الجارية العظيمة فتخيير المستصنع في امضاء العقد او صفحه يترتب عليه الاخلال بمصالح جسيمة وحيث ان الاستصناع مستند الى التعارف ومقبس على السلم المشروى على خلاف القياس بناء على عرف الناس لزم اختيار قول ابي يوسف رحمه الله تعالى



### ❦ المجلة ❦

في هذا مراعاة لمصلحة الوقت كما حرر في السادة الثمانية والتسعين بعد الثلثاء من هذه المجلة

إذا أمر امام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله وإذا صارت هذه العروصات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قرينة لتصويب يجري توسيع اعلى المجلة الملفوفة بالخط الشريف الهمايوني والامر إلى الامر

مفتش الأوقاف الهمايونية	ناظر ديوان الاحكام العداة
السيد خليل	احمد جودت
من أعضاء ديوان الاحكام العدلية	من أعضاء شورى الدولة
السيد احمد حلوصي	سيف الدين
من أعضاء شورى الدولة	من أعضاء ديوان الاحكام العدلية
محمد امين الجندي	السيد احمد حلمي
من أعضاء الجمعية علاء الدين ابن عابدين	



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

محتوية على مقالين

المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

مادة ١ في الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية والمسائل الفقهية اما ان تتعلق  
بأمر الآخرة وهي العبادات واما ان تتعلق بأمر الدنيا وهي تنقسم الى ما كسحت  
ومعاملات وعقوبات فان المأمرى تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره  
وهو انما يكون بقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على اردواح الذكور مع الاناث  
للتوالد والتبادل ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم انقطاع الاشخاص والانسان  
بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور الصناعية الى اعداء والاساس  
والمسكن وذلك ايضا يتوقف على اتعاون والتشارك بين الافراد والحاصل ان  
الانسان من حيث انه مدني بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الافراد كسائر  
الحيوانات بل يحتاج الى اتعاون والتشارك بنسط سائط المدينية والحال ان كل شخص  
يطالب ما يلائمه ويعصب على من يزنجه فلا حل بقاء العدل وانظام بينهم محفوطين  
من الحلل تحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازدواج وهي قسم المناكحات  
من علم الفقه وبما به التمدن من اتعاون والتشارك وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار  
امر التمدن على هذا المتوالد لم تربط احكام الجراء وهي قسم العقوبات من  
الفقه

وهاذا وقع المباشرة بأيف هذه المجلة من المسائل الكيرة الودوع في المعاملات

### ﴿ المجلة ﴾

غلب استخراجها وجمعها من الكتب المعتبرة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى فصول فالمسائل الفرعية التي تصير معمولاً بها في المحاكم هي المسائل التي ستذكر في الابواب والفصول الا ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسئلة معتبرة في الكتب الفقهية تتخذ ادلة لاثبات المسائل وتفهمها في بادي الامر يوجب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتقررها في الازدهان فلذا جمع تسع وتسعون قاعدة فقهية وحررت مقالة ثمانية في المقدمة على ما سيأتى ثم ان بعض هذه القواعد وان كان بحيث اذا انفرد بوجود من مستلثاته بعض المسنديات لكن لا تختلف كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان بعضها ينحصر وبقيد بعضها آخر

### المقالة الثانية

#### في بيان القواعد الفقهية

﴿ ماده ٢ ﴾ الامور بما قصدها يعنى ان الحكم الذى يترتب على امر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

﴿ ماده ٣ ﴾ العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للالفاظ والمباني ولذا يجرى حكم الرهن في البيع بالوفاء

﴿ ماده ٤ ﴾ اليقين لا يزول بالنك

﴿ ماده ٥ ﴾ الاصل بقاء ما كان على ما كان

﴿ ماده ٦ ﴾ القديم يترك على قدمه

﴿ ماده ٧ ﴾ الضرر لا يكون قديماً

﴿ ماده ٨ ﴾ الاصل راءة الذمة فاذا ائلف رجل مال آخر واحتلفا في مقداره يكون القول للئلف والبنية على صاحب المال لاثبات الزيادة

﴿ ماده ٩ ﴾ الاصل في الصفات العارضة العدم مثلاً اذا احتلف شريكا المضاربة في حصول الربح وعدمه فالقول للمضارب والبنية على رب المال لاثبات الربح

ماده ١٠

### في المجلة

❖ مادة ١٠ ❖ مائت زمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فاذا ثبت في زمان ملك شيء لا حد يحكم ببقاء الملك ما لم يوجد ما يزيله

❖ مادة ١١ ❖ الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف في زمن حدوث امر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم تثبت نسبه الى زمان بعيد

❖ مادة ١٢ ❖ الاصل في الكلام الحقيقة

❖ مادة ١٣ ❖ لا عدة بالدلالة في مقابلة التصريح

❖ مادة ١٤ ❖ لا مساع الاجتهاد في مورد النص

❖ مادة ١٥ ❖ مائت على خلاف القياس فعيه لا يقاس عليه

❖ مادة ١٦ ❖ الاجتهاد لا ينقض بمثله

❖ مادة ١٧ ❖ المشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصبح سببا للتسهيل ويلزم التوسع في وقت المضابقة بنزع على هذا الاصل كثير من الاحكام الفقهية كالقرض والحواله والحجر وغير ذلك وما حوزة الفقهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية مستند من هذه القاعدة

❖ مادة ١٨ ❖ الامر اذا ضاق اتسع يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر برخص فيه ويوسع

❖ مادة ١٩ ❖ لا ضرر ولا ضرار

❖ مادة ٢٠ ❖ الضرر يزال

❖ مادة ٢١ ❖ الضرورات تلغ المحظورات

❖ مادة ٢٢ ❖ الضرورات تقدر بقدرها

❖ مادة ٢٣ ❖ ما جاز لعدو بطل بزواله

❖ مادة ٢٤ ❖ اذا زال المانع عاد الممنوع

❖ مادة ٢٥ ❖ الضرر لا يزال بمثله

❖ مادة ٢٦ ❖ يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطبيب الجاهل

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٢٧ ﴾ الضرر الاسدي بالضرر الاخف  
 ﴿ مادة ٢٨ ﴾ اذا تعارض مصلحتان روعي اعظمهما ضررا وار تكايب اخفهما  
 ﴿ مادة ٢٩ ﴾ مختار اهون الشرين  
 ﴿ مادة ٣٠ ﴾ درء المفسد اولى من جلب المنافع  
 ﴿ مادة ٣١ ﴾ الضرر يدفع بقدر الامكان .  
 ﴿ مادة ٣٢ ﴾ الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة او خاصة ومن هذا القبيل تجوير البيع بالوفا حيث انه لما كثرت الديون على اهل بخارى مست الحاجة الى ذلك فصار مريعا  
 ﴿ مادة ٣٣ ﴾ الاضطرار لا يبطل حق الغير ينفرع على هذه القاعدة انه لو اضطر انسان من الجوع فاكل طعام الآخر نصبي قيمته  
 ﴿ مادة ٣٤ ﴾ ما حرم اخذه حرم اعطاؤه  
 ﴿ مادة ٣٥ ﴾ ما حرم فعله حرم طلبه  
 ﴿ مادة ٣٦ ﴾ العادة محكمة يعني ان العادة عامة كانت او خاصة فجعل حكما لاثبات حكم شرعي  
 ﴿ مادة ٣٧ ﴾ استعمال انسان محرم يجب العمل بها  
 ﴿ مادة ٣٨ ﴾ المتمتع عادة كالمتمتع حقيقة  
 ﴿ مادة ٣٩ ﴾ لا ينكر تغير الاحكام بتغير الزمان  
 ﴿ مادة ٤٠ ﴾ الحقيقة تنزك بدلالة العادة  
 ﴿ مادة ٤١ ﴾ انما تعتبر العادة اذا اطردت اوقات  
 ﴿ مادة ٤٢ ﴾ العبرة للعالم السامع لا لالسادر  
 ﴿ مادة ٤٣ ﴾ المعروف عرفا كالمشروط شرطا  
 ﴿ مادة ٤٤ ﴾ المعروف بين التجار كالمشروط بينهم  
 ﴿ مادة ٤٥ ﴾ المعين بالعرف كالتعيين بالنص  
 ﴿ مادة ٤٦ ﴾ اذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن لا آخر مادام في يد المرتهن

### ❖ المجلة ❖

- ❖ مادة ٤٧ ❖ التامع تابع فاذا بيع حيوان في بطنه جنين يدخل الجبين في البيع تبعاً
- ❖ مادة ٤٨ ❖ التابع لا يفرد بالحكم فالجنين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً عن أمه
- ❖ مادة ٤٩ ❖ ~~من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته~~ فإذا اشترى رجل داراً ملك الطريق الموصل إليها
- ❖ مادة ٥٠ ❖ إذا سقط الأصل سقط الفرع
- ❖ مادة ٥١ ❖ الساقط لا يعود كما أن العديم لا يعود
- ❖ مادة ٥٢ ❖ إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
- ❖ مادة ٥٣ ❖ إذا بطل الأصل بصر إلى البدل
- ❖ مادة ٥٤ ❖ يعتبر في النواع ما لا يعتبر في غيرها ولو وكل المشتري البائع في قبض المسع لا يجوز أن يحوّل إلى غيره ولو كان البائع ليكمل ويضع فيه الطعام المسع ففعل كان ذلك قبضاً من المشتري
- ❖ مادة ٥٥ ❖ يعتبر في المقام ما لا يعتبر في الابتداء مثال ذلك أن هبة الحصة المساعة لا تصح لكن إذا وهب رجل عتاراً من آخر فاستحق من ذلك العتار حصة سابعة لا تبطل الهبة في حق الباقي مع أنه صار بعد الاستحقاق حصة سابعة
- ❖ مادة ٥٦ ❖ الهداء أسهل من الابتداء
- ❖ مادة ٥٧ ❖ لا يتم التبرع إلا بقض فاذا وهب أحد شيئاً إلى آخر لاتهم الهبة قبل القبض
- ❖ مادة ٥٨ ❖ التصرف على الرعية منوط بالصحة
- ❖ مادة ٥٩ ❖ الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة فولاية انتولى على الوقف أولى من ولاية القاضي عليه
- ❖ مادة ٦٠ ❖ إعمال الكلام أولى من إهماله يعني لا يهمل الكلام ما أمكن حمله على معنى
- ❖ مادة ٦١ ❖ إذا تعددت الحقيقة يصار إلى المجاز

المجلة

﴿ مادة ٦٢ ﴾ اذا تعدد اعمال الكلام يجهل بعنى انه اذا لم يمكن جعل الكلام على معنى حقيقى او مجازى اهمل

﴿ مادة ٦٣ ﴾ ذكر بعض ما لا ينجزى كذكر كله

﴿ مادة ٦٤ ﴾ المطلق يجزى على اطلاقه اذا لم يقم دابل التقييد نصا او دلالة

﴿ مادة ٦٥ ﴾ الوصف فى الحاضر لعمومى الغائب معتبر مثلا لو اراد الباع مع فرس اشهب حاضرا فى المجلس وقال فى ابجابه بعث هذا الفرس الادهم و اشار اليه وقبل التابع صح البيع ولما وصف الادهم واما لو باع فرسا غايبا وذكر انه اسهب والحا ان ادهم لا ينعقد البيع

﴿ مادة ٦٦ ﴾ السؤال معاد فى الجواب يعنى ان ما قبل فى السؤال المصدق كان الجيب المصدق قد اقره

﴿ مادة ٦٧ ﴾ لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت فى معرض الحاجة بهان يعنى انه لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم به اقرار وبيان

﴿ مادة ٦٨ ﴾ دليل الشئ فى الامور الساطنة يقوم مقامه يعنى انه يحكم بالطاهر فيما ينعسر الاطلاع على حقيقته

﴿ مادة ٦٩ ﴾ الكتاب كالحطاب

﴿ مادة ٧٠ ﴾ الاسارات العمودة للآخرس كالبيان باللسان

﴿ مادة ٧١ ﴾ يقبل قول المرحم مطلقا

﴿ مادة ٧٢ ﴾ لاعبرة بالطن البين حطوه

﴿ مادة ٧٣ ﴾ لاحمد مع الاحتمال الناشئ عن دليل مثلا لو اقر احد لاحد ورثته بتبين فان كان فى مرض موته لا يصح ما لم يصدوه باقى الورثة وذلك لان احتمال كون المريض قصدهم هذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند الى دليل كونه فى المرض واما اذا كان الاقرار فى حال الصحة حاز واحتمال ارادة حرمان سائر الورثة حيثئذ من حيث انه احتمال تخرد ونوع من التوهم لا يمنع حجية الاقرار

﴿ مادة ٧٤ ﴾ لاعبرة للتوهم

### ❖ المجلة ❖

- ❖ مادة ٧٥ ❖ ~~الثابت بالزعمان كالتسليم~~
- ❖ مادة ٧٦ ❖ المينة للمدعي واليمين على من اسكر
- ❖ مادة ٧٧ ❖ البينة لاثبات خلاف الطاهر واليمين لابقاء الاصل
- ❖ مادة ٧٨ ❖ المينة حجة متعديه والاقرار حجة قاصرة
- ❖ مادة ٧٩ ❖ المرء مؤاخذ باقراره
- ❖ مادة ٨٠ ❖ لاجء مع التساقض لكن لا يحتل معه حكم الحاكم مثلا لو رجع الشاهدان عن سهادتهما لا تبقى سهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم بما سهدا به او لا ينتقض ذلك الحكم وانما يلزم على الشاهدين ضمان المحكوم به
- ❖ مادة ٨١ ❖ قد يمت الفرع مع عدم ثبوت الاصل مثلا لو قال رجل ان لهلا على فلان كذا دينا وانا كفيل به و بناء على اسكار الاصيل ادعى الدائى على الكفيل بالدين لزم على الكفيل اداؤه
- ❖ مادة ٨٢ ❖ المعاق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط
- ❖ مادة ٨٣ ❖ يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان
- ❖ مادة ٨٤ ❖ المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة مثلا لو قال رجل لا آخر بع هذا الشيء اعلان وان لم يعطك عنه فانا اعطيه لك فلم يعط المشتري الثمن لزم على الرجل اداء انتمى المذكور بناء على وعده المعلق
- ❖ مادة ٨٥ ❖ الحراج بالضمان يعنى ان من يضمن شيئا لو تلف ينتفع به في مقابلة الضمان مثلا لو ورد المشتري حيوانا بخيار العيب وكان قد استعمله مدة لا تخرمه اجرته لانه لو كان قد تلف في يده قل الرد لكان من ماله
- ❖ مادة ٨٦ ❖ الاجر والضمان لا يجتمعان
- ❖ مادة ٨٧ ❖ العرم بالغرم يعنى ان من ينال نفع شيء يتحمل ضرره
- ❖ مادة ٨٨ ❖ النعمة بقدر القيمة والثقة بقدر العمة
- ❖ مادة ٨٩ ❖ يضاف الفعل الى الفاعل لا الامر ما لم يكن محذرا
- ❖ مادة ٩٠ ❖ اذا اجتمع المباشر والمتنسب يضاف الحكم الى المباشر مثلا لو حفر رجل بئرا في الطريق العام فأتى احد حيوان شخص في ذلك البئر ضمن الدى الى الحيوان ولا شيء على حافر البئر



### ❦ المجلة ❦

- ❦ مادة ٩١ ❦ الجواز الشرعى ينافى الضمان مثلاً لو حفر انسان فى ملكه بئراً  
وقع فيه حيوان رجل وهلك لا يصح حافر البئر شيئاً
- ❦ مادة ٩٢ ❦ الماشى رضامن وان لم يعتمد  
المتسبب لا يصح الا بالاعمد
- ❦ مادة ٩٣ ❦ جنائيه النجاء حمار
- ❦ مادة ٩٤ ❦ الامر بالتصرف فى ملك الغير باطل
- ❦ مادة ٩٥ ❦ لا يجوز لاحد ان يتصرف فى ملك الغير بلا اذنه
- ❦ مادة ٩٦ ❦ لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلا سبب شرعى
- ❦ مادة ٩٧ ❦ تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات
- ❦ مادة ٩٨ ❦ من استحل الشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه
- ❦ مادة ٩٩ ❦ من سعى فى نقض ماتم من جهته فسيه مردود عليه
- ❦ مادة ١٠٠ ❦

### ❦ الكتاب الاول ❦

فى البيوع ويتقسم الى ثمة منه وسبعة ابواب

المتقدمة

فى بيان الاصطلاحات المتفقية المتعاقبة بالبيوع

- ❦ مادة ١٠١ ❦ الايجاب اول كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء  
التصرف وبه يوجب ويثبت التصرف
- ❦ مادة ١٠٢ ❦ القول ثانى كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء  
التصرف وبه يتم العقد
- ❦ مادة ١٠٣ ❦ العتد التزام المتعاقدين وتعهدهما امراً وهو عبارة عن  
ارتباط الايجاب بالقول
- ❦ مادة ١٠٤ ❦ الاعتقاد تعلق كل من الايجاب والقول بالآحر على وجه  
مشروع يظهر اثره فى متعلقهما

مادة

### ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ١٠٥ ﴾ البيع مساداة مال بآمال ويكون منعقدا وغير منعقد
- ﴿ مادة ١٠٦ ﴾ البيع المنعقد هو البيع الذي يتعقد على الوجه المذكور وينقسم الى صحيح وفاسد ونافذ وموقوف
- ﴿ مادة ١٠٧ ﴾ البيع الغير المنعقد هو البيع الباطل
- ﴿ مادة ١٠٨ ﴾ الدع الصحيح هو الدع الجائر وهو البيع المشروع ذاتا ووصفا
- ﴿ مادة ١٠٩ ﴾ الدع الفاسد هو المشروع اصلا لا وصفا يعني انه يكون صحيحا باعتباره ذاته فاسدا باعتباره بعض اوصافه الخارجة ( راجع الباب السابع )
- ﴿ مادة ١١٠ ﴾ الدع الباطل ما لا يصح اصلا يعني انه لا يكون مشروعا اصلا
- ﴿ مادة ١١١ ﴾ البيع الموقوف بيع يتعلق به حق الغير كبيع الفضولي
- ﴿ مادة ١١٢ ﴾ الفضولي هو من يتصرف بحق الغير بدون اذن شرعي
- ﴿ مادة ١١٣ ﴾ البيع النافذ بيع لا يتعلق به حق الغير وهو ينقسم الى لازم وغير لازم
- ﴿ مادة ١١٤ ﴾ البيع اللازم هو البيع النافذ العاري من الخيارات
- ﴿ مادة ١١٥ ﴾ السع الغير الارم هو البيع النافذ الذي فيه احد الخيارات
- ﴿ مادة ١١٦ ﴾ الخيار كون احد العاقدن مخيرا على ما سيجي في بابيه
- ﴿ مادة ١١٧ ﴾ البيع النات هو البيع القطعي
- ﴿ مادة ١١٨ ﴾ بيع الوفاء هو البيع بشرط ان المشتري متى رد العن يرد المانع اليه المبيع وهو في حكم الدع الجائر بالنظر الى ارتفاع المشتري به وفي حكم السع الفاسد بالنظر الى كون كل من الطرفين مقتدرا على الفسخ وفي حكم الرهن بالنظر الى ان المشتري لا يقدر على بيعه الى الغير
- ﴿ مادة ١١٩ ﴾ بيع الاستعلاء هو بيع المال وفاء على ان يستأجره المانع
- ﴿ مادة ١٢٠ ﴾ السع باعتباره المبيع يقسم الى اربعة اقسام انقسم الاول مع المال بالنسبة وبما ان هذا القسم اسهر البيوع يسمى بالبيع القسم الثاني هو

### في المجله

الصرف والقسم الثالث بيع المقايضة والقسم الرابع السلم

❖ ماده ١٢١ ❖ الصرف بيع التقيد بالتقيد

❖ ماده ١٢٢ ❖ بيع المقايضة بيع العين بالعين اى مادله مال بمال غير التقدين

❖ ماده ١٢٣ ❖ السلم بيع مؤجل بمعمل

❖ ماده ١٢٤ ❖ الاستصناع عقد مقاوله مع اهل الصنعه على ان يعمل شيئاً للعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع

❖ ماده ١٢٥ ❖ الملك ما ملكه الانسان سواء كان اعياناً او منافع

❖ ماده ١٢٦ ❖ المال هو ما يميل اليه طبع الانسان ويمكن ادخاره الى وقت الحاجة منقولاً او غير منقول

❖ ماده ١٢٧ ❖ المال المتقوم يستعمل في معنيين الاول بمعنى ما يباح الاسفاح به والثاني بمعنى المال المحرز بالملك في البحر غير متقوم واذا اصطيد صار متقوماً بالاحراز

❖ ماده ١٢٨ ❖ المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل الى آخر فسهل النقود والعروض والحيوانات والمكيلات والموزونات

❖ ماده ١٢٩ ❖ غير المنقول ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كالدور والاراضي مما يسمى بالعمارة

❖ ماده ١٣٠ ❖ النقود جمع نقد وهو عارة عن الذهب والفضه

❖ ماده ١٣١ ❖ العروض جمع عرض بالتحريك وهي ما عدا النقود والحيوانات والمكيلات والموزونات كالمتاع والعماس

❖ ماده ١٣٢ ❖ المقدرات ما تعين مقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الدراخ وهي شامله للمكيلات والموزونات والعدديات والمدرجات

❖ ماده ١٣٣ ❖ الكيل والمكيل هو ما نكال

❖ ماده ١٣٤ ❖ الوزن والموزون هو ما يوزن

❖ ماده ١٣٥ ❖ العددي والمعدود هو ما يعد

### ❖ المجلة ❖

- ❖ ماده ١٣٦ ❖ الدرعى والمدروع هو ما يقاس بالذراع
- ❖ ماده ١٣٧ ❖ المحدود هو العقار الذى يمكن تحديد حدوده وأطرافه
- ❖ ماده ١٣٨ ❖ المشاع ما يحتوى على حصص سابعة
- ❖ ماده ١٣٩ ❖ الحصة السابعة هى السهم اليسرى الى كل جزء من اجزاء المال المشترك
- ❖ ماده ١٤٠ ❖ الحس ما لا يكون بين افرادة تساوت فاحش بالنسبة الى العرض منه
- ❖ ماده ١٤١ ❖ الحراف والمخازنه مع مجموع ملا تقدير
- ❖ ماده ١٤٢ ❖ حق المرور هو حق المشى فى ملك الغير
- ❖ ماده ١٤٣ ❖ حق اشرب هو نصيب معين معلوم من النهر
- ❖ ماده ١٤٤ ❖ حق المسيل حق جريان الماء والسبل والتوكاف من دار الى الخارج
- ❖ ماده ١٤٥ ❖ المثلئ ما يوجد مثله فى السوق بدون تفاوت يعتد به
- ❖ ماده ١٤٦ ❖ القبئ ما لا يوجد له مل فى السوق او يوجد لكن مع التفاوت المعتد به فى القيمة
- ❖ ماده ١٤٧ ❖ العدديات المتقاربة المعدودات هى التى لا يكون بين افرادها وآحادها تفاوت فى اقيمه فجميعها من الملييات
- ❖ ماده ١٤٨ ❖ العدديات المتفاوتة المعدودات هى التى يكون بين افرادها وآحادها تفاوت فى اقيمه فجميعها قيميات
- ❖ ماده ١٤٩ ❖ الدع يعنى ما هنه عبارة عن ماله مال يمان ويطلق على الاجاب والقول انصا لدلائنها على الماله
- ❖ ماده ١٥٠ ❖ محل الدع هو المدع
- ❖ ماده ١ ❖ المدعى ما يباع وهو عين التى تبين فى السع وهو المقصود الاصلى من البيع لان الانتفاع انما يكون بالاعان والاعان وسيله للماله
- ❖ ماده ١٥٢ ❖ الممن ما يكون بدلا للمدع ويعلق بالمدعه
- ❖ ماده ١٥٣ ❖ المن المسمى هو المن الذى يسمى وبعبارة العاقدان وقت

### المجلة

- البيع بالتراضي سواء كان مطابقا لقيمه الحقيقية او ناقصا عنها او زائدا عليها
- ❖ مادة ١٥٤ ❖ القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء
- ❖ مادة ١٥٥ ❖ الثمن الشيء الذي يباع بالثمن
- ❖ مادة ١٥٦ ❖ التأجيل تعليق الدين وتأجيله الى وقت معين
- ❖ مادة ١٥٧ ❖ التقسيط تأجيل اداء الدين مفرقا الى اوقات متعددة معينة
- ❖ مادة ١٥٨ ❖ الدين ما يشت في الدفعة كمتدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم او من صبرة الخنطة
- ❖ المادة ١٥٩ ❖ الدين قبل الاقرار فكلها من قبيل الدين
- ❖ مادة ١٥٩ ❖ العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكرسى وصبرة خنطة وصبرة دراهم حاضرين فكلها من الاعيان
- ❖ مادة ١٦٠ ❖ المائع هو من يدع
- ❖ مادة ١٦١ ❖ المشتري هو من يشتري
- ❖ مادة ١٦٢ ❖ المتبايعان هما الداع والمشتري ويسميان باقدين ايضا
- ❖ مادة ١٦٣ ❖ الاقالة رفع عقد البيع وازالته
- ❖ مادة ١٦٤ ❖ التعرير توصف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية
- ❖ مادة ١٦٥ ❖ العيب الفاسد من على قدر نصف العشر في العروض والعشر في الحيوانات والخمس في العقار او زيادة
- ❖ مادة ١٦٦ ❖ القديم هو الذي لا يوجد من يعرف اوله

### باب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقدار البيع وفيه خمسة فصول

### الفصل الاول

فيما يتعلق بركن البيع

- ❖ مادة ١٦٧ ❖ الدع يعتد بإيجاب وقبول

### ❦ المجلة ❦

❦ ماده ١٦٨ ❦ الإيجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لإنشاء البيع في صرف المدة

❦ ماده ١٦٩ ❦ الإيجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كعت واستريت واى لفظ من هذين ذكر اولا فهو إيجاب وإثباتى قول فلو قال الدائع عت ثم قال المشتري اشترت او قال المشتري اولا اشترت ثم قال النائع عت انعقد البيع ويكون لفظ عت في الاولى اثباتا واستريت قبولاً وفي الثانية بالعكس ويعقد البيع ايضا بكل لفظ يبنى عن إنشاء التملك والتمك ~~ك~~توان النائع اعطيت او ملك وقول المشتري احدثت او تملكست اورضت وامثال ذلك

❦ ماده ١٧٠ ❦ يعقد البيع بصيغة المضارع ايضا اذا اريد بها الحال كايبيع واستري واذا اريد بها الاستقبال لا يعقد

❦ ماده ١٧١ ❦ صيغة الاستقبال التى هى بمعنى الوعد المجرد مثل سأبيع وسأستري لا ينعقد بها البيع

❦ ماده ١٧٢ ❦ لا يعقد البيع بصيغة الامر ايضا كع واستر الا اذا دلت طريق الاقتضاء على الحال فيحيد يتعقد بها البيع فلو قال المشتري عى هذا الشيء وكذا من الدراهم وقال النائع بعثك لا يعقد البيع اما او قال النائع للمشتري حد هذا المال بكذا من الدراهم وقال المشتري احسنه او قال المشتري اولا احدث هذا الشيء بكذا غرسا وقال النائع حده او قال الله يارك لك واهله انعقد البيع فان قوله حده والله يارك ههنا بمعنى ها انا بعثت فحده

❦ ماده ١٧٣ ❦ كما يكون الإيجاب والقول بالشافهه يكون بالمكاتبه ايضا

❦ ماده ١٧٤ ❦ ينعقد البيع بالاسارة المعروفة للاحرص

❦ ماده ١٧٥ ❦ حث ان المقصد الاصلى من الاجاب والقبول هو تراضى الطرفين فيتعقد البيع بالماله الفعلية الداله على التراضى ويسمى هذا سع انتعاضى مثال ذلك ان يعطى المشتري للماز مقدارا من الدراهم فيعطيه الخمار بها مقدارا من الخمر بدون تلفظ بإيجاب وقول او ان يعطى المشتري الثمن للنائع ويأخذ السلعة ويسكت امانع وكذا لو جاء رجل الى نائع الخنطة ودفع له خمسة دنانير وقال كم تدع المد من هذه الخنطة فقال بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الخنطة فقال له البائع

### ❦ المحلة ❦

اعطيك اياها غدا يتعقد البيع ايضا وان لم يجر بينهما الايجاب والقول وفي هذه الصورة لو ترقى سعر مد الحنطة في الغد الى دينار ونصف يجبر النافع على اعطاء الحنطة بسعر المدينيار وكذا بالعكس اورحست الحنطة وتندت قيمتها فالمشتري محبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال المشتري للقصاب اقطع لي بخمسة غروس لثما من هذا الجانب من هذه الشاة فقطع القصاب اللحم ووزنه واعطاه اياه انعقد البيع وليس للمشتري الامتناع من قوله واحده

❦ ماده ١٧٦ ❦ اذا تكرر عقد الدع بتسديد الثمن او زييده او نقصه يعتبر العقد الثاني قلو تباع رجلان مالا معلوما بمائة غرش ثم بعد انعقاد البيع تباعا ذاك المان بدينار او بمائة وعشرة او بتسعين غرسا يعتبر العقد الثاني

### ❦ الفصل الثاني ❦

#### في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب

❦ ماده ١٧٧ ❦ اذا اوجب احد العاقدين بيع شيء بشئ يلزم لصحة العقد قبول العاقد الآخر على الوجه المطابق للايجاب وليس له تبعض الثمن او المثل وتفريقهما فلو قال النافع للمشتري بعثك هذا الثوب بمائة غرش فلا اذا قبل المشتري السع على الوجه المشروح احد اسوب جميعه بمائة غرش وليس له ان يقلل جزيه او نقصه بخمسين غرسا وكذا لو قال له بعثك هذين افرسين بثلاثة آلاف غرس وقبل المشتري يأخذ افرسين بالثلاثة آلاف وليس له ان يأخذ احدهما بالالف وخمسمائة

❦ ماده ١٧٨ ❦ تنكح موافقة القول لليجاب صما فلو قال النافع للمشتري بعثك هذا المال بالف غرش وقال المشتري استرته ملك بالف وخمسمائة غرش انعقد البيع على الاى الا انه لو قبل النافع هذه الزيادة في المجلس يلزم على المشتري حيث ان يعطيه الخمسمائة غرش التي زادها ايضا وكذا لو قال المشتري للبايع اشترت منك هذا المال بالف غرش فقال البايع بعته منك بمائة غرش يتعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين من الالف

❦ ماده ١٧٩ ❦ اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصفقة واحدة

سواء

## ﴿ المجلة ﴾

سواء عين لكل منها ثمانية على حدة أم لا فلا خلاف ان يقل ويأخذ جميع المبيع بكل الثمن وليس له ان يقل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له بتفريق الصفقة مثلا لو قال المبيع بعث هديس الفرسين بثلاثة آلاف قرس هذا بالف وهذا بالفين او قال كل واحد منهما بالف وخمسمائة قرس فلا يشتري ان يأخذ الفرسين بثلاثة آلاف قرس وليس له اخذ احدهما بالثمن الذي عين له وكذا لو قال المبيع بعث هذه الاثواب الثلاثة بكل واحد بمائة قرس وقال المشتري قبلت احدهما بمائة قرس او كليهما بمائتي قرس لا يبعد البيع

﴿ مادة ١٨٠ ﴾ لو ذكر احد المتبايعين اشياء متعددة وبين لكل واحد ثمانية على حدة وجعل لكل على الانفراد ايجابا وقيل الاخر بعضها بالثمن السمي له انفعده البيع فيما قبله فقط مثلا لو ذكر النافع اشياء متعددة وبين لكل منها مائة على حدة وكرر لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كان يقول بعث هذا بالف وبعث هذا بالفين فالمشتري حينئذ له ان يقبل ويأخذ ايهما شاء بالثمن الذي عين له

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في حق مجلس البيع ﴾

﴿ مادة ١٨١ ﴾ مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع

﴿ مادة ١٨٢ ﴾ المتبايعان بالخيار بعد الايجاب الى آخر المجلس مثلا او اوجب احد المتبايعين البيع في مجلس البيع بان قال بعث هذا المال او اشتريت ولم يقل الاخر على الفور اشتريت او بعث بل قال ذلك متراجعا قل انتهاء المجلس يعقد البيع وان طالت تلك المدة

﴿ مادة ١٨٣ ﴾ لو صدر من احد العاقدين بعد الايجاب وقيل القبول قول او فعل يدل على الاعراض بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلا لو قال احد المتبايعين بعث واستريت واستغل الآخر قبل القبول بامر آخر او بكلام اجنبي



### ﴿ المجلة ﴾

لا تعاق له بمقد البيع بطل الإيجاب ولا صرة بالقبول الواقع بعده ولو قبل انفضاض المجلس

﴿ ماده ١٨٤ ﴾ لو رجع أحد المتبايعين عن البيع بعد الإيجاب وقبل القبول بطل الإيجاب فلو قبل الآخر بعد ذلك في المجلس لا ينعقد البيع مثلا لو قال السابيع بعث هذا المتاع تكدا وقبل ان يقول المشتري قبلت رجع السابيع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا ينعقد البيع

﴿ ماده ١٨٥ ﴾ تكرار الإيجاب قبل القول بطل الاول ويعتبر فيه الإيجاب الثاني فلو قال السابيع للمشتري بعثك هذا الشيء بمائة قرس ثم بعد هذا الإيجاب قبل ان يقول المشتري قبلت رجع فقال بعثك اياه بمائة وعشرين قرسا وقبل المشتري ينعقد الإيجاب الاول وينعقد البيع على مائة وعشرين قرشا

### ﴿ افصل الرابع ﴾

#### ﴿ في حق البيع بالشرط ﴾

﴿ ماده ١٨٦ ﴾ البيع بشرط يقضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلا لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقضى الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

﴿ ماده ١٨٧ ﴾ البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط ايضا معتبر مثلا لو باع بشرط ان يرهن المشتري عند النافع شيئا معلوما او ان يكفل له مائة من هذا الرجل صح البيع ويكون الشرط معتبرا حتى انه اذا لم يف المشتري بالشرط فلا يقع فسخ العقد لان هذا الشرط يؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد

﴿ ماده ١٨٨ ﴾ البيع بشرط متعارف يعنى الشرط المرعى في عرف البلدة صحيح والشرط معتبر مثلا لو باع الفرو على ان يخطبها الطهارة او القفل على ان يسمه في الباب او ائوب على ان يرقعه يصح البيع ويلزم على السابيع الوفاء بهذه الشروط

✽ المجلة ✽

✽ ماده ١٨٩ ✽ البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدین يصح والشرط لهو مثلا بيع الحيوان على ان لا يبعه المشتري لآخر او على شرط ان يرسله في المرحى صحيح والشرط لهو

بسم الفصل الخامس ✽

✽ في اقالة البيع ✽

- ✽ ماده ١٩٠ ✽ للعاقدین ان يتقابلا البيع رضاهما بعد انعقاده
- ✽ ماده ١٩١ ✽ الاقالة كالتبع تكون بالايجاب والقول مثلا لو قال احد العاقدین اقلت البيع او صحته وقال الآخر قلت او قال احدهما للآخر اقلني البيع فقال الآخر قد فعلت صحت الاقالة وينسخ البيع
- ✽ ماده ١٩٢ ✽ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقول صحيحة
- ✽ ماده ١٩٣ ✽ يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كالتبع يعنى انه يلزم ان يوجد القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد العاقدین اقلت البيع وقل ان يقل الآخر اغض المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم قل الآخر لا يعتد بقوله ولا يفيد شيئا حينئذ
- ✽ ماده ١٩٤ ✽ يلزم ان يكون المبيع قائما وموحودا في يد المشتري وقت الاقالة ولو كان المبيع قد تلف لا يصح الاقالة
- ✽ ماده ١٩٥ ✽ لو كان بعض المبيع قد تلف صحت الاقالة في الباقي مثلا لو باع ارضه التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصد المشتري الزرع تقايلا البيع صحت الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن المسمى
- ✽ ماده ١٩٦ ✽ هلاك الثمن اى تلفه لا يكون مانعا من صحة الاقالة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع ويقسم الى اربعة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في حق شروط المبيع واوصافه ﴾

- ﴿ مادة ١٩٧ ﴾ يلزم ان يكون المبيع موجودا  
 ﴿ مادة ١٩٨ ﴾ يلزم ان يكون المبيع مقدور التسليم  
 ﴿ مادة ١٩٩ ﴾ يلزم ان يكون المبيع مالا متقوما  
 ﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ يلزم ان يكون المبيع معلوما عند المشتري  
 ﴿ مادة ٢٠١ ﴾ يصير المبيع معلوما ببيان احواله وصفاته التي تميزه عن غيره  
 مثلا لو باعه كذا مدا من الحطة الجورانية او باعه ارضا مع بيان حدودها  
 صار المبيع معلوما وصح البيع  
 ﴿ مادة ٢٠٢ ﴾ اذا كان المبيع حاضرا في مجلس البيع تكفي الاشارة الى  
 عينه مثلا لو قال البائع للمشتري نعتك هذا الحيوان وقال المشتري اشتريته وهو  
 براه صح البيع  
 ﴿ مادة ٢٠٣ ﴾ يكفي كون المبيع معلوما عند المشتري فلا حاجة لوصفه  
 وتعرفه بوجه آخر  
 ﴿ مادة ٢٠٤ ﴾ المبيع يتعين تعيينه في العقد مثلا لو قال المانع نعتك هذه  
 السلعة و اشار الى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على المانع تسليم تلك  
 السلعة بعينها وليس له ان يعطي سلعة غيرها من جنسها

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ فيما يجوز بيعه وما لا يجوز ﴾

### ❖ النجاسة ❖

- ❖ مادة ٢٠٥ ❖ بيع المعلوم باطل فيبطل بيع عمرة لم تترز اصلا
- ❖ مادة ٢٠٦ ❖ الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل ام لا
- ❖ مادة ٢٠٧ ❖ ماتلاحق افراده يعنى ان مالا يبرزدفعة واحدة بل سينا بعد شئ كالغواكه والازهار والورق والخضراوات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما سدرز مع ما برز تعالىه نصفه واحدة
- ❖ مادة ٢٠٨ ❖ اذا باع سينا وبين جسده فظهر المبيع من غير ذلك الجنس بطل البيع فلو باع زجاجا على انه اناس بطل البيع
- ❖ مادة ٢٠٩ ❖ بيع ماهو غير مقدور التسليم باطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن اخراجها من البحر او حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه
- ❖ مادة ٢١٠ ❖ بيع مالا بعد مالا بين الناس والشراء به باطل مالا لو باع جيفة او آدميا حرا او اشترى بهما مالا فالبيع والشراء باطلان
- ❖ مادة ٢١١ ❖ بيع غير المنقوم من المال باطل
- ❖ مادة ٢١٢ ❖ الشراء بغير المنقوم من المال فاسد
- ❖ مادة ٢١٣ ❖ بيع المجهول فاسد فلو قال الباع للمشتري اعتك جميع الاشياء التي هي ملكي وقال المشتري اشتريتها وهو لا يعرف تلك الاشياء فباع فاسد
- ❖ مادة ٢١٤ ❖ بيع حصة شبيهة معلومة كالثالث والثلث والعشر من عقار مملوك قبل لافرار صحيح
- ❖ مادة ٢١٥ ❖ يصح بيع الحصة المملوكة الشائعة بدون اذن الشريك
- ❖ مادة ٢١٦ ❖ يصح بيع حق المرور وحق الثرب والمسيل وما للارض والماء تبعا لقنوته

### ❖ الفصل الثالث ❖

❖ في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع ❖

### في المجلة

في مادة ٢١٧ \* كما يصح بيع المكيلات والموزونات والعدديات والمذروعات كيبلا ووزنا وعددا وذراعا يصح بيعها جرافا ايضا مثلا لوباع صبرة حنطة او كوم ثبن او آجر او حل قانس جرافا صح البيع

في مادة ٢١٨ \* لوباع حنطة على ان يكيلها لكل معين او يزنها بحجر معين صح البيع وان لم يعلم مقدار الكيل وثقل الحجر

في مادة ٢١٩ \* كل ما حاربهه منفردا حاز استثنائه من البيع مثلا لوباع ثمرة شجرة واستثنى منها كذا رطلا على انه له صح البيع

في مادة ٢٢٠ \* بيع الحدودات صفقة واحدة مع بيان من كل فرد وقسم منها صحح مثلا لوباع صبرة حطة او وسق سفينة من حطب او قطع غنم او قطعة من حوخ على ان كل كبل من الحنطة او قنطار من الحطب او رأس من الغنم او ذراع من الجوخ بكذا صح البيع

في مادة ٢٢١ \* كما يصح بيع العقار المحدود بالذراع والحريث يصح بيعه بتعيين حدوده ايضا

في مادة ٢٢٢ \* انما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لا غيره

في مادة ٢٢٣ \* المكيلات والعدديات المتقارنة والموزونات التي ليس في تبيعها ضرر اذا بيع منها حبة مع بيان قدرها صح البيع سواء سمى عنها فقط او بين وفصل لكل كبل او فرد او رطل منها على حدة الا انه اذا وجد عند التسليم ثما لزم البيع واذا طهر ناقصا كان المشتري مخيرا ان شاء فصح البيع وان شاء احدى المقدار الموحود بخصته من الثمن واذا طهر رابعا فزيادة للبايع مثلا لوباع صبرة حنطة على انها خمسون كيلة او على انها خمسون كيلة كل كيلة منها بعشرة غروس بخمسمائة قرش فاذا ظهرت وقب التسليم خمسين كيلة لزم البيع وان ظهرت خمسة واربعين كيلة فالمشتري مخير ان شاء فصح البيع وان شاء احدى الخمسة واربعين كيلة فاربعمائة وخمسين قرشا وان ظهرت خمسة وخمسين كيلة فالخمس كيلات الزائدة للبايع وكذا لوباع سقط دهن على انه مائة بيضة او على انه مائة بيضة نصف قرش بخمسين قرشا فان ظهرت عند التسليم تسعين بيضة فالمشتري مخير ان شاء فصح البيع وان شاء احدى تسعين بيضة بخمسة واربعين قرشا

### ❦ المجلة ❦

قرسا واذا طهرت مائة وعشر بيضات فاعشرة الزائدة للمانع وكذلك لو باع زق سم على ايه مائة رطل يكون الحكم على الوجه المشروح

❦ ماده ٢٢٤ ❦ لو باع مجموعا من الموزونات التي في تبعيضها ضرر وبين قدره وذكر من مجموعها فقط وحين ورثه وتسلمه طهر ناقصا عن القدر الذي بينه والمشتري مخيرا ان شاء فسمح البيع وان شاء احد القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وان طهر رايدها عن القدر الذي بينه فالزيادة للمشتري ولا خيار للبايع مثلا لو باع فص الماس على انه خمسة قراريط بعشرين الف قرش فاذا طهر اربعة قراريط ونصفا كال المشتري مخيرا ان شاء فسمح البيع وان شاء احد الف بعشرين الف قرش واذا طهر خمسة قراريط ونصفا احده المشتري بعشرين الف قرش ولا خيار للمانع في هذه الصورة

❦ ماده ٢٢٥ ❦ اذا باع مجموع من الموزونات التي في تبعيضها ضرر مع بيان مقداره و بيان اثمان اقسامه واجرائه وتقصيلها فاذا طهر وقت التسليم زايده او ناقصا عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير ان شاء فسمح ابيع وان شاء اخذ ذلك المجموع بحسب الثمن الذي بينه وفصله لاجرائه واقسامه مثلا لو باع من الححاس على انه خمسة ارطال كل رطل باربعين قرسا فطهر المقل اربعة ارطال ونصفا او خمسة ارطال ونصفا فالمشتري مخير في الصورتين ان شاء فسمح البيع وان شاء احد المنقل بمائة وعشرين قرسا ان كان اربعة ارطال ونصفا وبأربعين وعشرين قرسا ان كان خمسة ارطال ونصفا

❦ ماده ٢٢٦ ❦ اذا باع مجموع من المدرجات سواء كان من الاراضي او من الامتعة والاشياء السائرة وبين مقداره وحجمه نمه فقط او فصل اثنان ذرطاه في هاتين الصورتين يخبر الحكم على مقتضى حكم الموزونات التي في تبعيضها ضرر واما الامتعة والاشياء التي ليس في تبعيضها ضرر كالخوخ والكرباس والحكم فيها بالحكم في المكالات مثلا لو بيعت عرسه على انها مائة ذراع بالف قرش فطهر انها خمسة وتسعون ذراعا فالمشتري مخير ان شاء تركها وان شاء اخذ تلك العرسه بالف قرش واذا طهرت رايدها لمشتري ايضا بالف قرش فقط وكذا لو باع ثوب قماش على انه يكى قباء وانه مائة اذرع باربع مائة قرش فطهر سبعة اذرع

### في المجلة

خير المشتري ان شاء تركه وان شاء اخذ ذلك الثوب باربعمائة قرش وان طهر تسعة اذرع اخذه المشتري بتمامه باربعمائة قرش ايضا كذلك لو بيعت عرسة على انها مائة ذراع كل ذراع بعشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعا او مائة وخمسة اذرع خير المشتري ان شاء تركها وان شاء احدها اذا كانت خمسة وتسعين ذراعا شمعمائة وخمسين واذا كانت مائة وخمسة اذرع بالف وخمسين قرسا وكذا اذا بيع ثوب قماش على انه يكي لعمل قباء وانه مائة اذرع كل ذراع بخمسين قرشا فاذا ظهر تسعة اذرع او تسعة اذرع كان المشتري مخيرا ان شاء ترك الثوب وان شاء اخذه اذا كان تسعة اذرع باربعمائة وخمسين وان كان سبعة اذرع بلامائة وخمسين قرشا واما لو بيع ثوب جوخ على انه مائة وخمسون ذراعا تسعة آلاف وخمسمائة قرش او ان كل ذراع منه بخمسين قرسا فاذا طهر مائة واربعين ذراعا خير المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء احد المائة واربعين ذراعا تسعة آلاف قرش فقط واذا طهر رايدا عن المائة وخمسين ذراعا كانت الزيادة للبايع

﴿ ماده ٢٢٧ ﴾ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار من ذلك المجموع فقط مان طهر عند التسليم تاما صح البيع وزم وان طهر ناقصا او زائدا كان البيع في صورتين فاسدا مثلا اذا بيع قطع غنم على انه خمسون رأسا بالف وخمسمائة قرش فاذا طهر عند التسليم خمسة واربعين رأسا او خمسة وخمسين فالبيع فاسد

﴿ ماده ٢٢٨ ﴾ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره واثنان آحاده وافراده فاذا طهر عند التسليم تاما لزم البيع واذا طهر ناقصا كان المشتري مخيرا ان شاء تركه وان شاء اخذ ذلك القدر بخصته من المسمى واذا طهر رايدا كان البيع فاسدا مثلا او مع قطع غنم على انه خمسون رأسا بخمسين قرسا فاذا طهر ذلك القطيع بخمسة واربعين رأسا خير المشتري ان شاء تركه وان شاء اخذ الخمسة واربعين رأسا بالعين ومائتين وخمسين قرشا واذا طهر خمسة وخمسين رأسا كان السع فاسدا

﴿ ماده ٢٢٩ ﴾ في الصور التي يخربها المشتري من المواد السابقة اذا مضى المشتري المبيع مع علمه انه ناقص لا يخبر في الفسخ بعد القبض

الفصل

## ❦ المجلة ❦

### ❦ الفصل الرابع ❦

❦ في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل ❦

❦ مادة ٢٣٠ ❦ كل ما جرى عرف البلدة على انه من مشتلات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر مثلا في بيع الدار يدخل المطبخ والكيلار وفي بيع حديقة زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لان المطبخ والكيلار من مشتلات الدار وحديقة الزيتون تطلق على ارض تحتوى على اشجار الزيتون فلا يقال لارض خالية حديقة زيتون

❦ مادة ٢٣١ ❦ ما كان في حكم جزؤ من المبيع اى ما لا يقل الانفكاك عن البيع بطرا الى غرض الاسترا يدخل في البيع بدون ذكر مثلا اذا بيع قفل دخل مفتاحه واذا اشترت بكرة حلوب لاجل الثابن يدخل فلوها الرضيع في البيع بدون ذكر

❦ مادة ٢٣٢ ❦ نواع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبعا بدون ذكر مثلا اذا بيعت دار دخل في البيع الاقفل السمرة والد واليب اى الحرن المستقرة والدفوف السمرة المعدة لوضع فرس والستان الذى هو داخل حدود الدار والطرق الموصلة الى الطريق العام او الداخلة التى لا تغدو في بيع العرصة تدخل الاشجار المفروسة على ان تستقر لان جميع المذكورات لا تفصل عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا تصرح

❦ مادة ٢٣٣ ❦ ما لا يكون من مشتلات المبيع ولا هو من نواعه المتصلة المستقرة او لم يكن في حكم جزؤ من المبيع او لم نجر العادة والعرف ببيعته معه لا يدخل في البيع مالم يذكر وقت البيع اما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعته تبعا للمبيع فيدخل في البيع من غير ذكر مثلا الاشياء الغير المستقرة التى توضع لان تستعمل وتقل من محل الى آخر كالصندوق والكرسى والنخت المنفصلات لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا احواض الليمون والازهار المنفصلة والاشجار الصغيرة المعروسة على ان تقل لمحل آخر وهى السمات في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع البساتين بدون



### ﴿ المجلة ﴾

ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع الاراضي والتمر في بيع الاشجار ما لم تذكر صريحا حين البيع لكن بجام دابة الركوب وحطام البعير وامثال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها ان يتباع تبعا فهدد تدخل في البيع بدون ذكر

﴿ ماده ٢٣٤ ﴾ ما دخل في البيع تبعا لا حصه له من الثمن مثلا لو سرق خطام البعير المشاع قل القبض لا يلزم في مقابلته تبيل شئ من الثمن المسمى

﴿ ماده ٢٣٥ ﴾ الاسياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تزداد في صيغة العقد وقت البيع تدخل في السع مثلا لو قال البائع بعك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في البيع حق المرور وحق الشرب وحق المسيل

﴿ ماده ٢٣٦ ﴾ الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقل القبض كالثمرة واساءها هي للمشتري مثلا اذا بيع بستان ثم قل القبض حصل منه زيادة كالتمر والخضراوات تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا او ولدت الدابة المبيعة قل القبض كان الولد للمشتري

### ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل المتماقة بالثمن وفيه فصلان ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله ﴾

﴿ ماده ٢٣٧ ﴾ تسمية الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون تسميه من كان المدع فاسدا

﴿ ماده ٢٣٨ ﴾ يلزم ان يكون الثمن معاوما

﴿ ماده ٢٣٩ ﴾ اذا كان الثمن حاصرا فالعلم به يحصل بمشاهدته والاسارة اليه واذا كان غائبا يحصل ببيان مقداره ووصفه

﴿ ماده ٢٤٠ ﴾ البلد الذي يتعدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شئ

### المقالة

شيء يكذا ديارا ولم يبين نوع الديار يكون السع فاسدا والdraهم كالدنانير في هذا الحكم

مادة ٢٤١ \* اذا جرى البيع على قدر معلوم من القروش كان للمشتري ان يؤدي الثمن من اى نوع ساء من النقود الرأبجة غير الممنوع تداولها وليس للبايع ان يطلب يوما مخصوصا منها

مادة ٢٤٢ \* اذا بين وصف الثمن وقت البيع لم على المشتري ان يؤدي الثمن من نوع النقود التي وصفها مثلا لو عقد الدع على ذهب مجيدى او انكليزى او هرساوى اوريان مجيدى او عودى لم على المشتري ان يؤدي الثمن من النوع الذى وصفه ويثنه من هذه الانواع

مادة ٢٤٣ \* لا يضمن الثمن بائعين في العقد مثلا لو ارى المشتري البايع ذهبا مجيديا في يده ثم استرى بذلك الذهب شيئا لا يحجر على اداء ذلك الذهب بعينه بل له ان يعطى البايع ذهبا مجيديا من ذلك النوع غير الذى اراه اياه

مادة ٢٤٤ \* انقود التي لها اجراء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان يعطى اثن من اجراء ذلك النوع لكن يتبع في هذا الامر عرف البلدة والعادة الجارية مثلا لو عقد البيع على ريال مجيدى كان للمشتري ان يعطى من اجرائه النصف والربع لكن نظرا لاعرف الجارى الآن في دار الخلافة اسلامول لبس للمشتري ان يعطى بدل الريال المجيدى من اجرائه الصغيرة العشر ونصفه

### الفصل الثاني

هو في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل

مادة ٢٤٥ \* الدع مع تأجيل الثمن وتقسيطه صحيح

مادة ٢٤٦ \* يلزم ان تكون لمدة معلومة في الدع بالتأجيل والتقسيط

مادة ٢٤٧ \* اذا عقد الدع على تأجيل اثن الى كذا يوما او شهرا او سنة او الى وقت معلوم عند انعادهى كيوم قاسم او انوروز صح الدع

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٢٤٨ ﴾ تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مفسدا للبيع

﴿ ماده ٢٤٩ ﴾ اذا باع نسيئة بدون بيان مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط

﴿ ماده ٢٥٠ ﴾ تعتبر ابتداء مدة الاجل والقسط المذكورين في عقد البيع من وقت تسليم المبيع مثلا لو سعى متاع على ان ثمنه مؤجل الى سنة فحبسه البائع عنده سنة ثم سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع ح ان يطالبه بالثمن الى مضي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد

﴿ ماده ٢٥١ ﴾ البيع المطلق ينقصد مجلا اما اذا جرى العرف في محل على ان يكون البيع المطلق مؤجلا او مقسطا باجل معلوم ينصرف البيع المطلق الى ذلك الاحل مثلا لو استرى رجل من السوق شيئا بدون ان يذكر تأجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المحل باعطاء جميع الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع او شهر لزم اتناع العادة والعرف في ذلك

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الثمن ﴾

﴿ والمؤمن بعد العقد ويستعمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

في بيان حق تصرف البائع بالثمن

والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ٢٥٢ ❦ البائع له ان يتصرف بئس البيع قبل القبض مثلا لو باع ماله من آخر بئس معلوم له ان يحبل بئنه داينه  
❦ مادة ٢٥٣ ❦ للمشتري ان يبيع البيع لا حر قبل قبضه ان كان عقارا والا فلا

### ❦ الفصل الثاني ❦

#### ❦ في بيان التزويد والتزيل في الثمن والمبيع بعد العقد ❦

❦ مادة ٢٥٤ ❦ للبائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تفيد بدامة البائع واما اذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبية بقوله مثلا لو استوى عشرين مطبخة بعشرين قرشا ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك حصة اخرى ايضا فان قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس احد خمسة وعشرين مطبخة بعشرين قرشا واما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يحجر البائع على اعطائه تلك الزيادة

❦ مادة ٢٥٥ ❦ للمشتري ان يريد في الثمن بعد العقد فاذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تفيد بدامة المشتري واما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يعتبر قوله حينئذ مثلا لو بيع حيوان بالف قرش ثم بعد العقد قال المشتري للسابع ردك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس اخذ المشتري الحيوان المتاع بالف ومائتي قرش واما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يحجر المشتري على دفع المائتي قرش اتى رادها

❦ مادة ٢٥٦ ❦ حط البائع مقدارا من الثمن المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلا لو بيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطت من الثمن عشرين قرشا كان للبائع ان يأخذ مقابل ذلك المائتين قرشا فقط

❦ مادة ٢٥٧ ❦ زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتزيل البائع من

## ﴿ المجلة ﴾

الثمن بعد العقد تلحق باصل العقد يعنى يصير كأن العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والخط

﴿ ماده ٢٥٨ ﴾ مازاده البائع فى المبيع بعد العقد يكون له حصه من الثمن المسمى مثلاً لو باع ثمانى بطيخات بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع فى المبيع بطيخين فصارت عشرة وقيل المشتري فى المجلس يصير كأنه باع عشر بطيخات بعشرة قروش حتى انه لو تلقت الطيختان الزيدتان قبل القبض لزم تنزيل ثمنهما قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حينئذ من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف ذراع بعشرة آلاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقيل المشتري فى المجلس فتملك رجل الارض المبيعه بالنسيئة كان لهذا الشفع اخذ جميع الالف والمائة ذراع المبيعه والمريده بعشرة الاف قرش

﴿ ماده ٢٥٩ ﴾ اذا زاد المشتري فى ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لجميع المبيع فى حق العاقدين مثلاً لو اشترى عقاراً بعشرة آلاف قرش فراد المشتري قبل القبض فى اثنى خمسة قرش وقيل للبائع تلك الزيادة كان ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة قرش حتى لو ظهر مستحق للعقار ما ثبتته وحكم له به وتسلمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة آلاف وخمسمائة قرش اما لو ظهر سفيح لذلك العقار من حيث ان حق الشفع يتعلق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التى صدرت بعد العقد تلحق باصل العقد فى حق العاقدين لا يسقط حق ذلك الشفع فلذا لا تلمه تلك الزيادة بل يأخذ العقار بعشرة آلاف قرش التى هى اصل الثمن فقط وايس للبائع ان يطالبه بالجسمائة قرش التى زادها المشتري بعد العقد

﴿ ماده ٢٦٠ ﴾ اذا حط البائع من ثمن المبيع مقدارا كان حسم المبيع مقابلاً للباق من الثمن بعد التنزيل والخط مثلاً لو بيع عقار بعشرة آلاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك العقار مقابلاً للتسعة آلاف قرش الباقيه وباء عليه لو ظهر سفيح للعقار المذكور احدى بتسعة آلاف قرش فقط

﴿ ماده ٢٦١ ﴾ للبائع ان يحط بجميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الخط باصل العقد مثلاً لو باع عقاراً بعشرة آلاف قرش ثم قبل القبض ابرأ المبيع المشتري

## ﴿ المجلة ﴾

المشترى، من جميع النعم كان للشفيع ان يأخذ ذلك العقار بعشرة آلاف قرش وليس له ان يأخذه بدون ثمن اصلا

## ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفيه ستة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةهما ﴾

﴿ مادة ٢٦٢ ﴾ انقضض ايس بشرط في البيع الا ان العقد متى تم كان على المشتري ان يسلم النسل اولاً ثم يسلم البايع المبيع اليه

﴿ مادة ٢٦٣ ﴾ تسليم المبيع يحصل بالتخلية وهو ان يأذن البايع المشتري بقض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري اياه

﴿ مادة ٢٦٤ ﴾ متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له

﴿ مادة ٢٦٥ ﴾ تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع

﴿ مادة ٢٦٦ ﴾ المشتري اذا كان في العرسه او الارض المدة او كان يراها من طرفهما يكون اذن المشتري له بالقض سالياً

﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ اذا بيعت ارض مشعولة بالزرع بحجر البايع على رفع الزرع بمصاده او رعيه وتسليم الارض خاليه للمشتري

﴿ مادة ٢٦٨ ﴾ اذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجز البايع على حزن الثمار ورفعها وتسليم الاشجار خاليه للمشتري

﴿ مادة ٢٦٩ ﴾ اذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البايع للمشتري بجرها تسليماً

﴿ مادة ٢٧٠ ﴾ العقار الذي له باب وقفل كالدار والكرم اذا وجد المشتري

### ﴿ المجلة ﴾

داخلة وقال له البائع سلمته اليك كان قوله ذلك تسليما واذا كان المشتري خارج ذلك العقار كان قريبا منه بحيث يقدر على اخلاق بابه وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلمتك اياه تسليما ايضا وان لم يكن منه قريبا بهذه الرغبة فاذا مضى وقت يمكن فيه ذهاب المشتري الى ذلك العقار ودخوله فيه يكون تسليما

﴿ ماده ٢٧١ ﴾ اعطاء مفتاح العقار الذي له فحل للمشتري يكون تسليما

﴿ ماده ٢٧٢ ﴾ الحيوان يمسك برأسه او اذنه اورسده الذي في رأسه فيسلم وكذا لو كان الحيوان في محل بحيث يقدر المشتري على تسلمه بدون كلفة فإراه البائع اياه واذن له بقضه كان ذلك تسليما ايضا

﴿ ماده ٢٧٣ ﴾ كبل المكيلات ووزن المورونات بامر المشتري ووضعها في الطرف الذي هيا لها يكون تسليما

﴿ ماده ٢٧٤ ﴾ تسليم العروض يكون باعطائها ليد المشتري او بوضعها عنده او باعطاء الاذن له بالتعوض اراؤها له

﴿ ماده ٢٧٥ ﴾ الاسياء التي بيعت جله وهي داخل صندوق او انار او ما شابه من المحلات التي تقبل يكون اعطاء مفتاح ذلك المحل للمشتري والاذن له بالقض تسليما مثلا لو بيع انبار حنطة او صندوق كتب جله يكون اعطاء مفتاح الاسار او الصندوق للمشتري تسليما

﴿ ماده ٢٧٦ ﴾ عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذنا من البائع بالقض

﴿ ماده ٢٧٧ ﴾ قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع فل اداء النعم لا يكون معتبرا الا ان المشتري لو قبض للمبيع بدون الاذن وهما في يده او تعيب يكون القبض معتبرا حينئذ

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

### ﴿ في المواد المتعاقبة بجس المبيع ﴾

ماده

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٢٧٨ ﴾ في البيع بالئمن الحال اعني غير المؤجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي المشتري جمع الثمن

﴿ مادة ٢٧٩ ﴾ اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة له ان يحبس جميع المبيع حتى يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها من على حدته او لم يبين

﴿ مادة ٢٨٠ ﴾ اعطاء المشتري رهنا او كفيلًا بالثمن لا يسقط حق الحبس

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ويحبسه الى ان يستوفي الثمن

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا احال البائع انسانا عن المبيع وقبل المشتري الحوالة فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم على البائع ان يبادر بتسليم المبيع للمشتري

﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ في بيع التسيئة ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا باع حالا اي مجزئًا ثم اجل البائع الثمن سقط حق حبسه للمبيع وعليه حينئذ ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في حق مكان التسليم ﴾

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حينئذ مثلا لو باع رجل وهو في اسلامبول حطنه التي في تكفور طاعى يلزم عليه تسليم الحطنه المرقومه في تكفور طاعى وليس عليه ان يسلمها في اسلامبول

﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في اي محل وقت العقد



### ﴿ في المجلة ﴾

وعلم به بعد ذلك كان مخيرا ان شاء فسمح البيع وان شاء امضاه وقبض المبيع حيث كان موجودا

﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لم تسلمه في المحل المذكور

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ في مونة التسليم ولوازم اتمامه ﴾

﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ المصارف المتعلقة بالتم تسليم على المشتري مثلا اجرة عدالتقود ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده

﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ المصارف المتعلقة بتسليم المبيع يلزم على البائع وحده مثلا اجرة الكيال للمكيلات والوزان للموزونات المبعة تلزم على البائع وحده

﴿ مادة ٢٩٠ ﴾ الاشياء المبعة حراما موبتها ومصارفها على المشتري مثلا لو بيعت ثمرة صكرم جراحا كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجرحها على المشتري وكذا لو بيع اتيار حنطة محازفة فاحرة احراج الحنطة من الاتيار ونقلها على المشتري

﴿ مادة ٢٩١ ﴾ ما يباع محمولا على الحيوان كالحطب والعمم تكور اجرة نقله وايصاله الى بيت المشتري حارية على حسب عرف البلدة وعادتها

﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ اجرة كتابة السندات والجمع وصكوك المبيعات تلزم على المشتري لكن يلزم على البائع تقرير البيع والاسهاد عليه في المحكمة

### ﴿ افصل الخامس ﴾

﴿ في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع ﴾

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقضيه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري

مادة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٢٩٤ ﴾ اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع

﴿ ماده ٢٩٥ ﴾ اذا قضى المشتري المبيع ثم مات مفلسا قبل ادائه الثمن ليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء

﴿ ماده ٢٩٦ ﴾ اذا مات المشتري مفلسا قبل قضى المبيع واداه الثمن كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركه المشتري وفي هذه الصورة يبيع الحاكم المبيع فيوفى حق البائع بجمامه وان بيع بانقص من الثمن الاصلى اخذ البائع الثمن الذى بيع به ويكفون فى الدافى كالغرماء وان بيع بزيادة اخذ البائع الثمن الاصلى فقط وما زاد فيعطى الى الغرماء

﴿ ماده ٢٩٧ ﴾ اذا قضى البائع الثمن ومات مفلسا قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امانة فى يد البائع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا يزاحمه سائر الغرماء

### ﴿ الفصل السادس ﴾

#### ﴿ فى ما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر ﴾

﴿ ماده ٢٩٨ ﴾ ما قضاه المشتري على سوم الشراء وهو ان يأخذ المشتري من الماع مالا على ان يشتريه مع تسمية الثمن فهلك او ضاع فى يده فان كان من التقييمات رمت عليه قيمته وان كان من المزايدات لزم عليه ادائه مثله للبائع واما اذا احده بدون ان يمين ويسمى له بما كان ذلك المالى امانه فى يد المشتري فلا يضمن اذا هلك او ضاع بلا تعد مثلا لو قال المبيع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان اعجبتك اسرها فاخذها المشتري على هذه الصورة ليستريها فهلكت الدابة فى يده لزم عليه ادائه قيمتها للبائع واما اذا لم يمين الثمن بل قال انابيع للمشتري حدها فلن اعجبك تستريها واخذها المشتري على انه اذا اعجبتك يعاوله على الثمن ويستريها وهذه الصورة اذا هلكت فى يد المشتري بلا تعد لا يضمن

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٢٩٩ ﴾ ما يقضى على سوم النظر وهو ان يقضى مالا لينظر اليه او يريه لا آخر سواء بين ثمنه او لا فيكون ذلك المال امانة في يد القاضى فلا يضمن اذا هلك اوضاعه بلا تعدد

## ﴿ الباب السادس ﴾

﴿ فى بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

#### ﴿ فى بيان خيار الشرط ﴾

﴿ ماده ٣٠٠ ﴾ يجوز ان يشترط الخيار بنسخ المبيع او اجازته مدة معلومة لكل من الباع والمشتري او لاحدهما دون الآخر

﴿ ماده ٣٠١ ﴾ كل من شرط له الخيار فى المبيع يصير مخيرا بنسخ المبيع فى المدة المعينة للخيار

﴿ ماده ٣٠٢ ﴾ نسخ البيع واجازته فى مدة الخيار كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا

﴿ ماده ٣٠٣ ﴾ الاحارة القولية هى كل لفظ يدل على الرضى بلزوم البيع كاجرت ورضيت والفسخ القولى هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كفسخت وترك

﴿ ماده ٣٠٤ ﴾ الاحازة الفعلية هى كل فعل يدل على الرضى والفسخ الفعلى هو كل فعل يدل على عدم الرضى مثلا لو كان المشتري مخيرا وتصرف بالمبيع تصرف المالك كأن يعرض المبيع للبيع او يرهنه او يوجره كان احازة فعلية يلزم بها البيع واذا كان السابغ مخيرا وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسحا فعليا للبيع

### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ٣٠٥ ❦ اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ او لم يميز من له الخيار لم يبيع وتم

❦ مادة ٣٠٦ ❦ خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مدته ملك المشتري المبيع واذا كان للمشتري مات ملكه ورثته ولا خيار

❦ مادة ٣٠٧ ❦ اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معا فإيهما يفسخ في انشاء المدة يفسخ البيع وإيهما احاز سقط خيار التخيير فقط وبقي الخيار للآخر الى انتهاء المدة

❦ مادة ٣٠٨ ❦ اذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدودا من مجلة امواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن السمي بل يلزمه اداء قيمته للبائع يوم قبضه

❦ مادة ٣٠٩ ❦ اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار ملكا للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه اداء ثمنه السمي للبائع



### ❦ الفصل الثاني ❦

#### ❦ في بيان خيار الوصف ❦

❦ مادة ٣١٠ ❦ اذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خاليا من ذلك الوصف كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذه بجميع النقص السمي ويسمى هذا الخيار خيار الوصف مثلا لو باع بكرة على انها حلوة فظهرت غير حلوة يكون المشتري مخيرا وكذا لو باع عصا يلا على انه ياقوت احمر فظهر اصفر ينجبر المشتري

❦ مادة ٣١١ ❦ خيار الوصف يورث مثلا لو مات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خاليا من ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ

❦ مادة ٣١٢ ❦ المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف المالك بطل خياره

## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في حق خيار النقد ﴾

- ﴿ ماده ٣١٣ ﴾ اذا تباعا على ان يؤدي المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤديه فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد
- ﴿ ماده ٣١٤ ﴾ اذا لم يؤدي المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار النقد فاسدا
- ﴿ ماده ٣١٥ ﴾ اذا مات المشتري المخير بخيار النقد في اثناء مدة الخيار بطل البيع



### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان خيار التعيين ﴾

- ﴿ ماده ٣١٦ ﴾ لو بين الباع ايمان شيئين او اسياه من القيعات كلا على حدة على ان المشتري يأخذ ايا ساء بالثمن الذي يذنه له او الباع يعطى ايا اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين
- ﴿ ماده ٣١٧ ﴾ يلزم في خيار التعيين تعيين المدة ايضا
- ﴿ ماده ٣١٨ ﴾ من له خيار التعيين يلزم عليه ان يعين الشيء الذي يأخذ في انقضاء المدة التي عينت
- ﴿ ماده ٣١٩ ﴾ خيار التعيين ينقل الى الوارث مثلا لو احضر الباع ثلاثة اثواب اعلى واوسط وادنى من جلس واحد وبين لكل منها ثمن على حدة وباع احدها لاعلى التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثه او اربعة ايام يأخذ ايها شاء بالثمن الذي تعين له وقبل المشتري على هذا المنوال انعقد البيع وفي انقضاء المدة المعينة يجبر المشتري على تعيين احدها ودفع ثمنه فلو مات قبل التعيين يكون الوارث ايضا مجبورا على تعيين احدها ودفع ثمنه
- الفصل

## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

#### ﴿ في حق خيار الرؤية ﴾

﴿ مادة ٣٢٠ ﴾ من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار الى ان يراه فاذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية

﴿ مادة ٣٢١ ﴾ خيار الرؤية لا ينتقل الى الوارث فاذا مات المشتري قبل ان يرى المبيع لم يمتد البيع ولا خيار لوارثه

﴿ مادة ٣٢٢ ﴾ لا خيار للمبيع ولو كان لم ير المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالارث وكان لم يره انعقد البيع بلا خيار للمبيع

﴿ مادة ٣٢٣ ﴾ المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على الحال والحمل الذي يعرف به المقصود الاصلى من المبيع مثلاً الكرباس والقماش الذي يكون طاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية طاهره والقماش المنقوش والمدرج تلزم رؤية نقشه ودرويه والنساء المسترّة لاجل التاسل والتوالد يلزم رؤية ثديها والنساء المأخوذة لاجل اللحم يقتضي حس طهرها والبتها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذاق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

﴿ مادة ٣٢٤ ﴾ الاشياء التي تباع على مقتضى النموذجها تصكف رؤية النموذج منها فقط

﴿ مادة ٣٢٥ ﴾ ما يبيع على مقتضى النموذج اذا طهر دون النموذج يكون المشتري مخيراً ان شاء قبله وان شاء رده مثلاً الخنطرة والسمن والزيت وما صنع على نسق واحد من الكرباس والجوخ واساهاها اذا رأى المشتري النموذجها ثم استراها على مقتضاها فظهرت ادنى من النموذج يخير المشتري حينئذ

﴿ مادة ٣٢٦ ﴾ في شراء الدار والحلج ومحوها من العقار تلزم رؤية كل بيت منها الا ان ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها •

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٢٧ ﴾ اذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها على حدة

﴿ مادة ٣٢٨ ﴾ اذا اشترت اشياء متفاوتة صفقة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم ير الباقي ففى رأى ذلك الباقي ان شاء اخذ جميع الاشياء المبيعة وان شاء رد جميعها وليس له ان يأخذ مارآه ويترك الباقي

﴿ مادة ٣٢٩ ﴾ بيع الاعمى وشراؤه صحيح الا انه يغير فى المال الذى يشتريه بدون ان يعلم وصفه مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان مخيراً ففى علم وصفها ان شاء اخذها وان شاء ردها

﴿ مادة ٣٣٠ ﴾ اذا وصف شئ للاعمى وعرف وصفه ثم اشترى لا يكون مخيراً

﴿ مادة ٣٣١ ﴾ الاعمى يسقط خياره لمس الاشياء التى تعرف باللمس وشم الشمومات وذوق المذوقات يعنى انه اذا لمس وشم وذاق هذه الاشياء ثم اشترىها كان شراؤه صحيحاً لارما

﴿ مادة ٣٣٢ ﴾ من رأى شيئاً بقصد الشراء ثم استراه بعد مدة وهو يعلم انه الشئ الذى كان رآه لا خيار له الا انه اذا وجد ذلك الشئ قد تغير عن الحال الذى رآه فيه كان له الخيار حينئذ

﴿ مادة ٣٣٣ ﴾ الوكيل بشراء شئ والوكيل بقضه تكون رؤيتهما لذلك الشئ كروية الاصيل

﴿ مادة ٣٣٤ ﴾ الرسول يعنى من ارسل من طرف المشتري لاجل البيع وارساله فقط لا تسقط رؤيته خياراً اشترى

﴿ مادة ٣٣٥ ﴾ تصرف المشتري فى المبيع تصرف المالك يسقط خيار رؤيته

### ﴿ الفصل السادس ﴾

### ﴿ فى بيان خيار العيب ﴾

### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ٣٣٦ ❦ البيع المطلق يقتضى سلامة المبيع من العيوب يعنى ان يبع المال بدون الرادة من العيوب وبلا ذكر اته معيب او سالم يقتضى ان يكون المبيع سالما خاليا من العيب

❦ مادة ٣٣٧ ❦ ما يبع بيعا مطلقا اذا ظهر به عيب قديم يكون المشتري مخيرا ان شاء رده وان شاء قبله بثمنه المسمى وليس له ان يسك المبيع يأخذ ما نقصه العيب وهذا يقال له خيار العيب

❦ مادة ٣٣٨ ❦ العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وارباب الخبرة

❦ مادة ٣٣٩ ❦ العيب القديم هو ما يكون موجودا فى المبيع وهو عند البائع

❦ مادة ٣٤٠ ❦ العيب الذى يحدث فى المبيع وهو فى يد البائع بعد العقد وقبل القبض حكمه حكم العيب القديم الذى يوجب الرد

❦ مادة ٣٤١ ❦ اذا ذكر البائع ان فى المبيع عيب كذا كذا وقبل المشتري مع صله بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب

❦ مادة ٣٤٢ ❦ اذا باع مالا على اته برىء من كل عيب ظهر فيه لا يبقى للمشتري خيار عيب

❦ مادة ٣٤٣ ❦ من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا تسمع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلا لو اشترى حيوانا بجميع العيوب وقال قتلته مكسرا محطما اخرج معيبا فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعى بعيب قديم فيه

❦ مادة ٣٤٤ ❦ بعد اطلاع المشتري على عيب فى المبيع اذا تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره مثلا لو عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قديم فيه كان عرض المبيع للبيع رضى بالعيب فلا يرد بعد ذلك

❦ مادة ٣٤٥ ❦ لو حدث فى المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قديم فليس للمشتري ان يرد به بالعيب القديم بل له المطالبة بنقصان الثمن فقط مثلا لو اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفضله برودا اطلع على عيب قديم فيه فبما ان قطعه وتفصيله عيب حادث ليس له رده على البائع بالعيب القديم بل يرجع عليه بنقصان الثمن فقط



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٣٤٦ ﴾ نقصان الثمن بصير معلوما بإخبار اهل الخبرة الطالين عن الغرض وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالما ثم يقوم معيها فا كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان مثلا لو اشترى ثوب قماش بستين قرشا وبعد ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قديم فيه فقوم اهل الخبرة ذلك الثوب سالما بستين قرشا ايضا ومعيبا بالعيب القديم بخمسة واربعين قرشا كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشا فيرجع بها المشتري على البائع ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالما ثمانون قرشا ومعيبا ستون قرشا فيما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرون قرشا وهى ربع الثمانين قرشا للمشتري ان يطالب بخمسة عشر قرشا التى هى ربع الثمن المسمى ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالما خمسون قرشا ومعيبا اربعون قرشا فيما ان التفاوت الذى بين القيمتين عشرة فروش وهى خمس الخمسين قرشا يعتبر النقصان خمس الثمن المسمى وهو اثنا عشر قرشا

﴿ ماده ٣٤٧ ﴾ اذا زال العيب الحادث صار العيب القديم موجبا للرد على البائع مثلا لو اشترى حيوانا ففرض عند المشتري ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للمشتري رده بالعيب القديم على البائع بل يرجع عليه بنقصان الثمن لكن اذا زال ذلك المرض كان للمشتري ان يرد الحيوان للبائع بالعيب القديم الذى ظهر فيه

﴿ ماده ٣٤٨ ﴾ اذا رضى البائع ان يأخذ المبيع الذى ظهر به عيب قديم بعد ان حذب به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع لرد لا تبقى للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يـ ~~يكون~~ محمورا على رد المبيع الى البائع او قوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القديم لا يبقى له حق بان يدعى بنقصان الثمن مثلا لو ان المشتري قطع الثوب الذى اشتراه وفصله قيصا ثم وجد به عيبا وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقله بالعيب الحادث فيما ان المشتري باعه كأ ان قد امسكه وحبسه عن البائع

﴿ ماده ٣٤٩ ﴾ الزيادة وهى ضم شئ من مال المشتري وعلاوته الى المبيع يكون

### المجلة

يكون مانعا من الرد مثلا ضم الخيط والصع الى الثوب بالحياطة والصباغة وغرس الشجر في الارض من جاب المشتري مانع للرد

مادة ٣٥٠ \* اذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولورضى بالعيب الحادث دل يصير محمورا على اعطاء نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاقه على عيب قديم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع ويأخذه منه مثلا ان مشتري الثوب لو فصل منه قميصا وخاطه ثم اطلع على عيب قديم فيه ليس للبائع ان يسترده ولو رضى بالعيب الحادث دل يجبر على اعطاء نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضا لا يكون بيعه مانعا له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعا من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع مخيطا لا يكون بيع المشتري حينئذ حبا واما كالمبيع

مادة ٣٥١ \* ما بيع صفقة واحدة اذا طهر بعضه معينا فان كان قبل القبض كال المشتري مخيرا ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان رد المبيع وحده ويمسك الباقي وان كان بعد القبض فاذا لم يكن في التفريق ضرر كان له ان رد المبيع بمحضه من الثمن سالما وليس له ان رد الجميع حينئذ ما لم يرض البائع واما اذا كان في تفرقه ضرر رد الجميع او قل الجميع بكل الثمن مثلا لو اشترى قلهوتين باربطين فرسا فطهرت احدهما معية قبل القبض يردهما معا وان كان بعد القبض يردها معية وحدها بمحضتها من اعم سالمة ويمسك الثانية بما بقي من الثمن اما لو اشترى روجي حف وطهر احدهما معية بعد القبض كان له ردها معا للبائع واخذ ثمنهما منه

مادة ٣٥٢ \* اذا اشترى شخص مقدارا معينا من جنس واحد من الكميات والموزونات وما قبضه ثم وجد بعضه معيا كال مخيرا ان شاء قبله جميعا وان شاء رده جميعا

مادة ٣٥٣ \* اذا وجد المشتري في الخنطة والشعر واثالهما من الحبوب المشتراة ترابا ما كان ذلك الغراب يعد قليلا في العرف صح البيع وان كان كثيرا بحيث يمتد عينا عند الناس يكون المشتري مخيرا

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٥٤ ﴾ البئس والجوز وما شاكلهما اذا ظهر بعضها فاسدا فما لا يستكثر في العادة والعرف كالاثنين والثلاثة في المائة يكون معفوا وان كان الفاسد كثيرا كالعشرة في المائة كان للمشتري رد جميعه للبائع واسترداد ثمنه منه كاملا

﴿ مادة ٣٥٥ ﴾ اذا ظهر جميع المبيع غير منتفع به اصلا كان البيع باطلا وللمشتري استرداد جميع الثمن من البائع مثلا لو اشترى جوزا او بيضا فظهر جميعه فاسدا لا ينتفع به كان للمشتري استرداد ثمنه كاملا من البائع

## ﴿ الفصل السابع ﴾

## ﴿ في الغبن والتغريب ﴾

﴿ مادة ٣٥٦ ﴾ اذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تغريب فليس للمغبون ان يفسخ البيع الا انه اذا وجد الغبن وحده في مال البيتم لا يصح البيع ومال الوقف وبيت المال حكمه حكم مال البيتم

﴿ مادة ٣٥٧ ﴾ اذا غر احد المتبايعين الآخر وتحقق ان في البيع غبنا فاحشا فللمغبون ان يفسخ البيع حيثن

﴿ مادة ٣٥٨ ﴾ اذا مات من غر غبن فاحش لا تنتقل دعوى التغريب لوارثه

﴿ مادة ٣٥٩ ﴾ المشتري الذي حصل له تعرب اذا اطلع على الغبن الفاحش ثم نصرف في المبيع تصرف المالك سقط حق فسخه

﴿ مادة ٣٦٠ ﴾ اذا هلك او استهلك المبيع الذي صار في بيعه غبن فاحش وضرر او حذب فيه عيب او بنى مشتري العرصه عليها بناء لا يكون للمغبون حق ان يفسخ البيع

## ﴿ الباب السابع ﴾

## ❦ المجلة ❦

❦ في بيان أنواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول ❦

### ❦ الفصل الاول ❦

❦ في بيان أنواع البيع ❦

❦ ماده ٣٦١ ❦ يشترط في انعقاد البيع صدور ركنه من اهله اى العاقل لميز واضافته الى محل قابل لحكمه

❦ ماده ٣٦٢ ❦ البيع الذى فى ركنه خلال كبيع المجنون باطل

❦ ماده ٣٦٣ ❦ المحل القابل لحكم البيع عبارة عن المبيع الذى يكون وجوداً ومقدوراً للتسليم ومالاً متقوماً لمبيع المعلوم وما ليس بمقدور التسليم وما ليس بمال متقوم باطل

❦ ماده ٣٦٤ ❦ اذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروطاً باعتبار بعض وصفاته الخارجيه كما اذا كان المبيع مجهولاً او كان فى العن خلال صار البيع فاسداً

❦ ماده ٣٦٥ ❦ يشترط لثبوت البيع ان يكون النافع مالكا للمبيع او وكيله للمالكه ووليّه او وصيه وان لا يكون فى المبيع حق الغير

❦ ماده ٣٦٦ ❦ البيع الفاسد يصير نافداً عند اقبض يعنى يصير تصرف المتبرى فى المبيع حائراً حيث

❦ ماده ٣٦٧ ❦ اذا وجد فى البيع احد الخيارات لا يكون لازماً

❦ ماده ٣٦٨ ❦ البيع الذى يتعلق به حق الغير كبيع الفضولى وبيع المرهون معتد موقوفاً على اعادة ذلك الغير

### ❦ الفصل الثانى ❦

❦ في بيان احكام أنواع البيوع ❦

### في المجلد

﴿ مادة ٣٦٩ ﴾ حكم البيع المتعقد الملكية يعنى صيرورة المشتري مالكا للمبيع والبائع مالكا للثمن

﴿ مادة ٣٧٠ ﴾ البيع الباطل لا يفيد الحكم اصلا فاذا قبض المشتري المبيع باذن السائع في البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو هلك فلا تعدل قيمته

﴿ مادة ٣٧١ ﴾ البيع الفاسد يفيد حكما عند القبض يعنى ان المشتري اذا قبض المبيع باذن السائع صار مالكا له فاذا هلك المبيع يباع فاسدا عند المشتري لزمه الضمان يعنى ان المبيع اذا كان من المثليات لزمه مثله واذا كان قيميا لزمه قيمته يوم قبضه

﴿ مادة ٣٧٢ ﴾ لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع في يد المشتري او استهلكه او اخرجته من يده ببيع صحيح او بهبة من آخر او زاد فيه المشتري شيئا من ماله كما لو كان المبيع دارا فعمرها او ارضا فعرس فيها اشجار او تغير اسم المبيع بان كان حنطه فطبخها وجعلها دقيقا بطل حق الفسخ في هذ الصور

﴿ مادة ٣٧٣ ﴾ اذا فسخ البيع الفاسد فارقا، السائع فسخ الثمن كان للمشتري ان يحبس المبيع الى ان يأخذ الثمن ويسترده من السائع

﴿ مادة ٣٧٤ ﴾ البيع النافذ يفيد الحكم في الحال

﴿ مادة ٣٧٥ ﴾ اذا كان البيع لازما فاعدا فليس لاحد المتابعين الرجوع عنه

﴿ مادة ٣٧٦ ﴾ اذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ من له الخيار

﴿ مادة ٣٧٧ ﴾ البيع الموقوف يفيد الحكم عند الاجازة

﴿ مادة ٣٧٨ ﴾ في بيع الفضولي اذا احاز صاحب المال او وكيله اوصيه او وليه نفذ البيع والا ففسخ الا انه يستلزم صحة الاجازة ان يكون

كل

## ﴿ المجلة ﴾

كل من البائع والمشتري والمجيز والبيع قائما اذا كان احد المذكورين هالكا  
لا تصح الاجازة

﴿ ماده ٣٦٩ ﴾ بما ان لكل من الدليلين في بيع المقايضة حكم المبيع  
تعتبر فيها شرائط المبيع فاذا وقعت منازعة في امر التسليم لم يلزم ان يسلم ويتسلم  
كل من المتبايعين ٣٦٠

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في حق السلم ﴾

﴿ ماده ٣٨٠ ﴾ السلم كالبيع يتعقد بالايجاب والقبول يعنى اذا قال  
المشتري لائق اسلمتك الف قرص على مائة كيل من الحنطة وقيل الآخر انعقد  
السلم

﴿ ماده ٣٨١ ﴾ السلم انما يكون صحيحا في الاشياء التي تقبل التعيين بالقدر  
والوصف كالجودة والخصه

﴿ ماده ٣٨٢ ﴾ المكيلات والوزونات والمدروحات تعين مقاديرها بالكيل  
والوزن والدرع

﴿ ماده ٣٨٣ ﴾ العدديات المتقاربه كما تعين مقاديرها بالعد تعين بالكيل  
والوزن ايضا

﴿ ماده ٣٨٤ ﴾ ما كان من العدديات كالثمن والآجر يلزم ان يكون قابله  
ايضا معينا

﴿ ماده ٣٨٥ ﴾ الكراس والجوخ وامثالهما من المدروحات يلزم تعيين طولها  
وعرضها ورقتها ومن اى شئ ينسج ومن نسج اى محل هي

﴿ ماده ٣٨٦ ﴾ يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلا انه حنطة او ارز او تمر  
ونوعه ككوبه يسى من ماء المطر ( وهو الذى نسميه في عرفنا بعلا ) او بماء التمر

### ﴿ المجلة ﴾

والعين وغيرها (وهو ما يسمى عندنا سقيا) وصفته كالجيد والخبيس وبيان مقدار الثمن والبيع وزمان تسليمه ومكانه

﴿ مادة ٣٨٧ ﴾ يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فاذا تفرق العاقدان قبل تسليم رأس مال السلم انسخ العقد

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان الاستصناع ﴾

﴿ مادة ٣٨٨ ﴾ اذا قال شخص لآخر من اهل الصنائع اصنع لي الشيء الفلاني هكذا قرشا وقل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعا مثلا لو ارى المشتري رجله لخفاف وقال له اصنع لي زوجي خف من نوع السخيتان الفلاني بكذا قرشا وقل الصانع او تقاول مع نجار على ان يصنع له زورقا او سفينة وبن له طولها وعرضها ووصافها اللازمة وقل النجار انعقد الاستصناع كذلك لو تقاول مع صاحب عمل ان يصنع له كذا بندقية كل واحدة بكذا قرشا وبن الطول والحجم وسائر اوصافها اللازمة وقل صاحب العمل انعقد الاستصناع

﴿ مادة ٣٨٩ ﴾ كل شيء يعمل استصناعه يصح فيه الاستصناع على الاطلاق واما ما لم يتعامل باستصناعه اذا بين فيه المدة صار سلا وتعتبر فيه حينئذ شروط السلم واذا لم يبين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع ايضا

﴿ مادة ٣٩٠ ﴾ يلزم في الاستصناع وصف المصنوع وتعريفه على الوجه الموافق للمطلوب

﴿ مادة ٣٩١ ﴾ لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن حالا اي وقت العقد

﴿ مادة ٣٩٢ ﴾ اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقدين الرجوع واذا

لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المبينة كان المستصنع مخيرا

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الخامس ﴾  
 ﴿ في احكام بيع المريض ﴾

﴿ ماده ٣٩٣ ﴾ اذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لاحد ورثته يصير ذلك موقوفاً على اجازة سائر الورثة فان اجازوا بعد موت المريض ينفذ البيع واز لم يجيزوا لا ينفذ

﴿ ماده ٣٩٤ ﴾ اذا باع المريض في مرض موته شيئاً لاجنبي عن المثل صح بيعه وان باعه بدون ثمن المثل وسلم المبيع كان بيع محاباة يعتبر من ثلث ماله فان كان الثلث واقياً بها صح وان كان الثلث لاجنبي بها لزم المشتري اكمال ما نقص من ثمن المثل واصطاًؤه للورثة فان اكل لزم البيع والا كان للورثة فضله مثلاً لو كان شخص لا يملك الا دار تساوى الفا وخمسائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجنبي غير وارث له بالف قرش وسلمها له ثم مات فيما ان ثلث ماله لى بما حاجى به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحاً معتبراً وليس للورثة فسخه حيثئذ واذا كان المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيما ان ثلث ماله الذى هو خمسمائة قرش يعدل نصف ما حاجى به وهو الف قرش فحيثئذ للورثة ان يطلبوا من المشتري ما حاجى به مورثهم وهو خمسمائة قرش فان اداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم تؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار

﴿ ماده ٣٩٥ ﴾ اذا باع شخص في مرض موته ماله باقل من ثمن المثل ثم مات مديوناً وتركته مستغرقة كان لاصحاب الديون ان يكلفوا المشتري بإبلاغ قيمة ما اشتراه الى ثمن المثل واكمله واذا نه للتركة فان لم يفعل فسخوا البيع

﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ في حق بيع الوفاء ﴾

( ٨ )



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٣٩٦ ﴾ كما ان البائع وفاء له ان يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري ان يرد المبيع ويسترد الثمن

﴿ مادة ٣٩٧ ﴾ ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لشخص آخر

﴿ مادة ٣٩٨ ﴾ اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلا لو تقاول البائع والمشتري وتراضيا على ان الكرم المبيع بيع وفاء نكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الايفاء بذلك على الوجه المشرح

﴿ مادة ٣٩٩ ﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته

﴿ مادة ٤٠٠ ﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي واخذه من الناعم

﴿ مادة ٤٠١ ﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وصح المشتري الزيادة ان كان هلاكه بالنعدي واما ان كان بلا تعد فلا يلزم المشتري اداء تلك الزيادة

﴿ مادة ٤٠٢ ﴾ اذا مات احد المتبايعين وفاء انتقل حق الفسخ للوارث

﴿ مادة ٤٠٣ ﴾ ليس لسائر العرماء التعرض للمبيع وفاء ما لم يستوف المشتري دينه

في ٢ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شاط سنة ١٢٨٦

من اعضاء ديوان	من اعضاء شورى	ناظر ديوان الاحكام
الاحكام العدلية	الدولة سيف الدين	العدلية اجد جودت
احمد خلوصي		

من اعضاء الجمعية	من اعضاء سورى	من اعضاء ديوان
علاء الدين	الدولة محمد امين	الاحكام العدلية
		احمد حلمي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهماوني

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب الثاني ﴾

﴿ في الاجارات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة ﴾

﴿ ماده ٤٠٤ ﴾ الاجرة والكراء بمعنى بدل المنفعة والايجار هو الاعطاء بالكراء والاستيجار الاخذ بالكراء

﴿ ماده ٤٠٥ ﴾ الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار ايضا وفي اصطلاح الفقهاء بمعنى بيع المنفعة المعلومه في مقابلة عوض معلوم

﴿ ماده ٤٠٦ ﴾ الاحارة اللازمة هي الاحارة الصحيحة العارية عن خيار العيب وخيار الشرط وخيار الزوامة و ليس لاحد الطرفين فسخها بلا عذر

﴿ ماده ٤٠٧ ﴾ الاحارة المنجزه ايجار معتبر من وقت العقد

﴿ ماده ٤٠٨ ﴾ الاجارة المضافة ايجار مضبر من وقت معين مستقبل مثلا لو استؤجرت دار مكذا نفوذ لكذا مدة اعتبارا من اول الشهر الفلاني الاتي تنعقد حال كونها اجارة مضافة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٤٠٩ ﴾ الأجر هو الذى اعطى المأجور بالاجارة ويقال له ايضا المكارى بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم

﴿ مادة ٤١٠ ﴾ المستأجر بكسر الجيم هو الذى استأجر

﴿ مادة ٤١١ ﴾ المأجور هو الشئ الذى اعطى بالكراء ويقال له المؤجر والمستأجر بفتح الجيم ايضا

﴿ مادة ٤١٢ ﴾ المستأجر فيه هو المالى الذى ملئه المستأجر للاجبر لاجل ايفاء العمل الذى التزمه بعقد الاجارة كالسيارات التى اعطيت للخطاط على ان يخطها والجمولة التى اعطيت للعمال لينقلها

﴿ مادة ٤١٣ ﴾ الاجير هو الذى أجر نفسه

﴿ مادة ٤١٤ ﴾ اجرة المثل هى الاجرة التى قدرتها اهل الخبرة من لا غرض لهم

﴿ مادة ٤١٥ ﴾ الاجرسمى هو الاجرة التى ذكرت وتعينت حين العقد

﴿ مادة ٤١٦ ﴾ الضمان هو اعطاء مثل الشئ او كالمثلبيات وقيمه ان كان من القيميات .

﴿ مادة ٤١٧ ﴾ المد للاستغلال هو الشئ الذى اعد وعين على ان يعطى بالكراء كالحايتات او الدار او الحان الذى اتبع او انشئ فى الاصل لان يعطى انكراء واسياء اخر كالعقار وكروسات الكراء ودواب الكارين وايجساد الشئ ثلاثة سين على التوالى دليل على كونه عجالات للاستغلال ويكون الشئ معدا لاستغلال باعلام واخار من انشاء نفسه الناس يكونه معدا للاستغلال

﴿ مادة ٤١٨ ﴾ المسترضع هو الذى التزم ظمًا بالاحرة

﴿ مادة ٤١٩ ﴾ المهانة عبارة من تقسيم المافع كاعطاء القرار على ارتفاع احد الشهيدين سنة والاخر اخرى فى الدار المشتركة مناوبة مثلاً

## — الكتاب الثاني —

هو في الاجارات

هو ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب

هو المقدمة في الاصطلاحات الفقهية

هو المتعاقبة بالاجارة

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الأول ﴾

﴿ في بيان الضوابط العمومية ﴾

﴿ مادة ٤٢٠ ﴾ العقود عليه في الاجارة هي المنفعة

﴿ مادة ٤٢١ ﴾ الاجارة باقتدار العقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة الوارد على منافع الاعيان ويقال لشيء المؤجر عين المأجور وعين المستأجر ايضا وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول اجارة العقار كاجارة الدور والاراضي القسم الثاني اجارة العروض كاجارة الملابس والاولى القسم الثالث اجارة الدواب النوع الثاني عقد الاجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور احير كاستئجار الخدمة والعملة واستئجار ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث انه مثلا كما ان استئجار ثياب قاشها من الخياط استئجار كذلك اعطاء قاس للخياط ليخيطها ثيابا اجارة على العمل

﴿ مادة ٤٢٢ ﴾ الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذي استؤجر على ان يعمل للمستأجر فقط كالخادم الموطف القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس بمقتضى شرط ان لا يعمل لغير المستأجر كالحمال والدلال والخياط والساعاتي والصانع واصحاب كروسات الكراء واصحاب الزوارق الذين هم يكارون في الشرائع والحوال مثلا فان كلام من هؤلاء اجير مشترك لا يختص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو استؤجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجيرا خاصا في مدة ذلك الوقت وكذلك لو استؤجر جبال او ذو كروسة او ذو زورق الى محل معين بشرط ان يكون مخصوصا بالمستأجر وان لا يعمل لغيره فانه اجير خاص الى ان يصل الى ذلك المحل

﴿ مادة ٤٢٣ ﴾ كما جاز ان يكون مستأجر احير انخاص بشخص واحد كذلك يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الدينهم في حكم شخص واحد مستأجرى احير انخاص بناء عليه لو استأجرت اهل قرية راعيا على ان يكون

﴿ المجلة ﴾

يكون مخصوصا بهم بعقد واحد يكون الراعى اجيرا خاصا ولـكن لو جوزو ان يرعى دواب غيرهم كان حينئذ ذلك الراعى اجيرا مشتركا

﴿ ماده ٤٢٤ ﴾ الاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل

﴿ ماده ٤٢٥ ﴾ الاجير الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاجارة حاضرا للعمل ولا يشترط عمله بالفعل ولـكن ليس له ان يمتنع من العمل واذا امتنع لا يستحق الاجرة

﴿ ماده ٤٢٦ ﴾ من استحق منفعة معينة بعقد الاجارة له ان يستوفى عينها او مثلها او ما دوما ولكن ليس له ان يستوفى ما فوقها مثلا لو استأجر الحداد حائوتا على ان يعمل فيه له ان يعمل فيه صنعة مساوية في المضرة لصنعة الحداد ولكن ليس لمن استأجر حائوتا للعطارة ان يعمل فيه صنعة الحداد

﴿ ماده ٤٢٧ ﴾ كل ما اختلف باختلاف المستعملين يعتبر فيه التقييد

مثلا لو استكرى احد لركوبه دابة ليس له ان يركبها غيره

﴿ ماده ٤٢٨ ﴾ كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين والتقييد فيه لـهو مثلا لو استأجر احد دارا على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها

﴿ ماده ٤٢٩ ﴾ للمالك ان يؤجر حصته الشائعة من الدار المشتركة لشريكه ان كانت قابله للقسمه او لم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولـكن بعد المهانة له ان يؤجر نوبته للغير

﴿ ماده ٤٣٠ ﴾ الشروع الطارىء لا يفسد عقد الاجارة مثلا لو آجر احد داره ثم طهر لنصفها مستحقا تبقى الاجارة في نصفها الآخر الشائع

﴿ ماده ٤٣١ ﴾ يسوغ للشريكين ان يؤجرا مالهما المشترك لآخر معا

﴿ ماده ٤٣٢ ﴾ يجوز ايجار شئ واحد لشخصين وكل منهما لو اعطى من الاجرة مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصه الآخر ما لم يكن احدهم كفيلا للآخر

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة ويشتمل على اربعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان مسائل ركن الاجارة ﴾

﴿ ماده ٤٣٣ ﴾ تنعقد الاجارة بالايجاب والقول كالبيع

﴿ ماده ٤٣٤ ﴾ الايجاب والقبول في الاحارة هو عبارة عن الكلمات التي تستعمل لعقد الاحارة كآجرت وكريت واستأجرت وقلت

﴿ ماده ٤٣٥ ﴾ الاجارة كالبيع ايضا تنعقد بصيغة الماضي ولا تنعقد بصيغة المستقبل مثلا لو قال احد سأوحر وقال الآخر استأجرت او قال احد آحر وقال الآخر آجرت فعلى كلا الطرفين لا تنعقد الاجارة

﴿ ماده ٤٣٦ ﴾ كما ان الاحارة تنعقد بالشافهة كذلك تنعقد بالمكاتبه وبإشارة الاخرس المعروفة

﴿ ماده ٤٣٧ ﴾ وتنعقد الاحارة بالنعاطي ايضا كالركوب في باخرة المسافرين وزوارق الشرايع ودواب الكراء من دون مقاوله فان كانت الاجرة معلومه اعطيت والا فاجرة المثل

﴿ ماده ٤٣٨ ﴾ السكوت في الاحارة يعد قبولا ورضاء مثلا لو استأجر رجل حائوتا في الشهر بخمسين قرشا وبعد ان سكن فيه مدة اسهر اتى الآخر وقال ان رضيت بستين فاسكني والا فخرج ورده المستأجر وقال لم ارض واستمر ساكنا يلزمه خمسون قرشا كما في السابق وان لم يقل شيئا ولم يخرج من الحائوت واستمر ساكنا يلزمه اعطاء ستين قرشا كذلك لو قال صاحب الحائوت مائة قرش وقال المستأجر ثمانين وانني المالك المستأجر وبني هو ساكنا ايضا يلزمه ثمانون ولو احر الطرفان في كلامها واستمر المستأجر ساكنا يلزمه اجرة المثل

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٤٣٩ ﴾ لو تقاولا بعد العقد بتبديل البدل او تریده او تنزله يعتبر العقد الثاني

﴿ ماده ٤٤٠ ﴾ الاحارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء عليه ليس لاحد العاقدين فسخ الاجارة بمجرد قوله ما آن وقتها

﴿ ماده ٤٤١ ﴾ الاحارة بعد ما انعقدت صحيحة لا يسوغ للآجر فسخها بمجرد ضم الخارج على الاجرة لكن لو آجر الوصي او المتول عقار اليتيم او الوقف بانقص من اجر المثل تكون الاحارة فاسدة ويلزم اجر المثل

﴿ ماده ٤٤٢ ﴾ لوملك المستأجر عين المأجور يارب او هبة يرول حكم الاجارة

﴿ ماده ٤٤٣ ﴾ لو حدثت عذر مانع لاجراء موجب العقد تنسخ الاجارة مثلا لو استأجر طماخ للعرس ومات احد الزوجين تنسخ الاجارة وكذلك من كان في سنه الم و قال الطيب على اخراجه بخمسين قرشا ثم زال الالم بنفسه تنسخ الاجارة وكذلك تنسخ الاجارة بوفاة الصبي او الطائر ولا تنسخ بوفاة المسترضع

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في شروط انعقاد الاجارة وفازها ﴾

﴿ ماده ٤٤٤ ﴾ يشترط في انعقاد الاحارة اهلية العاقدين يعني كونهما عاقلين مميزين

﴿ ماده ٤٤٥ ﴾ يشترط موافقة الاحار القول واتحاد مجلس العقد في الاجارة كما في السويع

﴿ ماده ٤٤٦ ﴾ يلزم ان يكون الآجر متصرفا بما يؤثره او وكيل المتصرف او وليه او وصيه

﴿ ماده ٤٤٧ ﴾ انعقاد ايجار الفضوى موقوف على اجازة المتصرف فان كان المتصرف صغيرا او مجنونا فالولي او الوصي بشرط ان يكون قد اوجر باجر مثله



## ﴿ المجلة ﴾

لكن يشترط في صحة الاجازة قيام وبقاء اربعة اشياء العاقدین والمال الموقوف على  
وبدل الاجارة ان كان من العروض واذا انعدم احد هؤلاء فلا تصح الاجارة

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في شروط صحة الاجارة ﴾

- ﴿ ماده ٤٤٨ ﴾ يشترط في صحة الاجارة رضاه العاقدین
- ﴿ ماده ٤٤٩ ﴾ يلزم تعيين المأحور بناء عليه لا يصح ايجار احد الخانوتين  
من دون تعيين او تخيير
- ﴿ ماده ٤٥٠ ﴾ يشترط ان تكون الاجرة معلومة
- ﴿ ماده ٤٥١ ﴾ يشترط في الاجارة ان تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعا  
للمنازعة
- ﴿ ماده ٤٥٢ ﴾ المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار  
والخوانيت والطائر
- ﴿ ماده ٤٥٣ ﴾ يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة تكونها للركوب او للحمل  
او اركاب من ساء على التعميم مع بيان المسافة او مدة الاجارة
- ﴿ ماده ٤٥٤ ﴾ يلزم في استئجار الاراضى بيان كونها لاي شيء استؤجرت  
مع تعيين المدة فان كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها او تخيير المستأجر بان يزرع  
ما ساء على التعميم
- ﴿ ماده ٤٥٥ ﴾ تكون المنفعة معلومة في استئجار اهل الصنعة ببيان العمل يعنى  
بتعيين ما يعمل الاجير او تعيين كيفية عمله فاذا اريد صغ البياض يلزم اراءتها للصباغ  
او بيان لونها او اعلام رقتها مثلاً
- ﴿ ماده ٤٥٦ ﴾ تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وبتعيين المحل الذى  
ينقل اليه مثلاً لو قيل للحمال انقل هذا المحل الى المحل القلاى نكون المنفعة معلومة  
لكون المحل مشاهداً والمسافة معلومة

## ﴿ المجلة ﴾

ماده ٢٥٧ ﴿ يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيفاء بناء عليه لا يصح  
يجار الدائمة القارة

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ في فساد الاجارة وبطلانها ﴾

﴿ ماده ٥٨ ﴾ تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلا إيجار المجنون  
الصبي غير المميز واستجارهما باطل لكن لا يفسخ الاجارة بمجنون الآجر بعد  
انقضاءها

﴿ ماده ٤٥٩ ﴾ لا تلزم الآجرة في الاجارة الماطلة بالاستعمال لكن يلزم اجر  
المثل ان كان مال الوقف او اليتيم والمجنون في حكم اليتيم

﴿ ماده ٤٦٠ ﴾ تفسد الاجارة لو وجدت شروط انقضاء الاجارة ولم يوجد  
احد شروط الصحة

﴿ ماده ٤٦١ ﴾ الاجارة العاسدة نافذة لكن الآجر يملك في الاجارة اجر المثل  
ولا يملك الاخر المسمى

﴿ ماده ٢٦٢ ﴾ فساد الاجارة ينشأ بعضها عن كون الدل مجهولا وبعضه  
عن فقدان شرائط الصحة الاخر في الصورة الاولى يلزم اجر المثل باعها ما بلغ  
وفي الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز اجر المسمى

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بالآجرة ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بدل الاجارة ﴾

### ﴿ المجلة ﴾

ما صلح ان يكون بدلا في البيع يصلح ان يكون بدلا في الاجارة  
لا في الاجارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون نمنا مثلا يجوز  
في معاملة دابة او سكي دار

بدل الاجارة يكون معلوما بتعيين مقداره ان كان نقدا كتمن

ماده ٤٦٥ ﴿ يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووصفه ان كان من العروض  
المكيلات او الموزونات او العدديات التقاربة ويلزم تسليم ما يحتاج الى الحمل  
لؤنة في الحمل الذي شرط تسليمه فيه وان لم يبين مكان التسليم فالأجور ان  
صقارا يسلم في الحمل الذي هو فيه وان كان عملا في محل عمل الاجير وان كان  
لغة في مكان لزوم الاجرة واما في الاسياء التي ليست محتاجة الى الحمل والمؤنة  
الحمل الذي يختار للتسليم

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

ن بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الأجر الاجرة ﴿

ماده ٤٦٦ ﴿ لا يلزم الاجرة بالعقد المطلق يعني لا يلزم تسليم بدل الاجارة  
بجرد انعقادها حالا

ماده ٤٦٧ ﴿ تلزم الاجرة بالتحميل يعني لو سلم المستأجر الاجرة نقدا  
لمكها الأجر وليس للمستأجر استردادها

ماده ٤٦٨ ﴿ تلزم الاجرة بشرط التحميل يعني لو شرط اعطاء بدل  
لاجارة نقدا يلزم المستأجر تسليمه ان كان عقد الاجارة واردا على منافع الاضياع  
على العمل في الصورة الاولى للأجر ان يتمتع عن تسليم المأجور وفي الصورة  
اثنية للأجير ان يتمتع عن العمل الى ان يستوفيا الاجرة وعلى كلتا صورتين  
ما مطالبة الاجرة نقدا فان امتنع المستأجر عن الايفاء فلهما فسخ الاجارة

ما

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٤٦٩ ﴾ تلزم الاجرة باستيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد دابة على ان يركبها الى محل ثم ركبها ووصل الى ذلك المحل يستحق أجرها الاجرة

﴿ ماده ٤٧٠ ﴾ يلزم الاجرة ايضاً في الاجارة الصحيحة بالاقتدار على استيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد داراً باجارة صحيحة فعد قبضها يلزمه اعطاء الاجرة وان لم يسكنها

﴿ ماده ٤٧١ ﴾ لم يكن الاقتدار على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة ولا تلزم الاجرة ان لم يحصل الانتفاع حقيقة

﴿ ماده ٤٧٢ ﴾ ومن استعمل مال غيره من دون عقد فإن كان معدا للاستغلال تلزمه اجرة الثلث والا فلا لكن لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الاجرة وان لم يكن معدا للاستغلال يلزمه اعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا الحال يكون راضياً بأعطاه الاجرة

﴿ ماده ٤٧٣ ﴾ يعتبر ويراعى كل ما اشترطه العاقدان في تعجيل الاجرة وتأجيلها

﴿ ماده ٤٧٤ ﴾ اذا شرط تأجيل الدل يلزم على الآجر اولا تسليم المأجور وعلى الاجير ايعاء العمل والاجرة لا تلزم الا بعد انقضاء المدة التي شرطت

﴿ ماده ٤٧٥ ﴾ يلزم الآجر اولا تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل في الاجارة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يعنى ان كان عقد الاجارة على منافع الاعيان او على العمل

﴿ ماده ٤٧٦ ﴾ ان كانت الاجرة موقوفة بوقت معين كالشهرية او السنوية مثلاً يلزم ايدؤها عند انقضاء ذلك الوقت

﴿ ماده ٤٧٧ ﴾ تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعنى تلزم الاجرة اعتباراً من وقت التسليم فعلى هذا ليس للآجر مطالبة اجرة مدة مضت قبل التسليم وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق الآجر شيئاً من الاجرة

﴿ ماده ٤٧٨ ﴾ لو فات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الاجرة مثلاً

### ﴿ المجلة ﴾

لو احتاج الحماة الى التعجير وتعطل في اثناء تعجيره تسقط حصته تلك المدة من الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرعى وتعطلت تسقط الاجرة اعتبارا من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع المستأجر بغير صورة الطحن من بيت الرعى يلزمه اعطاء ما اصاب حصته ذلك الانتفاع من بدل الاجارة

﴿ ماده ٤٧٩ ﴾ من استأجر حائوتا وقضه ثم عرض للبع والشراء كساد ليس له ان يمنع عن اعطاء كراء تلك المدة بقوله ان الصنعة ما راجت والدكان يفي مسدودا

﴿ ماده ٤٨٠ ﴾ لو استأجر زورقا على مدة وانقضت في اثناء الطريق يمتد الاجارة الى الوصول الى الساحل ويعطى المستأجر اجر مثل المدة الفاضلة

﴿ ماده ٤٨١ ﴾ لو اعطى احد داره آجر على ان يرمها ويسكنها بلا اجرة ثم رمها وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية ومصارف التعجير حائذة للرمية وليس لصاحب الدار ان يطالده تلك المدة بشئ من الاجرة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ فيما يصح الاجير ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح ﴾

﴿ ماده ٤٨٢ ﴾ يصح للاجير الذي لعمله اثر كالخياط والصباغ والقصار ان يحبس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة ان لم يشترط تسليمها وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يده لا يضمن وبعد تلفه ليس له ان يستوفى الاجرة

﴿ ماده ٤٨٣ ﴾ ليس للاجير الذي ليس لعمله اثر كالحمال والملاح ان يحبس المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا بخير ان ساء صمته محمولا واعطى احرته وان ساء صمته خير محمول ولم يعط احرته

### في المحلة

يسكنها بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره ايضا وله ان يضع فيها اشياء وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهر والضرر للبناء ولكن ليس له ان يفعل ما يورث الضرر والوهس للنساء الا باذن صاحبها واما في خصوص ربط الدواب فعرف المدة ومادتها معتبر ومرعى وحكم الحانوت على هذا الوجه

في مادة ٥٢٩ في امان الاسياء التي تدخل بالهبة المقصودة مائدة الى الآجر مثلا تطهير الرحي على صاحبها وكذلك تعمير الدار وطرق الماء واصلاح منافذه وانشاء الاشياء التي تدخل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لارادة على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها من اعمال هؤلاء فللمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون حين استئجاره اياها كانت على هذا الحان وكان قد رآها فانه حينئذ يكون قد رضى بالغيب وليس له اتخاذ هذا وسيلة للخروج من الدار بعد وان عمل هذه الاشياء المستأجر منه كانت من قبيل التبرع فليس له طلب ذلك المصروف من الآجر

في مادة ٣٠ في التعمرات التي انشأها المستأجر بان الآجر ان كانت مائدة لاصلاح المجاور وصيانته من تطرق الحلال كتصميم الكرميت اى القرميد وهو نوع آجر يوضع على السطوح لمخافتها من المطر فالمستأجر يأخذ مصرف مثل هذه التعمرات من الآجر وان لم يجردهما شرط على اخدها وان كانت مائدة لمنافع المستأجر فقط كتعمير المطابخ فليس للمستأجر احد مصرفها ما لم يذكر شرط احدهما يدهما

في مادة ٣١ في او احدث المستأجر بناء في العقار المجاور او غرس شجرة فالآجر محير عند انقضاء مدة الاجارة ان ساع قطع الماء واشجرة وان شاء ابقاها و اعطى قيمتهما كثيرة كانت او قليلة

في مادة ٥٣٢ في ازالة الزراب والزبل الذي يتراكم في مدة الاجارة والنظهير عنهما على المستأجر

في مادة ٥٣٣ في ان كان المستأجر يخرب المجاور ولم يقدر الآجر على منعه راجع الحاكم ومسح الاجارة

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الباب الرابع ﴾  
 ﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة ﴾

﴿ ماده ٤٨٤ ﴾ الهالك ان يؤجر ماله ومالكه لغيره مدة معلومة قصيرة كانت كاليوم او طويله كالسنة

﴿ ماده ٤٨٥ ﴾ ابتداء مدة الاحارة هي التسمية عند العقد يعنى تعتبر من الوقت الذى يذكر ويعمى عند العقد

﴿ ماده ٤٨٦ ﴾ وان لم يذكر ابتداء المدة حين العقد فتعتبر من وقت العقد

﴿ ماده ٤٨٧ ﴾ كما يحوز ايجار عقار على ان يكون لسنة فى كل شهر اجرة بكذا دراهم كذلك يصح ايجاره لسنة بكذا دراهم من دون بيان شهرته ايضا

﴿ ماده ٤٨٨ ﴾ لو اشترط فى اول الشهر على ان تكون الاجارة شهرية تتعد كذلك لشهر كانت الاحارة اولازيد وبهذه الصورة لو نقصت ايام الشهور عن ثلاثين يلزم اعطاء احرة شهر تام ايضا

﴿ ماده ٤٨٩ ﴾ او استرط على ان تكون الاجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوما

﴿ ماده ٤٩٠ ﴾ لو اشترط على ان تكون الاحارة لكذا شهور وكان قد مضى من الشهر بعض يوم الشهر الاول الناقص على ان يكون ثلاثين يوما من الشهر الاخير وتوفى اجرة باقى الايام بحساب اليومية

﴿ ماده ٤٩١ ﴾ كما يعتبر الشهر الاول الناقص ثلاثين يوما اذا استرط على ان يكون اجرة كل شهر بكذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر عند مضى بعض من الشهر كذلك تعتبر الشهور الاخر التي ستأتى ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه

﴿ ماده ٤٩٢ ﴾ لو عقدت الاحارة فى اول الشهر لسنة تعتبر اثني عشر شهرا

## ﴿ المجلة ﴾

و ٣٠٤ يكونان قولاً كذلك ايضا يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الآجر مخيراً  
وتصرف في المأجور بوجه من لوازم التملك فهو فسخ فعلي وتصرف المستأجر المخير  
في المأجور كتصرف المستأجر في اجازة فعلية

﴿ ماده ٥٠٠ ﴾ لو انقضت مدة الخيار قبل فسخ المخير وانفاذه الاحارة يسقط  
الخيار وتلزم الاجارة

﴿ ماده ٥٠١ ﴾ مدة الخيار تعتبر من وقت العقد

﴿ ماده ٥٠٢ ﴾ ابتداء مدة الاحارة يعتبر من وقت سقوط الخيار

﴿ ماده ٥٠٣ ﴾ لو استؤجرت ارض على ان تكون كذا ذراع او دون  
( الدونم عبارة عن كذا ذراع ربعاً ) وخرحت زائدة او ناقصة تصح الاجارة  
ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر مخير حال نقصانها له ان يفسخ الاحارة ان شاء

﴿ ماده ٥٠٤ ﴾ لو استؤجرت ارض على ان يكون كل دونم منها كذا دراهم  
يلزم اعطاء الاجرة بحساب الدونم

﴿ ماده ٥٠٥ ﴾ يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرة وشروط ايقاؤه في  
الوقت الفلاني ويكون الشرط متراً مثلاً او اعطى احد الى الحياض ثياباً على ان  
يفصلها ويخيطها هذا اليوم او لو استكرى احد ذلوا بشرط ان يوصله في عشرة  
ايام الى مكة تجوز الاجارة والآجر ان اوفى الشرط استحق الاجر المسمى والا  
استحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

﴿ ماده ٥٠٦ ﴾ يصح تزديد الاجرة على صورتين او ثلاث في العمل والعامل  
والحمل والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التي  
تظهر فعلاً مثلاً لو قيل للخباط ان خطت دقيقاً لك كذا وان خطت خشناً فلك  
كذا فاي الصورتين عمل له اجرتهما او لو استؤجر حانوت بشرط ان اجري فيه عمل  
العطارة فاجرته بكذا وان اجري فيه عمل الحدادة فلكذا فاي العملين اخرى فيه يعطى  
اجرته التي شرطت وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حلت حطه فاجرته بكذا  
وان حلت حديثاً فبكذا فايهما حل يعطى اجرته التي عينت او لو قيل



### في المجلة

للمكاري استكرت منك هذه الدابة الى «جورلى» بكدا والى «أدرنه» بكدا والى «قلبه» بكدا فالى ايها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكدا لو قال الآجر أجرت هذه الحجرة بكدا وهذه بكدا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة الحجرة التي سكنها وكذلك لو ساوم احد الحياط على ان يخطط له جنة بشرط ان خاطها اليوم فله كدا وان خاطها بكرة فله كدا تعتبر لشروط

### في الفصل الثاني

#### في خيار الرؤية

في مادة ٥٠٧ في المستأجر خيار الرؤية  
في مادة ٥٠٨ رؤية المأجور كروية الماع  
في مادة ٥٠٩ لو استأجر احد عقارا من دون ان يراه ~~يكون~~ مخيرا عند رؤيته

في مادة ٥١٠ من استأجر دارا كان قد رآها من قبل ليس له خيار الرؤية الا لو تعبت هيئتها الاولى باهدام محل يكون مضرا للسكنى فحينئذ يكون مخيرا  
في مادة ٥١١ كل عمل يختلف ذاتا باختلاف المحل فلاحير فيه خيار الرؤية مثلا لو ساوم احد الحياط على ان يخطط له جنة فالحياط بالخيار عند رؤية الخوخ او الشال الذي يخططه

في مادة ٥١٢ كل عمل لم يختلف باختلاف المحل فليس فيه خسار الرؤية مثلا لو استأجر احير على ان يخرج حب حصر اوق قص عشرة دراهم ولم ر الاجير القطن فليس للاجير فيه خيار الرؤية

### في الفصل الثالث

#### في خيار العيب

### المجلة \*

✽ ماده ٥١٣ ✽ في الاحارة ايضا حيار العيب كما في البيع  
 ✽ ماده ٥١٤ ✽ العيب لموجب للخيار في الاحارة هو ما يكون سببا لفوات  
 المتافع المقصودة بالكلية او اخلاها كفوات المنفعة المقصودة من الدار بالكلية بانهدامهم  
 ومن الرضى بانقطاع مأهيا او كاحلاها بهبوط سطح الدار او بانهدام محل مضر  
 للسكنى او بانجراح طهر الدابة وهؤلاء من العيوب الموجه للخيار في الاحارة واما  
 الدواقص انى لا تخل بالمتاع كاهدام بعض محال الحجرات بحيث لم يدخل الدار برد  
 ولا مطر و كانهقطاع عرف الدابة وذيلها فليست موحدة للخيار في الاحارة  
 ✽ ماده ٥١٥ ✽ او حدث في المأحور عيب قل استيفاء المنفعة فانه كالوجود  
 في وقت العقد

✽ ماده ٥١٦ ✽ او حدث في المأحور عيب فالستأجر بالخيار ان شاء استوفى  
 المنفعة مع العيب واعطى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاحارة  
 ✽ ماده ٥١٧ ✽ ان ازال الاجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاحارة  
 لا يبقى للمستأجر حق الفسخ وان اراد المستأجر التصرف في بقية المدة فليس للاجر  
 منعه ايضا

✽ ماده ٥٠٨ ✽ ان اراد المستأجر فسخ الاحارة قبل رفع العيب الحادث الذى  
 اخل بالمتاع فله فسخها ، حضور الاجر و لا فليس له فسخها في غيابه وان  
 فسخها في غيابه من دون ان يفخه لم يعتبر فسخه و كراه المأحور يستمر كما كان واما  
 لو فأت المتافع المقصودة بالكلية فله فسخها في غياب الآخر ايضا ولا تلزمه  
 الاحرة ان يفسح او لم يفسح كما بين في مادة ٤٦٦ مثلا لو انهدم محل يخل بالمتاع  
 من الدار المأحورة فالمستأجر فسخ الاحارة لكن يلزم عليه ان يفسخها في حضور  
 الآخر و الا فو حرج من الدار من دون ان يفخه يلزمه اعطاء الاحرة كانه ماخرج  
 واما لو انهدمت الدار بالكلية من دون احتياح الى حضور الاجر للمستأجر فسخها  
 وعلى هذا الحال لا تلزم الاجرة

✽ ماده ٥١٩ ✽ لو اهدم حائط الدار او احدى جبرها ولم يفسح المستأجر النجاة  
 وسكن في باقيها لم يسقط شيء من الاجرة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٥٢٠ ﴾ لو استأجر احد دارين بكذا دراهم وانهدمت احدهما فله ان يترك الاثنيتين معا

﴿ مادة ٥٢١ ﴾ المستأجر بالخيار في دار استأجرها على ان تكون كذا حجرة وظهرت ناقصة ان شاء فسخ الاجارة وان شاء قبلها بالاجر المسمى ولكن ايس له ايفاء الاجارة وتنقيص مقدار من الاجرة

## ﴿ الباب السادس ﴾

﴿ في بيان انواع المأجور واحكامه ويشتمل على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان مسائل تتعلق باجارة القمار ﴾

﴿ مادة ٥٢٢ ﴾ يجوز استئجار دار او حائوت بدون بيان انها لسكي احد

﴿ مادة ٥٢٣ ﴾ من أجر داره او حائوته وكأت فيه امتعته واشيائه تصح الاجارة ويكون محمورا على تخلية من امتعته واشيائه وتسليمه

﴿ مادة ٥٢٤ ﴾ من استأجر ارضا ولم يعين ما برعه فيها ولم يعم على ان يردع ماشاء فاحارته فاسدة ولكن لو عين قل الفسخ ورضى الآخر تنقلب الى الصحة

﴿ مادة ٥٢٥ ﴾ من استأجر ارضا على ان يزرعها ماشاء فله ان يزرعها مكررا في ظرف السنة صيفيا وشتائيا

﴿ مادة ٥٢٦ ﴾ لو انقضت مدة الاجارة قل ادراك الزرع فليستأجر ان يبق الزرع في الارض الى ادراكه ويعطى اجرة المثل

﴿ مادة ٥٢٧ ﴾ يصح استئجار الدار والحائوت مع عدم بيان كونه لاي شئ واما كيفية استعماله فيصرف الى العرف والعادة

﴿ مادة ٥٢٨ ﴾ كما انه يصح لس استأجر دارا مع عدم بيان كونها لشيء ان يسكنها

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٤٩٣ ﴾ لو صدقت الاجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض يعتبر منها شهر اياما وباقي الشهور الاحد عشر غرة

﴿ مادة ٤٩٤ ﴾ لو استؤجر عقار شهرته مكذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر يصح العقد لكن عند حتمام الشهر الاول لكل من الآجر والمستأجر فسخ الاجارة في اليوم الاول وليلته من الشهر الثاني الدس يليه واما بعد مضي اليوم الاول وليلته ليس لهما ذلك وان قال احد العاقدين في اثناء الشهر فسخت الاجارة بفسخ في نهاية الشهر وان قال في اثناء الشهر فسخت الاجارة اعتبارا من ابتداء الشهر الآتي بنفسخ عند حلوله وان كان قد قبضت اجرة شهرين او ازيد فليس لاحدهما فسخ احارة الشهر المقوض اجرة

﴿ مادة ٤٩٥ ﴾ لو استأجر احد اجرا على ان يعمل يوما يعمل من طلوع الشمس الى العصر او الى الغروب على وفق عرف اللدة في خصوص العمل

﴿ مادة ٤٩٦ ﴾ لو استؤجر نجار على ان يعمل عشرة ايام تعتبر الايام التي في العقد وان كان قد استؤجر في الصيف على ان يعمل عشرة ايام لم تصح الاجارة ما لم يعين انه يعمل اعتبارا من اى شهر و اى يوم

### ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في الخيارات ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان خيار الشرط ﴾

﴿ مادة ٤٩٧ ﴾ يجري خيار الشرط في الاحارة كما جرى في البيع ويجوز الاتجار والاستئجار على ان يكون احد الطرفين او كلاهما مخيرا كذا ايام

﴿ مادة ٤٩٨ ﴾ المخير ان شاء فسخ الاجارة وان شاء كان مخيرا في مدة خياره

﴿ مادة ٤٩٩ ﴾ كما ان الفسخ والاحارة صلى ما بين في مادة ٣٠٣ و ٣٠٣

في المجلة  
في الفصل الثاني  
في اجارة العررض

- في مادة ٥٣٤ يجوز اجارة اللسة والاسلحه والخنم وامثالها من المنقولات  
لمدة معلومة في مقابلة بدل معلوم  
في مادة ٤٣٥ لو استأجر احد شيئا على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب  
ولسها في بيته او لم يلسها يلزمه اعطاء اجرتها  
في مادة ٥٣٦ من استأجر شيئا على ان يلسها نفسه فليس له ان يلسها  
غيره  
في مادة ٤٣٧ الحلى كالماس

في الفصل الثالث  
في اجارة الدواب

- في مادة ٥٣٨ كما يصح استئجار دابة معينة كذلك يصح الاشتراط على  
المكاري الايصال الى محل معين  
في مادة ٥٣٩ لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين وتعت في الطريق  
فالمستأجر يكون مخيرا ان ساء انتطرها حتى تستريح وان شاء تقض الاجارة وهذا  
الحال يلزم المستأجر ان يعرض حصه ما اصاب ملك المسافر من الاجر المسمى للآخر  
في مادة ٥٤٠ او اشترط ايصال حمل معين الى محل معين وتعت الدابة في  
الطريق فالمكاري محبور على تحمله على دابة اخرى وايصاله الى ذلك المحل  
في مادة ٥٤١ لا يجوز استئجار دابة من دون تعيين ولكن ان عينت بعد  
العقد وقبل المستأجر يجوز وانما او استؤجرت دابة من نوع على ما هو المعتاد  
لا تعين يجوز وبصرف على المتعارف المطلق مثلا لو استؤجرت دابة من المكاري  
الى

## ﴿ المجلة ﴾

محل معلوم على ما هو المعتاد يلزم المكاري اتصال المستأجر بدائه الى ذلك المحل على الوجه المعتاد

﴿ مادة ٥٠٢ ﴾ لا يكفي في انجازة تعين اسم الحطة والمسافة فقط الا ان يكون اسم الحطة معلوماً رها للدة مثلاً لو استؤجرت دابة الى بوسنة او الى العراق لا يصح اذ يلزم تعيين المدة او القصّة او القرية التي يذهب اليها ولكن لفظ الشام مع كونه اسم قطع قد تعورف اطلاقه على بلدة دمشق ولهذا لو استؤجرت دابة الى الشام يصح

﴿ مادة ٥٤٣ ﴾ لو استؤجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فايهما قصدت يلزم اجرة المثل مثلاً لو استكريت دابة من اسامول الى « بحكمه » ولم يصرح هل الى كبرها او صغيرها فايهما قصدت يلزم اجر المثل بنسبة مسافتها

﴿ مادة ٥٤٤ ﴾ لو استكريت دابة الى بلدة يلزم اتصال مستأجرها الى داره  
﴿ مادة ٥٤٥ ﴾ من استكرى دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المكاري فاذا تجاوزت الدابة في صمان المستأجر الى ان يسلمها سالماً وان تلفت في ذهابه او ايابه يلزم العمان

﴿ مادة ٥٤٦ ﴾ لو استكريت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل آخر فان ذهب وتلفت الدابة يضمن مثلاً لو ذهب الى « اسلميه » بالدابة التي استكراها على انه يذهب بها « الى تكهور طاع » وعطت يلزم الضمان

﴿ مادة ٥٤٧ ﴾ لو استؤجر حيوان الى محل معين وكانت طريقه متعددة فالمستأجر اذا يذهب بأي طريق ساء من الطرق التي تسلكها لتاس واوذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك الطريق اصعب من الطريق الذي عينه يلزم الضمان وان كان مساوياً او اسهل فلا

﴿ مادة ٥٤٨ ﴾ ليس للمستأجر استعمال دابة ازيد من المدة التي استأجرها وان استعملها وتلفت في يده يضمن

### في المجلة

❦ مادة ٥٤٩ ❦ كما يصح استكراء دابة على ان يركبها فلان كذلك يصح استكراء دابة على ان يركبها المستأجر من شاء على التعميم ايضا

❦ مادة ٥٥٠ ❦ الدابة التي استكرت للركوب لا تحمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان وبهذا الحال لا تلزم الاجرة انظر الى مادة ٨٦

❦ مادة ٥٥١ ❦ الدابة التي استكرت على ان يركبها فلان لا يصح اركابها غيره

❦ مادة ٥٥٢ ❦ من استكرى دابة على ان يركبها من شاء فان شاء ركبها نفسه وان شاء اركبها غيره ولكن ان ركبها هو او غيره بعد تعيين المراد وتخصيصه يركوب احد لا يصح اركاب الغير

❦ مادة ٥٥٣ ❦ لو استكرى احد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا التعميم على ان يركبها من ساء تفسد الاجارة ولكن لو عين وبين قبل الفسخ تنقلب الى الصحة وعلى هذه الصورة ايضا لا يركب غير من عين على تلك الدابة ❦ مادة ٥٥٤ ❦ لو استكرت دابة للحمل يعتبر في السمر والحمل والعدل عرف الملة

❦ مادة ٥٥٥ ❦ لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التعيين بإسارة يحمل مقداره على العرف والعادة

❦ مادة ٥٥٦ ❦ ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون اذن صاحبها ولو ضربها وتلفت بسببه يضمن

❦ مادة ٥٥٧ ❦ لو اذن صاحب الدابة الكراء بضرها فليس للمستأجر الا الضرب على الموضع المعتاد وان ضربها على غير الموضع المعتاد مثلا لو كان المعتاد ضربها على عرقها وضربها على رأسها وتلفت يلزم الضمان

❦ مادة ٥٥٨ ❦ يصح الركوب على دابة استكرت للحمل

❦ مادة ٥٥٩ ❦ لو استكرت دابة عين وع حملها ومقداره يصح تحميلها حلا آخر مماثلة له او اهورن منه في المضرة ايضا ولكن لا يصح تحميل شيء ازيد

## ﴿ المجلة ﴾

في المضرة مثلا من استكرى دابة على ان يحملها خمسة اكيال حنطة كما يصح له ان يحملها من ماله او مال غيره اى نوع كان خمسة اكيال حنطة كذلك يجوز له ان يحملها خمسة اكيال شعير ولكن لا يجوز تحميل خمسة اكيال حنطة دابة استكرت على ان تحمل خمسة اكيال شعير كما لا يصح تحمل مائة اوقية حديد دابة استكرت على ان تحمل مائة اوقية قطن

﴿ ماده ٥٦٠ ﴾ وضع الحمل عن الدابة على المكاري

﴿ ماده ٥٦١ ﴾ نفقة المأجور على الآجر مثلا علف الدابة التي استكرت واسقاؤها على صاحبها ولكن لو اعطى المستأجر علف الدابة بدون اذن صاحبها تبرأ ليس له اخذ ثمنه من صاحبها بعد

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ في اجارة الآدمي ﴾

﴿ ماده ٥٦٢ ﴾ يجوز اجارة الآدمي للخدمة او لاجراء صنعة ببيان مدة او بتعيين العمل بصورة اخرى كما بين في الفصل الثالث من الباب الثاني

﴿ ماده ٥٦٣ ﴾ لو حدم احد آخر على طلبه من دون مقاوله اجرة فله اجر المثل ان كان ممن يخدم بالاجرة والا فلا

﴿ ماده ٥٦٤ ﴾ لو قال احد لا تخر اعمل هذا العمل وسأكرمك فان اوفى ذاك تلك الخدمة استحق اجر المثل

﴿ ماده ٥٦٥ ﴾ لو استخدمت العمالة من دون نسبية اجرة تعطى اجرتهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصناف الدين بما ثلون هؤلاء على هذا الوجه

﴿ ماده ٥٦٦ ﴾ لو عقدت الاجارة على ان يعطى للاجر شي من القيمات لا على التعيين يلزم اجر المثل مثلا لو قال احد لاحد ان خدمتني كذا اياما اصطبتك



### المجلة \*

بقرنين لأيلزم القرويلزم اجر المثل ولكن يجوز استئجار الطر على ان يعمل لها البسة كما جرت العادة وان لم توصف الالسة ولم تعرف يلزم من الدرجة الوسطى

ماده ٥٦٧ \* العطية التي اعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة

ماده ٥٦٨ \* لو استؤجر استاذ لتعليم علم او صنعة فان ذكرت مدة انعقدت

الاجارة على المدة حتى ان الاستاذ يستحق الاجرة بكونه حاضرا ومهيئا للتعليم

قرأ التلميذ ولم يقرأ وان لم تذكر مدة انعقدت احارة فاسدة وعلى هذه

الصورة ان قرأ التلميذ فالاستاذ يستحق الاجرة والا فلا

ماده ٥٦٩ \* من اعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعه من دون ان يشترط

احدهما للاخر اجرة فبعد تعلم الصبي او طالب احدهما من الاخر اجرة يعمل يعرف

المدة وعادتها

ماده ٥٧٠ \* لو استأجر اهل قرية معلما او اماما او مؤذنا وادفوا خدمتهم

ياخذون اجرتهم من اهل تلك القرية

ماده ٥٧١ \* الاجير الذي استؤجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل

غيره مثلا لو اعطى احد حبه لحياط على ان يخطبها بنفسه بكدا دراهم فليس

للحياط ان يخطبها بغيره وان خاطها بغيره وتلفت وهو ضامن

ماده ٥٧٢ \* لو اطلق العقد حين الاستئجار ولا جبر ان يستعمل غيره

ماده ٥٧٣ \* اطلاق قول المستأجر للاجير اعمل هذا الشغل

مثلا لو قال احد للحياط حط هذه الجبة بكدا دراهم من دون تقييد بقوله خطبها

بنفسك او بالذات وخاطبها الحياط بخليته او حياط اخر يستحق الاجر المسمى

وان تلفت الجبة فلا تعد لا يضمن

ماده ٥٧٤ \* كل ما كان من تواع العمل ولم يشترط على الاجير يعتبر فيه

عرف البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الحياط على الحياط

ماده ٥٧٥ \* يلزم الجمال ادخال الجمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه

### في المجلة

في مجلة مثلاً ليس على الحمل اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع الذخيرة في  
الانبار

في مادة ٥٧٦ لا يلزم المأجر اطعام الاجير الا ان يكون عرف البلدة  
في مادة ٥٧٧ ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك باعه صاحب المال  
فليس للدلال احد الاخره وان باعه دلال آخر فليس للاول شيء وتام الاجرة للثاني  
في مادة ٥٧٨ لو اعطى احد ماله للدلال وقال بعه بكذا دراهم فان باعه  
الدلال ما زيد من ذلك فاما عاقل ايضاً لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة  
في مادة ٥٧٩ لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال اجرته وضبط المبيع او  
رد يعيب لا تسترد اجرة الدلال

في مادة ٥٨٠ من استأجر حصادين ايجسدوا رعه الذي في ارضه وبعد  
حصادهم مقداراً منه لو تلف الباقي يزول الخالوب او يقضاه آخر فلهم ان يأخذوا  
من الاخر المسمى مقدار حصّة ما حصدوه وليس لهم احد اجر الباقي  
في مادة ٥٨١ كما ان للطائر قسمة الاجارة او غرضت كذلك المسترضع فسخها  
ذا غرضت او حلت اولم يأخذ الصبي ثديها او استفرغ لبنها

### في الباب السابع

في وفي وثيقة الآجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على

في ثلاثة فصول

في الفصل الاول

في في تسليم المأجور

في مادة ٥٨٢ تسليم المأجور هو عبارة عن احازة الآجر و رخصته للمستأجر  
بان يتنفع به مثلاً مانع

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٥٨٣ ﴾ اذا انعقدت الاجارة الصحيحة على المدة او المسافة يلزم تسليم المأجور للمستأجر على ان يبقى في يده متصلا ومستمرا الى انقضاء المدة او حتام المسافة مثلا لو استأجر احد كروسة لكندا مدة او على ان يذهب الى المحل الفلاني فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في طرف تلك المدة او الى ان يصل ذلك المحل وليس لصاحبها ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره

﴿ مادة ٥٨٤ ﴾ لو أجرة احد ملكه وكان فيه ماله لا تلزم الاجرة ما لم يسلمه قارضا الا ان يكون قد باع المال للمستأجر ايضا

﴿ مادة ٥٨٥ ﴾ لو سلم الأجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها اشياء يسقط من بدل الاحارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر مخير في باقي الدار وان اخلى الأجر الدار وسلمها قبل المسخ تلزم الاحارة يعنى لا يبقى للمستأجر حق الفسخ

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في تصرف العاقدين في المأجور بعد العقد ﴾

﴿ مادة ٥٨٦ ﴾ للمستأجر ايجار المأجور لا آخر قبل القبض ان كان عقارا وان كان منقولا فلا

﴿ مادة ٥٨٧ ﴾ للمستأجر ايجار ما لم يتفاوت استعماله وانتفاعه باختلاف الناس لآخر

﴿ مادة ٥٨٨ ﴾ ان أجرة المستأجر باجارة فاسدة المأجور لا آخر باجارة صحيحة يجوز

﴿ مادة ٥٨٩ ﴾ لو أجرة احد ماله على مدة معلومة لا آخر باجارة لازمة ثم أجرة ايضا تلك المدة تكرر اعبه لا تنعقد الاجارة الثانية ولا تعتبر

﴿ مادة ٥٩٠ ﴾ لو باع الأجر المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذا بين البائع والمشتري وان لم يكن نافذا في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء مدة الاجارة

## ﴿ المجلة ﴾

الاحارة يلزم البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان يطالب المشتري تسليم البيع من البائع قبل انقضاء مدة الاحارة ويقسخ القاضي البيع لعدم امكان تسليمه وان احاز المستأجر البيع يكون نافذا في حق كل منهم ولو كان لا يأخذ المأجور من يده ما لم يصل اليه مقدار ما لم يستوفه من بدل الاجارة التي كان اعطاها نقدا و لو سلم المستأجر المأجور قبل استيفائه ذلك سقط حق حبسه

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان مواد تتعلق برد المأجور واعادته ﴾

﴿ مادة ٥٩١ ﴾ يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة

﴿ مادة ٥٩٢ ﴾ ليس للمستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة

﴿ مادة ٥٩٣ ﴾ لو انقضت الاجارة واراد الآجر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه ايضا

﴿ مادة ٥٩٤ ﴾ لا يلزم المستأجر رد المأجور واعادته ويلزم الآخر ان يأخذه عند انقضاء الاجارة مثلا لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الدهان انيها وتسليمها كذلك لو استؤجرت دابة الى المحل الفلاني يلزم صاحبها ان يوجد هناك ويستلمها وان ما وجد هناك ولا استلمها وتلفت في يد المستأجر بدون تعديده وتقصيره لا يصح

﴿ مادة ٥٩٥ ﴾ ان احتاج رد المأجور واعادته الى الحمل والمؤنة فاجرة بقلية على الآجر

## ﴿ الباب الثامن ﴾

﴿ في بيان الضمانات ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في ضمان المنفعة ﴾

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٥٩٦ ﴾ لو استعمل أحد المأدومين اذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب لا يلزمه اداء منافعها ولكن ان كان مال وقف او مال يتيم فعلى كل حال يلزم اجر المثل وان كان معدا للاستعمال فعلى ان لا يكون بتأويل ملك وعقد يلزم ضمان المنفعة بمعنى اجر المثل مثلا لو سكن احد في دار آخر مدة بدون عقد اجارة لا تلزمه الاجرة لكن ان سكنت تلك الدار وقفا او مال يتيم فعلى كل حال يعنى ان كان ثم تأويل ملك وعقد او لم يكن يلزم اجر مثل المدة التي سكنها وكذلك ان كانت دار كراء ولم يكن ثم تأويل ملك وعقد يلزم اجر المثل وكذا لو استعمل احد داه الكراء بدون اذن صاحبها يلزم اجر المثل

﴿ مادة ٥٩٧ ﴾ لا يلزم ضمان المفعلة في ما استعمل تأويل ملك ولو كان معدا للاستغلال مثلا لو تصرف مده احد شركاء في ليل الشريك بدون اذن شريكه مستقلا فليس للشريك الا حرا احد اجرة حصته لانه استعمله على انه ملكه ﴿ مادة ٥٩٨ ﴾ لا يلزم ضمان المفعلة في مال استعمل بتأويل عقد وان كان معدا للاستغلال مثلا لو باع احد لا آخر حائوتا ملكه مشتركا بدون اذن شريكه ونصرف فيه المشتري مدة ثم لم يحز ابيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب باجرة حصته وان كان معدا للاستغلال لا المشتري استعمله بتأويل العقد يعنى حيث انه تصرف فيه بعد اسم ذي يلزم ضمان المنفعة كذلك لو باع احد لا آخر ربحي على انها ملكه وسلمها ثم بعد تصرف المشتري او ظهر لها مستحق واحدها من المشتري بعد الاثبات والحكم ليس له ان يأخذ اجرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا ايضا تأويل عقد

﴿ مادة ٥٩٩ ﴾ لو استخدم احد صغيرا بدون اذن وليه فاذا ملع بأحد احر مثل خدمته ولو تولى الصغير ولورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك رجل

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

### ﴿ في ضمان المستأجر ﴾

مادة

### ❖ المجلة ❖

❖ ماده ٦٠٠ ❖ الأجر امانة في يد المستأجر ان عقد الاحارة صحيحا  
اولم يكن

❖ ماده ٦٠١ ❖ لا يلزم الضمان اذا تلف الأجر في يد المستأجر ما لم يكن  
بتقصيره او تعديه او مخالفته لأذونيته

❖ ماده ٦٠٢ ❖ يلزم الضمان على المستأجر لو تلف الأجر او طرأ على قيمته  
نقصان بتعديه مثلا او صرف المستأجر دابة الكراء وفتلها او او تلفت الدابة  
بلذكه على العنف والسدة بضمن قيمتها

❖ ماده ٦٠٣ ❖ حرصه المستأجر على خلاف المعتاد تعد ويضمن الضرر  
والخسار الذي يتولد منها مثلا او استعمال الدابة التي استكراها على خلاف  
عادة الناس ولبت بضمن كذلك لو احترقت الدار المأجورة بطهور حريق فيها  
بسبب اشغال المستأجر النار ازيد من العادة وسائر الناس بضمن

❖ ماده ٦٠٤ ❖ او تلف الأجر بتقصير المسأجر في امر المحافظة او طرأ  
على قيمته نقصان يلزم الضمان مثلا لو ترك المستأجر دابة الكراء خالية الرأس  
وضاعت بضمن

❖ ماده ٦٠٥ ❖ مخالفه المستأجر لأذونيته بالتجاوز الى ما فوق المشروط  
يوجب الضمان واما مخالفته بالعدول الى ما دون المشروط او مثله لا يوجب مثلا  
لو حبل المستأجر نحسين اقه حديدا على دابة استكراها لان يحملها حسين اقة  
سمنا وعطت بضمن واما او حملها حولة مساويه لادهن في المضرة او اخف  
وعطت لا بضمن

❖ ماده ٦٠٦ ❖ يبقى الأجر كالوديعة امانه في يد المستأجر عند انقضاء  
الاحارة كما كان وعلى هذا او استعمال المستأجر الأجر بعد انقضاء مدة الاجارة وتلف  
بضمن كذلك لو طلب الآخر ماله عند انقضاء الاحارة من المستأجر ولم يعطه اياه  
م بعد الامساك تلف بضمن

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الثالث ﴾  
 ﴿ في ضمان الاجير ﴾

- ﴿ مادة ٦٠٧ ﴾ لو تلف المستأجر فيه بتعدي الاجير وتقصيره يضمن  
 ﴿ مادة ٦٠٨ ﴾ تعدى الاجير هو ان يعمل عملا او يتحرك حركة مخالفة  
 لأمر الآجر صراحة كال اودلاله مثلا بعد قول احد الراعى الذى هو اجير  
 خاص ارفع هذه الدواب فى المحل افلانى ولا تذهب بهن الى محل آخر فان لم يرعهن  
 الراعى فى ذلك المحل وذهب بهن الى محل آخر ورماهن يكون متعديا قال عطمت  
 الدواب عند رعيهن هاك يلزم الصمان على الراعى كذلك لو اعطى احد قاشا الى  
 خياط وقال ان خرج قاء فصله وقال الخياط يخرج وفصله فان لم يخرج قباء له ان  
 يضمن الخياط القماش  
 ﴿ مادة ٦٠٩ ﴾ تقصير الاجير هو قصوره فى محافظة المستأجر فيه بلا عذر  
 مثلا لو فرت شاة وام يذهب الراعى لقضها تكاملا واهمالا يضمن حيث  
 انه يكون مقصرا وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلة احتمال ضياع الشاة  
 النافيات عند ذهابه يكون معدورا ولا يلزم الضمان  
 ﴿ مادة ٦١٠ ﴾ الاجير الخاص امين حتى انه لا يضمن المالى الذى تلف  
 فى يده بغير صنعه وكذا لا يضمن المالى الذى تلف بعمله بلا تعد ايضا  
 ﴿ مادة ٦١١ ﴾ الاجير المشترك يضمن الضرر والخسار الذى تولد عن  
 فعله وصنعه ان كان بتعديه وتقصيره او لم يكن

— الكتاب الثالث —

﴿ في الكفالة ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ﴾

﴿ المقدمة في الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ الدائرة بالكفالة ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

— بعد صورة الخط الهمايونى —

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

— — — — —  
﴿ الكتاب الثالث ﴾

— — — — —  
﴿ فى الكفالة ويحتوى على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

— — — — —  
﴿ المقدمة ﴾

— — — — —  
﴿ فى الاصطلاحات الفقهية الدائرة بالكفالة ﴾

- — — — —
- ﴿ ماده ٦١٢ ﴾ الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى مطالبة شئ يعنى ان يضم احد ذاته الى ذات آخر ويلتزم ايضا المطالبة التى لزمتم فى حق ذلك
- ﴿ ماده ٦١٣ ﴾ الكفالة بالنفس هى الكفالة لشخص احد
- ﴿ ماده ٦١٤ ﴾ الكفالة بالمال هى الكفالة باداء مال
- ﴿ ماده ٦١٥ ﴾ الكفالة بالتسليم هى الكفالة بتسليم مال
- ﴿ ماده ٦١٦ ﴾ الكفالة بالدرك هى الكفالة بتسليم شئ المبيع وادائه ان آن ضبط بالاستحقاق او الكفالة بنفس النافع
- ﴿ ماده ٦١٧ ﴾ الكفالة المنعرة هى الكفالة التى ما علفت برمان ولا اضيفت الى مستقبل

ماده

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦١٨ ﴾ الكفيل هو الذى ضمن ذمته الى ذمة الآخر يعنى هو الذى تعهد بما تعهده الآخر ويقال للآخر الاصيل والمكفول عنه

﴿ مادة ٦١٩ ﴾ المكفول له هو الطالب والدائن فى خصوص الكفالة

﴿ مادة ٦٢٠ ﴾ المكفول به هو الشئ الذى تعهد الكفيل بإدائه وتسليمه وفى الكفالة بالنفس المكفول عنه والمكفون به سواء

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ فى عقدة الكفالة ويحتوى على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ فى ركن الكفالة ﴾

﴿ مادة ٦٢١ ﴾ تعقد الكفالة وتنفذ بإيجاب الكفيل فقط ولكن ان شاء المكفول له ردها فله ذلك وتبقى الكفالة ما لم يردها المكفول له وبهذه الصورة لو كفل احد طلب الكفول له من احد فى غيابه ومات قبل وصول خبر الكفالة اليه يطالب الكفيل بكفالاته هذه ولو اُحد بها

﴿ مادة ٦٢٢ ﴾ ايجاب الكفيل يعنى الفاظ الكفالة هى الكلمات التى تدل على التعهد والالتزام فى العرف والعادة مثلا لو قال صككمت او انا كفيل او ضمان تعقد الكفالة

﴿ مادة ٦٢٣ ﴾ تكون الكفالة بالوعد المعلق ايضا انظر الى مادة ٨٤ مثلا لو قال ان لم يعطك فلان طلك فانا اعطتك تكون كفالة ولو طالب الدائن المدينون بحقه ولم يعطه بطالب الكفيل

﴿ مادة ٦٢٤ ﴾ لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الفلانى تعقد منجرا حال كونها كفالة مؤقتة

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٦٢٥ ﴾ كما تنعقد الكفالة مطلقة كذلك تنعقد بقيد التججيل والتأجيل  
بمعنى تنعقد حال كونها مقيدة بالحال او بالوقت القلاني  
﴿ مادة ٦٢٦ ﴾ يصح ان يكون كفيل للكفيل  
﴿ مادة ٦٢٧ ﴾ يجوز تعدد الكفلاء

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان شرائط الكفالة ﴾

- ﴿ مادة ٦٢٨ ﴾ يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلا وبالغا بناء  
عليه لا تصح كفالة المجنون والعته والصبي ولو كفل حال صوته وافر بها بعد  
البلوغ لم يؤاخذ بها  
﴿ مادة ٦٢٩ ﴾ يشترط كون المكفول عنه عاقلا وبالغا بناء عليه لا تصح  
الكفالة عن دين المجنون والصبي  
﴿ مادة ٦٣٠ ﴾ ان كان المكفول به نفسا يشترط ان يكون معلوما وان  
كان مالا لا يشترط ان يكون معلوما بناء عليه لو قال انا كفيل عن دين فلان  
الذي هو على فلان تصح الكفالة وان لم يكن مقداره معلوما  
﴿ مادة ٦٣١ ﴾ يشترط في الكفالة بالمال ان يكون المكفول به مضمونا على  
الاصيل بمعنى ان ايفائه يلزم الاصيل بناء عليه تصح الكفالة بمن المبيع وبذل الاحارة  
وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المفصود وعند المطالبة يكون  
الكفيل مجبورا على ايفائه عينا او بدلا وكذلك تصح الكفالة بالمال المقوض على  
طريق سوم الشراء ان كان قد سمي ثمنه ولكن لا تصح الكفالة بعين المبيع قبل  
القبض لانه لو تلف عين المبيع في يد البائع بنفسه البيع ولا يكون مضمونا على  
البائع الا انه يلزم عليه رد ثمنه ان كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بعين المال  
المرهون والمستعار وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل ولكن بعد  
اضاعة

### ﴿ المجلة ﴾

اضاعة المكفول عن هؤلاء واستهلاكها لو قال انا كفيل تصح الكفالة وايضا تصح الكفالة بتسليم هؤلاء وتسليم المبيع وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون محورا على تسليمها الا انه كما ان في الكفالة بالنفس يبرأ الكفيل بوفاء المكفول به كذلك او تلفت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شيء

﴿ ماده ٦٣٣ ﴾ لا تجرى النية في العقوبات بناء عليه لا تصح الكفالة بالقصاص وسائر العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالارش والدية اللذين يلزمان الجراح والقاتل

﴿ ماده ٦٣٤ ﴾ لا يشترط يسار المكفول عنه وتصح الكفالة عن المفلس ايضا

### ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان احكام الكفالة ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

#### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعاقبة والمضافة ﴾

﴿ ماده ٦٣٤ ﴾ حكم الكفالة هو المطالبة يعنى للمكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل

﴿ ماده ٦٣٥ ﴾ يطالب الكفيل في الكفالة المنجزة حالا ان كان الدين مجهلا في حق الاصل وعند ختام المدة المعينة ان كان مؤجلا مثلا لو قال احد انا كفيل ص دى فلا راس ان يطالب الكفيل في الحال ان كان مجهلا وعند ختام مدته ان كان مؤجلا

﴿ ماده ٦٣٦ ﴾ اما في الكفالة التي انعقدت مضاعفة الى زمان مستقبل او معلقة بشرط فلا يطالب الكفيل ما لم يحل الزمان او يتحقق الشرط مثلا لو قال ان لم يعطك فلان طلبك فانا كفيل بادائه تعقد الكفالة مشروطة وعند المطالبة ان لم

### في المجلة \*

يعطه ذلك الرجل دينه يطالب الكفيل والا لا يطالب الكفيل قبل المطالبة من الاصيل كبنيها لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن تصبح الكفالة وان ثنت سرق ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو كفل بشرط ان يهمل هكذا اياما اعتبارا من الوقت الذي يطالب المكفول له واهمل من وقت المطالبة مقدار ثلاث الايام فلمكفول له ان يطالب الكفيل بعد مرور الايام المذكورة اى وقت شاء وليس للكفيل استدعاء مهله اخرى بقدر تلك الايام وكذا لو قال اما كفيل بطلتك الذي يثبت في ذمة فلان او بالبلغ الذي ستقرضه فلانا او بالشئ الذي يقرضه فلان ويتمن المال الذي ستبذره لفلان فلا يطالب الكفيل الا بعد تحقق هذه الاحوال يعى لا يطالب الكفيل الا بعد ثبوت الطلب والاقراض وتحقيق القصب ووقوع البيع والتسليم وكذا لو قال انا كفيل باحضار فلان في اليوم العاشر لا يطالب الكفيل باحضار المكفول به قبل حلول ذلك اليوم

\* ماده ٦٣٧ يلزم عند تحقق الشرط تحقيق الوصف والقيود ايضا مثلا لو قال كلما حكم على فلان فاما كفيل مادائه وافر ذلك بكذا دراهم لا يلزم اداء الكفيل ذلك ما لم يلحقه حكم الحاكم

\* ماده ٦٣٨ في الكفالة ما درك لو طهر للجميع مستحق لا يواحد الكفيل ما لم يحكم بعد المحاكمة على الدائع رد الشئ  
\* ماده ٦٣٩ لا يطالب الكفيل في الكفالة الموقته الا في طرفي مدة الكفالة مثلا لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في طرفي هذا الشهر وبعد مروره يترأى من الكفالة

\* ماده ٦٤٠ ليس للكفيل ان يخرج من الكفالة بعد انعقادها ولكن له ذلك قبل ترتب الدين في ذمة المدينين في الكفالة المطلقة والمصافة مثلا كما انه ليس لمن كفل احدا عن نفسه ودينه منجرا ان يخرج من الكفالة كذلك لو قال كلما يثبت لك دين في ذمة فلان فاما كفيله ليس له الرجوع منها لانه وان كان ثبوت الدين مؤحرا عن الكفالة لكن ترتبه في ذمة المدينين مقدم من عقيد الكفالة واما لو قال انا كفيل بكل ما تبذره لفلان او بمن المال الذي ستبذره ضمن للمكفول له فمن المال الذي

## ﴿ المجلة ﴾

بيده الى ذلك وله ان يخرج من الكفالة قبل البيع مثلاً بعد قول الكفل انا تركت الكفالة او لا تمنع الى ذلك الرجل مالا لو باع المكفول له شيئاً الى ذلك لا يكون الكفيل ضامناً بينهما

﴿ مادة ٦٤١ ﴾ من كان مكفلاً يرد المال المعصوب او المستعار وتسليمهما لو سلمهما الى صاحبهما يرجع باجرة نقلتهما على الغاصب والمستعير

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان حكم الكفالة بالنفس ﴾

﴿ مادة ٦٤٢ ﴾ حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكفول به اى لاي وقت كان قد شرط تسليم المكفول به يلزم احضاره على الكفيل بطلب المكفول له ذلك الوقت فان احضره فيها والا يجر على احضاره

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في بيان احكام الكفالة بالمال ﴾

﴿ مادة ٦٤٣ ﴾ الكفيل ضامن

﴿ مادة ٦٤٤ ﴾ المطالب مخير في مطالبته ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب الكفيل ومطالبته من احدهما لا يسقط حق مطالبته من الآخر وبعد مطالبته من احدهما له ان يطالب الآخر ومنهما معا

﴿ مادة ٦٤٥ ﴾ لو كفل احد المانغ التي زمت ذمه الكفيل بالمال حسب كفالته فللدائن ان يطالب من شاء منهما

﴿ مادة ٦٤٦ ﴾ المدبونون من جهة الاشتراك لو كان احدهم كفيلاً للآخر يطالب كل منهم بمجموع الدين

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦٤٧ ﴾ لو كان لدين كفلاء متعددة فإن كان كل منهم قد كفّل على حدة يطالب كل منهم بمجموع الدين وإن كانوا قد كفّلوا معا يطالب كل منهم بمقدار حصته من الدين ولكن لو كان قد كفّل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الآخر فعلى هذا الحال يطالب كل منهم بمجموع الدين مثلاً لو كفّل أحد آخر بألف ثم كفّل ذلك المبلغ غيره أيضاً فلا بد أن يطالب من ساء منهما وأما لو كفّلوا معا يطالب كل منهما بنصف المبلغ المذكور إلا أن يكون قد كفّل كل منهما المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلى ذلك الحال يطالب كل منهما بألف

﴿ مادة ٦٤٨ ﴾ لو استقرت في الكفالة راءة الاصيل تنقلب الى الحوالة

﴿ مادة ٦٤٩ ﴾ الحوالة بشرط عدم براءة المكيل كفالته بناء عليه لو قال أحد للمدينون احسب يدي الدي في ذمتك على فلا بشرط ان تكون انت ضامناً ايضاً وحوله على هذا الوجه فلاطالب ان يأخذ طلبه ممن شاء

﴿ مادة ٦٥٠ ﴾ لو كفّل أحد دين أحد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز ويجبر الكفيل على اداؤه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل شيء ولكن لو رد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً

﴿ مادة ٦٥١ ﴾ لو كفّل أحد آخر عن نفسه على ان يحضره في الوقت الفلاني وان لم يحضره في الوقت المذكور فعليه اداء دينه فاذا لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه اداء ذلك الدين واذا توفي الوكيل فان سلمت الورثة المكفول به الى الوقت المعين او المكفول به ان سلم نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من المال وان لم يسلم الورثة المكفول به او هو لم يسلم نفسه يلزم اداء المال من تركة الكفيل ولو حضر الكفيل المكفول به واختفى المكفول له او تغيب فليراجع الكفيل الحاكم لينصب وكيلًا عوضاً عنه ويستلمه

﴿ مادة ٦٥٢ ﴾ ان كان الدين محلاً على الاصيل في الكفالة المطلقة ففي حق الكفيل ايضاً يثبت محلاً وان كان مؤجلاً على الاصيل ففي حق الكفيل ايضاً يثبت مؤجلاً

﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦٥٣ ﴾ يطالب الكفيل في الكفالة القيدة بالوصف الذي قيدت به من التجيل والتأجيل

﴿ مادة ٦٥٤ ﴾ كما تصح الكفالة مؤجلة بالمدّة المعلومة التي اجل بها الدين كذلك تصح مؤجلة بمدة ازيد من تلك المدّة ايضا

﴿ مادة ٦٥٥ ﴾ لو اجل الدائن طلبه في حق الاصيل يكون مؤجلا في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضا والتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني ايضا واما تأجيله في حق الكفيل فليس تأجيل في حق الاصيل

﴿ مادة ٦٥٦ ﴾ المديون مؤجلا لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن الحاكم وطلب كفلا يكون مجبورا على اعطاء كفيل

﴿ مادة ٦٥٧ ﴾ لو قال احد لاآخر اكفلني عن ديني الذي هو لفلان فبعد ان كفل وادى عوضا بدل الدين بحسب كفالته لو اراد الرجوع على الاصيل يرجع بالشئ الذي كفله ولا اعتبار للمؤدى واما لو صالح الدائن على مقدار من الدين يرجع بدل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين مثلا لو كفل بالمسكوكات الخالصة وادى مغشوشة بأحد من الاصيل مسكوكات خالصة وبالعكس لو كفل بالمسكوكات المغشوشة وأدى خالصة بأحد من الاصيل مغشوشة كذلك لو كفل مقدارا من الدراهم واداهما صلحا باعطاء بعض اشياء بأحد من الاصيل المقدار الذي كفله من الدراهم ولكن لو كفل الفا وادى خمسمائة صلحا بأحد من الاصيل خمسمائة

﴿ مادة ٦٥٨ ﴾ لو اغفل احد آخرفي ضمن عقد المعاوضة يضمن ضرره مثلا لو باع احد لاآخر عرصة وبعد انشاء بناء فيها لو طهر لها مستحق وضبطها فلمستزى ان يأخذ قيمة البناء حين التسليم ما عدا احد قيمة العرصة كذلك لو قال احد لاهل السوق هذا الصغير ولدى يعوه بضاعة فاني اذنته للتجارة ثم بعد ذلك لو طهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطالبوه بتن البضاعة التي باعوها للصبي



## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في البراءة من الكفالة ويختص على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان بعض الضوابط العمومية ﴾

﴿ مادة ٦٥٩ ﴾ لو سلم المكفول له من طرف الاصل او الكفل الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة

﴿ مادة ٦٦٠ ﴾ لو قال المكفول له 'رأت الكفيل او ليس لي عند الكفيل شيء' يبرأ الكفيل

﴿ مادة ٦٦١ ﴾ لا تلزم براءة الاصل براءة الكفيل

﴿ مادة ٦٦٢ ﴾ براءة الاصل توجب براءة الكفل

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في ابراهه من الكفالة بالنفس ﴾

﴿ مادة ٦٦٣ ﴾ لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه المحاصصة كالمد او القصبة الى المكفول له يبرأ الكفيل من الكفالة ان قبل المكفول له او لم يقبل وان لم يقبل شرط تسليمه في بلدة معينة لا يبرأ تسليمه في بلدة اخرى ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الزقاق لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ

﴿ مادة ٦٦٤ ﴾ يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكفول له بطلب الطاب واما لو سلمه بدون طلب الطاب فلا يبرأ ما لم يقبل تسليمه بحكم الكفالة

﴿ مادة ٦٦٥ ﴾ لو كفل على ان يسلمه في اليوم العلاني وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ من الكفالة وان لم يقبل المكفول له

﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٦٦٦ ﴾ لو مات المكفول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كنفيل الكفيل كذلك لو توفى الكفيل كما يبرأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كنفيله ان كان له كفلا ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة ب وفاة المكفول له وبطالاب وارثه

﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في البراءة من الكفالة بالمال ﴾

﴿ ماده ٦٦٧ ﴾ لو توفى الدائن وكانت الورثة محصورة في المدينون يبرأ الكفيل من الكفالة وان كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصة المدينون فقط ولا يبرأ من حصة الوارث الآخر

﴿ ماده ٦٦٨ ﴾ لو صالح الكفيل او الاصيل الدائن على مقسدار من الدين يبرأ ان اشترطت براءتهما او رادة الاصيل فقط او لم يشترط شيء وان اشترطت رادة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب مخيرا ان شاء احد مجموع دينه من الاصيل وان شاء اخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل

﴿ ماده ٦٦٩ ﴾ لو احال الكفيل المكفول له على احد وقبل المكفول له والمحال عليه يبرأ الكفيل والمكفول عنه ايضا

﴿ ماده ٦٧٠ ﴾ لو مات الكفيل بالمال بطالب بالمال المكفول به من تركته  
﴿ ماده ٦٧١ ﴾ الكفيل بمن المبيع اذا انسخ المبيع او ضبط المبيع بالاستحقاق  
اورد بعيب يبرأ من الكفالة

﴿ ماده ٦٧٢ ﴾ او استؤجر مال الى تمام مدة معاومة وكفل احد بدل الاجارة التي سميت تنهى كفالاته عند انقضاء مدة الاجارة فان انقضت اجارة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة ساملة لهذا العقد

تقريرا في خرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧

❦ الكتاب الرابع ❦

❦ في الحوالة ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وباين ❦

❦ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالحوالة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بعد صورة الخط الهاموني ﴾ -

﴿ يعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب الرابع ﴾

---

﴿ في الحوالة ويحتوى على مقدمة وباين ﴾

---

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المناقشة بالحوالة ﴾

---

﴿ مادة ٦١٣ ﴾ الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

﴿ مادة ٦٧٤ ﴾ المحيل هو المديون الذى احال

﴿ مادة ٦١٥ ﴾ المحال له هو الدائن

﴿ مادة ٦٧٦ ﴾ انحال عليه هو الذى قل على نفسه الحوالة

﴿ مادة ٦٧٧ ﴾ المحال به هو المال الذى احيل

﴿ مادة ٦٧٨ ﴾ الحوالة المقيدة هى الحوالة التى قيدت بان تعطى من مال

المحيل الذى هو فى ذمة المحال عليه او فى يده

﴿ مادة ٦٧٩ ﴾ الحوالة المطلقة هى التى لم تقيد بان تعطى من مال المحيل

الذى هو عند المحال عليه

## في المجلة

### في الباب الاول

في بيان عقد الحوالة ويقسم الى فصلين

### في الفصل الاول

في بيان ركن الحوالة

في مادة ٦٨٠ لو قال المحيل لدائنه حواك على فلان وقبل الدائن تنعقد الحوالة

في مادة ٦٨١ يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه فقط مثلا لو قال احد لآخر خذ عليك حوالة طلي الذي هو على فلان وقبل ذلك او قال اقل على حوالة طلك الذي هو على فلان وقبل تصح الحوالة حتى انه لو قدم المحال عليه بعد ذلك لا تعيد ندائته

في مادة ٦٨٢ الحوالة التي احرئت بين المحيل والمحال له لا تصح ولا تتم الا بعد اعلام المحال عليه وقبوله مثلا لو احال احد دائنه على آخر الذي هو في ديار اخرى فعند اعلام المحال عليه ان قبلها تتم الحوالة

في مادة ٦٨٣ الحوالة التي احرئت بين المحيل والمحال عليه تنعقد موقوفة على قبول المحال له مثلا لو قال احد لآخر خذ عليك حوالة ديني الذي هو لفلان وقبل ذلك تنعقد موقوفة فاذا قبلها المحال له نفذ

### في الفصل الثاني

في بيان شروط الحوالة

في مادة ٦٨٤ يشترط في انعقاد الحوالة كون المحيل والمحال له عاقلين وكون المحال عليه عاقلا بانفسه به عليه كما ان يكون حوالة الصبي غير المميز دينا على احد او قبول حوالة من احد باطل كذلك قبوله الحوالة على نفسه باطل ميمزا كان او لا مأذونا كان او محجورا

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦٨٥ ﴾ يشترط في نفوذ الحوالة كون المحيل والمحال له بالقيين بناء عليه حوالة الصبي المميز وقبوله الحوالة لنفسه موقوفة على احازة وليه فان اجازها نفذ ونصورة قبوله الحوالة على نفسه يشترط كون المحال عليه املاً يعني اغنى من المحيل وان اذن الولي

﴿ مادة ٦٨٦ ﴾ لا يشترط ان يكون المحال عليه مديوناً للمحيل وان لم يكن للمحيل عند المحال عليه دين تصح حوالاته

﴿ مادة ٦٨٧ ﴾ كل دين لم تصح به الكفالة لا تصح حوالاته ايضاً

﴿ مادة ٦٨٨ ﴾ كل دين تصح به الكفالة تصح حوالاته ايضاً ولكن يلزم ان يكون المحال به معلوماً بناءً عليه لا تصح حوالة الدين المجهول مثلاً لو قال قلت دينك الذي يثبت على فلان لا تصح الحوالة

﴿ مادة ٦٨٩ ﴾ كما تصح حوالة الديون المترتبة في الدمة اصالة كذلك تصح حوالة الديون التي تترتب في الدمة من جهة الكفالة والحوالة

### ﴿ الباب الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان احكام الحوالة ﴾

﴿ مادة ٦٩٠ ﴾ حكم الحوالة هو كون المحيل وكفيله ان كان له كفيل بريئين من الدين والكفالة ويثبت حق طلب ذلك الدين من المحال عليه للمحال له وان احال المرتهن احداً على الراهن لا يبقى له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفه

﴿ مادة ٦٩١ ﴾ لو احال المحيل حوالة مطلقة فان لم يكن له عند المحال عليه طلب يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان كان له طلب يقاصه بدينه

﴿ مادة ٦٩٢ ﴾ ينقطع حق مطالبة المحيل المحال به في الحوالة المقيدة وليس للمحال عليه ان يعطى المحال به للمحيل وان اعطاه يصح وبعد الضمان يرجع على المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت ديونه ازيد من تركته فليس لاساتر الدائنين المداخلة في المحال به

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٦٩٣ ﴾ لا تبطل الحوالة المقيدة بان تعطى من ثمن المبيع الذى هو فى ذمة المشتري ديناً للسائغ اذا هلك المبيع قبل التسليم وسقط الثمن او رد بخيار شرط لم او رؤية او عيب او اقالة ويرجع المحال عليه بعد الاداء على المحيل يعنى يأخذ ما اداءه من المحيل اما لو خرج مستحقاً وضبط المبيع وتبين ان المحال عليه برئ من ذلك الدين تبطل الحوالة

﴿ مادة ٦٩٤ ﴾ تبطل الحوالة المقيدة بان تعطى من مال المحيل الذى هو فى يد المحال عليه امانة لو طهر مستحق لذلك المال وضبطه ويرجع الدين على المحيل

﴿ مادة ٦٩٥ ﴾ تبطل الحوالة المقيدة بان تعطى من مبلغ المحيل الذى هو فى يد المحال عليه امانة ان تلف ولم يكن مصحواً ويرجع الدين على المحيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو احال احد دائته على آخر على ان يعطيه مبلغاً من دراهمه التى هى عنده امانة ثم تلفت الدراهم قبل اعطاء الحوالة بلا تعد تبطل الحوالة ويرجع طلب الدائش على المحيل واما لو كانت الامانة مالا مقصوباً او مضمونة بالتلافه فلا تبطل الحوالة

﴿ مادة ٦٩٦ ﴾ لو احال احد دائته على آخر بان يبيع ماله المعين ويعطى ما حول دائته من ذلك وقبل الحوالة بهذا الشرط تصح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك المال واداء الحوالة من ثمنه

﴿ مادة ٦٩٧ ﴾ يلزم المحال عليه تأدية الحوالة حالاً فى الحوالة للبهمة التى لم يذكر تعجيلها ولا تأجيلها ان كان الدين مجهلاً على المحيل وعند حلول وعدتها ان كان مؤجلاً على المحيل لانها تكون حوالة مؤجلة

﴿ مادة ٦٩٨ ﴾ ليس للمحال عليه ان يرجع على المحيل قبل اداء الدين ولا يرجع الا بالمحال به يعنى يرجع بجنس ما احيل عليه من الدراهم والافليس له الرجوع بالثودى مثلاً لو احيل عليه بفضة واعطى ذهباً يأخذ فضة وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو اداها باموال واشياء اخر فليس له الا اخذ ما احيل عليه

في المجلة في

في مادة ٦٩٩ في كما يكون المحال عليه بريئاً من الدين بإبراء المحال به  
أو بحوالته إياها على آخر أو بإبراء المحال له إياه كذلك يبرأ من الدين لو وهبه المحال  
به أو تصدق به عليه وقبل ذلك

في مادة ٧٠٠ في لو توفى المحال له وكان وارثه المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة  
الكتاب



## سجل الكتاب الخامس

❖ في الرهن ❖

❖ ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ❖

❖ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❖

❖ المتعلقة بالرهن ❖

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الخامس

في الرهن ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن

مادة ٧٠١ الرهن حسن مال وتوقيفه في مقابل حق يمكن استيفاءه منه ويسمى ذلك المال رهونا ورهنا

مادة ٧٠٢ الارتهان اخذ الرهن

مادة ٧٠٣ الراهن هو الذي اعطى الرهن

مادة ٧٠٤ المرتهن هو آخذ الرهن

مادة ٧٠٥ العدل هو الذي اتهمه الراهن والمرتهن وسلماء واودعاه الرهن

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بمقدار الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول

الفصل

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في المسائل المتعلقة بركن الرهن ﴾

﴿ مادة ٧٠٦ ﴾ ينقعد الرهن بإيجاب الزاهن والمرتهن وقولهما ولكن لا يتم الرهن ولا يلزم مالم يكن ثم قبض الرهن بناء عليه للزاهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم

﴿ مادة ٧٠٧ ﴾ ايجاب الرهن وقوله هو قول الزاهن رهنتك هذا الشيء في مقابل ديبي اولفظ آخر في هذا المآل وقول المرتهن قبلت اورضيت اولفظ آخر يدل على الرضى ولا يشترط ايراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى احد شيئاً واعطى للبايع مالا وقال له ابق هذا المال عندك الى ان اعطيتك ثم البيع يكون قدرهن ذلك المال

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان شروط انعقاد الرهن ﴾

﴿ مادة ٧٠٨ ﴾ يشترط ان يكون الزاهن والمرتهن عاقلين ولا يشترط ان يكونا بالغين

﴿ مادة ٧٠٩ ﴾ يشترط ان يكون المرهون صالحاً للبيع بناء عليه يلزم ان يكون موحوداً ومالا متقوماً ومقدور التسليم في وقت الرهن

﴿ مادة ٧١٠ ﴾ يشترط ان يكون مقابل الرهن مالا مضموناً بناء عليه يجوز اخذ الرهن لاجل مال مضمون ولا يصح اخذ الرهن لاجل مال الامانة

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادته بعد عقد الرهن ﴾

### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ٧١١ ❖ كما ان المشتلات الداخلة في البيع لا ذكر تدخل في الرهن ايضا كذلك لو رهنتم عرصه تدخل في الرهن اشجارها واثمارها وسائر مغروساتها ومزروعاتها وان لم تذكر صراحة

❖ مادة ٧١٢ ❖ يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلا لو رهن احد ساعة في مقابلة كذا دراهم دينه ثم بعد ذلك لو اتى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ورد المرهن الساعة واخذ السيف يكون السيف مرهونا في مقابل ذلك المبلغ

❖ مادة ٧١٣ ❖ يجوز ان يزيد الراهن في المرهون بعد العقد يعنى يصح ضم علاوة مال بان يكون ايضا رهنا على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقيا وهذا الزائد يلحق باصل العقد يعنى كأل العقد كان قد ورد على هدين المالين ومجموع هدين المالين يكون مرهونا بالدين القائم حين الزيادة

❖ مادة ٧١٤ ❖ اذ رهن مال في مقابل دين تصح زيادة الدين في مقابل ذلك الرهن ايضا مثلا لو رهن احد في مقابل الف قرش ساعة ثمنها الفان ثم اخذ ايضا في مقابل ذلك الرهن من الدائى خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابل الف وخمسمائة

❖ مادة ٧١٥ ❖ الزائد الذى يتولد من المرهون يكون مرهونا مع الاصل

### ❖ الباب الثانى ❖

❖ فى بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن ❖

❖ مادة ٧١٦ ❖ المرتهن له ان يفسخ الرهن وحده

❖ مادة ٧١٧ ❖ ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرتهن

❖ مادة ٧١٨ ❖ اذا اتفق الراهن والمرتهن لهما فسخ الرهن والمرتهن حبس

الرهن وامساكه الى ان يستوفى طلبه من الراهن بعد الفسخ

❖ مادة ٧١٩ ❖ يجوز ان يعطى المكفول عنه للكفيل رهنا

### في المجلة

- في مادة ٧٢٠ يجوز ان يأخذ الدائن من المدين رهنًا ان كانا مشتركين في الدين اولا وهذا الرهن يكون مرهونا في مقابل مجموع الدينين
- في مادة ٧٢١ يجوز لاحد ان يأخذ رهنا واحدا في مقابل دينه الذي على اثنين وهذا ايضا يكون مرهونا في مقابل مجموع الدينين

### في الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم الى فصلين

#### في الفصل الاول

في بيان مؤنة المرهون ومصارفه

- في مادة ٧٢٢ على المرتهن ان يحفظ الرهن بعينه او بمن هو امينه كهياله وشريكه وخادمه
- في مادة ٧٢٣ المصارف التي تلزم لحفظ الرهن كاجرة المحل والناظر على المرتهن
- في مادة ٧٢٤ الرهن ان كان حيوانا فعلقه واجرة راعيه على الراهن وان كان عقارا فتميره وسقيه ونلقيحه وتطهير خرقة وسائر مصارفه التي هي لاصلاح منفعه وبقائه عائد الى الراهن ايضا
- في مادة ٧٢٥ او اوفى الراهن انصرف الذي هو لازم على المرتهن بدون اذنه وبالعكس يكون متبرعا وليس له مطالبة بعد

### في الفصل الثاني

في الرهن المستعار

- في مادة ٧٢٦ يجوز ان يستعير احد مال آخر ورهنه بأذنه ويقال لهذا الرهن المستعار

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٧٢٧ ﴾ ان كان اذن صاحب المال مطلقا فلمستعير ان يرهنه بأي وجه شاء

﴿ مادة ٧٢٨ ﴾ اذا كان اذن صاحب المال مقيدا بان يرهنه في مقابل كذا دراهم او في مقابل مال جنسه كذا او عند فلان او في البلدة الفلانية فليس للمستعير ان يرهنه الا على وفق قيده وشرطه

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان احكام الرهن ويتقسم الى اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بيان احكام الرهن العمومية ﴾

﴿ مادة ٧٢٩ ﴾ حكم الرهن هو ان يكون للمرتهن حق حبسه الى حين فكه وان يكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الدين من الرهن اذا توفي المرتهن

﴿ مادة ٧٣٠ ﴾ لا يكون الرهن مانعا من مطالبة الدين والمرتهن صلاحية مطالبته بعد قبض الرهن ايضا

﴿ مادة ٧٣١ ﴾ اذا اوفى مقدار من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مقابله والمرتهن صلاحية حبس مجموع الرهن واساكه الى ان يستوفي تمام الدين ولكن لو كان المرهون شيئين وكان تعين لكل منهما مقدار من الدين اذا ادى مقدار ما تعين لاحدهما فللراهن تخلص ذلك فقط

﴿ مادة ٧٣٢ ﴾ لصاحب الرهن المستعار ان يؤخذ الراهن المستعير لتخليصه وتسليمه اياه واذا كان المستعير عاجزا عن اداء الدين لعقره فلميعر ان يؤدى ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن

﴿ مادة ٧٣٣ ﴾ يبطل الرهن بوفاة الراهن والمرتهن

﴿ مادة ٧٣٤ ﴾ إذا توفى الراهن فإن كان وارثه ~~كثيرا~~ يلزمه تأدية الدين من التركة وتخليص الرهن وإن كان صغيرا أو كثيرا غائبا بغيبة بعدة فالوصى بأذن المرتهن يبيع الرهن ويوفى الدين من ثمنه

﴿ مادة ٧٣٥ ﴾ ليس للمعير أن يأخذ ماله من المرتهن ما لم يؤد الدين الذي هو في مقابل الرهن المستعار إن كان الراهن المستعير حيا أو كان قد مات قبل فك الرهن  
﴿ مادة ٧٣٦ ﴾ لو توفى الراهن المستعير حال كونه مفلسا مديونا بقي الرهن المستعار في يد المرتهن على حاله مرهونا ولكن لا يباع بدون رضی المعير وإذا أراد المعير بيع الرهن وإشفاء الدين فإن كان ثمنه يوفى الدين فيباع من دون نظر إلى رضی المرتهن وإن كان ثمنه لا يوفى الدين فلا يباع من دون رضی المرتهن

﴿ مادة ٧٣٧ ﴾ لو توفى المعير ودينه ازيد من تركته بأمر الراهن بتأدية دينه وتخليصه الرهن المستعار وإن كان عاجزا عن تأدية الدين بسبب فقره بقي ذلك الرهن المستعار عند المرتهن مرهونا على حاله ولكن لورثة المعير أداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرماء المعير بيع الرهن فإن كان ثمنه يوفى الدين يباع من دون نظر إلى رضی المرتهن وإن كان لا يوفى فلا يباع بدون رضاه

﴿ مادة ٧٣٨ ﴾ إذا توفى المرتهن فالرهن يبقى مرهونا عند ورثته  
﴿ مادة ٧٣٩ ﴾ إذا أعطى أحد لآخرين رهنا في مقابل طلبهما وأوفى أحدهما فليس له استرداد نصف الرهن وليس له أيضا صلاحية تخليص الرهن ما لم يوفى طلبهما تماما

﴿ مادة ٧٤٠ ﴾ من أخذ من مديونيته رهنا فله أن يمسك الرهن إلى أن يستوفى تمام طلبه

﴿ مادة ٧٤١ ﴾ إذا اتلف الراهن الرهن أو ضاع به يضمن وكذلك المرتهن إذا اتلفه أو ضاع به يسقط من الدين مقدار قيمته

﴿ مادة ٧٤٢ ﴾ إذا اتلف الرهن الخارج فعليه قيمته يوم اتلافه وتكون تلك القيمة رهنا عند المرتهن

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن ﴾

﴿ مادة ٧٤٣ ﴾ يبطل رهن الخارج الرهن بدون اذن الراهن والمرتهن عند  
غيره

﴿ مادة ٧٤٤ ﴾ اذا رهن الراهن الرهن بأذن المرتهن عند غيره، يصح الرهن  
الثاني ويبطل الرهن الاول

﴿ مادة ٧٤٥ ﴾ اذا رهن المرتهن الرهن بأذن الراهن عند الغير يبطل الرهن  
الاول ويصح الرهن الثاني ويكون من قبيل الرهن المستعار

﴿ مادة ٧٤٦ ﴾ لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الراهن يكون مخيرا ان شاء  
فسخ البيع وان شاء نفذه بالا حازه

﴿ مادة ٧٤٧ ﴾ لو باع الراهن الرهن بدون رضى المرتهن لا ينفذ البيع ولا  
يطرى خلا على حق حسن المرتهن ولكن اذا اوفى الدين يكون ذلك البيع نافذا  
وكذا اذا اجاز المرتهن البيع يكون نافدا ويخرج الرهن من الرهنية ويبقى الدين على حاله  
ويكون ثمن المبيع رهنا في مقام المبيع وان لم يجر المرتهن البيع فالمستري يكون مخيرا  
ان شاء انتظر الى ان ينفك الرهن وان شاء راجع الحاكم وفسخ البيع

﴿ مادة ٧٤٨ ﴾ لكل من الراهن والمرتهن اعادة الرهن باذن صاحبه ولكل  
منهم اعادته الى الرهنية بعد ذلك

﴿ مادة ٧٤٩ ﴾ للمرتهن ان يعير الرهن للراهن وهذه الصورة لو توفى  
الراهن فالمرتهن يكون احق بالرهن من سائر غرماء الراهن

﴿ مادة ٧٥٠ ﴾ ليس للمرتهن الاتعاض بالرهن بدون اذن الراهن ولكن  
للمرتهن



## ﴿ المجلة ﴾

للمرتهن استعمال الرهن واخذ ثمره ولبثه اذا اذنه الراهن و اباح له ذلك ولا يسقط من الديس شئ في مقابل هؤلاء

﴿ ماده ٧٥١ ﴾ اذا اراد المرتهن الذهاب الى بلد آخر فله ان يأخذ الرهن معه اذا كان الطريق آمنا

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان احكام الرهن الذى هو فى يد العدل ﴾

﴿ ماده ٧٥٢ ﴾ يد العدل كيد المرتهن يعنى لو اشترط الراهن والمرتهن ايداع الرهن عند من اتهم ورضى الامين ونقضه يتم الرهن ويلزم ويقوم ذلك الامين مقام المرتهن

﴿ ماده ٧٥٣ ﴾ لو اشترط حين العقد قبض المرتهن الرهن ثم لو وضعه الراهن والمرتهن بالاتفاق فى يد عدل يجوز

﴿ ماده ٧٥٤ ﴾ اذا كان الديس باقيا فليس للعدل ان يعطى الرهن الى الغير ما لم يكن لاحد الراهن او المرتهن رضى واذا اعطاه فله صلاحية استرداده واذا تلف قبل الاسترداد فالعدل يضمم قيمته

﴿ ماده ٧٥٥ ﴾ اذا توفى العدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضى الطرفين وان لم يحصل بينهما الاتفاق فالحاكم يضعه فى يد عدل

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ فى بيع الرهن ﴾

﴿ ماده ٧٥٦ ﴾ ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضى صاحبه

﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٧٥٧ ﴾ إذا حل وقت اداء الدين وامتنع الراهن عن اداؤه فالحاكم يأمره ببيع الرهن و اداء الدين فان ابى وعاند باعه الحاكم وأدى الدين .

﴿ مادة ٧٥٨ ﴾ إذا كان الراهن غائبا ولم تعلم حياته ولا مماته فالمرتهن يراجع الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفى الدين

﴿ مادة ٧٥٩ ﴾ إذا خيف فساد الرهن فالمرتهن يبعه و ابقاء ثمنه رهنا في يده بإذن الحاكم وإذا باعه بدون اذن الحاكم يكون ضامنا كذلك لو ادرلته ثم إلىستان المرهون وخضرته وخيف تلفه فليس للمرتهن يبعه الا بإذن الحاكم وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن

﴿ ٧٦٠ ﴾ إذا حل وقت اداء الدين يصح توكيل الراهن المرتهن او العدل او غيرهما ببيع الرهن وليس للراهن عزل ذلك الوكيل من تلك الوكالة ولا ينعزل بوفاة احد الراهن والمرتهن ايضا

﴿ مادة ٧٦١ ﴾ الوكيل يبيع الرهن يبيع الرهن اذا حل وقت اداء الدين ويسلم ثمنه الى المرتهن فان ابى الوكيل يجبر الراهن على بيعه وإذا ابى وعاند الراهن ايضا باعه الحاكم وإذا كان الراهن او ورثته غائبين يجبر الوكيل على بيع الرهن فان عاند باعه الحاكم

تحريرا في ١٤ محرم ١٢٨٨

## ❦ الكتاب السادس ❦

❦ في الامانات ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ❦

❦ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالامانات ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بعد صورة الخط الهمايوني ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب السادس ﴾

﴿ في الامانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات ﴾

﴿ ماده ٧٦٢ ﴾ الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بعقد الاستحفاظ كالوديعة او كان امانة ضمن عقد كالأجر والمستعار او دخل بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كما لو ائتمن في دار احد مال جاره بحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط

﴿ ماده ٧٦٣ ﴾ الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ

﴿ ماده ٧٦٤ ﴾ الابداع هو احوالة المالك بحافظة ماله لاخر وبسمى المستحفظ مودعا ( بكسر الدال ) والذي يفصل الوديعة وديعا ومستودعا ( بكسر الدال )

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٧٦٥ ﴾ العارية هي المال الذي قُلت منفعة لآخر محانا بلا بدل ويعمى معارا ومستعارا ايضا

﴿ مادة ٧٦٦ ﴾ الاجارة اعطاء الشيء عارية والذي يعطيه يسمى معبرا

﴿ مادة ٧٦٧ ﴾ الاستعارة اخذ العارية ويقال للاخذ مستعبرا

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان احكام تمومية تسلق بالامانات ﴾

﴿ مادة ٧٦٨ ﴾ الامانة لا تكون مضمونة يعني اذا هلك او ضاعت بلا صنع الأمين ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان

﴿ مادة ٧٦٩ ﴾ اذا وجد شخص في الطريق او في محل آخر شيئا فاخذه على سبيل التملك يكون حكمه حكم الغاصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال او ضاع ولو بلا صنع او تقصير منه يصير ضامنا واما لو اخذه على ان يرد له لمالكه فان كان مالكه معلوما كان في يده امانة ويلزم تسليمه الى مالكه وان لم يكن مالكه معلوما فهو لقطه ويكون في يده ملقطة اي اخذه امانة ايضا

﴿ مادة ٧٧٠ ﴾ يلزم الملقط ان يعلن انه وجد لقطه ويحفظ المسان في يده امانة الى ان يوجد صاحبه واذا طهر احد واثبت ان تلك اللقطه ماله لزمه تسليمها

﴿ مادة ٧٧١ ﴾ اذا هلك مال شخص في يد آخر قال كان اخذه اياه بدون اذن المالك ضمن بكل حال وان كان اخذ ذلك المال باذن صاحبه لا يضمن لانه امانة في يده الا اذا كان اخذه على سوم الشراء وسعى الثمن فهلك المال لزمه الضمان مثلا اذا اخذ شخص اياه بلور من دكان الداع بدون اذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته واما اذا اخذه باذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد اثبات النظر

## ﴿ المجلة ﴾

وانكسر لا يلزمه الضمان ولو وقع ذلك الاتاء على آنية اخرى فانه ككسرت تلك  
الآنية ايضا لزمه ضمانها فقط واما الاتاء الاول فلا يلزمه ضمانه لانه امانة في يده  
واما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا الاتاء فقال له صاحب الدكان بكدا  
غرشا خذه فآخذه بيده فوقع للارض وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع  
كاس التفاعي من يد احد فانكسر وهو يشرب لا يلزمه الضمان لانه امانة من  
قبيل العارية واما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

﴿ ماده ٧٧٢ ﴾ الاذن دلالة كالاذن صراحة واما اذا وجد النهي  
صرامة فلا عبرة بالاذن دلالة مثلا اذا دخل شخص دار آخر باذنه فوجد  
انه معدا للشرب فهو مأذون دلالة بالشرب به فاذا اخذ ذلك الاتاء ليشر به  
فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه واما اذا نهى صاحب الدار عن الشرب  
به ثم اخذه ليشر به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في الوديعة ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بعقد الوديعة وشروطه ﴾

﴿ ماده ٧٧٣ ﴾ ينقذ الوديعة بالايجاب والقبول صراحة او دلالة مثلا  
اذا قال صاحب الوديعة اودعك هذا الشيء او جعلته امانة عندك فقال المستودع  
قلت انقذ الوديعة صراحة وكذا لو دخل شخص خانا فقال لصاحب الخان  
اين اربط دابتي فاراه محلا فربط الدابة فيه انقذ الوديعة دلالة وكذلك اذا  
وضع رجل ماله في دكان فراه صاحب الدكان وسكت ثم ترك الرجل ذلك المال  
وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان وديعة واما لو قال له صاحب  
الدكان لا اقبل ورد الوديعة فلا ينقذ حينئذ وكذا اذا وضع رجل ماله عند  
جماعة

## ﴿ المجلة ﴾

جاعة على سبيل الوديعة وانصرف وهم يروونه ويقوا ساكنين صار ذلك المال وديعة عند جبههم فاذا قاموا واحدا بعد واحد وانصرفوا من ذلك المحل فيما انه يتعين حينئذ الحفظ على من بقى منهم آخر ابر بصبر المال وديعة عند الاخير فقط

﴿ ماده ٧٧٤ ﴾ لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الابداع متى شاء

﴿ ماده ٧٧٥ ﴾ يشترط كون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحة للقبض بناء عليه لا يصح ايداع الطير في الهواء

﴿ ماده ٧٧٦ ﴾ يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين واما كونهما بالغين فليس بشرط بناء عليه لا يصح ايداع المجنون والصبي غير المميز ولا قولهما الوديعة واما الصبي المميز الماذون فيصح ايداعه وقبوله الوديعة

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في احكام الوديعة وضمانها ﴾

﴿ ماده ٧٧٧ ﴾ الوديعة امانة في يد المودع بناء عليه اذا هلكت بلا تعد من المستودع وبدون صنعه وتقصيره في الحفظ لا يلزم الضمان فقط اذا كان الابداع باجرة على حفظ الوديعة فهلكت او ضاعت بسبب يمكن التهرز منه لزم المستودع ضمانها مثلا لو وقعت الساعة المودعة من يد المودع بلا صنعه فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل او وقع من اليد عليها شيء فانكسرت لزم الضمان كذلك اذا اودع رجل ماله عند آخر واعطاه اجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التهرز منه كالسرقة يلزم المستودع الضمان

﴿ ماده ٧٧٨ ﴾ اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الوديعة قتلت لزم الخادم الضمان

﴿ ماده ٧٧٩ ﴾ فعل ما لا يرضى به المودع في حق الوديعة بعد من الفاعل

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٧٨٠ ﴾ الوديعة يحفظها المستودع لنفسه او يستحفظها امينه كما لنفسه فاذا هلك في يده او عند امينه لا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على امينه

﴿ مادة ٧٨١ ﴾ للمستودع ان يحفظ الوديعة في المحل الذي يحفظ فيه ماله  
﴿ مادة ٧٨٢ ﴾ يلزم حفظ الوديعة في حرر مثلها بنساء عليه وضع مثل النقود والمجوهرات في اصطل الدواب او التمس تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا ضاعت الوديعة او هلك لزم الضمان

﴿ مادة ٧٨٣ ﴾ اذا كان المستودع جماعة متعددين فان لم تكن الوديعة قابلة للقسمة يحفظها احدهم باذن الباقي او يحفظونها متاركة وبهاتين الصورتين اذا هلك الوديعة لا تعد ولا تقصير فلا ضمان على احد منهم وان كانت الوديعة قابلة للقسمة يقسمها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحدهم ان يسلم حصته للمستودع آخر بدون اذن المودع واذا سلمها هلك في يد المستودع الآخر لا تعد ولا تقصير منه لا يلزمه الضمان بل يلزم الذي سلمها ايها الضمان حصته منها

﴿ مادة ٧٨٤ ﴾ الشرط الواقع في عقد الوديعة اذا كان ممكن الاقرار ومفيدا يكون معتبرا والا فهو لعمري مثالا اذا كان قد شرط وقت العقد ان يحفظ المستودع الوديعة في داره فنقلها المستودع الى محل آخر بسبب وقوع حريق في داره لا يعتبر ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا نقلها هلك لا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا امر المودع المستودع بحفظ الوديعة ونهاه عن ان يسلمها لزوجته او ابنه او خادمه او لى يامنه على حفظ مال نفسه فاذا كان ثم امر بحرق على تسليم الوديعة لاحد هؤلاء كان ذلك المسمى غير معتبر وبهذه الصورة ايضا اذا هلك الوديعة لا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان واذا سلمها لا محورية هلك لزم الضمان كذلك اذا شرط ان تحفظ في حجرة معينة فحفظها المستودع في حجرة غيرها فان كانت حجرة تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط معتبرا وحيث اذا هلك الوديعة فلا ضمان واما اذا كان بين الحجر تفاوت فكانت كالتا



### في المجلد

الحجر بنيت بالاجار والاخرى بالاخشاب يعتبر الشرط ويكون المستودع جهورا على  
حفظها في الحجر التي تعين وقت العقد واذا وضعها في حجرة دون تلك  
الحجرة في الحفظ فهلك بصير ضامنا

في ماده ٧٨٥ \* اذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة منقطعة بحيث لا يعلم  
موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبها او حياته وانما اذا كانت  
الوديعة مما يفسد بالكت يدعها المستودع باذن الحاكم ويحفظ عنها امانة عنده لكن  
اذا لم يبيعها ففسدت بالكت لا يضمن

في ماده ٧٨٦ \* الوديعة التي تحتاج الى النفقة كالخيل والبقر نفقتها على  
صاحبها واذا كان صاحبها غائبا يرفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حينئذ يأمر  
باجراء الانفع والاصح في حق صاحب الوديعة قال كان يمكن ايجار الوديعة بوجرها  
المستودع رأى الحاكم ويتفق عليها من اجرتها او يبيعها بمن مثلها واذا لم يمكن  
ايجارها يبيعها فورا بمن المثل او يتفق عليها المستودع من ماله ثلاثة ايام ثم يبيعها  
بمن مثلها ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة من صاحبها واذا انفق عليها بدون  
اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها بما انفق عليه

في ماده ٧٨٧ \* اذا هلك الوديعة او نقصت قيمتها بسبب تعدى المستودع  
او تقصيره لزمه الضمان مثلا اذا صرف المستودع نقود الوديعة في امور نفسه  
واستهلكها ضمنها وبهذه الصورة اذا صرف النقود التي هي امانة عنده على الوجه  
المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس المد لها فهلك او ضاعت بدون  
تعد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الوديع بدون اذن المودع فهلك  
وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كل هلاكها بسبب سرعة السير فوق الوجه  
العسل او بسبب آخر او بلا سبب وكذا يضمنها اذا صرقت وكذا اذا وقع حريق  
ولم ينقل الوديعة الى محل آخر مع قدرته على ذلك فاحترق ضمنها

في ماده ٧٨٨ \* خلط الوديعة بالآخر بحيث لا يمكن تمييزها وتفريقها  
عنه بدون اذن المودع يعد تعديا بناء عليه لو خلط المستودع دنابر الوديعة

### في المجلة

بدنانير له او دنانير وديعة عند آخر مماثلة بلا اذن فصاعت او سرفت زمه الضمان وكذا لو خلطها غير المستودع على الوجه المشرح ضمن الخالط

﴿ ماده ٧٨٩ ﴾ اذا خلط المستودع الوديعة باذن صاحبها على الوجه الذي ذكر في المادة السابقة او اختلطت مع مال آخر بدون صئعه بحيث لا يمكن تفرق احد المالين عن الآخر مثلا اذا تهرى الكيس الذي فيه دنانير الوديعة داخل صندوق فيه دنانير آخر للمستودع مماثلة لها فاختلط المالا ان اشتركة صاحب الوديعة والمستودع بمجموع الدنانير كل منهما على قدر حصته وبهذه الصورة اذا هلكت او ضاعت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان

﴿ ماده ٧٩٠ ﴾ ليس للمستودع ابداع الوديعة عند آخر بدون اذن واذا اودعها فهلكت صار ضامنا ثم اذا كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير او تعد منه فالودع مخير ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثاني فاذا ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثاني بما ضمنه

﴿ ماده ٧٩١ ﴾ اذا اودع المستودع الاول الوديعة عند آخر باذن المودع خرج المستودع الاول من العهدة و صار الثاني مستودعا

﴿ ماده ٧٩٢ ﴾ كانه يسوغ للمستودع استعمال الوديعة باذن صاحبها فله ان يوجرها او يعيرها لآخر وان رهنها ايضا واما لو آجرها او اعارها لآخر او رهنها بدون اذن صاحبها فهلكت او نقصت قيمتها في يد المستأجر او المستعير او المرتهن ضمن

﴿ ماده ٧٩٣ ﴾ اذا اقرض المستودع دراهم الوديعة لآخر بلا اذن ولم يجز صاحبها ضمنها المستودع وكذا لو ادى المستودع دين المودع الذي بذمه لآخر من الدراهم المودعة التي بيده فلم يرض المودع ضمن ايضا

﴿ ماده ٧٩٤ ﴾ يلزم رد الوديعة لصاحبها اذا طلبها وموئنة الرد والتسليم اى مصارفها وكلفتها عائدة على المودع واذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع وهلكت او ضاعت ضمنها المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت الطلب

## ﴿ المجلة ﴾

الطلب ناشئاً عن عذر كأن تكون حيثئذ في محل بعيد ثم هلكت أو ضاعت لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٧٩٥ ﴾ رد المستودع الوديعة وبسلها بذاته أو على يد امينه وإذا ارسلها وردها بواسطة امينه فهلكت أو ضاعت قبل وصولها للمستودع فلا تعد ولا تقصر فلا ضمان

﴿ مادة ٧٩٦ ﴾ إذا أودع رجلان مالا مشتركاً لهما عند شخص ثم جاء أحد الشرعيين في غيبة الآخر وطلب حصته من المستودع فإن ~~صككاته~~ الوديعة من المثليات اعطاه المستودع حصته وإن كانت من القيمات لا يعطيه إياها

﴿ مادة ٧٩٧ ﴾ يعتبر مكان الإيداع في تسليم الوديعة مثلاً لو أودع مال في استنبول يسلم في استنبول أيضاً ولا يجبر المستودع على تسليمه في أدرنه

﴿ مادة ٧٩٨ ﴾ منافع الوديعة لصاحبها مثلاً نتاج حيوان الوديعة أي فلوله ولبنه وشعره لصاحب الحيوان

﴿ مادة ٧٩٩ ﴾ إذا كان صاحب الوديعة غائباً ففرض الحاكم من الدراهم المودعة نفقة لمن يلزم صاحب الوديعة الاتفاق عليه بطلبه فصرف المستودع تلك النفقة المقررة من الدراهم المودعة لا يلزم الضمان وأما إذا صرف بدون أمر الحاكم ضمن

﴿ مادة ٨٠٠ ﴾ إذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى إفاقته ولا صحوه منه وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده المال المدكور بعينه كان للمودع أن يعطى كفيلاً ملياً ويضمنها من مال المجنون ثم إذا افاق المجنون فادعى رد الوديعة أصاحبها أو هلاكها فلا تعد ولا تقصر بصلف بيئته ويسترد ما أخذ من ماله بدل الوديعة

﴿ مادة ٨٠١ ﴾ إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته تكون أمانة في يده وارثه فردها لصاحبها وأما إذا لم توجد عيناً في تركته فإن أثبت الوارث أن المستودع قد بين حال الوديعة في حياته كأن قال رددت الوديعة

## ﴿ المجلة ﴾

لمصاحبها او قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وصكذا لو قال الوارث نحن نعرف الوديعة وفسرنا ببيان اوصافها ثم قال انها هلكت او ضاعت بعد وفاة المستودع صدق بيمينه ولا ضمان حينئذ واذا مات المستودع بدون ان يبين حال الوديعة يكون مجهولا توخذ الوديعة من تركته كسائر ديونه وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الوديعة فقط بدون ان يفسرها ويصفها لا يعتبر قوله انها ضاعت بهذه الصورة اذا لم يثبت انها ضاعت يلزم الضمان من التركة

﴿ مادة ٨٠٢ ﴾ اذا مات المودع تسلم الوديعة لوارثه لكن اذا كانت التركة مستغرقة بالدين يرفع الامر الى الحاكم وان سلمها المستودع الى الوارث بدون اذن الحاكم فهلكت ضمن المستودع

﴿ مادة ٨٠٣ ﴾ الوديعة اذا لزم ضمانها فان كانت من المثليات تضمن بثلثها وان كانت من القيمات تضمن بقيتها يوم لزوم الضمان

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في العارية وتشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في المسائل المتعلقة بعقد وشرط الاعارة ﴾

﴿ مادة ٨٠٤ ﴾ الاعارة تعقد بالايجاب والقول والتعاطي مثلا لو قال شخص لآخر اعركت مالي هذا او قال اعطيتك اياه عارية فقال الآخر قلت او فضه ولم يقل شيئا او قال رجل لانسار اعطني هذا المال عارية فاعطاه اياه انعقدت الاعارة

﴿ مادة ٨٠٥ ﴾ سكوت المعبر لا يعد قبولا ولو طلب شخص من آخر اعارة شيء فسكت صاحب ذلك اشئ ثم احده المستعير كان غاصا

﴿ مادة ٨٠٦ ﴾ للمعبر ان يرجع عن الاعارة متى شاء

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ٨٠٧ ﴾ تنسخ الاعارة بموت المير والمستعير

﴿ ماده ٨٨ ﴾ يشترط ان يكون الشيء المستعار صالحا للانتفاع به ببناء عليه لا تصح اعارة الحيوان النادر الفار ولا استعارته

﴿ ماده ٧٠٩ ﴾ يشترط كون المير والمستعير عاقلين مميزين ولا يشترط كونهما بالغين بناء عليه لا يجوز اعارة المجنون ولا الصبي غير المميز واما الصبي الماذون فيجوز اعارته واستعارته

﴿ ماده ٨١٠ ﴾ القبض شرط في العارية فلا حكم لها قبل القبض

﴿ ماده ٨١١ ﴾ يلزم تعيين المستعار وبناء عليه اذا اعار شخص احدى دابتين بدون تعيين ولا تخير لا تصح الاعارة بل يلزم ان يعين المير منهما الدابة التي يريد اعارتها لكن اذا قال المير المستعير خذ ايها سنت عارية وخيره صححت العارية

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان احكام العارية وضمائنها ﴾

﴿ ماده ٨١٢ ﴾ المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل بناء عليه ليس للمير ان يطلب من المستعير اجرة بعد الاستعمال

﴿ ماده ٨١٣ ﴾ العارية امانة في يد المستعير فاذا هلك او ضاعت او نقصت قيمتها بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلا اذا سقطت المرأة المعارة من يد المستعير قضاء بلا عمد او زلفت رجل المستعير فانصدمت على مرآة فاكسرت لا يلزمه الضمان وكذا لو وقع على السائط المعار شيء قتلوه به ونقصت قيمته فلا ضمان

﴿ ماده ٨١٤ ﴾ اذا حصل من المستعير تعد او تقصير بحق العارية ثم هلك او نقصت قيمتها فإى سبب كان الهلاك او النقص يلزم المستعير الضمان مثلا اذا

### ❖ المجلة ❖

ذهب المستعير بالدابة المعارة الى محل مسافته يومان في يوم واحد فتلفت تلك الدابة او هزلت ونقصت قيمتها لزم الضمان وكذا لو استعار دابة ليذهب بها الى محل معين فتجاوز بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة خفف انفعها لزم الضمان وكذلك اذا استعار انسان حلييا فوضعه على صبي وتركه بدون ان يكون عند الصبي من يحفظه فسرقت الحلي فان كان الصبي قادرا على حفظ الاشياء التي عليه لا يلزم الضمان وان لم يكن قادرا لزم المستعير الضمان

❖ ماده ٨١٥ ❖ نفقة المستعار على المستعير بناء عليه لو ترك المستعير الدابة المعارة بدون علف فهلكت ضمن

❖ ماده ٨١٦ ❖ اذا كانت الاجارة مطلقة اى لم يقيد بها المعير بزمان او مكان او بنوع من انواع الانتفاع كان للمستعير استعمال العارية في اى مكان وزمان سواء على الوجه الذى يريده لكن يقيد ذلك بالعرف والعادة مثلا اذا اعار رجل دابة على الوجه المذكور اجارة مطلقة فالمستعير له ان يركبها الى حيث يشاء في الوقت الذى يريده وانما ليس له ان يذهب بها الى المحل الذى مسافة الذهاب اليه ساعتان في ساعة واحدة كذلك اذا استعار شخص حجرة في خان كان له ان يسكنها وان يضع فيها امتعة واما استعمالها بما يخالف العادة كأن يشعل فيها بصنعه الحديد فليس له ذلك

❖ ماده ٨١٧ ❖ اذا كانت الاجارة مقيدة بزمان او مكان يعتبر ذلك القيد فليس للمستعير مخالفة مثلا اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها اربع ساعات وكذا اذا استعار فرسا ليركبها الى محل فليس له ان يركبها الى محل غيره

❖ ماده ٨١٨ ❖ اذا قيدت الاجارة بنوع من انواع الانتفاع فليس للمستعير ان يتجاوز ذلك النوع الى ما فوقه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع الاستعمال الذى قيدت به او بنوع اخف منه مثلا لو استعار دابة ليحملها حنطة فليس له ان يحمل عليها حديدا او احجارا وانما له ان يحملها شيئا

## ﴿ المجلة ﴾

شيئا مساويا للخطئة او اخف منها وكذا لو استعار دابة للركوب فليس له ان يحملها جلا واما الدابة المستعارة للحمل فانها تركب

﴿ ماده ٨١٩ ﴾ اذا كان المعير اطلق الاشارة بحيث لم يعين المتفع كان المستعير ان يستعمل العارية على اطلاقها يعنى ان شاء استعمالها بنفسه وان شاء اعادها لغيره ليستعملها سواء كانت مما لا يختلف باختلاف المستعملين كالحجرة وسواء كانت مما يختلف باختلاف المستعملين كدابة الركوب مثلا لو قال رجل لآخر اعرتك حبرتي فالمستعير له ان يسكنها بنفسه وان يسكنها غيره وكذا لو قال اعرتك هذا الفرس كان للمستعير ان يركبه بنفسه وان يركبه غيره

﴿ ماده ٨٢٠ ﴾ يعتبر تعيين المتفع في اعارة الاشياء التى تختلف باختلاف المستعملين ولا يعتبر في اعارة الاشياء التى لا تختلف به الا انه ان كان المعير نوى المستعير عن ان يعطيه غيره فليس للمعير ان يعيره لآخر ليستعمله مثلا لو قال المعير للمستعير اعرتك هذا الفرس اتركه انت فليس له ان يركبه خادمه واما لو قال له اعرتك هذا البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره لكن اذا قال له ايضا لا تسكن فيه غيرك فليس له «ينفذ ان يسكن فيه غيره

﴿ ماده ٨٢١ ﴾ ان استعير فرس لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق الى ذلك المحل متعددة كان للمستعير ان يذهب من اى طريق شاء من الطرق التى اعتاد الناس الذهاب فيها واما لو ذهب فى طريق لبس معتادا السلوك فيه فهلاك الفرس لزم الضمان وكذلك لو ذهب من طريق غير الذى عينه المعير فهلاك الفرس فان كان الطريق الذى سلكه المستعير اطول من الطريق الذى عينه المعير او غير امين او خلاف المعتاد لزمه الضمان

﴿ ماده ٨٢٢ ﴾ اذا طلب شخص من امرأة اعارة شيء هو ملك زوجها فاعادته اياه بلا اذن الزوج فضايع فان كان ذلك الشيء مما هو داخل البيت وفى يد الزوجه عادة لا يضمن المستعير ولا الزوجه ايضا وان لم يكن ذلك الشيء من الاشياء التى تكون فى يد النساء كالفرس فالزوج مخير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه للمستعير

### في المجلة

❖ مادة ٨٢٣ ❖ ليس للمستعير أن يؤجر العارية ولا أن يرهنها بدون إذن المير وإذا استعار مالا ليرهنه على دين عليه في بلد عليس له أن يرهنه على دين عليه في بلد آخر فإذا رهنه فهلك زعم الضمان

❖ مادة ٨٢٤ ❖ للمستعير أن يودع العارية عند آخر فإذا هلك في يد المستودع بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان مثلا إذا استعار دابة على أن يذهب بها إلى محل كذا ثم يعود فوصل إلى ذلك المحل فتمت الدابة وعجزت عن المشي فأودعها عند شخص ثم هلك حثف انقضا فلا ضمان

❖ مادة ٨٢٥ ❖ متى طلب المير العارية لزم المستعير ردها إليه فورا وإذا وقفها وأخرها بلا عذر خلفت العارية أو نقصت قيمتها ضمن

❖ مادة ٨٢٦ ❖ العارية الموقته نصا أو دلالة يلزم ردها للمير في ختام المدة لكن المكث المعتاد معفو مثلا لو استعارت امرأة حليا على أن تستعمله إلى عصر اليوم الفلاني لزم رد الحلي المستعار في حلول ذلك الوقت وكذلك لو استعارت حليا على أن تلبسه في عرس فلان لزم إعادته في ختام ذلك العرس لكن يعني عن مرور مدة لا بد فيها للرد والإعادة مادة

❖ مادة ٨٢٧ ❖ إذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص فبقي انتهى ذلك العمل بقيت العارية في يد المستعير أمانة كالوديعة وحيث لم يمسكها له أن يستعملها ولا أن يمسكها زيادة عن المعتاد ولذا استعملها أو أمسكها فهلك ضمن

❖ مادة ٨٢٨ ❖ المستعير يرد العارية إلى المير بنفسه أو على يد أمينه فإذا ردها على يد غير أمينه فهلك صار ضمانا

❖ مادة ٨٢٩ ❖ العارية إذا كانت من الأشياء النفيسة كالمجوهرات يلزم في ردها أن تسلم ليد المير نفسه وأما ما سوى ذلك من الأشياء فأبصالها إلى المحل الذي يعد في العرف والعادة تسليما أو إعطاؤها إلى خادم المير رد وتسليم مثلا الدابة المعتارة تسليمها إبصالها إلى اصطبل المير أو تسليمها إلى سائده

❖ مادة ٨٣٠ ❖ مصارف رد العارية ومؤنة نقلها على المستعير



### في المجلة

﴿ مادة ٨٣١ ﴾ استعارة الأرض لغرس الاشجار والبناء عليها صحيحة  
 كس للمعبر ان يرجع بالامارة متى شاء فاذا رجع لزمن المستعير قلع الاشجار ورفع  
 البناء ثم اذا كانت موقنة فارجع المعبر عنها قبل مضي الوقت وكلف المستعير  
 قلع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تفاوت قيمتها بين وقت القلع وانتهاء  
 مدة الامارة مثلا اذا كانت قيمة البناء والاشجار مقلوعة حين الرجوع عن  
 الامارة اثني عشر دينارا وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت الامارة عشرون دينارا  
 وطلب المعبر قلعها لزمه ان يعطى للمستعير ثمانية دنانير

﴿ مادة ٨٣٢ ﴾ اذا كانت امانة الارض للزرع سواء كانت موقنة او غير  
 موقنة ايس للمعبر ان يرجع بالامارة ويسترد الارض قبل وقت الحصاد

في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨

## ❦ الكتاب السابع ❦ -

❦ في الهبة ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وباين ❦

❦ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالهبة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بعد صورة الخط الهاموني ﴾

﴿ يعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب السابع ﴾

---

﴿ في الهبة ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

---

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة ﴾

---

﴿ مادة ٨٣٣ ﴾ الهبة هي تمليك مال لا آخر بلا عوض ويقال لفاعله واهب  
ولذلك المال موهوب وللمن قبله موهوب له والانهاب بمعنى قبول الهبة ايضا

﴿ مادة ٨٣٤ ﴾ الهدية هي المال الذي ارسل لاحد اكراما له

﴿ مادة ٨٣٥ ﴾ الصدقة هي المال الذي وهب لاجل الثواب

﴿ مادة ٨٣٦ ﴾ الاباحه هي عسارة عن اعطاء الرخصة والاذن / مـ بان  
يأكل او يتناول شيئا بلا عوض

---

﴿ الباب الاول ﴾

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بمقد الهبة ويشتمل على فصلين

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها ﴾

﴿ مادة ٨٣٧ ﴾ تنعقد الهبة بالايجاب والقبول وتتم بالقض

﴿ مادة ٨٣٨ ﴾ الايجاب في الهبة هو الالفاظ المستعملة في معنى تملك المال مجانا ككرمت ووهبت واهديت والتصريرات التي تدل على التملك محاسا ايجاب للهبة ايضا كاصطاء الزوج زوجته قرطا او حليا وقوله لها خذي هذا وعلقه

﴿ مادة ٨٣٩ ﴾ تنعقد الهبة بالتعاطي ايضا

﴿ مادة ٨٤٠ ﴾ الارسال والقض في الهبة والصدقة يقوم مقام الايجاب والقبول لفظا

﴿ مادة ٨٤١ ﴾ القبض في الهبة كالقبول في البيع بناء عليه تتم الهبة اذا قبض الموهوب له في مجلس الهبة المال الموهوب بدون ان يقول قبالت او انتهت عند ايجاب الواهب اى قوله وهبتك هذا المال

﴿ مادة ٨٤٢ ﴾ يلزم اذن الواهب صراحة او دلالة في القبض

﴿ مادة ٨٤٣ ﴾ ايجاب الواهب دلالة اذن بالقبض واما اذنه صراحة فهو قوله خذ هذا المال فاني وهبتك اياه ان كان المال حاضرا في مجلس الهبة وان كان غائبا فقولوه وهبتك المال الغلاى اذهب وخذه امر صريح

﴿ مادة ٨٤٤ ﴾ اذا اذن الواهب صراحة بالقبض يصح قبض الموهوب له المال الموهوب في مجلس الهبة وبعد الافتراق واما اذنه بالقبض دلالة بتقييد بمجلس الهبة ولا يعتبر بعد الافتراق مثلا لو قال وهبتك هذا وقبضه الموهوب له في ذلك المجلس يصح واما لو قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في المحل الغلاى ولم يقل اذهب وخذه فاذا ذهب الموهوب له وقبضه لا يصح

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ٨٤٥ ﴾ للمشتري ان يهب المبيع قبل قبضه من البائع
- ﴿ مادة ٨٤٦ ﴾ من وهب ماله الذى هو فى يد آخر له تتم الهبة ولا حاجة الى القبض والتسليم مرة اخرى
- ﴿ مادة ٨٤٧ ﴾ اذا وهب احد طلاء للمدينون وبراء منه ولم يرده المدينون فصح الهبة ويسقط عنه الدين فى الحال
- ﴿ مادة ٨٤٨ ﴾ من وهب طلبه الذى هو فى ذمة احد لآخر واذنه صراحة بالقبض بقوله وانذهب اقبضه فاذا ذهب الموهوب له وقبضه تتم الهبة
- ﴿ مادة ٨٤٩ ﴾ اذا توفى الواهب او الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة
- ﴿ مادة ٨٥٠ ﴾ اذا وهب احد لابنه الكبير العاقل البالغ شيئا يلزم التسليم
- ﴿ مادة ٨٥١ ﴾ يملك الصغير المال الذى وهبه اياه وصيه او مربيته يعنى من هو فى حجره وتربيته الذى فى يده او الذى كان ودبعة عند غيره بمجرد الايجاب اى بمجرد قول الواهب وهبت ولا يحتاج الى القبض
- ﴿ مادة ٨٥٢ ﴾ اذا وهب احد شيئا لمطل تتم الهبة بقبض وليه او مربيته
- ﴿ مادة ٨٥٣ ﴾ اذا وهب شئ للصبي المميز تتم الهبة بقبضه اياها وان كان له ولي
- ﴿ مادة ٨٥٤ ﴾ الهبة المضافة ليست بحبيصة مثلا لو قال وهبتك الشئ الفلانى فى رأس الشهر الا ترى لا تصح الهبة
- ﴿ مادة ٨٥٥ ﴾ تصح الهبة بشرط عوض ويعتبر الشرط مثلا لو وهب احد لآخر شيئا بشرط ان يعطيه كذا عوضا او يؤدى دينه المعلوم المقدار تلزم الهبة اذا راعى الموهوب له الشرط والافلاواهب الرجوع عن الهبة كذلك لو وهب احد وسلم ملكه العقارى لآخر بشرط ان يربه الى الممات ثم ندم ليس له الرجوع عن الهبة واسترداد ذلك العقار مادام الموهوب له راضيا بتعيشه على وفق ذلك الشرط

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الباب الثاني ﴾  
 ﴿ في بيان شرائط الهبة ﴾

- ﴿ مادة ٨٥٦ ﴾ يشترط وجود الموهوب في وقت الهبة بناء عليه لا يصح هبة عنب بستان سيدرك او ولد فرس سيولد
- ﴿ مادة ٨٥٧ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب احد مال غيره لا تصح ولكن بعد الهبة لو اجازها صاحب المال تصح
- ﴿ مادة ٨٥٨ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب معلوما ومعينا بناء عليه لو وهب احد من المال شيئا او من الفرسين احدهما لا على التعيين لا تصح ولو قال ايما اردت من هاتين الفرسين فهي لك فان عين الموهوب له في مجلس الهبة احدهما تصح والا فلا فائدة في تعيينه بعد المفارقة من مجلس الهبة
- ﴿ مادة ٨٥٩ ﴾ يشترط ان يكون الواهب عاقلا بالغاً بناء عليه لا تصح هبة الصغير والمجنون والعتوه واما الهبة لهؤلاء وصحيحة
- ﴿ مادة ٨٦٠ ﴾ يلزم في الهبة رضا الواهب بناء عليه لا تصح الهبة التي وقعت بالجبر والاكراه

﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان احكام الهبة ويشتمل على فصلين ﴾

- ﴿ مادة ٨٦١ ﴾ يملك الموهوب له الموهوب بالقض
- ﴿ مادة ٨٦٢ ﴾ للواهب ان يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضا الموهوب له
- ﴿ مادة ٨٦٣ ﴾ نهى الواهب الموهوب له عن القبض بعد الايجاب رجوع مادة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٨٦٤ ﴾ للواهب ان يرجع عن الهبة والهدية بعد القبض برضى الموهوب له وان لم يرض الموهوب له راجع الواهب الحاكم ولحاكم فسخ الهبة ان لم يكن ثم مانع من موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية

﴿ مادة ٨٦٥ ﴾ لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه وبدون رضى الموهوب له يكون فاصلا وبهذه الصورة لو تلف او ضاع في يده يكون ضايعا

﴿ مادة ٨٦٦ ﴾ من وهب لاصوله وفروعه او لاخته او لاولادهما او لعمه وعمته شيئا فليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٧ ﴾ لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبه شيئا حال كون الزوجة قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٨ ﴾ اذا اعطى للهبة عوض قضه الواهب فهو مانع للرجوع بناء عليه او اعطى للواهب شيئا على ان يكون عوضا لهبته وقبضه فليس له الرجوع ان كان من جانب الموهوب له او من الغير

﴿ مادة ٨٦٩ ﴾ اذا كان الموهوب ارضا وحدث الموهوب فيه بناء او غرس شجرا او حصل للموهوب زيادة متصلة بكونه حيوانا واصلح بترية الموهوب له او تبدل اسمه بتغير الموهوب له بكونه حنطة وجعله دقيقا فليس للواهب الرجوع عن الهبة ولا يصح ذلك واما الزيادة المنفصلة فلا تكون مانعة للرجوع بناء عليه لو جلت الجارية التي وهبها لغيره فليس له الرجوع وله الرجوع بعد الولادة وبهذه الصورة يكون ولدها للموهوب له

﴿ مادة ٨٧٠ ﴾ اذا باع الموهوب له الموهوب او اخرجه من ملكه بالهبة والتسليم لا يبقى للواهب صلاحية الرجوع

﴿ مادة ٨٧١ ﴾ اذا استهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع محل

﴿ مادة ٨٧٢ ﴾ وفاة كل من الواهب والموهوب له مانع للرجوع بناء عليه كما انه ليس للواهب الرجوع عن الهبة اذا توفى الموهوب له كذلك ليس للورثة استرداد الموهوب اذا توفى الواهب

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٨٧٣ ﴾ إذا وهب الدائن طلبه للديون فليس له الرجوع انظر الى  
مادة ٥١ ومادة ٨٤٨

﴿ مادة ٨٧٤ ﴾ لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض

﴿ مادة ٨٧٥ ﴾ إذا أباح أحد لاخر شيئا من ممتلكاته فليس له التصرف فيه بوجه من لوازم التملك كالبيع والهبة ولكن له الأكل والتناول من ذلك الشيء وبعد هذا ليس لصاحبه مطالبة قيمته مثلا إذا أكل أحد من بستان آخر بإباحته مقدارا من العنب فليس لصاحب البستان مطالبة قيمته بعد ذلك

﴿ مادة ٨٧٦ ﴾ الهدايا التي ترد في عرس الختان والزفاف هي لمن ترد باسمه من المختون والعروس والوالد والوالدة وان لم يذكر اسمها وردت لمن ولم يكن السؤال والتحقيق عنها فعلى ذلك يراعى عرف البلدة وعاداتها

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في هبة المريض ﴾

﴿ مادة ٨٧٧ ﴾ إذا وهب من لا وارث له جميع امواله لاحد في مرض موته وسلمها يصح وبعد وفاته ليس لأمين بيت المال المداخلة في تركته

﴿ مادة ٨٧٨ ﴾ إذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحبه في مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح وبعد الوفاة ليس لأمين بيت المال المداخلة في تركته

﴿ مادة ٨٧٩ ﴾ إذا وهب أحد في مرض موته شيئا لاحد ورثته وبعد وفاته لم تجز الورثة الباقيون تلك الهبة لا تصح واما لو وهب وسلم لغير الورثة فال كان ثلث ماله مساعدا لتنام الموهوب تصح وان لم يكن مساعدا ولم تجز الورثة الهبة تصح في المقدار المساعد ويكون الموهوب له محورا برد الباقي

﴿ مادة ٨٨٠ ﴾ إذا وهب المستغرق تركته بالديون امواله تلوارثه او لغيره وسلمها ثم توفي فلا غرماء ان يدخلوا امواله في قسمتهم ان لم يرضوا الهبة

نحريرا في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩



❧ الكتاب الثامن ❧

❧ في النصب والائلاف ❧

❧ ويشتمل على مقدمة وباين ❧

❧ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالنصب والائلاف ❧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ بعد صورة الخط الهمايوني ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب الثامن ﴾

---

﴿ في النصب والاتلاف ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

---

﴿ المقدمة ﴾

---

﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالنصب والاتلاف ﴾

---

﴿ مادة ٨٨١ ﴾ العصب هو اخذ وضبط مال احد بدون اذنه ويقال للأخذ فاصب وللمال المضبوط مفضوب ولصاحبه مفضوب منه

﴿ مادة ٨٨٢ ﴾ قيمة الشيء قائما هي قيمة الابنية او الاشجار حال كونها قائمة في محلها وهو ان تقوم الارض تارة مع الابنية او الاشجار وتارة تقوم على ان تكون خالية عنهما فالفاضل والتفاوت الذي يحصل بين القيمتين هو قيمة الابنية او الاشجار قائمة

﴿ مادة ٨٨٣ ﴾ قيمة الشيء منبها هي قيمة البناء قائما

﴿ مادة ٨٨٤ ﴾ قيمة الشيء مقلوبا هي قيمة انقراض الابنية بعد القلع او قيمة الاشجار المقلوعة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٨٨٥ ﴾ قيمة الشيء حال كونه مستحقا للقلع هي القيمة الباقية بعد تنزيل اجرة القلع من قيمة المقلوع

﴿ مادة ٨٨٦ ﴾ نقصان الارض هو الفرق والتفاوت الذي يحصل بين اجرة الارض قبل الزراعة واجرتها بعدها

﴿ مادة ٨٨٧ ﴾ الاتلاف مباشرة هو اتلاف الشيء بالذات ويقال لمن فعله فاعل مباشر

﴿ مادة ٨٨٨ ﴾ الاتلاف تسببا هو التسبب لتلف شيء يعنى احداث امر في شيء يفضى الى تلف شيء آخر على جرى العادة ويقال لفاعله متسبب كما ان من قطع حل قنديل معاق يكون سببا مفضيا لسقوطه في الارض واسكساره ويكون حيث قد تلف الحبل مباشرة وكسر القنديل تسببا وكذلك اذا شق احد طرفا فيه سمن وتلف ذلك السمن يكون قد اتلف الطرف مباشرة والسمن تسببا

﴿ مادة ٨٨٩ ﴾ التقدم هو التنبه والتوصية اولا بدفع وازالة مضرة معطوبة

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في النصب ويحتوى على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان احكام النصب ﴾

﴿ مادة ٨٩٠ ﴾ يلزم رد المال المصوب عينا وتسليمه الى صاحبه في مكان النصب ان كان موجودا وان صادف صاحب المال الغاصب في بلدة اخرى وكان المال المصوب معه فلن شاء صاحبه استرده هناك وان طلب رده في مكان الغصب فصارق نهيته ومؤنة رده على الغاصب

﴿ مادة ٨٩١ ﴾ كما انه يلزم ان يكون الغاصب ضامنا اذا استهلك المال

### في المجلة

المغصوب كذلك اذا تلف او ضاع تعديه او بدون تعديه يكون ضامنا ايضا فان كان من القيمات يلزم الغاصب قيمته في زمان الغصب ومكانه وان كان من المثليات يلزمه اعطاء مثله

في مادة ٨٩٢ ﴿ اذا سلم الغاصب عين المغصوب في مكان الغصب يبرأ من الضمان

في مادة ٨٩٣ ﴿ اذا وضع الغاصب عين المغصوب قدام صاحبه بصورة يقدر على اخذه يكون قد رد المغصوب وان لم يوجد قبض في الحقيقة واما لو تلف المغصوب ووضع الغاصب قيمته قدم صاحبه تلك الصورة فلا يبرأ ما لم يوجد قبض في الحقيقة

في مادة ٨٩٤ ﴿ لو سلم الغاصب عين المغصوب الى صاحبه في محل مخوف فله حق في عدم قوله ولا يبرأ الغاصب من الضمان بهذه الصورة

في مادة ٨٩٥ ﴿ اذا اعطى الغاصب قيمة المال المغصوب الذي تلف الى صاحبه ولم يقبله راجع الحاكم وامره بالقول

في مادة ٨٩٦ ﴿ اذا كان المغصوب منه صيبا ورد الغاصب اليه المغصوب فان كان عيبا واهلا لحطت المال بصح الرد والا فلا

في مادة ٨٩٧ ﴿ اذا كان المغصوب مبرا وتغير بحال كالبيوسه فمساحبه بالخيار ان شاء استرد المغصوب عينا وان شاء ضمنه

في مادة ٨٩٨ ﴿ اذا غير الغاصب بعض اوصاف المغصوب بزيادة شيء عليه من ماله فالمغصوب منه مخير ان شاء اعطى قيمة الزيادة واسترد المغصوب عينا وان شاء ضمنه مثلا لو كان المغصوب ثوبا وكان قد صغفه الغاصب فالمغصوب منه مخير ان شاء ضمن الثوب وان شاء اعطى قيمة الصغف واسترد الثوب عينا

في مادة ٨٩٩ ﴿ اذا غير الغاصب المال المغصوب بصورة يتبدل اسمه يكون ضامنا ويحق للمال المغصوب له مثلا لو كان المال المغصوب حنطة وجعلها الغاصب بالطحس دقيقا

## ﴿ المجلة ﴾

دقيقاً يضمن قيمة الخطة ويكون الدقيق له كما ان من غصب حنطة غيره وزرعها في ارضه يكون ضامناً للخطة ويكون المحصول له

﴿ مادة ٩٠٠ ﴾ اذا تناقص سعر الغصوب وقيمته بعد الغصب فليس لصاحبه ان لا يقبله ويطالب قيمته التي في زمان الغصب ولكن اذا طرأ على قيمة الغصوب نقصان بسبب استعمال العاصب يلزم الضمان مثلاً اذا ضعف الحيوان الذي غصب وورده انغاصب الى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته كذلك اذا شقق احد الثياب التي خصها وطراً بذلك على قيمتها نقصان فان كان النقصان يسيراً يعني لم يكن بالغاربع قيمة الغصوب فعلى انغاصب ضمان نقصان قيمته وان كان فاحشاً اعني ان كان النقصان مساوياً لربع قيمته او ازيد فالغصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه نقصان القيمة وان شاء تركه للانغاصب واخذ منه تمام قيمته

﴿ مادة ٩٠١ ﴾ الحال الذي هو مساو للغصب في ازالة التصرف حكماً يعبد من قبيل الغصب كما ان المستودع اذا انكر الوديعة يكون في حكم العاصب وبعد الاسكار اذا تلفت الوديعة في يده فلا تعد يكون ضامناً

﴿ مادة ٩٠٢ ﴾ لو خرج ملك احد من يده فانهدم جبل بما عليه من الروضة على الروضة التي تحته من غير قصد يتبع الاقل في القيمة الاكثر يعني صاحب الارض التي قيمتها اكثر يضمن لصاحب الاقل ويملك تلك الارض مثلاً لو كان قبل الانهدام قيمة الروضة انفقاً قيمة جسمائه وقيمة الثمانية الف يضمن صاحب الثانية لصاحب الاولى قيمتها ويملكها كما اذا سقط من يد احد لؤلؤ قيمته خمسون والتقطته دجاجة آخر قيمتها خمسة فصاحب اللؤلؤ يعطى الخمسة وبأحد الحاجة انظر الى مادة ٢٧ و ٢٨ و ٢٩

﴿ مادة ٩٠٣ ﴾ زوائد الغصوب لصاحبه واذا استهلكها الغاصب يضمنها مثلاً اذا استهلك العاصب ابن الحيوان الغصوب الذي حصل حال كونه في

### ﴿ المجلة ﴾

يده او ثمر البستان المغصوب الذي حصل حال كونه في يد الغاصب يغنيهما حيث  
انهما مالا المغصوب منه كذلك لو اغتصب احد بيت نخل العسل مع تحله واستردها  
المغصوب منه يأخذ ايضا العسل الذي حصل عند الغاصب في زمان الغصب  
﴿ مادة ٩٠٤ ﴾ عسل النخل التي اتخذت في روضة احد مأوى هو لصاحب  
الروضة و اذا اخذ واستهلكها غيره يضمن

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بنصب العقار ﴾

﴿ مادة ٩٠٥ ﴾ المغصوب ان كان عقارا يلزم الغاصب رده الى صاحبه من  
دون ان يغيره وينقصه واذ طرأ على قيمة ذلك اعتقار نقصان بصنع الغاصب وفعله  
يضمن قيمته مثلا لو هدم احد محلا من الدار التي غصبها او اتهدم بسبب سكتانه  
وطرأ على قيمتها نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدار من النار  
سعلها الغاصب يضمن قيمتها مبنية

﴿ مادة ٩٠٦ ﴾ ان كان المغصوب ارضا وكان الغاصب انشأ عليها بناء  
او غرس فيها اشجارا يؤمر الغاصب بقلعها وان كان القلع مضرا للارض  
فالمغصوب منه ان يعطى قيمته مستحق القلع ويضط الارض ولكن لو كانت قيمة  
الاشجار او البناء ازيد من قيمة الارض وكان انشأ او غرس بزم سبب شرعى فعلى  
ذلك صاحب البناء او الاشجار يعطى قيمة الارض ويملكها مثلا لو انشأ احد  
على العرصة الموروثة له من والده بناء بمصرف ازيد من قيمة العرصة ثم خرج لها  
مستحق فالباقي يعطى قيمة العرصة ويضطها

﴿ مادة ٩٠٧ ﴾ لو غصب احد عرصة آخر وزرعها ثم استردها صاحبها  
بضمته نقصان الارض الذي ترتب بزراعتها كذلك لو زرع احد مستقلا  
العرصة

## ﴿ المجلة ﴾

العرصة التي يملكها مشتركاً مع آخر بلا اذنه فبعد اخذ حصته من العرصة بفئته نقصان حصته من الارض الذي ترتب بزراعته

﴿ ماده ٩٠٨ ﴾ اذا نطس احد ارض احد آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس لذلك مطالبة اجرة في مقابل عمل النطس

﴿ ماده ٩٠٩ ﴾ لو شغل احد عرصة آخر بوضع شيء فيها يجبر على رفع ذلك الشيء وتخليه العرصة

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في بيان حكم غاصب الغاصب ﴾

﴿ ماده ٩١٠ ﴾ غاصب الغاصب في حكم عين الغاصب بناء عليه اذا غصب من الغاصب المال المنصوب شخص آخر واتلفه او تلف في يده فالمنصوب منه مخير ان شاء ضمنه الغاصب الاول وان شاء الثاني وله ان يضم مقداراً منه الاول والمقدار الآخر الثاني ويتقدير تضمينه الغاصب الاول فهو يرجع الى الثاني واما اذا ضمنه الثاني فليس للثاني ان يرجع الى الاول

﴿ ماده ٩١١ ﴾ اذا رد غاصب الغاصب المال المنصوب الى الغاصب الاول يبرأ وحده واذا رده الى المنصوب منه يبرأ هو والاو

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان الاتلاف ويحتوى على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في مباشرة الاتلاف ﴾

﴿ ماده ٩١٢ ﴾ اذا اتلف احد مال غيره الذي في يده او في يد امينه قصداً

## ﴿ المجلة ﴾

او من غير قصد بضمن واما اذا اتلف احد المال المقصود الذي هو في يد الغاصب فالمقصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه الغاصب وهو يرجع الى المتلف وان شاء ضمنه المتلف وبهذه الصورة ليس للمتلف الرجوع على الغاصب

﴿ مادة ٩١٣ ﴾ اذا زلق احد وسقط على مال آخر واتلفه بضمن

﴿ مادة ٩١٤ ﴾ لو اتلف احد مال غيره على زعمه انه ماله بضمن

﴿ مادة ٩١٥ ﴾ لو سلب احد ثياب غيره وشقها بضمن تمام قيمتها واما لو تشبث بها وانشقت بجزء صاحبها بضمن نصف القيمة كذلك لو جلس احد على اذيل ثياب ونهض صاحبها غير عالم بجلوس الآخر وانشقت بضمن ذلك نصف القيمة

﴿ مادة ٩١٦ ﴾ اذا اتلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وان لم يكن له مال ينتظر الى حال يساره ولا يضمن وليه

﴿ مادة ٩١٧ ﴾ لو اطرأ احد على مال غيره نقصانا من جهة القيمة بضمن نقصان القيمة

﴿ مادة ٩١٨ ﴾ اذا هدم احد عمار غيره كالحائوت والخان فصاحبه بالخيار ان شاء ترك انقاضه للهادم وضمنه قيمته منيا وان شاء حط من قيمته مبنيا قيمة الانقاض وضمنه القيمة الباقية واخذ هو الانقاض ولكن اذا بنى الغاصب كالاول يبرأ من الضمان

﴿ مادة ٩١٩ ﴾ لو هدم احد دارا بلا اذن صاحبها لاجل وقوع حريق في المحلة وانقطع هناك الحريق فان كان الهادم هدمها بامر اولى الامر لا يلزم الضمان وان كان هدمها بنفسه يلزم الضمان

﴿ مادة ٩٢٠ ﴾ لو قطع احد الاشجار التي في روضة غيره بغير حق فصاحبها مخير ان شاء اخذ قيمة الاشجار قائمة وترك الاشجار المقطوعة للقاطع وان شاء حط من قيمتها قائمة قيمتها مقطوعة واخذ المبلغ الباقي والاشجار المقطوعة مثلا لو كان قيمة الروضة حال كون الاشجار قائمة عشرة آلاف وبلا اشجار خمسة آلاف وقيمة الاشجار



## ﴿ المجلة ﴾

الاشجار الفين فصاحبها بالخيار ان شاء ترك الاشجار المقطوعة للقاطع واخذ خمسة آلاف وان شاء اخذ ثلاثة آلاف والاشجار المقطوعة

﴿ ماده ٩٢١ ﴾ ليس للظلم صلاحية ان يظلم آخر بما انه ظلم مثلا لو اتلف زيد مال عمر مقابلة بما انه اتلف ماله يكونان ضامتين وكذا لو اتلف زيد مال عمرو الذي هو من قبيلة طى بما ان ~~كرا~~ الذى هو من تلك القبيلة اتلف ماله يضمن كل منهما المال الذى اتلفه وكذا ليس لمن اخذ دراهم زيوتا من احد صلاحية صرفها لآخر

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

## ﴿ فى بيان الائلاف تسببا ﴾

﴿ ماده ٩٢٢ ﴾ لو اتلف احد مال الآخر او نقص قيمته تسببا بمعنى لو كان فعله سببا مفضيا لتلف مال او نقصان قيمته يكون ضامنا مثلا اذا تمسك احد بثياب آخر وحال محاذبتهما سقط مما عليه شيء وتلف او تعيب يكون التمسك ضامنا وكذا لو سد احد ماء ارض لآخر او ماء روضته ويست من روعاته ومفروساته وتلفت او افاض الماء زبابة وغرقت المزروعات وتلفت يكون ضامنا وكذا لو فتح احد باب اصطبل لآخر وفرت حيواناته وضاعت او فتح باب قفصه وفر الطير الذى كان فيه يكون ضامنا

﴿ ماده ٩٢٣ ﴾ لو خافت دابة احد من الآخر وفرت وضاعت لا يلزم الضمان واما اذا كان خوفها قصدا يضمن وكذا اذا خافت الدابة من صوت البندقية التى رماها الصياد وانحلت وفى اثناء فرارها او سقطت وانكسر احد اعضائها او تلفت لا يلزم الضمان واما اذا كان الصياد قد رمى البندقية بقصد تخويفها يضمن انظر الى ماده ٩٣

﴿ ماده ٩٢٤ ﴾ يشترط التعدى فى كون التسبب موجبا للضمان على ما ذكر آنفا يعنى ضمان التسبب فى الضرر مشروط بعمله فعلا مفضيا الى ذلك الضرر

## ﴿ المجلة ﴾

بغير حق مثلا لو حفر احد في الطريق العام بئرا بلا اذن اول الامر وسقطت فيه دابة لآخر وتلفت يضمن واما لو سقطت الدابة في شر كان قد حفره في ملكه وتلفت لا يضمن

﴿ ماده ٩٢٥ ﴾ لو فعل احد فعلا يكون سببا لتلف شيء واحد في ذلك الوقت فعلا اختياريا يعني لو اتلف آخر ذلك الشيء مباشرة ~~يكون~~ ذلك الفاعل المباشر صاحب الفعل الاختيارى ضامنا انظر الى مادة ٩٠

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في الاشياء التي تحدث في الطريق العام ﴾

﴿ ماده ٩٢٦ ﴾ لكل احد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني مقيد بشرط ان لا يضر غيره بالحالات التي يمكن التهرز منها بناء عليه اذا سقط الذي على الجمال واتلف مال احد يكون الجمال ضامنا وكذا اذا احرق ثياب احد كان مارا في الطريق الشرارة التي طارت من دكان الحداد حين ضربه الحديد يضمن الحداد ثياب ذلك المار

﴿ ماده ٩٢٧ ﴾ ليس لاحد الجلوس في الطريق العام ووضع شيء فيه واحداه بلا اذن اول الامر واذا فعل يضمن الضرر والخسار الذي تولد من ذلك الفعل بناء عليه لو جمع احد ووضع على الطريق العام الحجارة وادوات العمارة وعثر به حيوان آخر وتلف يضمن كذلك لو كس احد على الطريق العام شيئا يزلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف يضمن

﴿ ماده ٩٢٨ ﴾ لو سقط حائط احد واورث غيره ضررا لا يلزم الضمان ولكن لو كان الحائط مائلا للانهدام اولا وكان قد نبه عليه احد وتقدم بقوله اهدم حائطك وكان مضى وقت يمكن هدم الحائط فيه يلزم الضمان ولكن يشترط ان يكون المنبه من اصحاب حق التقدم والتنبيه اي اذا كان الحائط سقط على دار الجيران

## ﴿ المجلة ﴾

الجبلين يلزم ان يكون الذى تقدم من سكان تلك الدار ولا يفيد تقدم احد من الخارج وتتيهه واذا كان قد سقط على الطريق الخاص يلزم ان يكون الذى تقدم من له حق المرور في ذلك الطريق وان كان قد سقط في الطريق العام فلكل احد حق التقدم

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

### ﴿ في جناية الحيوان ﴾

﴿ ماده ٩٢٩ ﴾ الضرر الذى نسا من تلقاء الحيوان لا يضمنه صاحبه ( انظر الى ماده ٩٤ ولكن لو استهلك حيوان مال احد وراه صاحبه ولم يمتعه بضمن ويضمن صاحب الثور النطوح والكلب العقور ما اتلفاه اذا تقدم احد من اهل محله او قرته بقوله حافظ على حيواتك ولم يحافظ عليه

﴿ ماده ٩٣٠ ﴾ لا يضمن صاحب الدابة التى اضرت يديها او ذيلها او رجلها حال كونها في ملكه راكبا كان او لم يكن

﴿ ماده ٩٣١ ﴾ اذا ادخل احد دابته في ملك غيره باذنه لا يضمن جنايتها في الصور التى ذكرت في المادة انفسا حيث انها تعد كالكائنات في ملكه وان كان ادخلها بدون اذن صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وخسارها على كل حال يعنى حال كونه راكبا او سائقا او قائدا او موجودا عندها او غير موجود واما لو خلت بنفسها ودخلت في ملك الغير واضرت فلا يضمن

﴿ ماده ٩٣٢ ﴾ لكل احد حق المرور في الطريق العام مع حيوانه بناء عليه لا يضمن المار راكبا على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار اللذين لا يمكن التحرز عنهما مثلا لو انتشر من رجل الدابة فبار او طين ولوث ثياب الآخر اورفت رجلها العقبى او لطمت يديها واضرت لا يلزم الضمان ولكن يضمن الراكب الضرر والخسار الذى وقع من مصادمتها او لطمت يدها وذيلها

﴿ ماده ٩٣٣ ﴾ القائد والسائق في الطريق العام كالراكب يعنى لا يضمنان الا ما يضمنه الراكب من الضرر

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٩٣٤ ﴾ ليس لاحد حق توقيف دابته او ربطها في الطريق العام بناء عليه لو وقف او ربط احد دابته في الطريق العام يضمن جنائيتها على كل حال ان كانت الجنائية حصلت من لطمه يدها او ذيلها او غيرها واما المحال التي اعدت لتوقيف الدواب كسوق الدواب ومحل وقوف دواب الكراء فستثناء

﴿ مادة ٩٣٥ ﴾ من ترك حيوانه مخلى الرأس في الطريق العام يضمن ما اضره ﴿ مادة ٩٣٦ ﴾ لو داس الحيوان الذي كان راكبه احد على شيء يده او رجله واثلفه بعد الراكب قد اتلف ذلك الشيء مباشرة فيضمن على كل حال يعني ان كان في ملكه او في ملك الغير

﴿ مادة ٩٣٧ ﴾ لو كانت الدابة جوحا ولم يقدر الراكب على ضبطها وضررت لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٩٣٨ ﴾ لو اتلفت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي اتى بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا اذنه لا يلزم الضمان واذا اتلفت تلك الدابة دابة صاحب الملك يضمن صاحبها

﴿ مادة ٩٣٩ ﴾ اذا اتلفت دابتا احدين احدهما الاخرى حال كونهما مربوطهما صاحبهما في محل لهما حق الرباط فيه فلا يلزم الضمان مثلا لو اتلفت دابة احد المشتركين في دار دابة الآخر عند ما ربطاهما في تلك الدار لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٩٤٠ ﴾ لو ربط اثنان دابتهما في محل ليس لهما فيه حق رباط حيوان واتلفت دابة الزابط اولاد دابة الزابط مؤحرا لا يلزم الضمان واذا كان الامر بالعكس يلزم الضمان

في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩

## ❦ الكتاب التاسع ❦

❦ في الحجر والإكراه والشفعة ❦

❦ ويشتمل على مقدمة وثلاثة أبواب ❦

❦ المقدمة في الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالحجر والإكراه والشفعة ❦

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهماوي

ليعمل بموجبه

الكتاب التاسع

في الحجر والاكراه والشفعة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحجر والاكراه والشفعة

ماده ٩٤١ الحجر هو منع شخص مخصوص عن تصرفه القولى ويقال لذلك الشخص بعد الحجر محجور

ماده ٩٤٢ الاذن هو فك الحجر واسقاط حق المنع ويقال للشخص الذى اذن مأذون

ماده ٩٤٣ الصغير غير المميز هو الذى لم يفهم البيع والشراء يعنى من لم يعرف ان البيع سالب للملكية والشراء جالب لها ولم يفرق بين الفتن الفاحش الظاهر كالتقرير فى العشرة خمسة وبين الفتن اليسير ويقال للذى يميز ذلك صبي مميز

ماده ٩٤٤ المجنون على قسمين احدهما المجنون المطبق وهو الذى جنونه يستوعب جميع اوقاته والثانى هو المجنون غير المطبق وهو الذى يكون فى بعض الاوقات مجنوناً ويميق فى بعضها

ماده

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٩٤٥ ﴾ المتعوه هو الذى احتل شعوره بان كان فهمه قليلا وكلامه مختلطا وتدينه فاسدا

﴿ مادة ٩٤٦ ﴾ السفه هو الذى يصرف ماله فى غير موضعه ويبدى فى مصارفه ويضيع امواله ويتلفها بالاسراف والدين لا يزالون يفعلون فى اخدهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بحسب بلاهتهم وخلق قلوبهم يمدون ايضا من السفهاء

﴿ مادة ٩٤٧ ﴾ الرشيد هو الذى يتقيد بخصوص محافظة ماله ويتوفى من السفه والتبذير

﴿ مادة ٩٤٨ ﴾ الاكراه هو اجبار احد على ان يعمل عملا بغير حق من دون رضاه بالاخافة ويقال له المكره (بفتح الزاء) ويقال لمن اجبر محبر ولذلك العمل مكره عليه ولشئ الموجب للخوف مكره به

﴿ مادة ٩٤٩ ﴾ الاكراه على قسمين القسم الاول هو الاكراه الجبى الذى يكون بالضرر الشديد المؤدى الى اتلاف النفس او قطع عضو والثانى هو الاكراه غير الجبى الذى يوجب النعم والالم فقط بالضرر والحبس

﴿ مادة ٩٥٠ ﴾ الشفعة هى تملك الملك المشترى بمقدار الثمن الذى اشتراه به المشترى

﴿ مادة ٩٥١ ﴾ الشفع هو من كان له حق الشفعة

﴿ مادة ٩٥٢ ﴾ المشفوع هو العقار الذى تعلق به حق الشفعة

﴿ مادة ٩٥٣ ﴾ المشفوع به هو ملك الشفع الذى كان به الشفعة

﴿ مادة ٩٥٤ ﴾ الخليط هو بمعنى المشارك فى حقوق الملك كحصة الماء والطريق

﴿ مادة ٩٥٥ ﴾ الشرب الخاص هو حق شرب الماء الجارى المخصوص بالاشخاص المعدودة واما اخذ الماء من الانهر التى ينتفع بها العموم فليس من قبيل الشرب الخاص

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ٩٥٦ ﴾ الطريق الخاص هو الزقاق الذي لم يتخذ

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالحجر وينقسم الى اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان صنوف المحجورين واحكامهم ﴾

﴿ مادة ٩٥٧ ﴾ الصغير والمجنون والمغفوه محجورون في الاصل

﴿ مادة ٩٥٨ ﴾ الحاكم ان يحجر السفیه

﴿ مادة ٩٥٩ ﴾ الحاكم ان يحجر المدينون بطلب الغرماء

﴿ مادة ٩٦٠ ﴾ المحجورون الذين ذكروا في المواد السابقة وان لم يعتبر تصرفهم القول لكن يضمنون حالا الضرر والخسار اللذين نشأوا من فعلهم مثلا يلزم الضمان على الصبي اذا اتلف مال الغير وان كان غير مميز

﴿ مادة ٩٦١ ﴾ اذا حجر السفیه والمدينون من طرف الحاكم يلزم بيان سيئه للناس والاشهاد وبعطن

﴿ مادة ٩٦٢ ﴾ لا يشترط حضور من اريد حجره من طرف الحاكم وبصح حجره ضيايا ايضا ولكن يشترط وصول خبر الحجر الى ذلك المحجور ولا يكون محجورا ما لم يصل اليه خبر انه قد حجر وتكون العقود واقراراته معتبرة الى ذلك الوقت

﴿ مادة ٩٦٣ ﴾ لا يحجر الفاسق بمجرد سبب فسقه ما لم يندر ويسرف ماله

﴿ مادة ٩٦٤ ﴾ يحجر بعض الاشخاص الذين تكون مضرتهم للعموم كالطبيب الجاهل لكن المراد هنا من الحجر المنع من اجراء العمل لا منع التصرفات القولية



### المجلة

﴿ ماده ٩٦٥ ﴾ ليس للتجار وادباب الحرف ان يمنعوا صاحبهم الذى يجرى التجارة او الصنعة فى السوق بقولهم عرض تجارتنا او كسبتنا خلل وكساد

### الفصل الثانى

﴿ فى بيان المسائل التى تتعلق بالصغير والمجنون والمعتوه ﴾

﴿ ماده ٩٦٦ ﴾ لا يصح تصرفات الصغير غير المميز القولية وان اذن له وليه

﴿ ماده ٩٦٧ ﴾ يعتبر تصرف الصغير المميز اذا كان فى حقه نفع محض وان لم يأذن به الولي ولم يجره كقبول الهدية والهبة ولا يعتبر تصرفه الذى هو فى حقه ضرر محض وان اذنه بذلك وليه واجازة كأن يهب لآخر شيئاً واما العقود الدائرة بين النفع والضرر فى الاصل فتعقد موقوفة على اجازة وليه ووليته محير فى اعطاء الاجازة وعدمها فان رآها مفيدة فى حق الصغير اجازها والا فلا مثلاً اذا باع الصغير المميز مالا بلا اذن يكون نفاذ ذلك البيع موقوفاً على اجازة وليه وان كان قد باعه بازيد من ثمنه لان عقد البيع من العقود المتردة بين النفع والضرر فى الاصل

﴿ ماده ٩٦٨ ﴾ للولي ان يسلم الصغير المميز مقداراً من ماله وبأذن له بالتجارة لاجل التجربة فاذا تحقق رشد دفع وسلم اليه باقى امواله

﴿ ماده ٩٦٩ ﴾ العقود المكررة التى تدل على انه قصد منها الربح هى اذن بالاخذ والاعطاء مثلاً لو قال الولي للصغير بع واشتر او قال له بع واشتر المال الفلانى فهو اذن بالبيع والشراء واما امر الولي الصبي باجراء عقد واحد فقط كقبوله له اذ ذهب الى السوق واشترى شيئاً الفلانى او بعه فليس باذن بل انما بعد من قبيل استخدام الصغير توكيلاً على ما هو المتعارف والمعتاد

﴿ ماده ٩٧٠ ﴾ لا يتقيد ولا يتخصص اذن الولي بزمان ومكان ولا بنوع من البيع والشراء مثلاً لو اذن الولي الصغير المميز يوماً او شهراً يكون مأذوناً

## ﴿ المجلة ﴾

ويسبق مستترا صلى ذلك الاذن مؤبدا ما لم يحجره الولي وكذا لو قال له بيع واشتر في السوق الفلاني يكون مأذونا في كل مكان كذلك لو قال له بيع واشتر المال الفلاني فله ان يبيع ويشترى كل جنس من المال

﴿ مادة ٩٧١ ﴾ كما يكون الاذن صراحة يكون دلالة ايضا مثلا لو رأى الولي الصغير المميز يبيع ويشترى ولم ينعه وسكت يكون قد اذنه دلالة

﴿ مادة ٩٧٢ ﴾ لو اذن الصغير من قبل وليه يكون في الخصوصات الداخلة تحت الاذن بمنزلة البالغ وتكون عقودها التي هي كالبيع والشراء معتبرة

﴿ مادة ٩٧٣ ﴾ الولي ان يحجر الصغير بعد ما اذنه وبطل ذلك الاذن ولكن يشترط ان يحجره على الوجه الذي اذنه به مثلا لو اذن الصغير وليه اذنا عاما ثم بعد ان علم ذلك اهل سوقه لو اراد جره بشرط ان يكون الحجر ايضا عاما بحيث يكون معلوما عند اكثر اهل ذلك السوق والا فلا يصح جره في محضر رجلين او ثلاثة في داره

﴿ مادة ٩٧٤ ﴾ ولي الصغير في هذا الباب اولا ابوه ثانيا الوصي الذي اختاره ابوه ونصبه في حال حياته اذا مات ابوه ثالثا الوصي الذي نصبه الوصي المختار في حال حياته اذا مات رابعا جده الصحيح يعني ابو ابى الصغير او ابو ابى ابيه خامسا الوصي الذي اختاره الجد ونصبه في حال حياته سادسا الوصي الذي نصبه هذا الوصي سابعا القاضي او الوصي المنصوب من قبله واما اذا اذنه اخوه وعمه وسائر اقربائه فليسوا اولياء ويجوز ان يكونوا اوصياه

﴿ مادة ٩٧٥ ﴾ الحاكم ان يأذن للصغير المميز عند امتناع الولي الذي هو اقدم منه عن الاذن اذا رأى في تصرفه منفعة وليس لوليه ان يحجره بعد ذلك ﴿ مادة ٩٧٦ ﴾ اذا توفي الولي الذي جعل الصغير مأذونا يبطل اذنه ولكن لا يبطل اذن الحاكم بوفاته ولا بعزله

﴿ مادة ٩٧٧ ﴾ الحاكم ان يحجر الصغير الذي اذنه وخلفه ذلك ايضا وليس لايه او وليه الذي هو غير ابيه ان يحجره عند وفاة الحاكم او عزله

ماده

### ❦ المجلة ❦

- ❦ مادة ٩٧٨ ❦ المثنو هو في حكم الصغير المميز
- ❦ مادة ٩٧٩ ❦ المجنون المطبق هو في حكم الصغير غير المميز
- ❦ مادة ٩٨٠ ❦ تصرفات المجنون غير المطلق في حال فاقتنه كنصرف العاقل
- ❦ مادة ٩٨١ ❦ اذا بلغ الصبي لا يستعمل في خصوص اعطاء امواله له ويلزم تجربته بالتأني فاذا تحقق الرشد تدفع حيثئذ اليه امواله
- ❦ مادة ٩٨٢ ❦ اذا بلغ الصبي غير الرشيد لم تدفع اليه امواله ما لم يتحقق رشده ويمنع من التصرف كما في السابق
- ❦ مادة ٩٨٣ ❦ اذا سلمت اموال الصبي الذي لم يثبت رشده اليه من قبل وصيه وتلفت او اتلفها الصبي يضمن الوصي
- ❦ مادة ٩٨٤ ❦ اذا سلمت اموال الصغير اليه عند بلوغه ثم بعد ذلك تحقق سفهه بحجر من قبل الحاكم
- ❦ مادة ٩٨٥ ❦ يثبت حد اللوغ بالاحتلام والاحبال والحيض والحبل
- ❦ مادة ٩٨٦ ❦ مبدأ سن اللوغ في الرجل اثنا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومنتهاه في كلهما خمس عشرة سنة واذا اكمل الرجل اثني عشرة ولم يبلغ يقال له المراهق وان اكملت المرأة تسعا ولم تبلغ يقال لها المراهقة الى ان يبلغا
- ❦ مادة ٩٨٧ ❦ من ادرك سن البلوغ ولم تطهر فيه آثار اللوغ يعد بالغاً حكماً
- ❦ مادة ٩٨٨ ❦ الصبي الذي لم يدرك سن اللوغ اذا ادماه لا تقبل دعواه
- ❦ مادة ٩٨٩ ❦ اذا اقر المراهق او المراهقة في حضور الحاكم ببلوغه فان كذبه ظاهر الحال بحسب عدم تحمل جثته لم يصدق اقراره وان كانت جثته تحمل البلوغ وصدقه ظاهر الحال بصدق اقراره وتكون عقوده واقراره معتبرة وبعد مدة لو اراد فسخ تصرفاته القولية الواقعة بعد الاقرار بقوله وادماؤه انه لم يكن بالغاً في وقت الاقرار لا يلتفت الى قوله ولا يصبر

﴿ المجلة ﴾  
﴿ الفصل الثالث ﴾  
﴿ في السفينة المحجور ﴾

- ﴿ مادة ٩٩٠ ﴾ السفينة المحجور هو في المعاملات كالصغير المميز ولو كان  
ولي السفينة الحاكم فقط وليس لايه وجده واوصيائه عليه حق ولاية
- ﴿ مادة ٩٩١ ﴾ تصرفات السفينة التي تتعلق بالمعاملات القولية الواقعة بعد  
الحجر لا تصح ولكن تصرفاته قبل الحجر كتصرفات سائر الناس
- ﴿ مادة ٩٩٢ ﴾ ينفق على السفينة المحجور وعلى من زمنته نفقتهم من ماله
- ﴿ مادة ٩٩٣ ﴾ اذا باع السفينة المحجور شيئا من امواله لا يكون بيعه نافذا  
ولكن اذا رأى الحاكم فيه منفعة يجره
- ﴿ مادة ٩٩٤ ﴾ لا يصح اقرار السفينة المحجور بدين لا آخر مطلقا يعني ليس  
لاقراره تأثير في حق امواله الموجودة في وقت الحجر والحادثه بعده
- ﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ حقوق الناس التي هي على المحجور تؤدي من ماله
- ﴿ مادة ٩٩٦ ﴾ اذا استقرض السفينة المحجور دراهم وصرفها في نفقته  
فان كان قد صرفها قدر المعروف اداها الحاكم من ماله وان كان فاضلا فيحاسب  
الحاكم مقدار نفقته ويؤديه ويبطل الفاضل
- ﴿ مادة ٩٩٧ ﴾ اذا اكتسب السفينة المحجور صلاحا يفك حجره من قبل  
الحاكم

﴿ الفصل الرابع ﴾  
﴿ في المدينين المحجور ﴾

- ﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لو ظهر عند الحاكم مماطلة المدينين في اداء دينه حال كونه  
مقتدرا

## ﴿ المجلة ﴾

مقتدرا، طلب الغرماء بيع ماله وتأدية دينه بغير الحاكم ماله وإذا امتنع عن بيعه وتأدية الدين باعه الحاكم وأدى دينه فيبدأ بما يبيعه أهون في حق المدينون بتقديم التقود أولا فإن لم تف فالعروض وإن لم تف العروض أيضا فالعقار

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ المدينون المفلس الذي دينه مساو لماله أو أزيد إذا خاف غرماؤه ضياع ماله بالتجارة أو أن يهرمه أو يجعله باسم غيره وراجعوا الحاكم على جهره عن التصرف في ماله أو اقراره بدين لا يخرجهم الحاكم وباع أمواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الألبسة ما يحتاج إليه وإن كان للمدينون ثياب ثمينة وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى له من ثمنها ثيابا رخيصة وأعطى باقيها للغرماء أيضا وكذلك إن كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بما دونها باعها واشترى من ثمنها دارا مناسبة لحال المدينون وأعطى باقيها للغرماء

﴿ مادة ١٠٠٠ ﴾ يتفق على المحجور المفلس وعلى من لم يمتنع نفقته في مدة الحجر من ماله

﴿ مادة ١٠٠١ ﴾ الحجر للدين يؤثر في مال المدينون الذي كان موجودا في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر

﴿ مادة ١٠٠٢ ﴾ الحجر يؤثر في كل ما يؤدي إلى إبطال حق الغرماء كالهبة والصدقة وبيع مال بانقص من ثمن مثله بناء عليه لا تعتبر تصرفات المدينون المفلس وتبرعاته وسائر حقوقه المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر ولو أقر لآخر بدين لا يعتبر اقراره في حق أمواله التي كانت موجودة في وقت الحجر ويعتبر بعد زوال الحجر وينبغي مديونا بأدائها ذلك الوقت وأيضا يتقد اقراره على أن يؤدي مما يكتسب بعد الحجر

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان المسائل التي تتعلق بالاكراه ﴾

﴿ مادة ١٠٠٣ ﴾ يشترط أن يكون المحجر مقتدرا على إيقاع تهديده بناء عليه من لم يكن مقتدرا على إيقاع تهديده وإجرائه لا يعتبر اكراهه

## ﴿ المجبر ﴾

﴿ مادة ١٠٠٤ ﴾ يشترط خوف المكره من وقوع المكره به بمعنى يشترط حصول ظن غالب للمكره بإجرا المجبر المكره به ان لم يفعل المكره عليه

﴿ مادة ١٠٠٥ ﴾ ان فعل المكره المكره عليه في حضور المجبر او من يتعلق به يكون الاكراه معتبرا واما اذا فعله في غياب المجبر او من يتعلق به فلا يعتبر لانه يكون قد فعله طوعا بعد زوال الاكراه مثلا لو اكراه احد آخر على بيع ماله وذهب المكره وباع ماله في غياب المجبر ومن يتعلق به فلا يعتبر الاكراه ويكون البيع صحيحا ومعتبرا

﴿ مادة ١٠٠٦ ﴾ لا يعتبر البيع الذي وقع باكراه معتبر ولا الشراء ولا الإيجار ولا الهبة ولا الفراغ ولا الصلح والافرار والابراء من مال ولا تأجيل الدين ولا اسقاط الشفعة ملجئا كان الاكراه او غير ملجئ ولكن لو اجاز المكره ما ذكر بعد زوال الاكراه يعتبر

﴿ مادة ١٠٠٧ ﴾ كما ان الاكراه الملجئ يكون معتبرا في التصرفات القولية على ما ذكر في المادة السابقة كذلك في التصرفات الفعلية واما الاكراه غير الملجئ فيعتبر في التصرفات القولية فقط ولا يعتبر في التصرفات الفعلية بناء عليه لو قال احد لآخر اتلف مال فلان والاقتلاك او اقطع احد اعضاءك واتلف ذلك يكون الاكراه معتبرا ويلزم الضمان على المجبر فقط واما لو قال اتلف مال فلان والا اضربك او احبسك واتلف ذلك فلا يكون الاكراه معتبرا ويلزم الضمان على المتلف فقط

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان الشفعة وينقسم الى اربعة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان مراتب الشفعة ﴾

﴿ مادة ١٠٠٨ ﴾ اسباب الشفعة ثلاثة الاول ان يكون مشاركا في نفس المبيع

## ﴿ المجلة ﴾

المبيع كاشتراك شخصين في عقار شائعا      الثاني ان يكون خليطا في حق المبيع كالاشتراك في حق الشرب الخاص والطريق الخاص      مثلا اذا بيعت احدى الرياض المشتركة في حق شرب الخاص يـصـكـون اصحاب الرياض الاخر كلهم شفعاء ملاصقة كانت جبرتهم اولم تكن      واما اذا بيعت احدى الرياض المسقية من نهر ينتفع منه العموم او احدى الديار التي لها في الطريق العلم باب قليس لاصحاب الرياض الاخر التي تسقى من ذلك النهر او لاصحاب الديار الاخر التي لها ابواب في الطريق العام حق شفعة      الثالث ان يكون جارا ملاصقا

﴿ ماده ١٠٠٩ ﴾      حق الشفعة أولا للمشاركة في نفس المبيع ثانيا للخليط في حق المبيع ثالثا للجار الملاصق      وما زال الاول طالبا ليس للآخرين حق شفعة وما زال الثاني طالبا قليس لثالث حق شفعة

﴿ ماده ١٠١٠ ﴾      اذا لم يكن مشاركا في نفس المبيع او كان مشاركا وترك شفעתه يكون حق الشفعة للخليط في حق المبيع ان كان خليط وان لم يكن خليط او كان واسقط حقه يكون الجار الملاصق شفيعا على هذا الحال      مثلا اذا باع احد ملكه العقارى المستقل او حصته الشائعة في العقار المشترك وترك المشارك حق شفעתه يكون حق الشفعة للخليط في حق الشرب الخاص او الطريق الخاص ان كان خليط وان لم يكن او كان واسقط حق شفעתه فعلى كلتا الحالتين يـصـكـون حق الشفعة للجار الملاصق

﴿ ماده ١٠١١ ﴾      اذا كانت الدرجة العليا من البناء ملك احد والسفلى ملك اخر يعد احدهما للآخر جارا ملاصقا

﴿ ماده ١٠١٢ ﴾      المشارك في حائط اندار هو في حكم المشارك في نفس الدار واما اذا لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت اخشاب سقفه ممتدة على حائط جاره فيعد جارا ملاصقا ولا يعد شريكا وخليطا بمجرد وضع رؤس اخشاب سقفه على حائط جاره

﴿ ماده ١٠١٣ ﴾      اذا تعددت الشفعاء يعتبر عدد الرؤس ولا يعتبر مقدار

## ﴿ المجلة ﴾

السهام يعني لا اعتبار لمقدار الحصص مثلا لو كان نصف الدار لاحد وثلاثها  
وسدسها لآخرين وباع صاحب النصف حصته لآخر وطالب الآخران بالشفعة  
يقسم النصف بينهما بالنصفة وليس لصاحب الثلث ان يأخذ بموجب حصته حصته  
زائدة على الآخر

﴿ ماده ١٠١٤ ﴾ اذا اجتمع صنفان من الخلطاء يقدم الاخص على الاعم  
مثلا لو بيعت احدى الرياض التي لها حق شرب في الحرق الذي احدث من النهر  
الصغير مع شربها يقدم ويرجع الذبن لهم حق الشرب في ذلك الحرق واما لو  
بيعت احدى الرياض التي لها حق شرب في ذلك النهر مع شربها فالشفعة تعم  
من له حق شرب في الهر ومن له حق شرب في خرقة كما انه اذا بيعت دار بابها في  
زقاق غير سالك منشعب من زقاق آخر غير سالك لا يكون شفعيا الا من باب داره في  
المنشعب واذا بيعت دار بابها في الزقاق المنشعب منه تعم الشفعة من له حق  
المرور في الزقاق والمنشعب والمنشعب منه

﴿ ماده ١٠١٥ ﴾ اذا باع من له حق شرب خاص روضته فقط ولم يبيع حق  
شربها فليس للخلطاء في حق شربه شفعة وليس الطريق الخاص على هذا  
﴿ ماده ١٠١٦ ﴾ حق الشرب مقدم على حق الطريق بناء عليه لو بيعت  
روضة خلطها احد في حق الشرب الخاص وآخر في طريقها الخاص يقدم ويرجع  
صاحب حق الشرب على صاحب حق الطريق

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان شرائط الشفعة ﴾

﴿ ماده ١٠١٧ ﴾ يشترط ان يكون المشفوع به ملكا عقاريا بناء عليه  
لا تجرى الشفعة في السفينة وسائر المنقولات وعقار الوقف والاراضي الاميرية  
مادة



## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٠١٨ ﴾ يشترط ان يكون المشفوع به ملكا ايضا بناء عليه لوبيع ملك عقارى لا يكون متولى عقار الوقف الذى فى اتصاله او متصرفه شفيعا

﴿ مادة ١٠١٩ ﴾ الاشجار والابنية المملوكة الواقعة فى ارض الوقف او الاراضى الاميرية هى فى حكم المنقول لا تجرى الشفعة فيها

﴿ مادة ١٠٢٠ ﴾ لو بيعت العرصه المملوكة مع ما عليها من الاشجار والابنية تجرى الشفعة فى الاشجار والابنية ايضا تبعاً للارض واما اذا بيعت الاشجار والابنية فقط فلا تجرى فيها الشفعة

﴿ مادة ١٠٢١ ﴾ الشفعة لانقضى الابعد البيع

﴿ مادة ١٠٢٢ ﴾ الهمة بشرط العوض فى حكم البيع بناء عليه لو وهب وسلم احد داره المملوكة لآخر بشرط عوض يكون حاره الملاصق شفيعا

﴿ مادة ١٠٢٣ ﴾ لا تجرى الشفعة فى العقار الذى ملك لآخر بلا بدل كملك احد عقارا همة بلا عوض او ميراث او وصية

﴿ مادة ١٠٢٤ ﴾ يشترط ان لا يكون للشفيع رضى فى عقد البيع الواقع صراحة او دلالة مثلا اذا سمع عقد البيع وقال هو مناسب يسقط حق شفيعته وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا اذا اراد ان يشتري او يستأجر العقار المشفوع من المشتري بعد سماعه بعقد البيع يسقط حق شفيعته وكذلك اذا كان وكبلا للبائع فليس له حق شفعة فى العقار الذى باعه ( انظر الى مادة ١٠٠ )

﴿ مادة ١٠٢٥ ﴾ يشترط ان يكون البدل مالا معلوم المقدار بناء عليه لا تجرى الشفعة فى العقار الذى ملك بالبدل الذى هو غير مال مثلا لا تجرى الشفعة فى الدار التى ملكت بدل اجرة الحمام لان بدل الدار هنا ليس بمال وانما هى الاجرة التى هى من قبيل المنافع كذلك لا تجرى الشفعة فى الملك العقارى الذى ملك بهلا من المهر

﴿ مادة ١٠٢٦ ﴾ يشترط ان يزول ملك البائع عن البيع بناء عليه لا تجرى

### ﴿ المجلة ﴾

الشفعة في البيع الفاسد ما لم يسقط حق استرداد المانع وفي البيع يشترط الخيار ان كان الخيار المشتري وانما تجرى الشفعة وان كان الخيار البائع فلا تجرى الشفعة ما لم يسقط حق خياره واما خيار العيب وخيار الرؤية فليس بمانعين لثبوت الشفعة

﴿ مادة ١٠٢٧ ﴾ لا تجرى الشفعة في تقسيم العقار مثلا لو قسمت دار مشتركة بين المتشاركين لا يكون الجار الملاصق شفعيا

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان طلب الشفعة ﴾

﴿ مادة ١٠٢٨ ﴾ يلزم في الشفعة ثلاث مطالبات وهي طلب الموائبة وطلب التقرير والاشهاد وطلب الخصومة والتملك

﴿ مادة ١٠٢٩ ﴾ يلزم على الشفع ان يقول كلاما يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عقد البيع في الحال كقوله انا شفيع المبيع واطلته بالشفعة ويقال لهذا طلب الموائبة

﴿ مادة ١٠٣٠ ﴾ يلزم على الشفع بعد طلب الموائبة ان يشهد ويطلب التقرير وهو ان يقول في حضور رجلين عند المبيع ان فلانا قد اشترى هذا العقار او عند المشتري انت قد اشتريت العقار الفلاني او عند البائع ان كان العقار موجودا في يده انت قد بعث عقارك وانا شفيعه بهذه الجهة وكنت طللت الشفعة والآن ايضا اطلبها اشهدا وان كان الشفع في محل بعيد ولم يمكنه طلب التقرير والاشهاد بهذا الوجه بوكيل آخر وان لم يجد وكلا ارسل مكتوبا

﴿ مادة ١٠٣١ ﴾ يلزم ان يطلب ويدعى الشفع في حضور الحاكم بعد طلب التقرير والاشهاد ويقال لهذا طلب الخصومة والتملك

﴿ مادة ١٠٣٢ ﴾ ان اخر الشفع طلب الموائبة مثلا لو وجد في حال يدل على الاعراض عند استماعه عقد البيع ولم يطلب الشفعة في ذلك المجلس بان اشتغل

### ❦ المجلة ❦

بأمر آخر أو بحث عن صدد آخر أو قام من المجلس من دون ان يطلب الشفعة يسقط حق شفعة

❦ مادة ١٠٣٣ ❦ لو اخر الشفع طلب التقرير والاشهاد مدة يمكن اجراؤها فيها ولو بإرسال مكتوب يسقط حق شفعة

❦ مادة ١٠٣٤ ❦ لو اخر الشفع طلب الخصومة بعد طلب التقرير والاشهاد شهرا من دون عذر شرعى ككونه فى ديار اخر يسقط حق شفعة

❦ مادة ١٠٣٥ ❦ بطلب حق شفعة المحجورين وليهم وان لم يطلب الول حق شفعة الصغير فلا تبنى له صلاحية طلب حق الشفعة بعد البلوغ

### ❦ الفصل الرابع ❦

#### ❦ فى بيان حكم الشفعة ❦

❦ مادة ١٠٣٦ ❦ يكون الشفع مالكا للشفوع تسليمة بالتراضى مع المشتري أو بحكم الحاكم

❦ مادة ١٠٣٧ ❦ تلك العقار بالشفعة هو بمنزلة الاشتراء ابتداء بناء عليه الاحكام التى تلت باشرائه ابتداء كالد بخيار الرؤية وخيار العيب ثبت فى العقار المأخوذ بالشفعة ايضا

❦ مادة ١٠٣٨ ❦ لو مات الشفع قبل ان يكون مالكا للشفوع تسليمة بالتراضى مع المشتري أو بحكم الحاكم لم ينتقل حق الشفعة الى ورثته

❦ مادة ١٠٣٩ ❦ لو بيع الشفوع به بعد طلبى الشفع على انوجه المشروح وقبل تملكه الشفوع يسقط حق شفعة

❦ مادة ١٠٤٠ ❦ لو بيع ملك عقارى آخر متصل بالملك الشفوع قبل ان يملكه الشفع على الوجه المشروح لا يكون شفعيا لهذا العقار الثانى

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٠٤١ ﴾      النفعة لا تقبل التجري      بناء على ذلك ليس الشفيع حق  
في اشتراء مقدار من العقار المشفوع وترك باقيه

﴿ مادة ١٠٤٢ ﴾      ليس لبعض الشفعاء ان يهبوا حصتهم لبعض      وان فعل  
احدهم ذلك اسقط حق شفيعته

﴿ مادة ١٠٤٣ ﴾      ان اسقط احد الشفعاء حقه قبل حكم الحاكم فالشفيع  
الآخر ان يأخذ تمام العقار المشفوع وان اسقطه بعد حكم الحاكم فليس للآخر ان  
يأخذ حقه

﴿ مادة ١٠٤٤ ﴾      لو زاد المشتري على البناء المشفوع شيئاً من ماله كصيفه  
فشفعه مخير ان شاء تركه وان شاء تملكه باعطاء ثمن البناء وقيمة الزيادة      وان كان  
المشتري قد احدث على العقار المشفوع بناء او غرس فيه اشجاراً فالشفيع بالخيار ان  
شاء تركه وان شاء تملك المشفوع باعطائه ثمنه وقيمة الابنية والاشجار او ليس له ان  
يجبر المشتري على قلع الابنية او الاشجار

— الكتاب العاشر —

﴿ في انواع الشركات ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب ﴾

﴿ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بانواع الشركات ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ صورة الخط الهماوني ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب العاشر ﴾

﴿ في انواع الشركات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان بعض اصطلاحات فقهية ﴾

﴿ مادة ١٠٤٥ ﴾ الشركة في الاصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشئ وامتيازهم به لكن تستعمل ايضا عرفا واصطلاحا في معنى عقد الشركة الذي هو سبب لهذا الاختصاص فتقسم الشركة بناء على هذا الى قسمين

﴿ الاول شركة الملك ﴾

ونحصل بسبب من اساس التملك كالاشتراء والائتمار

﴿ الثاني شركة العقد ﴾

ونحصل بالايجاب والقبول بين الشركاء وتأتي تفصيلات القسمين في بابهما  
المختص وسوى هذين القسمين شركة الاباحة وهي كون العامة مشتركين  
في صلاحية التملك بالاخذ والاحراز للاشياء المباحية التي ليست في الاصل ملكا لاحد  
ماده كاله

### ❖ المجلة ❖

- ❖ مادة ١٠٤٦ ❖ القصة عبارة عن التقسيم تعريفها وتفصيلها يأتي في بابها المخصوص
- ❖ مادة ١٠٤٧ ❖ الحائظ عبارة عن الجدار والطللة والجيت (وهو ما يعمل من الاغصان) جمعه حيطان
- ❖ مادة ١٠٤٨ ❖ المارة كالعمارة عبارة عن الماريس والعابرين في الطريق العام
- ❖ مادة ١٠٤٩ ❖ القناة بفتح القاف محرى الماء تحت الارض قسطلا او سباقا تجمع على قنوات
- ❖ مادة ١٠٥٠ ❖ المسناة بيم مضمومة وسين مفتوحة ولون منسددة الحد والسديني في وجه الماء وحافات فوهات الماء جمعهما مسنيات
- ❖ مادة ١٠٥١ ❖ الاحياء عبارة عن الاعمار وجعل الاراضى صالحة للزراعة
- ❖ مادة ١٠٥٢ ❖ التحجير وضع الاحجار وغيرها في اطراف الاراضى من واحد لاجل ان لا يضيع احدها عليها
- ❖ مادة ١٠٥٣ ❖ الاتفاق عبارة عن صرف المال وخرجه
- ❖ مادة ١٠٥٤ ❖ النفقة الدراهم والازاد والندخيرة التي تصرف في الخواج والتعيش
- ❖ مادة ١٠٥٥ ❖ انتقبل تعهد العمل والزأمة
- ❖ مادة ١٠٥٦ ❖ المفاوضان طاقداء شركة المفاوضة
- ❖ مادة ١٠٥٧ ❖ رأس المال عبارة عن ائسرمائة
- ❖ مادة ١٠٥٨ ❖ الربح عبارة عن الكسب
- ❖ مادة ١٠٥٩ ❖ الابضاع اعطاء شخص آخر رأس مال على كون الربح تقاما طائله فرأس المال البضاعة والمعطى البضع والآحد المستبضع
- ( ٢٢ )

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في بيان شركة الملك ويشتمل على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في تعريف شركة الملك وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١٠٦٠ ﴾ شركة الملك هي كون الشيء مشتركاً بين اثنين فأكثر اى مخصوصاً بهما بسبب من اسباب الملك كاشتراء وانهاى وقبول وصية وتوارث او بخلط اموالهم او اختلاطها في صورة لا تقبل التمييز والتفريق كأى يشترى اثنان مثلاً مالا او يهبهما واحد او يوصى لهما ويقبلا او يرثاه فيصير ذلك مشتركاً بينهما ويكون كل منهما شريك الآخر في هذا المال كذلك اذا خلط اثنان ذخيرتهما ببعضها او انخرقت عدولهما بوجه ما فاحتلطت ذخيرة الاثنين ببعضها فتصير هذه الذخيرة المخلوطة او المختلطة بين الاثنين مالا مشتركاً

﴿ مادة ١٠٦١ ﴾ فلو كان لرجل دينار و لآخر من جنسه ديناران فاختلط دينار الرجل بهما بحيث لا يقبل التمييز ثم ضاع اثنان منها وبقي واحد يكون الباقي بينهما مشتركاً مثلاً ثلثاه لصاحب الدينارين وثلثه لصاحب الدينار

﴿ مادة ١٠٦٢ ﴾ شركة الملك تنقسم الى قسمين اختياري وجبرى

﴿ مادة ١٠٦٣ ﴾ الشركة الاختيارية الاشتراك الحاصل بفعل المشاركين كالاشتراك الحاصل في صورة الاشتراء والانهاء وقبول الوصية وبخلط الاموال المحررة قبل

﴿ مادة ١٠٦٤ ﴾ الشركة الجبرية الاشتراك الحاصل بغير فعل المشاركين كالاشتراك الحاصل في صورتى التوارب واحتلاط المالكين

﴿ مادة ١٠٦٥ ﴾ اشتراك الوديعين المتعدين في حفظ الوديعة من قبل الشركة



## ﴿ المجلة ﴾

الشركة الاختيارية اما اذا هت الريح و القت جمة احد في دار مشتركة فمشاركة  
اصحاب الدار في حصة هذه الجبة تصير من قبيل الشركة الجبرية

﴿ مادة ١٠٦٦ ﴾ شركة الملك تنقسم ايضا الى قسمين شركة عين  
وشركة دين

﴿ مادة ١٠٦٧ ﴾ شركة العين الاشتراك في المال المعين والوجود كاشتراك  
اثنين شايعة في شاة او في قطع غنم

﴿ مادة ١٠٦٨ ﴾ شركة الدين الاشتراك في مبلغ الدين كاشتراك اثنين  
في قدر كذا غروشا في ذمة انسان

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة ﴾

﴿ مادة ١٠٦٩ ﴾ كيفما يتصرف صاحب الملك المستقل في ملكه يتصرف  
ايضا في الملك المشترك اصحابه بالاتفاق كذلك

﴿ مادة ١٠٧٠ ﴾ يسوغ لاصحاب الدار المشتركة ان يسكوا فيها جميعا لكن  
اذا ادخل احدهم اجنبيا الى تلك الدار فلا حرمته

﴿ مادة ١٠٧١ ﴾ يجوز لاحد اصحاب الحصص التصرف مستقلا في الملك  
المشترك باذن الآخر لكن لا يجوز له ان يتصرف تصرفا مضرا باشتراك

﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ ليس لاحد الشريكين ان يجبر الآخر بقوله له اشتر حصتي  
او يعني حصتك غير ان المحل المشترك بينهما ان كان قابل القسمة والشريك ليس  
بغائب يقسم وان كان غير قابل القسمة فلهما التهاؤ كما تأتي تفصيلاته في الباب

الثاني

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٠٧٣ ﴾ الاموال المشتركة شركة الملك تقسم حاصلاتها بين اصحابها على قدر حصصهم فإذا شرط احد الشريكين في الحيوان المشترك شيئاً زائداً على حصته من لبن ذلك الحيوان او نتاجه فلا يصح

﴿ مادة ١٠٧٤ ﴾ الاولاد في الملكية تتبع الام مثلاً اذا كان لواحد حصان فعلاً على فرس آخر فاعلموا الحاصل لصاحب الفرس كذلك اذا كان لواحد حمام ذكر ولاخر انثى فالقراخ الحاصلة منهما لصاحب الانثى

﴿ مادة ١٠٧٥ ﴾ كل واحد من الشركاء في شركة الملك اجنبي في حصة الآخر ليس واحد وكلاً عن الآخر فلا يجوز تصرف احدهما في حصة الآخر بدون اذنه لكن كل واحد من اصحاب الدار المشتركة يعتبر صاحب ملك مخصوص على وجه الكمال في السكنى وفي الاحوال التابعة لها كالدخول والخروج مثلاً احد الشريكين في البرذون اذا اطاره او آجره بدون اذن الآخر وتلف في يد المستعير او المسقأجر فلهذا الآخر ان يضمه حصته كذلك اذا ركب احدهما البرذون المشترك او حمله بلا اذن يكون ضامناً حصة الآخر وكذا اذا استعمله مدة فصار مهزولاً ونقصت قيمته يكون ضامناً نقصان قيمة حصته اما احد الشريكين اذا سكن مدة في الدار بدون اذن الآخر فهو ساكن في ملك نفسه فهذه الجهة لا يلزمه اعطاء اجرة لاجل حصة شريكه ولا يلزمه ايضاً ضمان لو احترقت هذه الدار بلا تعد

﴿ مادة ١٠٧٦ ﴾ وبراعة احد الشركاء في الاراضي المشتركة لا صلاحية للآخر في طلب حصته من الحاصلات على عادة البلدة مثل ثلث او رابع لكن اذا نقصت الارض براعته فله ان يضم الشريك الزارع قيمة نقصان حصته

﴿ مادة ١٠٧٧ ﴾ احد الشريكين اذا آجر لآخر المال المشترك وقبض الاجرة يعطى الآخر حصته منها

﴿ مادة ١٠٧٨ ﴾ يسوغ للماضر ان ينفع بقدر حصته من الملك المشترك في حال غيبة الشريك الآخر اذا وجد رضاه دلالة على الوجه الاتي بيانه

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٠٧٩ ﴾ انتفاع الحاضر بالملك المشترك بوجه لا يضر الغائب يعد رضی من الغائب

﴿ مادة ١٠٨٠ ﴾ لا يوجد من الغائب رضی دلالة على الانتفاع بالملك المشترك المختلف باستعمال المستعمل فلا يجوز لس الالسة المشتركة في غياب احد الشريكين وكذا لا يجوز ركوب الردون المشترك في غيبة احد الشريكين اما في الاشياء التي لا تختلف باختلاف المستعمل مثل تحمل و حرث فله استعماله بقدر حصته كما لو غاب احد الشريكين في الخادم المشترك والحاضر استخراجه في توبته

﴿ مادة ١٠٨١ ﴾ السكنى في الدار لا تختلف باختلاف المستعمل بناء عليه اذا غاب احد الشريكين في الدار المشتركة مناصفة مسكن الآحر سنة شهر وترك سنة اشهر فانه يجوز له الانتفاع على هذا الوجه لكن اذا كانت عائلته كثيرة نصيره من قبل المختلف باختلاف المستعمل وفي ذلك لا يوجد رضی الغائب دلالة

﴿ مادة ١٠٨٢ ﴾ لا يجوز للحاضر ان يسكن في حصة الغائب في امدار المشتركة اذا كانت الحصص مفرزة ومقسومة لكن اذا خيف حراهما من عدم السكنى فالحاكم بوجر هذه الحصة المفرزة ويحفظ احرتها للغائب

﴿ مادة ١٠٨٣ ﴾ المهابة انما تعتبر ونجری بعد الخصومة فاذا سكن احد الشريكين في جميع امدار المشتركة مدة مستقلا ولم يدفع اجرة حصة الآخر فلا يسوع لشريكه ان يقول له اما ان تدفع لي اجر حصتي عن المدة واما ان اسكن اما بقدر ما سكنت واما له القسمة اذا كانت امدار قاطلة للقسمة ان اراد او تعتبر المهابة من بعد ذلك ان اراد لكن اذا غاب احد الشريكين فسكن الحاضر في الدار المشتركة مدة كما مر بياه آنفا ثم حضر الغائب يسوغ له ان يسكن فيها بقدر تلك المدة

﴿ مادة ١٠٨٤ ﴾ احد الشريكين الحاضر اذا آجر امدار المشتركة فاحد من

### ❖ المجلة ❖

اجرتها حصة وحفظ حصة الغائب حاز وحين حضور الغائب يأخذ حصته منه

❖ مادة ١٠٨٥ ❖ يجوز لاحد الشريكين في الاراضى المشتركة ان يزرع كامل الارض عند غيبة الشريك الآخر اذا علم ان الزراعة تنفعها ولا توجب نقصانها وعند حضور الغائب يزرع تلك الاراضى بقدر المدة التى زرعها الآخر و اذا علم ان ترك زراعة الاراضى نافع لها ومؤدى الى قوتها وزراعتها توجب نقصانها فحينئذ لا يوجد اذن الغائب دلالة فى زراعتها بناء عليه فالشريك الحاضر يزرع من تلك الاراضى مقدار حصته مثلا اذا كانت مشتركة مناصفة يزرع نصفه وفى السنة الآتية اذا اراد الزراعة كذلك يزرع هذا النصف والا فلا يسوع له ان يزرع فى سنة هذا الطرف وفى السنة الثانية الطرف الآخر هل يزرع كامل الاراضى فيكون للغائب عند حضوره ان يضمه نقصان حصته من الارض وهذه التفصيلات السادة فى تقدير عدم مراجعة الحاضر الحاكم فى ذلك اما عند مراجعة الحاضر الحاكم فعلى كل حال لاجل عدم ضياع العشر او الحراج باذن له الحاكم بزراعة كامل الارض وعلى هذا التقدير لا يسوغ للغائب عند حضوره دعوى نقصان الارض

❖ مادة ١٠٨٦ ❖ اذا غاب احد الشريكين فى البستان المشترك يكون الآخر قائما على ذلك البستان وعند ادراك الثمرة يأخذ حصته منها وله ايضا بيع حصة الغائب وحفظ ثمنها لكن يكون الغائب عند حضوره مخيرا ان شاء اجاز البيع واخذ الثمن المحفوظ وان شاء لم يجوز وضمنه حصته

❖ مادة ١٠٨٧ ❖ حصة احد الشريكين فى حكم الوديعة فى يد الآخر فاذا اودع احدهما المال المشترك بدون اذن فتلغ يكون ضامنا حصة شريكه ( انظر الى مادة ٧٩٠ )

❖ مادة ١٠٨٨ ❖ احد الشريكين ان شاء باع حصته من شريكه وان شاء باعها من اجنبى بدون اذن شريكه ( انظر الى مادة ٢١٥ ) لكن فى صور خلط الاموال

## ﴿ المجلة ﴾

الاموال واختلاطها التي بينها في الفصل الاول لا يسوغ لاحد الشريكين في الاموال المخلوطة او المختلطة ان يبيع حصته الى آخر بدون اذن شريكه

﴿ ماده ١٠٨٩ ﴾ بعض الورثة اذا بذر الحبوب المشتركة باذن الباقيين الكبار او وصى الصغار في الاراضي الموروثة نصير بجله الحاصلات مشتركة بينهم ولو بذر احدهم حبوب نفسه فالحاصلات له خاصة لكن يكون ضامنا لبقية الورثة حصة نقصان الارض على رراعته ( انظر الى ماده ٩٠٧ )

﴿ ماده ١٠٩٠ ﴾ اذا اخذ احد الورثة مطلقا من الدراهم من التركة قبل القسمة بدون اذن الآخرين وعمل فيه وخسر تكون الحسارة طائفة عليه كما اذا ربح لا يسوغ لبقية الورثة طلب حصة منه

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في بيان الديون المشتركة ﴾

﴿ ماده ١٠٩١ ﴾ اذا كان لاثنيين او اكثر في ذمة واحد دين ناشئ من سبب واحد فهو دين مشترك شركة ملك بينهم واذا لم يكن سببه متحدا فليس بدين مشترك كما يطهر وينضح في المواد الآتية

﴿ ماده ١٠٩٢ ﴾ كما ان اعيان التوقي المتروكة مشتركة بين الورثة على حسب حصصهم كذلك يكون الدين الذي له في ذمة شخص مشترك بينهم على حسب حصصهم

﴿ ماده ١٠٩٣ ﴾ من اتلف مالا مشتركا لاثناس فبلغ الضمان يكون مشتركا بين اصحاب ذلك المال

﴿ ماده ١٠٩٤ ﴾ اذا افترض شخصان مبلعا مشتركا بينهما لا حصار الدين الذي في ذمة هذا المستقرض مشتركا بينهما اما اذا افترض اثنان الى آخر دراهم

### في المجلة

على طريق الانفراد ~~كل~~ على حدة فلا يكون الدين الذي في ذمة المستقرض مشتركا بين الاثنين بل كل واحد دائر على حدة

﴿ مادة ١٠٩٥ ﴾ اذا بيع مال مشترك بصفقة واحدة ولم يذكر حين البيع حصة كل واحد من الشركاء فالدين الذي في ذمة المشتري من ذلك دين مشترك ولو ذكر حين البيع مقدار حصة كل واحد من الشركاء او عين نوعها كأن يقال مثلا حصة احدهما كذا وحصة الآخر كذا دراهم وحصة احدهما كذا خالصة وحصة الآخر كذا مغشوشة مع تفريق الحصص وتمييزها صار كل واحد دائرا على حدة ولا يكون ثمن البيع مشتركا بين اللائعين كذلك لو باع احدهما حصة شائعة الى رجل فباع الآخر حصته الى هذا الرجل فكل واحد منهما دائر ولا اشترك في ثمن البيع

﴿ مادة ١٠٩٦ ﴾ اذا باع اثنان مالهما بصفقة واحدة الى رجل مثلا لواحد حصان وللآخر فرس فاعهما معا كدأغروشا يكون المبلغ المذكور ديناً واحداً مشتركاً بين اللائعين وان سمي كل واحد منهما ثمتا معلوما صار كل واحد منهما دائرا على حدة ولا يكون ثمن الحيوانين ديناً مشتركاً كذلك لو باع اثنان مالهما لآخر كل على حدة قائمان المبيع لا تكون ديناً مشتركاً بل كل منهما دائر مستقل

﴿ مادة ١٠٩٧ ﴾ اذا ادعى اثنان دين رجل بسبب كفالةهما فان ادياه من مال مشترك بينهما فالطلوب من المكفول دين مشترك

﴿ مادة ١٠٩٨ ﴾ رجل امر اثنين بتأدية ذبته كدأغروشا فادياه فان كان من مال مشترك بينهما فإبطالاه من الأمر يكون ديناً مشتركاً وان كان ما ادياه من الدراهم ليس بمشترك ولكن دعاه ذلك معا فمجرد هذا الدفع لا يكون مطلوبهما منه ديناً مشتركاً

﴿ مادة ١٠٩٩ ﴾ اذا كان الدين غير مشترك فكل واحد من الدائنين يستوفي دينه من المدينين على حدة وما يقبضه كل واحد يحسب من دين نفسه ليس للدائن الآخر بأحد إن منه حصة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١١٠٠ ﴾ وان كان الدين مشتركاً فكل واحد من الدائنين له طلب حصته من المديون وفي غيبة احد الدائنين عند مراجعة الدائن الآخر الحاكم وطلب حصته من المديون بأمر الحاكم ذلك المديون بإداء حصته

﴿ ماده ١١٠١ ﴾ ما يقبضه كل واحد من الدائنين من الدين المشترك يكون مشتركاً بينهم وللشريك الآخر احد حصته منه ولا يسوغ للقبض ان يخص به وحده

﴿ ماده ١١٠٢ ﴾ اذا قبض احد الدائنين من الدين المشترك حصته واستهلكها فله شريكه ان يضمه حصته منها مثلاً مبلغ الف قرش دين مشترك بين اثنين مناصفة فقبض احدهما من المديون خمسمائة واستهلكها فللآخر ان يضمه مائتين وخمسين وخمسمائة تبقى بين الاثنين مشتركة

﴿ ماده ١١٠٣ ﴾ احد الشريكين في الدين المشترك اذا اشترى بحصته متاعاً من المديون ولم يقبض منه شيئاً فلا يكون الدائن الآخر شريكاً في ذلك المتاع لكن له ان يضمه حصته من ثمن ذلك المتاع وان اتفقا على ككون المتاع مشتركاً بينهما كان كذلك

﴿ ماده ١١٠٤ ﴾ اذا صالح احد الشريكين في الدين المشترك المديون على حقه منه على ائتاب بر وقبضها فهو مخير ان شاء اعطى شريكه مقدار ما اصاب حصته من الاثواب وان شاء اعطاه مقدار حصته من الحق الذي تركه

﴿ ماده ١١٠٥ ﴾ احد الدائنين اذا قبض كامل الدين المشترك او بعضه او اشترى بحصته منه مالا او صالح المديون على مال بقدر حصته فالدائن الآخر مخير في جميع الصور ان شاء اجاز معاملته شريكه ويأخذ حصته منه كما سبق آنفاً وان شاء لم يجوز ويطلب حصته من المديون وان هلك الدين عند المديون يرجع الدائن على القابض وعدم اجازته قبل لا يكون مانعاً من الرجوع

﴿ ماده ١١٠٦ ﴾ احد الدائنين اذا قبض حصته من الدين المشترك من المديون وتلفت في يده بدون تعد منه لا يضم حصته شريكه من هذا المقبوض

## ﴿ المجلة ﴾

لكن يكون قد استوفى حصته نفسه والدين الباقي عند المديون يكون عائدا الى شريكه

﴿ ماده ١١٠٧ ﴾ اذا استأجر احد الشركاء المديون بمقابلة حصته من الدين المشترك فللاخر ان يضمن شريكه مقدار ما اصاب حصته من الاجرة

﴿ ماده ١١٠٨ ﴾ احد الشريكين الدائنين اذا اخذ من المديون رهنا في مقابلة حصته وتلف الرهن في يده فلشريكه ان يضمنه مقدار ما اصاب حصته مثلا مقدار الدين المشترك مناصفة الف فاخذ احد الدائنين رهنا لاجل حصته التي هي خمسمائة وهلك في يده فقد سقط نصف الدين للدائنين الاخران يضمنه المائتين وخمسين العائدة لخصته

﴿ ماده ١١٠٩ ﴾ احد الدائنين اخذ كفيلًا من المديون بخصته من الدين المشترك او احواله بها على آخر فللداين الآخر ان يشاركه في الملغ الذي يأخذه من الكفيل او المحال عليه

﴿ ماده ١١١٠ ﴾ اذا وهب احد الدائنين المديون حصته من الدين المشترك او ابراء ذمته منها فهتة او اراقه صحيح ولا يكون ضمنا حصته شريكه من هذا الخصوص

﴿ ماده ١١١١ ﴾ اذا اتلف احد الدائنين في الدين المشترك مال المديون وتقاصا بخصته ضمنا فلشريكه اخذ حصته منه لكن اذا كان لاحد الدائنين عند المديون دين خاص ساق على الدين المشترك ثم حصلت المقاصة بخصته من الدين المشترك فليس لشريكه ان يضمنه حصته

﴿ ماده ١١١٢ ﴾ ليس لاحد الدائنين ان يؤجل الدين المشترك بلا اذن الآخر

## ﴿ لاحقه ﴾

﴿ ماده ١١١٣ ﴾ اذا باع واحد مالا الى اثنين بطالب كل واحد بخصته على حدة ما لم يكن احد المشتريين كفيلًا للآخر لا يطالب بدينه



## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان القسمة ويشتمل على تسعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في تعريف القسمة وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١١١٤ ﴾ القسمة هي تعيين الحصص الشائعة بمعنى افراز الحصص بعضها من بعض بقياس ما كالذراع والوزن والكيل  
 ﴿ مادة ١١١٥ ﴾ القسمة تكون على وجهين اما جمع الحصص الشائعة في كل فرد من افراد الاعيان المشتركة في اقسامها مثل قسمة ثلاثين شاة مشتركة بين ثلاثة عشرة ويقال لها قسمة الجمع واما تعيين الحصص الشائعة في العين الواحدة المشتركة في اقسامها مثل قسمة عرصة بين اثنين يقال لها قسمة تفريق وقسمة فرد

﴿ مادة ١١١٦ ﴾ والقسمة من جهة افراز ومن جهة مساواة مثلاً اذا كان كيل حنطة مشتركاً بين اثنين مناصفة فكل حبة منه لكل واحد نصفها فقسمتها قسمين من قبل قسمة الجمع وباعطاء القسم الواحد الى واحد والثاني الى الآخر يـكـون كل واحد منهما افرز نصف حصته وبادل بالنصف الآخر شريكه بنصف حصته كذلك عرصة مشتركة مناصفة بين اثنين حاله كونه كل جزؤ منها لكل واحد نصفه فقسمتها قسمين بين اثنين قسمة تفريق وباعطاء كل واحد منهما قسماً يكون كل واحد افرز نصف حصته وبادل شريكه بالنصف الآخر بنصف حصته

﴿ مادة ١١١٧ ﴾ جهة الافراز في المثليات راجعة شاء عليه كل واحد من الشريكين في المثليات له اخذ حصته في غيبة الآخر بدون اذنه لكن لا تتم القسمة ما لم تسلم حصة الغائب اليه ولونفقت حصة الغائب قبل التسليم تكون الحصة التي قبضها شريكه مشتركة بينهما

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١١٨ ﴾ جهة المبادلة في القيميات راجحة وتجاوز المبادلة بالتراضي أو بحكم القاضي فلاعيان المشتركة من غير المثليات لا يجوز لأحد الشريكين أخذ حصته منها في غيبة الآخر بدون إذنه

﴿ مادة ١١١٩ ﴾ المكليات والموزونات والعدييات المتقاربة كالجوز والبيض كلها مثليات لكن الاواني المختلفة باختلاف الصنعة والموزونات المتفاوتة قيمة وكذلك الحنطة المختلطة بالسعير وكل جنس مثلي خلط بخلاف جنسه في صورة لا يقبل التفريق والتمييز قيمي والدرعيات ايضا قيمية لكن الجنس الواحد من الجوخ والبطائن من اعمال الفابريقات التي تباع على ان ذراعها بكدا قرسا ولا يوجد التفاوت في افرادها مثلي والحيوانات والعدييات المتفاوتة التي يوجد بين افرادها تفاوت في القيمة مثل البطيخ الاحضر والاصفر قيمية وكتب الخط قيمية وكتب الطبع مثلية

﴿ مادة ١١٢٠ ﴾ ينقسم كل من قسمة الجمع وقسمة التفريق الى نوعين قسمة الرضى وقسمة القضا

﴿ مادة ١١٢١ ﴾ قسمة الرضى القسمة التي تجرى بين المتقاسمين في الملك المشترك بالتراضي او يرضى الكل عند القاضي

﴿ مادة ١١٢٢ ﴾ قسمة القضاء تقسيم القاضي الملك المشترك جبرا وحكما بطلب بعض المقسوم لهم

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان شرائط القسمة ﴾

﴿ مادة ١١٢٣ ﴾ كون المقسوم عينا شرط فلا يصح تقسيم الدين المشترك قبل القبض مثلا اذا كان للمتوفى ديون في ذمة اشخاص متعددين واقتسمها الورثة على ان ما في ذمة فلان من الدين لعلان الوارث وما في ذمة فلان منه لعلان

## ﴿ المجلة ﴾

لفلان الوارث لا يصح وفي هذه الصورة مهما حصله احد الورثة يشاركه فيه الوارث الآخر (انظر الى الفصل الثالث من الباب الاول)

﴿ ماده ١١٢٤ ﴾ لا تصح القسمة الا بافراز الحصص وتمييزها مثلا اذا قال احد اصحاب الصبرة المشتركة من الحصة للآخر خذ انت ذلك الطرف من الصبرة ولكن هذا الطرف لى لا يكون قسمة

﴿ ماده ١١٢٥ ﴾ شرط المقسوم كونه ملك الشركاء حين القسمة فاذا ظهر مستحق للمقسوم بعد اقسمة بطلت وكذا اذا ظهر مستحق لجزء سائغ منه كنصفه وثلثه بطلت القسمة ويلزم تكرار قسمة كذلك اذا ظهر مستحق لمجموع حصة بطلت القسمة والساقى مشترك بين اصحاب الحصص وان ظهر مستحق لمقدار معين في حصته او لجزء سائغ منها فصاحب الحصة مخير ان شاء فسخ القسمة وان شاء لم يفسخ ورجع بمقدار نقصان حصته على صاحب الحصة الاخرى مثلا عرصه مائة وستون ذراعا بعد ان قسمت بين اثنين مناصفة اذا ظهر مستحق لنصف حصة فصاحب الحصة ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع ربع حصته على شريكه يعنى يأخذ من حصته محل عشرين ذراعا واو ظهر مستحق لمقدار معين من كلتا الحصتين فان كان على التساوى لا يفسخ القسمة وان كان في حصة اكثر من الاخرى فالمعتبر انما هو مقدار الزيادة ويكون كأنما ظهر مستحق لمقدار معين في حصة واحدة ومن اصاب حصته اكثره الاستحقاق يكون مخيرا كما مر ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع على شريكه بمقدار النقصان

﴿ ماده ١١٢٦ ﴾ قسمة "نفضولى" وقوفه" على المحازة قولاً او فعلاً مثلا اذا قسم واحد المال المشترك نفسه لا تكون القسمة حاترة لكن اصحابه ان احازوا قولاً بان قالوا احسنت او تصرفوا باخصص لمرة تصرف "لذلك" يعنى بوجه من لوازم اتمك كبيع وبجار وقسمة صحيحة باوذة

﴿ ماده ١١٢٧ ﴾ كون اقسمة مادية يعنى تعديل اخصص بحسب الاستحقاق

### ❖ المجلة ❖

وعدم نقصاتها فأحشا لازم فدعوى الغن افاحش في القسمة تسمع لكن بعد اقرار المقوم لهم باستيفاء الحق اذا ادعوا الغن لا تسمع دعواهم

❖ ماده ١١٢٨ ❖ يشترط في قسمة التراضي رضى كل واحد من المتقاسمين بناء عليه اذا غاب احدهم لا تصح قسمة الرضى واذا كان في جلاتهم صغير فوليه او وصيه قائم مقامه وان لم يكن للصغير ولي ولا وصى كان موقوفا على امر الحاكم فينصب وصى من طرف الحاكم وتصدر القسمة بمعرفة

❖ ماده ١١٢٩ ❖ الطلب في قسمة القضاء شرط فلا تصح القسمة جبرا من الحاكم الا بطلب احد اصحاب الحصص

❖ ماده ١١٣٠ ❖ اذا طلب احد اصحاب الحصص القسمة وامتنع الآخر فعلى ما سيبين في الفصل الثالث والرابع ان كل المال المشترك قارلا للقسمة يقسمه الحاكم جبرا والا فلا يقسمه

❖ ماده ١١٣١ ❖ قابل القسمة هو المال المشترك الصالح للتقسيم بحيث لا تفوت المنفعة المقصودة من ذلك المال بالقسمة

### ❖ الفصل الثالث ❖

#### ❖ في بيان قسمة الجميع ❖

❖ ماده ١١٣٢ ❖ تجرى قسمة القضاء في الاصيان المشتركة المتحددة الجنس يعنى ان الحاكم يطلب احد الشركاء يقسم سواء كان ذلك من المثليات او القييات

❖ ماده ١١٣٣ ❖ لعدم الفرق والتفاوت بين افراد المثليات المتحددة الجنس قسمتها مع كونها غير مضره باحد الشركاء يكون كل واحد استوفى حقه وحصل على تمامية ملكه بها كالموكان مقدار حنطة مشتركا بين اثنين فوز قسمة ذلك بينهما على حسب الحصص واستيفاء كل ما اصاب حصته من الحنطة يكون مالكا

### ﴿ المجلة ﴾

مالكاتها مستقلا ومن هذا القبيل سبكة ذهب كذا درهمها او سبكة فضة كذا اوقية او قطعة نحاس او حديد كذا وزنا او مقدار كذا من ثوب جوخ متحد الجنس او كذا ثوب بز او عدد كذا من البيض

﴿ ماده ١١٣٤ ﴾ القيمات المتحدة الجنس وان وجد فرق وتفاوت بين افرادها لكن بحسب كونه جريبا صار كان لم يكن وعدت قابله القسمة ايضا على ما مر مثلا جسماء شاة مشتركة بين اثنين اذا قسمت نصفين فكلما اخذ كل واحد منهما عين حقه ومن هذا القبيل ايضا مائة حل ومائة بقرة

﴿ ماده ١١٣٥ ﴾ لا تجرى قسمة القضاء في الاجناس المختلفة يعنى في الاعيان المشتركة المختلفة الجنس سواء كانت من المثنيات او من القيمات يعنى لا يسوغ للحاكم ان يقسمها قسمة جمع جبرا بطلب احد الشركاء مثلا بان يعطى الى احد اشركاء مقدار كذا حنطة وفي مقابله الى آخر مقدار كذا شعيرا او الى احدهم غنما وفي مقابله الى آخر مقدار كذا اجالا او بقرا او الى واحد سيفا والى آخر سرجا او الى احدهما دارا ولى آخر دكالا او ضيعة بطريق قسمة القضاء لا يجوز اما اعطاؤهم ذلك على الواحد المشروح حال كونه بائراضى بينهم قسمة رضى فانه يجوز

﴿ ماده ١١٣٦ ﴾ الاولات المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس معدن واحد تعد مختلفة الجنس

﴿ ماده ١١٣٧ ﴾ الخلى وكرر المؤؤ والجواهر ايضا من لاعبان المختلفة الجنس اما الجواهر انصعية مثل المؤؤ الصغير الذى لا تنساوت في قيمته بين افراده واحجار الماس (الصابي طشى) صغيرة فاما تعد متحدة الجنس

﴿ ماده ١١٣٨ ﴾ الدور المتعددة و بدكاكين و ضييع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلا بان يعطى الى احد اشركاء من الدور المتعددة واحدة والى الآخر احرى بطريق قسمة القضاء فليجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفريق على الوجه الاتى

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الرابع ﴾  
 ﴿ في بيان قسمة التفريق ﴾

﴿ ماده ١١٣٩ ﴾ تفريق العين المشتركة وتعيضها ان لم يكن مضرا  
 باحد الشركاء فهي قابلة للقسمة مثلا لو قسمت عرصة وفي كل قسم منها  
 تنشأ الانية وتغرس الاشجار وتحفر الآبار فهذا الوجه المنفعة المقصودة من  
 العرصة تكون باقية كذلك دار فيها منزلان واحد للرجال والآخر للنساء  
 تفريقها وتقسيمها الى دارين لا تفوت منفعة السكنى المقصودة من المنزل وكل  
 واحد من الشركاء يصير صاحب دار مستقلا بناء عليه قسمة القضاء تجري في  
 العرصة والمنزل يعني احد الشركاء اذا طلب القسمة وامتنع الآخر فالحاكم  
 يقسم ذلك جبرا

﴿ ماده ١١٤٠ ﴾ اذا كان بعض العين المشتركة وتفرقة نافعا لبعض  
 الشركاء ومضرا بالآخر يعني انه مفوت للمنفعة المقصودة فاذا كان الطالب للقسمة  
 المنتفع فالحاكم يقسمها حكما مثلا اذا كان احد الشريكين في الدار حصته  
 قليلة لا يثمن بعد القسمة بالسكنى فيها وصاحب الكثرة يطلب قسمتها فالحاكم  
 يقسمها قضاء

﴿ ماده ١١٤١ ﴾ لا تجري قسمة القضاء في العين المشتركة التي تعيضا  
 وقسمتها تضر بكل واحد من الشركاء مثلا الطاحونة اذا قسمت فلا تستعمل  
 طاحونة فمن هذا الوجه تفوت المنفعة المقصودة فلا يسوغ للحاكم قسمتها بطلب  
 احد الشركاء وحده اما بالتراضي فتقسم وكذلك الحمام والثر والقناة والبيت  
 الصغير والحاظ بين الدارين ايضا وكل ما كان محتاجا الى الكسر والقطع من  
 العروض فهو من هذا القبيل كالحيوان والسرير والعربة والجلد وحجر الخمار  
 لا تجري قسمة القضاء في واحد منها

﴿ ماده ١١٤٢ ﴾ كما انه لا يجوز تقسيم اوراق الكتاب المشترك كذلك  
 لا يجوز ايضا تقسيم الكتاب المتعدد الاجزاء والجلود جلدا جلدا

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٤٣ ﴾ ينظر في الطريق المشترك بين اثنين فأكثر وليس لغيرهم فيه حق اصلاحين طلب احدهم قسمة وامتناع الآخر ان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد طريق يقسم والا فلا يقسم جبرا الا اذا كان لكل واحد طريق ومتفد غيره فانه في ذلك الحال يقسم

﴿ مادة ١١٤٤ ﴾ المسيل المشترك ايضا كالطريق المشترك اى اذا طلب احدهما القسمة وامتنع الآخر فان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد مجرى لانه او يتخذ كل مسيلا في محل غيره يقسم والا فلا

﴿ مادة ١١٤٥ ﴾ كما انه يجوز ان يبيع شخص طريقه الملك على ان يبقى له حق المرور يجوز ايضا ان يقسم اثنان عقارهما المشترك بينهما على ان تكون رقبة الطريق المشترك يعنى ملكيته لاحدهما وللثاني حق المرور فقط

﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ كما يجوز ترك الحائط الفاصل بين الحصنين مشتركا في تقسيم الدار بين الشريكين يجوز ايضا القسمة على جعله ملكا لاحدهما خاصة

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

#### ﴿ في بيان كيفية القسمة ﴾

﴿ مادة ١١٤٧ ﴾ المال المشترك ان كان من الكيلات فالكيل او من الموزونات فالوزن او من العدديات فبالعدد او من الدرعبات فبالذراع يصير تقسيمه

﴿ مادة ١١٤٨ ﴾ حيث كانت العرصة والارضى من الذرعبات فتقسم بالذراع اما ما عليها من الاشجار والابنية فيقسم بتقدير اقيسة

﴿ مادة ١١٤٩ ﴾ اذا كان في تقسيم الدار ابنية احدى الحصتين اغلى ثمتا من الحصة الاخرى فان امكن تعديلها باعطاء مقدار من العرصة فيها والا فتعدل بالتقود

﴿ مادة ١١٥٠ ﴾ اذا اريد قسمة دار مشتركة بين اثنين على ان يكون

## ﴿ المجلة ﴾

فوقانيها لواحد وتحتانيها لآخر فيقوم القواني والعتاني وباعتبار القيمة  
تقسم

﴿ ماده ١١٥١ ﴾ ينبغي للقسام اذا اراد قسمة دار ان بصورها على ورقة  
ويسمح بالذراع عرضتها ويقوم ابتيتها ويعدل الحصص على ان لا يبقى تعلق لكل  
حصصة في الاخرى ان امكن ويفرز الشرب والمسيل والطريق ويلقب الحصص اى  
بالاول والثاني والثالث ثم يقرع فتكون اوى لمن خرج اسمه ابتداء والثانية لمن  
خرج اسمه ثانيا والثالثة لمن خرج اسمه ثالثا ويسرى على هذا الترتيب اذا وجد  
زيادة حصص

﴿ ماده ١١٥٢ ﴾ التكاليف الاميرية ان كانت لاجل محافظه النفوس فتقسم  
على عدد الرؤس ولا يدخل في دفتر التوزيع النساء ولا الصبيان وان كانت  
لحفاطة الاملاك فتقسم على مقدار الملك لار القرم بالغنم كما ذكر في ماده ٨٧

## ﴿ الفصل السادس ﴾

## ﴿ في بيان الخيارات ﴾

﴿ ماده ١١٥٣ ﴾ كما يكون خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب في  
البيع كذلك يكون ايضا في تقسيم الاجناس المختلفة مثلا اذا قسم المال  
المسترك بالتراضى بين الشركاء على ان يكون لواحد كذا مقدار حنطة ولاخر  
كذا مقدار سعير ولاخر كذا غنما ولاخر في مقابله كذا رأس بقر فان شرط  
الخيار احدهم الى ايام معلومة في هذه المدة ان شاء قبل القسمة وان شاء فسخ وان  
كان احدهم لم ير المال المقسوم يكن مخيرا وان ظهرت حصصه احدهم معينة فان شاء  
قبل وان شاء رد

﴿ ماده ١١٥٤ ﴾ خيار الشرط والرؤية والعيب يكون ايضا في قسمة  
القبضات المتحددة الجنس مثلا اذا قسمت مائة شاة مشتركة بين اصحابها على قدر  
الحصص



## ﴿ المجلة ﴾

الحصص ان كان احدهم شرط الخيار الى كذا يوما ففي هذه المدة يكون مخيرا بين القبول وعدمه وان كان لم ير النعم فحين يراها يكون مخيرا كذلك وان طهر عب قديم في النعم التي اصابت حصصه احدهم فكذلك يكون مخيرا ان شاء قبلها وان ساء ردها

﴿ مادة ١١٥٥ ﴾ خيار الشرط والرؤية لا يكون في قسمة المثليات المتحدة الجنس لكن يكون فيها خيار العيب مثلا صبرة خنضة مشتركة بين اثنين فاقسمها على ان الخيار الى كذا يوما لا يكون الشرط معتبرا واحدا الشريكين اذا لم ير الخنضة فحين رؤيتها لا يكون له الخيار اما اذا اعطى احدهم من وجه الصبرة والاخر من اسفلها فطهر اسفلها ميبا فصاحبه مخير ان شاء قبل وان شاء رد

## ﴿ الفصل السابع ﴾

## ﴿ في بيان فسخ القسمة واقلاتها ﴾

﴿ مادة ١١٥٦ ﴾ بانسحاب القسمة كاملا تتم القسمة

﴿ مادة ١١٥٧ ﴾ بعد تمام القسمة لا يسوغ الرجوع

﴿ مادة ١١٥٨ ﴾ في اثناء القسمة اذا خرجت قرعة الاكثر مثلا وبقي واحد اراد احد اصحاب الحصص الرجوع خطا ان كانت قسمة رضى فله الرجوع وان كانت قسمة قضا فلا رجوع

﴿ مادة ١١٥٩ ﴾ اذا اقال اصحاب الحصص القسمة برضاهم بعد تمامها وفسخوها فلهم ان يجعلوا المقسوم مشتركا بينهم كما في السابق

﴿ مادة ١١٦٠ ﴾ اذا تبين الفتن الفاحش في القسمة تفسخ وتقسّم تكرارا قسمة مادية

﴿ مادة ١١٦١ ﴾ اذا طهر دين على الميت بعد تقسيم التركة تفسخ القسمة

## ﴿ المجلة ﴾

الا اذا ادى الورثة الدين او ابرأهم الدائتون منه او ترك الميت مالا سوى المقسوم  
يبنى بالدين فعند ذلك لا تنسخ القسمة

## ﴿ الفصل الثامن ﴾

## ﴿ في بيان احكام القسمة ﴾

﴿ ماده ١١٦٢ ﴾ كل واحد من اصحاب الحصص يملك حصته مستقلا بعد  
القسمة لا علاقة لواحد في حصة الآخر بعدد وكل واحد يتصرف في حصته  
كيف ما يشاء على الوجه الآتي بيانه في الباب الثالث فلو قسمت دار بين اثنين  
فاصاب حصة احدهم البناء وحصة آخر العرصة الخالية يفعل بعرضته ما يشاء  
من حفر الآبار والسباق وانشاء الابنية واعلاؤها الى حيث شاء لا يسوغ لصاحب  
الابنية منعه ولو سد عليه الهواء او الشمس

﴿ ماده ١١٦٣ ﴾ تدخل الاشجار في قسمة الاراضى من غير ذكر وكذا  
الاشجار مع الابنية في تقسيم الضيعة يعنى في اى حصة وجد الاشجار والابنية  
تكون لصاحب الحصة لا حاجة الى ادخالها بالتعبير العام حين القسمة كقولهم بجميع  
مرافقها او بجميع حقوقها او بالتصريح بذكرها

﴿ ماده ١١٦٤ ﴾ الزرع والفاكهة لا يدخلان في تقسيم الاراضى والضيعة  
الا بصريح الذكر فان لم يذكر ايقنيا مشتركين كما كانا سواء ذكر التعبير العام  
حين القسمة كقولهم بجميع حقوقها او لم يذكر

﴿ ماده ١١٦٥ ﴾ حق الطريق والمسيل في الاراضى المجاورة للمقسوم داخل  
في القسمة على كل حال يعنى في اى حصة وقع يسكون من حقوق صاحبها  
سواء قيل بجميع حقوقها حين القسمة او لم يقل

﴿ ماده ١١٦٦ ﴾ اذا شرط حين القسمة كون طريق الحصة او مسيلها  
في الحصة الاخرى فالشرط معتبر

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٦٧ ﴾ اذا كان طريق حصة في حصة اخرى ولم يشترط بقاؤه حين القسمة فان كان قابل التحويل الى طرف اخر يحول سواء قيل حين القسمة بجميع حقوقها او لم يقل اما اذا كان الطريق غير قابل التحويل الى طرف اخر فينظر ان قيل حين القسمة بجميع حقوقها فالطريق داخل يبقى على حاله وان لم يذكر التعبير العام كقولهم بجميع حقوقها تنسخ القسمة والمسبيل في هذا الخصوص ايضا كالطريق بعينه

﴿ مادة ١١٦٨ ﴾ دار مشتركة بين اثنين وفيها طريق نصاحب دار اخرى فاراد اقسمتها ليس لصاحب الطريق بممانعتها لكنها يتركان طريقه على حاله حين القسمة وفي بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها ايضا باتفاق الثلاثة ان كان هذا الطريق مشتركا بينهم فتمتد ايضا يقسم اثلاثا بينهم وان كانت رقعة الطريق لصاحب الدار ولذلك الآخر حق المرور فكل واحد يأخذ حقه هكذا تقوم العرصه مع حق المرور خالية عنه فالفضل بين القسمين لصاحب حق المرور والباقي لصاحب الدار والمسبيل ايضا كالطريق يعني اذا كان لواحد حق مسيل في دار مشتركة في قسمة الدار بينهما يترك المسبيل على حاله

﴿ مادة ١١٦٩ ﴾ اذا كان في ساحة دار منزل لاخر وصاحب المنزل يمر منها فاراد اصحاب الدار قسمتها بينهم فليس لصاحب المنزل منعهم منها لكن يتركون طريقا بقدر عرض باب المنزل حين القسمة

﴿ مادة ١١٧٠ ﴾ دار قسمت بين اثنين وبين القسمين حائط مشترك عليه رؤس جذوع الى احد القسمين رؤسها الاخرى على حائط آخر فان شرط رفعها حين القسمة ترفع والا فلا ترفع وكذلك حائط بين قسمين لصاحب حصة عليه رؤس جذوع لصاحب الحصة الاخر تقاسما على كونها ملكا له حكمه على هذا الوجه

﴿ مادة ١١٧١ ﴾ اغصان الاشجار الواقعة في قسم اذا كانت مدلاة على القسم الآخر فان لم يكن شرط قطعها حين القسمة فلا تقطع

### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ١١٧٢ ❦ قسمت دار مشتركة لها حق المرور في طريق خاص  
فلكل واحد من اصحاب الحصص ان يتقح كوة ويلبأ الى ذلك الطريق وليس لساير  
اصحاب الطريق منعه

❦ مادة ١١٧٣ ❦ اذا بنى احد اصحاب الحصص لنفسه في الملك المشترك  
القبال للقسمة بدون اذن الآخري ثم طلب الآخرون القسمة تقسم فار اصحاب  
ذلك البناء حصه بانيه فيها وان اصاب حصه الآخر فله ان يكلف بانيه هدمه  
ورفعه

### ❦ الفصل التاسع ❦

#### ❦ في بيان المهايأة ❦

❦ مادة ١٧٤ ❦ المهايأة عبارة عن قسمة النافع  
❦ مادة ١١٧٥ ❦ المهايأة لا تجري في المثليات بل في القعيمات ليكون الانتفاع بها  
ممكن حال بقاء صيها

❦ مادة ١١٧٦ ❦ المهايأة نوعان النوع الاول المهايأة زمانا كما لو تهايا  
اثنان على ان يرعا الارض المشتركة بينهما هذاسنة والآخرة سنة اخرى او على  
سكنى الدار بالناوبة هذاسنة والآخرة سنة النوع الثانى المهايأة مكانا كما لو تهايا  
اثنان في الاراضى المشتركة بينهما على ان يرع احدهما نصفها والآخرة نصفها  
الآخر او في الدار المشتركة على ان يسكن احدهما في طرفها والآخرة في الطرف  
الآخر او احدهما في فوقانيها والآخرة في تحتانيها او في الدارين المشتركين على ان  
يسكن احدهما الواحدة والآخرة الاخرى

❦ مادة ١١٧٧ ❦ كما تجوز المهايأة في الحيوان المشترك على استعماله بالناوبة  
كذلك تجوز ايضا في الحيوانين المشتركين على ان يستعمل احدهما هذاسنة والآخرة  
الآخر

### في المصلحة

﴿ مادة ١١٧٨ ﴾ المهياة زمانا نوع مبادلة فتكون منفعة احد اصحاب الحصص في نوبته مبادلة بمنفعة حصصه الاخر في نوبته بناء على ذلك ذكر المدة وتعيينها في المهياة مثلا كذا يوما او كذا شهرا لازم

﴿ مادة ١١٧٩ ﴾ المهياة مكانا نوع امراز والشريكان في دار مثلا منفعتها شائعة يعني حالة كونها شاملة لكل جرؤ من اجزائها فالمهياة تجمع منفعة احدهما في قطعة من تلك الدار ومنفعة لآخر في قطعة اخرى فلا يلزم ذكر المدة وتعيينها في المهياة مكانا

﴿ مادة ١١٨٠ ﴾ كما انه ينبغي اجراء القرصة في المهياة زمانا لاجل البدء يعني اي اصحاب الحصص ينتفع اولا كذلك في المهياة مكانا ينبغي تعيين المحل بالقرصة ايضا

﴿ مادة ١١٨١ ﴾ اذا طلب المهياة احد اصحاب الاشياء المشتركة المتعددة وامتنع الآخر فالنات كانت الاعيان المشتركة منفعة فالمهياة جبرية وان كانت مختلفة المنفعة فلا جبر مثلا داران مشتركتان طلب احد الشريكين المهياة على ان يسكن احدهما والاخرى للآخر او حيوانان على ان يستعمل احدهما واحدا والآخر الآخر وامتنع شريكه فالمهياة جبرية اما لو طلب احدهما المهياة على سكي الدار والآخر ابجار الجمال او على سكي احدهما في الدار وزراعة آخر الاراضي فالمهياة بالتراضي وان نكس جائزة الا انه اذا امتنع الآخر لا يجبر عليها

﴿ مادة ١١٨٢ ﴾ اذا طلب القسمة احد اصحاب المال المشترك اقبل للقسمة والآخر المهياة تقبل دعوى القسمة ولو لم يطلب القسمة احدهما وطلب المهياة واحد وامتنع الآخر يجبر على المهياة

﴿ مادة ١١٨٣ ﴾ اذا طلب المهياة احد الشريكين في اعين المشتركة اتى لا تقبل القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهياة

﴿ مادة ١١٨٤ ﴾ كل ما ينتفع العامة باجرته من انعقارات المشتركة كالسقيفة والناحون والقهوة والحمام تؤجر لاربابها وتقسم اجرتها بين اصحاب الحصص

### ❦ المجلة ❦

على قدر حصتهم وان استع احد اصحاب الحصص عن اليجار يجبر على المهاية  
لكن اذا زادت غلتها اى اجرتها في ثبته اقدم تقسم تلك الزيادة بين اصحاب  
الحصص

❦ ماده ١١٨٥ ❦ كما يجوز لكل واحد من ارباب الحصص بعد المهاية زمانا  
ومكانا ان يستعمل العقار المشترك في نوبته او القطعة التى اصابت حصته بالذات يجوز  
له ان يؤجر ذلك الى آخر ويأخذ الاجرة لنفسه

❦ ماده ١١٨٦ ❦ بعد ان حصلت المهاية على استيفاء المنافع بدأ اذا أجر  
اصحاب الحصص في نوبتهم وكانت غلة اقدم في نوبته اكثر فليس لبقية الشركاء  
مشاركة في الزيادة اما اذا كانت على الاستغلال من اول الامر مثلا اذا تهايا  
على اخذ واحد اجرة الدار المشتركة شهرا والاخر شهرا فالزيادة مشتركة لكن  
اذا حصلت المهاية على ان يأخذ اقدم غلة هذه الدار والاخر غلة الدار الاخرى  
وكانت غلة احدى الدارين اكثر فلا يشاركه الآخر

❦ ماده ١١٨٧ ❦ لا تجوز المهاية على الاعيان فلا تصح المهاية على ثمة  
الاشجار المشتركة ولا على لى الحيوانات وصوفها على ان يكون لاحد الشريكين  
ثمة مقدار من هذه الاشجار ولا ثمة مقدار منها او على لى قطع من الغنم المشتركة  
وصوفه لواحد ولين قطع آخر وصوفه للآخر

❦ ماده ١١٨٨ ❦ وان حاز فسخ المهاية الحاصلة بالتراضى لاحد الشريكين  
لكن اذا أجر ادمها في نوبته لاخر فلا يجوز لشريكه فسخ المهاية ما لا تنقض  
مدة التواجر

❦ ماده ١١٨٩ ❦ وان لم يجز لواحد من ارباب الحصص ان يفسخ المهاية  
الجارية بحكم الحاكم فلكلهم فسختها بالتراضى

❦ ماده ١١٩٠ ❦ اذا اراد احد اصحاب الحصص ان يبيع حصته او يقسمها  
فله فسخ المهاية اما لو اراد فسحها ليعيد المال المشترك الى حاله القديم بلا سبب  
فالحاكم لا يساعده على ذلك

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٩١ ﴾ بموت احد اصحاب الحصص او كلهم لا تبطل المهايأة

## ﴿ الباب الثالث ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالحيطان والجيران ويشتمل ﴾

﴿ على اربعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك ﴾

﴿ مادة ١١٩٢ ﴾ كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن اذا تعلق حق الغير به يمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال مثلا سفل ملك واحد و فوقانيه لآخر فلصاحب فوقاني حق القرار في التحتاني واصحاب التحتاني حق السقف في فوقاني يعني ينسره من الشمس وتحفظه من المطر فليس لاحدهما ان يفعل شيئا مضرا الا باذن الآخر ولا ان يهدم بناء نفسه

﴿ مادة ١١٩٣ ﴾ اذا كان باب الفوقاني والتحتاني من الجادة واحدا فصاحبا المحلين يستعملان الباب مشتركا فلا يسوغ لاحدهما ان يمنع الآخر من الدخول والخروج

﴿ مادة ١١٩٤ ﴾ كل من ملك محلا صار مالك ما فوقه وما تحته ايضا يعني يتصرف في العرصه التي هي ملكه بالبناء والعلو به كما يشاء وسائر التصرفات كحفر ارضها واتخاذ مخزنا وينشئها كما يشاء عمقا وجعلها بئرا

﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ من احدث في داره بيتا فليس له ان يبرز رفرافه على هواء دار جاره فان ابرزه يقطع المقدر الذي جاء على هواء تلك الدار

﴿ مادة ١١٩٦ ﴾ من امتدت اقصان شجر بستانه الى دار جاره او بستانه فللجار ان يكلفه تفريغ هوائه بالربط او القطع لكن اذا ادعى الجار ان ظل الشجرة مضر بمزدروعات بستانه لا تقطع الشجرة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٩٧ ﴾ لا يمنع احد من التصرف في ملكه ابدا الا اذا كان ضرره لغيره فاحشا كما يأتي تفصيله في الفصل الثاني

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في حق المعاملات الجوارية ﴾

﴿ مادة ١١٩٨ ﴾ كل احده التعل على حائط الملك وبناءه ما يريد وليس لجاره منعه ما لم يكن ضرره فاحشا

﴿ مادة ١١٩٩ ﴾ والضرر الفاحش كل ما يمنع الحوائج الاصلية يعني المنفعة الاصلية المقصودة من البناء كالسكنى او يضر البناء اى يجلب عليه وهنا ويكون سبب انه دامه

﴿ مادة ١٢٠٠ ﴾ يدفع الضرر الفاحش باى وجه كان مثلا لو اتخذ في اتصال دار دكان حداد او طاحون في طرق الحديد ودوران الطاحون يحصل وهن للبناء او باحداث فر او معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لتأذيه من الدخان ورائحة المعصرة فهذا كله ضرر فاحش ماى وجه كان يدفع ويرال وكذا لو كان لرجل عرصة متصلة بدار آخر فشق فيها نهرا الى طاحونه وجرى الماء يوهن جدار الدار او اتخذ احد في اساس جدار جاره مزبلة والقاه القمامة يضر الجدار فلصاحب الجدار تكليفه رفع الضرر وكذلك لو احداث رجل يبدرا في قرب دار آخر ويمحي الغار منه يتأذى صاحب الدار حتى لا يطبق الإقامة فيها فله ان يكلفه رفع ضرره كما لو احداث رجل بناء مرتفعا في قرب يبدرا آخر وسد مهب ريحه فله ان يكلفه رفعه للضرر الفاحش وكذلك لو احداث رجل دكان طباخ في سوق الرازين وكان الدخان يضر بامعة الجوار ضررا فاحشا فله ان يكلفه رفع ضرره وكذلك اذا كان لرجل سياق في داره فانشق و تضرر حاره من جرى مائه ضررا فاحشا فله ان يكلفه رفعه للضرر الفاحش

على دعواه يلزم تعمي ذلك السياق واصلاحه



### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ١٢٠١ ❦ منع المنافع التي ليست من الخواص الأصلية "كسد الهواء والنظارة ومنع دخول الشمس ليس يضرر فاحش لكن سد الضياء بالكلية" ضرر فاحش فإذا أحدث رجل بناء فسد بسببه شباك بيت جاره وصار يعال لا يتقدر على القراءة معها من الطلبة" فله أن يكلفه دفعه للضرر الفاحش لا يقال الضياء من الباب كاف لأن باب البيت يحتاج إلى غلقه للبرد وغيره من الأسباب وإن كان لهذا المحل شكاكين فسد أحدهما بإحداث ذلك البناء فلا يعد ضررا فاحشا

❦ مادة ١٢٠٢ ❦ رؤية المحل الذي هو مقر النساء كصحن الدار والمطبخ والبئر يعد ضررا فاحشا فإذا أحدث رجل في داره شكا أو بناء محمدا وجعل له شكا مطلا على المحل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق أو الفاصل بينهما طريق فإنه يؤمر برفع الضرر ويصير ذلك الرجل محمورا لدفع هذا الضرر بصورة تمتع وقوع النظر أما بناء حائط أو وضع طيلة لكن لا يجبر على سد الشباك بالكلية كما إذا عمل ساترا من الأغصان التي يرى من بينها مقر نساء جاره فإنه يؤمر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط محله انظر إلى مادة ٢٢

❦ مادة ١٢٠٣ ❦ إذا كان لأحد شباك فوق قامة الإنسان فليس لجاره أن يكلفه سده لاحتمال أنه يضع سلما وينظر إلى مقر نساء ذلك الجار انظر إلى مادة

٧٤

❦ مادة ١٢٠٤ ❦ لا تعد الجنيئة مقر النساء فإذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر نساء حاره لكن ترى جنيئته فليس له أن يكلفه منع نظارته من تلك الجنيئة بمجرد خروج نسائه في بعض الأحيان إليها

❦ مادة ١٢٠٥ ❦ إذا كان لرجل شجرة فاكهة في جنيئة وفي صعوده إليها يشرف على مقر نساء حاره فيلزمه عند صعوده أعضاء النساء أن يخبر لاجل التستر فإن لم يخبر ينعم الحاكم من الصعود بلا إخبار

❦ مادة ١٢٠٦ ❦ إذا اقتسم اثنان دارا مشتركة بينهما كان يرى من الحصة التي أصابت أحدهما مقر نساء الآخر يؤمر أن يتخذ ستره مشتركة بينهما

### ❦ المجلة ❦

❦ مادة ١٢٠٧ ❦ رجل يتصرف في ملكه تصرفاً مشروفاً فجاء آخر واحداً عنده بناء فإن كان هذا المحدث متضرراً فعليه دفع الضرر مثلاً إذا كان لدار قديمة شباك مشرف على مقر نساء دار محدثة فيلزم صاحب الدار المحدثة أن يدفع هو مضرته وليس له صلاحية أن يدعى على صاحب الدار القديمة كما لو أحدث شخص داراً في عرصته المتصلة بدار كان حداد فليس له أن يعطل دكان الحداد بقوله أنه يحصل لداره ضرر فاحش من طرق الحديد وكذا إذا أحدث رجل داراً في القرب من بيدر قديم فليس له أن يمنع صاحب البيدر من التذرية قائلاً أن ضبار البيدر يجرى على داري

❦ مادة ١٢٠٨ ❦ إذا كانت شبايك منزل قديم مشرفة على عرصة خالية فاحترق هذا المنزل ثم أحدث صاحب العرصة فيها داراً وبعده أعاد صاحب المنزل منزله على وضعه القديم فصارت شبايكه مشرفة على مقر النساء من الدار المحدثة فصاحب هذه الدار هو يرفع المصرة عنه وليس له أن يجبر صاحب المنزل ويقول أن امنع نظري منزلي

❦ مادة ١٢٠٩ ❦ إذا أحدث شخص شبايك في داره يمنع اشرافها على مقر نساء جاره بناء مرتفع لذلك الجار فهدم الجار هذا البناء المرتفع وصارت الشبايك مشرفة على مقر نساء الجار فليس له أن يقول للشخص سد الشبايك بمجرد كون الشبايك محدثة بل يلزم الجار أن يدفع مضرته

❦ مادة ١٢١٠ ❦ أحد شريكي الحائط ليس له أن يعليه ولا أن يرك عليه بقصر ولا بغيره بدون إذن الآخر سواء كان ما يعقله مضرراً بالآخر أو لا لكن إذا أراد أحدهما بناء بيت في عرصته فله أن يضع رؤس جُدوعه لكن أن وضع عشرة أخشاب كان لشريكه أيضاً حق أن يضع قدرها وإنما يضع نصف ما يتحمل الحائط من الأخشاب ليس له أن يتجاوزها وإن كان على ذلك الحائط ركوب لهما على التساوي وأراد أحدهما أن يريد في أخشابه فلآخر منعه

❦ مادة ١٢١١ ❦ ليس لأحد الشريكين في الحائط المشترك أن يحول محل أخشابه

## ﴿ المجلة ﴾

اخشابه التي على الحائط مينا او شمالا ولا من اسفل الى اعلى اما اذا كانت رؤس  
اخشابه عالية واراد تسغيلها فله ذلك

﴿ مادة ١٢١٢ ﴾ اذا كان لتخص نثر ماء حلو واراد جاره ان يبنى في قربه  
كثيفا او سياقا مالحا وكان ذلك يفسد ماء النثر فان ضرره يدفع وان كان  
ضرره لا يقبل الدفع بوجه فذلك الكيف او انسياق يردم كذلك اذا كان طريق  
ماء حلو فسي آحر عنده سياقا مالحا وقدره يضر بالماء الحلو ضررا فاحشا ولم يمكن  
دفع ضرره الا بلردم فانه يردم

## ﴿ الفصل الثالث ﴾

## ﴿ في الطريق ﴾

﴿ مادة ١٢١٣ ﴾ اذا كان على طرق الطريق لاحد داران فاراد انشاء جسر  
من واحدة الى اخرى يمنع ولا يهدم بعد انشاءه ان لم يكن فيه ضرر على المارين  
ليكن لا يكون لاحد حق قرار في الجسر وانبروز على الطريق العام فاذا  
انهدم الجسر المنى على الطريق العام على الوجه المسطور فاراد صاحبه اعادته  
يمنع

﴿ مادة ١٢١٤ ﴾ ترفع الاتسباء المصرة بالمارس ضررا فاحشا ولو قديمة  
كالغرفة والبرور على الطريق العام الدائنين الوظيفين

﴿ مادة ١٢١٥ ﴾ اذا اراد احد وضع الطين في الطريق لاجل تعمير داره  
فله وضعه في طرف منه و صرفه سريعا الى بناءه بشرط عدم ضرر لمارس

﴿ مادة ١٢١٦ ﴾ لدى الحاجة يؤخذ ملك كاش من كان باقية بامر السلطان  
ويلحق بالطريق لكن لا يؤخذ من يده ما لم يؤذله النمل انظر الى مادتي ٢١٥

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٢١٧ ﴾ يجوز ان يأخذ شخص فضلة الطريق من جانب الميرى  
بثن مثلها ويلحقها بداره حال عدم المضرة على المارين

﴿ مادة ١٢١٨ ﴾ يجوز لكل احد ان يفتح بابا محددًا الى الطريق العام

﴿ مادة ١٢١٩ ﴾ لا يجوز أن لم يكن له حق المرور في طريق خاص  
ان يفتح اليه بابا

﴿ مادة ١٢٢٠ ﴾ الطريق الخاص كالمالك المشترك لمن لهم فيه حق المرور  
فلا يجوز لاحد من اصحاب الطريق الخاص ان يحدث فيه شيئًا سواء كان مضرًا  
او غير مضر الا باذن الناقلين

﴿ مادة ١٢٢١ ﴾ ليس لاحد اصحاب الطريق الخاص ان يجعل ميزاب داره  
التي بناها محددًا الى ذلك الطريق الا باذن ساكنيها

﴿ مادة ١٢٢٢ ﴾ اذا سد احد بابيه الذي هو الى الطريق الخاص فلا يسقط  
حق مروره بسده اياه فيحوز له ولم يسترى منه ان يفتح ثانيا

﴿ مادة ١٢٢٣ ﴾ للمارين في الطريق العام حق الدخول في الطريق الخاص  
عند الازدحام فلا يسوع لاصحاب الطريق الخاص ان يمنعوه ولو اتفقوا ولا يسوغ  
ان يقسموه بينهم ولا يجوز ان يسدوا

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ في بيان حق المرور والمجرى والمسيل ﴾

﴿ مادة ١٢٢٤ ﴾ يعتبر القدم في حق المرور وحق المجرى وحق المسيل يعني  
ترك هذه الاشياء وتبقى على وجهها التقديم الذي كانت عليه لان الشيء التقديم يبقى  
على حاله على حكمه ماده ٦ ولا يغير الا ان يقوم الدليل على خلافه اما  
القديم المخالف للشرع فلا اعتار له يعني اذا كان الشيء المعمول غير مشروع في  
الاصل

### ﴿ المجلة ﴾

الاصل فلا اعتبار له وان كان قديما ويران اذا كان فيه ضرر فاحش انظر الى ماده ٢٧ مثلا اذا كان لدار مسيل قدر في الطريق العام ولو من القديم وكان بها ضرر على المارة فان ضررها يرفع ولا اعتبار لقدمه

﴿ ماده ١٢٢٥ ﴾ اذا كان لاحد حق المرور في عرصة آخر فليس لصاحب العرصة ان يمنعه من المرور والعبور

﴿ ماده ١٢٢٦ ﴾ للمصيح صلاحية ان يرجعه عن اباحته والضرر لا يكون لازما بالاذن والرضى فاذا لم يكن لواحد حق المرور في عرصة آخر ومر فيها بمجرد اذن صاحبها مدة فلصاحبها بعد ذلك ان يمنعه من المرور ان شاء

﴿ ماده ١٢٢٧ ﴾ اذا كان لواحد حق المرور في ممر معين في عرصة آخر فاحدث صاحب العرصة بناء على هذا الممر باذن صاحب حق المرور فقد سقط حق مروره ولم يبق له حق الخصام مع صاحب العرصة انظر الى ماده ٥١

﴿ ماده ١٢٢٨ ﴾ اذا كان لواحد جدول او سباق ماء في عرصة آخر جاريا من القديم فليس لصاحب العرصة منعه قائلا لا ادعه يجرى فيما بعد وعند احتياجهما الى الاصلاح واتعمير يدخل صاحبهما في المجرى او الجدول ويعمرهما ان امكن اما اذا لم يمكن امر اشعير الا بالدخول في العرصة فصاحبها باذن له بالدخول فان لم يأذن يجبر من طرف الحاكم اى بقوله له اما ان تأذن بدخوله العرصة واما ان تعمر انت

﴿ ماده ١٢٢٩ ﴾ لدار مسيل مطر على دار اجار من القديم والى الآن فليس لجار منعه قائلا لا ادعه يسيل بعد ذلك

﴿ ماده ١٢٣٠ ﴾ دور في طريق لها ميزب منقديم منصبة على ذلك الطريق ومنه تمتد الى عرصة واقعة في اسفله حارية منقديم ليس لصاحب العرصة سد ذلك المسيل القديم فان سده يرفع السد من طرف الحاكم ويعاد الى وضعه القديم

## ﴿ المجلة ﴾

- ﴿ مادة ١٢٣١ ﴾ ليس لاحد ان يجرى مسيل محله المحدث الى دار آخر
- ﴿ مادة ١٢٣٢ ﴾ حق مسيل لسياق مالخ في دار ليس لصاحب الدار او لشئزها اذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق
- ﴿ مادة ١٢٣٣ ﴾ اذا امتلا السباق الجارى بحق في دار آخر او تنسقى وحصل منه ضرر فاحش فلصاحب الدار ان يجبر صاحب السباق على دفع هذا الضرر

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان شركة الاباحة ويشتمل على سبعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة ﴾

﴿ مادة ١٢٣٤ ﴾ الماء والكلاء والنار ماحة الناس في هذه الاشياء الثلاثة شركاء

﴿ مادة ١٢٣٥ ﴾ الماء الجارى تحت الارض ليس بملك لاحد

﴿ مادة ١٢٣٦ ﴾ الآبار التى ليست محفورة بسعى شخص مخصوص وعمله بل من القديم لاتتفاع كل وارد فهمى من الاشياء الماحة والمشاركة بين الناس

﴿ مادة ١٢٣٧ ﴾ البحر والبرك الكبيرة مباحة

﴿ مادة ١٢٣٨ ﴾ ما ليس بملوكا من الانهار العامة التى لم تدخل في المقاسم يعنى في المجارى المملوكة مباح ايضا كالنيل والفرات والطونة والطونجه

﴿ مادة ١٢٣٩ ﴾ الانهار المملوكة يعنى التى دخلت في المقاسم على الوجه

المشروح نوعان النوع الاول الانهر التى ماؤها يتفرق وينقسم بين الشركاء لكن لا يعنى جميعه فى اراضى هولاء بل له بقية بمساحته فالانهر من هدا القبيل لكونها

﴿ المجلة ﴾

لكونها عامة من وجه يقال لاحدها نهر عام ايضا والشفعة لا تجري فيها النوع  
الثاني النهر الخاص الذي يتفرق مائه وينقسم الى اراضي اشخاص معدودة والى  
انتهائه الى آخر اراضيهم يحكى ولا ينفذ الى مفازة فالشفعة انما تجري في هذا  
النوع

﴿ مادة ١٢٤٠ ﴾ النهر اذا جاء بطين الى ارض احد فهو ملكه لا يسوغ  
لاخر ان يتعرض له

﴿ مادة ١٢٤١ ﴾ كما ان الكلاء الثابت في الاراضي التي لا صاحب لها مباح  
كذلك الكلاء الثابت في ملك شخص بلا تعاطى سببه ايضا مباح اما اذا  
تعاطى ذلك الشخص سببه كما اذا سقى ارضه او جعل لها خندقا او اعددها وهياها  
بوجه ما لاجل الامات فالنباتات الحاصلة في تلك الاراضي تكون ماله لا يسوغ  
لاخر ان يأخذ منها شيئا فان اخذ واستهلك يكون ضامنا

﴿ مادة ١٢٤٢ ﴾ الكلاء والحشيش هو اثبات الذي لا ساق له فلا يشمل  
الشجر والنظر ايضا في حكم الحشيش

﴿ مادة ١٢٤٣ ﴾ الاشجار التي تمت بلا غرس في الجبال المباحة بمعنى غير  
المملوكة مباحة

﴿ مادة ١٢٤٤ ﴾ الاشجار النابتة بلا غرس في ملك احد هي ملكه ليس  
لاخر ان يحطب منها الا باذنه فان يفعل يكن ضامنا

﴿ مادة ١٢٤٥ ﴾ اذا طعم رجل شجرة فكما ان اخلف الذي هو من قلم  
الطعم يكون ملكه كذلك ثمرته ايضا تكون له

﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ من بذر لنفسه فنواع حاصلات ابذرله لا يتعرض له من  
طرف احد

﴿ مادة ١٢٤٧ ﴾ الصيد مباح

## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ ن بيان كيفية استملاك الاشياء المباحة ﴾



﴿ مادة ١٢٤٨ ﴾ اسباب التملك ثلاثة الاول النقل من مالك الى مالك آخر كالباع والهبة الثاني ككون واحد خلف الآخر كالأثر الثالث احرار شيء مباح لا مالك له وهذا اما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شيء ما واما حكمي وذلك بتهيئة سببه كوضع اناء لجمع ماء المطر او نصب شبكة لاجل الصيد

﴿ مادة ١٢٤٩ ﴾ كل من احرز شيئاً مباحاً كان مالكا له مستقلاً مثلاً او اخذ واحد من نهر ماء يده او بوعاء كالعلبة فبا حرازه وحفظه في ذلك الوعاء صار ملكه ليس لغيره صلاحية ان يتمتع به واذا اخذه احر يدون اذنه واستهلكه يكون ضامناً

﴿ مادة ١٢٥٠ ﴾ كون الاحراز مقروناً بالقصد لازم فلو وضع شخص وعاء في محل بقصد اخذ ماء المطر فماء المطر المتجمع في ذلك الاناء ملكه كذلك الماء المتجمع في الحوض والصهرج المبين لاجل جمع الماء ملك صاحبه اما لو وضع شخص اناء في محل بغير قصد فماء المطر المتجمع فيه لا يكون ملكاً له فيسوغ لشخص غيره ان يتملكه بالاخذ اعطى الى مادة ٢

﴿ مادة ١٢٥١ ﴾ يشترط في احرار الماء انقطاع جريه فالبر الذي ينز ما فيها من الماء لا يكون ماء محرزاً فلو احدث شخص من الماء المتجمع في هكذا بئر من دون اباحة صاحبه واستهلكه لا يلزمه الضمان وكذلك الماء المتابع الورد يعني ان ماء الحوض الذي بقدر ما يجري اليه الماء من طرف يخرج من طرفه الآخر بقدره غير محرز

﴿ مادة ١٢٥٢ ﴾ بحرز الكلاً بجمعه وحصده ونجزيه



### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٢٥٣ ﴾ يسوغ الاحتطاب من اشجار الجبال المباحة لكل احد كاشنا من كان وعجرد الاحتطاب يعنى بجمعها يصير ما كالاها والربط ليس بشرط

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية ﴾

﴿ مادة ١٢٥٤ ﴾ يجوز لكل احد الانتفاع بالمباح اكنه مشروط بعدم الضرر الى العامة

﴿ مادة ١٢٥٥ ﴾ قبل اخذ اشئ المباح وازراه ليس لاحد منع آخر عنه

﴿ مادة ١٢٥٦ ﴾ لكل احد ان يعلف حيوانه من الكلاء النابت في المحل الذى لا صاحب له وبأحد منه ويجوز قدر ما يريد

﴿ مادة ١٢٥٧ ﴾ الكلاء النابت في ملك شخص بدون تسببه وان يكن مباحا فلصاحبه منع الغير من الدخول الى ملكه

﴿ مادة ١٢٥٨ ﴾ اذا جمع شخص احطابا من الجبال المباحة وتركها فيها فعاد غيره واخذها فله ان يتخذها منه

﴿ مادة ١٢٥٩ ﴾ لكل احد كاشا من كان ان يقطع فاكهة الاشجار التى فى الجبال المباحة وفى الادوية والمرامى التى لا صاحب لها

﴿ مادة ١٢٦٠ ﴾ اذا استأجر شخص اجيرا لاجل جمع الاحتطاب المتكسرة او امساك الصيد فاجعه الاجير من الحطب او امسكه من الصيد فهو للمستأجر

﴿ مادة ١٢٦١ ﴾ اذا اوقد شخص نارا فى ملكه فله ان يمنع غيره من الدخول الى ملكه والانتفاع بها اما اذا اوقد شخص نارا فى صحراء ليست بملكه فللمسافر الناس ان ينفع بها وان يدعوا بها وان يخيض شيئا فى ضيائها وان يشعل فتدب له

وايس اصاحب النار معه لكن بدون اذن صاحبها ليس له ان يأخذ منها جرا

﴿ المجلة ﴾

﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ في بيان حق الشرب والشفة ﴾

﴿ مادة ١٢٦٢ ﴾ الشرب هو نوبة الانتفاع بسقى الحيوان والزرع

﴿ مادة ١٢٦٣ ﴾ حق الشفة هو حق شرب الماء

﴿ مادة ١٢٦٤ ﴾ كما ينتفع كل احد بالهواء والضياء يسوغ له ان ينتفع ايضا بالبحر والبرك

﴿ مادة ١٢٦٥ ﴾ لكل احد ان يسقى اراضيه من الانهر التي ابست مملوكة

وله ان يسقى جدولا لسقى الاراضى وانشاء الطاحون لكن عدم المضرة للامة شرط فاذا فاض الماء واخر الخلق او قطع الماء بالكلية او منع سير الفلك فانه يمنع

﴿ مادة ١٢٦٦ ﴾ للانسان والحيوان حق الشفة في الماء الذى لم يحرز

﴿ مادة ١٢٦٧ ﴾ الانهيار المملوكة يعنى المياه الداخلة فى المجارى المملوكة حق شربها لاصحابها وللامة فيها حق الشفة فقط فلا يسوغ لاحد ان يسقى اراضيه من نهر مخصوص بجماعة او جدول او قناة او نربلا اذنهم لكن يسوغ له الشرب بسبب حق شفته وله ايضا ان يورد حيواناته النهر والجدول والقناة المذكورات ان لم يخش من تخريبها بحسب كثرة الحيوانات وكذلك له اخذ الماء منها الى جنيته وداره بالجرة والبرميل

﴿ مادة ١٢٦٨ ﴾ يسوغ لمن كان ضمن ملكه ماء متابع الورود سواء كان حوضا او بئرا او نهرا ان يمنع طالبه من الدخول فى ملكه لكن اذا لم يوجد فى قربه ماء مباح غيره للشرب يجبر صاحب الملك على اخراج الماء لذلك الطالب او اعطائه الرخصة بالدخول لاجل احد الماء وان لم يخرج له الماء فله حق الدخول واخذ الماء لكن بشرط السلامة يعنى ان عدم الضرر بشرط كنفه ربه حافة الحوض او البئر او النهر

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١١٦٩ ﴾ ليس لاحد الشركاء في النهر المنسوك ان يشق منه نهرا  
يعنى جدولا الا باذن الآخرين وليس له ان يبدل نوبته القديمة وليس له ان  
يسوق الماء في نوبته الى ارض له اخرى لا شرب لها من ذلك النهر ولورضى  
اصحاب الحصص بهذه الاشياء فلهم اولورثتهم الرجوع بعده

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

## ﴿ في احياء الموات ﴾

﴿ مادة ١٢٧٠ ﴾ الاراضى الموات هى الاراضى التى ليست ملكا لاحد ولا هى  
مرعى ولا تحتطب لقصة او قرية وهى بعيدة عن اقصى العمران يعنى ان جهير  
الصوت لوصاح من اقصى الدور التى فى طرف تلك القصة او القرية لا يسمع منها  
صوته

﴿ مادة ١٢٧١ ﴾ الاراضى اقرية الى العمران تنزك للالهائى مرعى ومحتصدا  
ومحتظبا ويقال لها الاراضى المتروكة

﴿ مادة ١٢٧٢ ﴾ اذا احبى شخص ارضا من الاراضى الموات باذن السلطان  
صار مالكها واذا اذن السلطان او وكيله لشخص باحياء ارض على ان لا يكون  
متملكا بل مجرد الانتفاع وذلك الشخص يتصرف بتلك الارض كما اذن له لكن  
لا يكون مالكها تلك الارض

﴿ مادة ١٢٧٣ ﴾ فلو احبى شخص مقدارا من الاراضى وترك باقيةا احياء  
يكون مالكها وباقية ليس له لكن اذا بقى فى وسط الاراضى اثنى احياء محل خا  
فذلك المحل يكون له ايضا

﴿ مادة ١٢٧٤ ﴾ اذا احبى شخص ارضا من اراضى الموات وبعدة جاء آخرون  
ابضا واحبوا الاراضى التى فى اطرافها الاربعة بتعين طريق ذلك الشخص فى الاراضى  
التي احيائها المحبى آخرا يعنى يكون طريق الشخص منها

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٢٧٥ ﴾ كما ان البذر والتصب احياء للارض كذلك الحرث والسقي او سقي جدول لاجل السقي ايضا احياء

﴿ مادة ١٢٧٦ ﴾ اذا بنى شخص جدارا في اطراف ارض من اراضي الموات او بنى مسنة بقدر ما تحفظه من ماء السيل يكون قد احيى تلك الارض

﴿ مادة ١٢٧٧ ﴾ وضع الاحجار والشوك او اغصان الاشجار اليابسة محبطة بمجانب الاراضي الاربعة او تنقية الحشيش منها او احراق الشوك او حفر التريلس باحياء ولكنه محجير

﴿ مادة ١٢٧٨ ﴾ اذا حصد شخص ما في الاراضي الموات من الحشيش او الشوك ووضعه في اطرافها ووضع عليه التراب بوجه مانع لوصول ماء السيل اليها ولم يتم مسناتها فلا يكون احيى تلك الاراضي ولكن يكون حجرها

﴿ مادة ١٢٧٩ ﴾ اذا ححر شخص محلا من اراضي الموات يكون احيى من غيره بذلك المحل ثلاث سنين فاذا لم يحجره الى ثلاث سنين فلا يبقى له حق ويجوز ان يعطى لغيره على ان يحجره

﴿ مادة ١٢٨٠ ﴾ من حفر بئرا في اراضي الموات باذن السلطان فهو ملكه

## ﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ في بيان حريم الابار المحفورة والمياه المجرأة والاشجار المغروسة ﴾

﴿ بالاذن السلطاني في الاراضي الموات ﴾

﴿ مادة ١٢٨١ ﴾ حريم التربعين حقوقها من جهاتها من كل طرف اربعون ذراعا

﴿ مادة ١٢٨٢ ﴾ حريم منع الاعين يعني الماء المستخرج من الارض الجاري على وجهها من كل طرف خمسمائة ذراع

﴿ مادة ١٢٨٣ ﴾ حريم النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكرى كل وقت من كل طرف مقدار نصفه فيكون مقدار حريمه من جانبيه مساويا عرضة

ماده

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٢٨٤ ﴾ حريم النهر الصغير المحتاج للسكرى يعنى الجداول والقنى تحت الارض على مقدار ما يلزمها من المحل لاجل طرح الاحجار والطين عند كبرها  
 ﴿ مادة ١٢٨٥ ﴾ حريم القناة الجارية مؤوها على وجه الارض كالعين في كل طرف خمسمائة ذراع

﴿ مادة ١٢٨٦ ﴾ حريم الآبار ملك اصحابها لا يجوز لغيرهم ان يتصرف فيها يوحه من الوحوه ومن حفر بئرا في حريم آخر زدم وعلى هذا الوجه ايضا حريم الينابيع والانهر والقنوات

﴿ مادة ١٢٨٧ ﴾ اذا حفر شخص بئرا بالاذن السلطاني في اقرب من حريم بئرا آخر فحريم هذا البئر في سائر جهاتها ايضا اربعون ذراعا لكن في جهة البئر الاولى ليس له ان يتجاوز حريمها

﴿ مادة ١٢٨٨ ﴾ اذا حفر شخص بئرا في خارج حريم بئر فذهب ماء البئر الاولى الى الثانية فلا شيء عليه كما لو قح شخص دكانا عند دكان آخر وكسدت تجارة الاول فلا يعلق الثاني

﴿ مادة ١٢٨٩ ﴾ حريم الشجرة المغروسة بالاذن السلطاني في ارضي الموات من كل جهة خمسة اذرع لا يجوز لغيره غرس شجرة في هذه المسافة

﴿ مادة ١٢٩٠ ﴾ ساقية لشخص حاربة في عرصه آخر فضررها بقدر ما يمسك الماء لصاحب الساقية واذا كان طرفها مرتفعين فلا ارفع منهما ايضا لصاحب الساقية وان لم يكن طرفها مرتفعين ولم يوجد دليل ايضا على ان احدهما ذوبد بان كان عليهما اشجار مغروسة فاضرف لصاحب العرصه لكن لصاحب الساقية ان يضرح الطين الى طرفها وقت كبرها

﴿ مادة ١٢٩١ ﴾ لا حريم لبئر حفرها شخص في ملكه ولجاره ايضا ان يحفر بئرا اخرى في ملك نفسه عند تلك البئر ونيس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله انما تجدد ماء بئري

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل السابع ﴾

## ﴿ في بيان المسائل المائدة الى احكام الصيد ﴾

﴿ ماده ١٢٩٢ ﴾ الصيد جائز سواء كان بالالات الجارحة كالرمح والبنقفة او غيرهما كالشبكة او بالحيوان المعتزس العلم كالكلب او بالطائر الجارح كالصقر

﴿ ماده ١٢٩٣ ﴾ الصيد هو الحيوان المستوحش من الانسان

﴿ ماده ١٢٩٤ ﴾ كما ان الحيوانات الاهلية لا تصاد كذلك الحيوان البري المستأنس بالانسان ايضا لا يصاد بـسواء على ذلك الحجام المعلوم انه غير يرى بدلالة امثاله او الصقر الذي يرحله الجرس او الغزال الذي في عنقه الطوق اذا اذا امسكها احد تكون من قبيل اللقطة فيلزمه الاعلان بها كي تعطى لصاحبها  
﴿ ماده ١٢٩٥ ﴾ شرط الصيد كونه ممتعا عن الانسان بقدرته على الفرار بـرجله او جناحه فان صار الى حال لا يقدر على الفرار والخلاص كغزال مثلا وقع في نثر فيكون قد خرج من حال الصيدية

﴿ ماده ١٢٩٦ ﴾ من اخرج صيدا عن حال صيدته كان قد امسكه

﴿ ماده ١٢٩٧ ﴾ الصيد لمن امسكه مثلا اذا رمى شخص صيدا ففر بـرجح لا يقدر على الخلاص معه صار مالكه لكن اذا كان جرحه خفيفا بصورة يتخلص معه فلا يكون مالكه فيرمى آخر اياه او بمسكه بصورة اخرى يكون مالكه وكذا لو رمى شخص صيدا وبعد ان اوقعه نهض هاربا فباخذ آخر اياه يملكه

﴿ ماده ١٢٩٨ ﴾ اذا رمى صيادان صيدا برصاصهما واصابا يصير ذلك الصيد مشتركا بينهما مناصفة

﴿ ماده ١٢٩٩ ﴾ اذا ارسل صيادان كليهما المعلنين واصابا صيدا فذلك الصيد بين صاحبيهما مشترك واذا امسك كل واحد منهما صيدا يكون لصاحبه وكذلك

### ❖ النجاة ❖

وكذلك اذا ارسل اثنان كليهما المعلمين فاورقع احدهما صيدا والثاني قتله فان كان الكلب الاول اوصله الى حالة لا يمكن التخلص معها فذلك الصيد لصاحبه ❖ ماده ١٣٠٠ ❖ في ساقية شخص وجدوله سمك لا يمسك من غير صيد فلاخر ان يستملكه بالصيد

❖ ماده ١٣٠١ ❖ شخص هيا محلا في حافة الماء لاجل صيد السمك فجسده سمك كثير واخذ الماء بانقله فان كان ذلك السمك يمسك من غير صيد فهو لذلك الشخص وان كان احد ذلك السمك محتاجا الى الصيد لكثرة الماء في ذلك المحل فلا يكون السمك لذلك الشخص و يسوغ لآخر ان يستملكه بالصيد

❖ ماده ١٣٠٢ ❖ اذا دخل صيد دار انسان فاغلق بابه لاجل اخذه يصير مالكا له لكن لا يكون مالكا له بلا احراز باغلاق بابه فلو جاء آخر واخذه ملكه

❖ ماده ١٣٠٣ ❖ اذا وضع شخص في محل شباك ما كالمشرك والشبكة لاجل الصيد فوقع فيه صيد يكون لذلك الشخص لكن اذا نشر شخص شبكة لاجل جفائها ووقع فيها صيد فلا يكون له كما لو وقع صيد في حفرة في اراضي شخص فانه يجوز لآخر ان يستملكه بالاخذ لكن اذا حفر صاحب الاراضي تلك الحفرة لاجل الصيد فانه يصير احق به من سائر الناس انظر الى ماده ١٢٥٠

❖ ماده ١٣٠٤ ❖ اذا اتخذ حيوان وحشى عشا في بستان شخص وباض فيه فلا يكون ملكا له فاذا جاء آخر واخذ بيضه او افراخه فليس لصاحب البستان ان يسترد ذلك منه لكن اذا هيا صاحب البستان بستانه لاجل ان يبيض فيه او يفرخ ذلك الحيوان الوحشى فجاء وباض وفرخ فيه فيبيضه وافراخه له

❖ ماده ١٣٠٥ ❖ شخص اتخذ في بستانه محلا لتحل فسلها له لانه معدود من منافع بستانه لا يجوز لاحد ان يتعرض له لكن ينزله اعطاء عشره الى بيت المال \*

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٠٦ ﴾ النحل المجمعة في كواره شخص بعد مالا محرزا وعسله ايضا مال ذلك الشخص

﴿ مادة ١٣٠٧ ﴾ اذا طردت النحل من كواره احد الى دار آخر واخذها صاحب الدار فلصاحب الكواره ان يستردها



## ﴿ الباب الخامس ﴾

﴿ في بيان النفقات المشتركة ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان تعميرات الاموال المشتركة وسائر مصارفها ﴾

﴿ مادة ١٣٠٨ ﴾ الملك المشترك متى احتاح الى التعمير والترميم بعمره اصحابه بالاشتراك على مقدار حصصهم

﴿ مادة ١٣٠٩ ﴾ اذا عمر احد الشريكين الملك المشترك باذن الآخر وصرف من ماله قدرا معروفا له الرجوع بحصة شريكه يعنى يأخذ من شريكه مقدار ما اصاب حصته من المصروف

﴿ مادة ١٣١٠ ﴾ اذا احتاح الملك المشترك الى التعمير واحده الشريكين فائب واراد الآخر التعمير فانه يستأذن الحاكم ويصير اذن الحاكم قائما مقام اذن الغائب صاحب الحصة يعنى ان تعمير صاحب الحصة الحاضرة الملك المشترك باذن الحاكم في حكم اخذه الاذن من شريكه العائب فيرجع عليه بحصته من المصروف

﴿ مادة ١٣١١ ﴾ اذا عمر شخص الملك المشترك بدون اذن من الشريك او من الحاكم يكون متبرعا يعنى ليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته من المصروف سواء كان ذلك الملك المشترك قابِل القسمة او لم يكن

﴿ مادة ١٣١٢ ﴾ اذا طلب شخص تعمير الملك المشترك القابل للقسمة وكل شريكه بمنها



## ﴿ المجلة ﴾

ممتعا وعمره بدون اذن يكون متبرعا يعني لا يسوغ له الرجوع على شريكه بحصته وان كان ذلك الشخص قد راجع الحاكم عند امتناع شريكه فناء على مادة ٢٥ لا يجبر على التعمير لكن يجبر على القسمة وذلك الشخص بعد القسمة يفعل بحصته ما يشاء

﴿ مادة ١٣١٣ ﴾ الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالأطاحون والجام اذا احتاج الى العمارة وطلب احد الشريكين تعميره وامتنع الآخر فيصرف عليه قدرا معروفا باذن الحاكم وعمره ويكون مقدار ما اصاب حصة شريكه من المصارف التعميرية دينا له عليه وله ان يستوفي دينه هذا من اجرته بايجار ذلك الملك المشترك وان عمر من غير اذن الحاكم فلا ينظر الى مقدار ما صرف ولكن له ان يستوفي المقدار الذي اصاب حصة شريكه من قيمة البناء وقت التعمير على الوجه للشروح

﴿ مادة ١٣١٤ ﴾ اذا تهدم بالكلية الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالأطاحون والجام وصار فرصة وطلب احد اصحابه بنائه وامتنع الآخر تقسم الفرصة ولا يجبر على البناء

﴿ مادة ١٣١٥ ﴾ اذا تهدمت الازنية التي فوقانيها لواحد وتحتانيها لآخر او احترقت فكل واحد يبرأ من الباقي ليس لاحدهما ان يمنع الآخر ويقول صاحب الفوقاني اصاحب التحتاني عمر ابنيتك لارك انا ما ينبغي عليها فان امتنع صاحب التحتاني يستأذن صاحب الفوقاني الحاكم ويشي الازنية افوقى والتحتاني ويمنع صاحب التحتاني من التصرف حتى يعطيه حصة مصرره

﴿ مادة ١٣١٦ ﴾ اذا تهدم حائط مشترك بين جارين وكان عليه حولة لهما كقصر اورؤس جدوع وعمر احدهما عند امتناع الآخر فله منع شريكه من وضع حولة على ذلك الحائط حتى يؤديه نصف مصرفه

﴿ مادة ١٣١٧ ﴾ اذا تهدم حائط بين دارين فصار يرى من احد الدارين مقر نساء الاخرى واراد صاحب احدى الدارين تعمير الحائط مشتركاً وامتنع

## ﴿ المجلة ﴾

صاحب الاخرى فلا يجبر على البناء لكن يجبر من طرف الحاكم على اتخاذ سستة بينهما بالاشترك من دف او شئ غيره

﴿ ماده ١٣١٨ ﴾ اذا حصل الحائط المشترك بين جارين وهن وخيف من سقوطه واراد احدهما تقضه وامتنع الآخر فيجبر على التقض والهدم بالاشترك  
 ﴿ ماده ١٣١٩ ﴾ اذا احتاح العقار المشترك بين الصغيرين او بين الوقفين الى التعمير وكان ابقاؤه على حاله مضرا واحدا الوصيين او احد المتولين بطلب التعمير والآخر يمتنع يجبر على التعمير مثلا اذا كان بين دارى صغيرين حائط مشترك خيف من سقوطه ووصى احدهما بطلب التعمير ووصى الآخر بأبى يرسل من طرف الحاكم امين وينظر ان كان في ترك هذا الحائط على حاله في الواقع ضرر معلوم في حق الصغيرين فيجبر الوصى الآبى على تعمير ذلك الحائط مشتركا مع وصى الآخر من مال الصغيرين كذلك اذا كانت دار مشتركة بين وقفين واحتاجت الى التعمير وطلب احد المتولين التعمير وامتنع الآخر يجبر من طرف الحاكم على التعمير من مال الوقف

﴿ ماده ١٣٢٠ ﴾ اذا كان حيوان مشترك بين اثنين وابى احدهما تربته وراجع الآخر الحاكم يأمر الحاكم الآبى بقوله اما ان تنبع حصتك واما ان تربى الحيوان مشتركا

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

﴿ فى حق كرى النهر والمجارى واصلاحها ﴾

﴿ ماده ١٣٢١ ﴾ كرى النهر الذى هو غير مملوك اصلاحه على بيت المال فان لم يكن وسعه فى بيت المال يجبر الناس على كربه

﴿ ماده ١٣٢٢ ﴾ كرى النهر المملوك المشترك على اصحابه يعنى على له حق الشرب لا يشاركهم فى مؤنة الكرى والاصلاح اصحاب حق الشفة  
 ماده

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٢٣ ﴾ طلب بعض اصحاب حق الشرب تطهير النهر المشترك و ابنى البعض فينظر ان كان النهر عاما يجبر الابن على الكرى مع البقية بالاشتراك ( انظر الى ماده ٢٦ ) وان كان النهر خاصا فاطالون يكررون ذلك النهر باذن الحاكم و يمنعون المحتع عن الانتفاع بالنهر حتى يؤدي مقدار ما اصاب حصته من المصرف

﴿ مادة ١٣٢٤ ﴾ اذا امتنع كافة اصحاب حق لشرب من رى انهر المشترك فان كان النهر عاما يجبرون على الكرى و ان كان خاصا لم يجبروا

﴿ مادة ١٣٢٥ ﴾ النهر العام مملوكا او غير مملوك اذا كان في حافة ارض لاحد و ليس من غيرها طريق للعامة المرور من تلك الارض لاجل الاحتياجات كشرب الماء و اصلاح النهر و لبس لصاحبها المنع

﴿ مادة ١٣٢٦ ﴾ مؤنة كرى النهر المشترك و اصلاحه يتشدد من الاصلى و جلة ارباب الحصص مشاركون في ذلك و اذا جاوز اعلى ارض لصاحب حصه برى و هكذا ينزل الى آخره لان القرامة بالعمية ( انظر الى ماده ٨٧ ) مثلا نهر مشترك بين عشرة احتاح الى الكرى فصارف اعلى حصه الى نهابة اراضيها على الجميع و بعده على التسعة و اذا جاوز اراضي الثاني فينقسم على الثمانية بعده على هذا السباق يذهب فصاحب الحصه السفلى يشارك الجميع في المصرف و بعده يقوم بمصارف حصته و حده في هذه الجهة يصير مصرف صاحب الحصه العليا اقل من الجميع و مصرف صاحب الحصه السفلى اكثر منهم

﴿ مادة ١٣٢٧ ﴾ مؤنة تنزيل السباق الماخ تشدد من الاسفل هكذا الجميع يشتركون في مصرف حصه السباق الكائن في عرصه صاحب الحصه السفلى و كلما تجاوز منه الى ما فوقه برأ صاحب الحصه و هكذا يبرأون واحدا واحدا و صاحب الحصه العليا يقوم بحصته و حده في هذه الجهة يكون مصرف صاحب الحصه السفلى اقل من الجميع و مصرف صاحب الحصه العليا اكثر منهم

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٢٨ ﴾ تعبير الطريق الخاص أيضا كالسياق المالح يتبدى من الاسفل  
ويعتبر قد اى مدخله اسفل و انتهاء اعلى و صاحب الحصنة التى فى مدخله  
يصير مشاركا فى المصارف التعميرية العائنة الى حصته وحدها و صاحب الحصنة  
التى فى انتهاء بعد مشاركته كل واحد فى مصارف حصته يقوم بمصارف حصته  
وحده

## ﴿ الباب السادس ﴾

﴿ فى بيان شركة العقد ويشتمل على ستة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ فى بيان تعريف شركة العقد وتقسيمها ﴾

﴿ مادة ١٣٢٩ ﴾ شركة العقد صارة من عقد شركة بين اثنين فاكثر على  
كون رأس المال والربح مشتركا بينهم

﴿ مادة ١٣٣٠ ﴾ ركن شركة العقد الايجاب والقبول لفظا او معنى مثلا  
اذا قال شخص لآخر شاركك بقدر كذا غروشا رأس مال على ان تأخذ وتعطى  
وقال الآخر قلت فتكون الشركة منعقدة بالايجاب والقبول لفظا و اذا اعطى  
شخص الف غرش الى الآخر قائلا ضع انت الف غرش واشتر ما لا وفعل الآخر  
مثل ما قال نصير الشركة منعقدة بقوله معنى

﴿ مادة ١٣٣١ ﴾ شركة العقد تنقسم الى قسمين فاذا عقد الشريكان  
عقد الشركة بينهما على المساواة التامة وكان مالهما الذى ادخله فى الشركة مما  
يصلح ان يكون رأس مال للشركة وكانت حصتهما متساوية من رأس المال والربح  
تكون الشركة معاوضة كما لو توفى رجل فأتخذ اولاده مجموع اموال ما انتقل اليهم  
من ابيهم رأس مال على ان يشتروا ويبيعوا من سائر الانواع ويقسم الربح بينهم على  
التساوى يكون عقد شركة معاوضة لكن وقوع شركة هكذا على المساواة التامة  
اندر و اذا عقدوا الشركة بلا شرط المساواة التامة تكون شركة عنان

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٣٢ ﴾ الشركة سواء كانت مقاوضة او عنانا اما شركة اموال واما شركة اعمال واما شركة وجوه فاذا عقد الشركاء الشركة على رأس مال معلوم من كل واحد مقدار معين على ان يعملوا جميعا او كل على حدة او مطلقا وما يحصل من الربح يقسم بينهم تكون شركة اموال واذا عقدوا الشركة وجعلوا رأس المال عملهم على تقبل العمل بعني تعهده والتزامه من آخر والكسب الحاصل اى الاجرة يقسم بينهم تكون شركة اعمال ويقال لها ايضا شركة ابدان وشركة صنائع وشركة تفصل كشركة خياطين او خياطة وصباغ واذا لم يكن لهم رأس مال وعقدوا الشركة على البيع والشراء نسبة وتقسيم ما يحصل من الربح بينهم تكون شركة وجوه

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

## ﴿ فى بيان الشرائط العمومية فى شركة العقد ﴾

﴿ مادة ١٣٣٣ ﴾ كل قسم من شركة العقد يتضمن الوكالة فكل واحد من الشريكين فى تصرفه يعنى فى الاحد والبيع وتقبل العمل من الغير بالاجرة وكىل عن الآخر فكما ان العقل والتمييز شرط فى الوكالة فكذلك ~~كون~~ كون الشريكين عاقلين ويميزين شرط فى الشركة ايضا على العموم

﴿ مادة ١٣٣٤ ﴾ شركة المقاوضة تتضمن الكفالة ايضا فاهلية المتفاوضين للكفالة شرط ايضا

﴿ مادة ١٣٣٥ ﴾ شركة "عنان" تتضمن الوكالة خاصة ولا تتضمن الكفالة فحين عقدها اذا لم تذكر الكفالة فكل واحد من الشركاء ليس بكفيل الآخر يجوز للصبي المأذون عقد شركة العنان لكن اذا ذكرت الكفالة حين عقد شركة العنان يصير كل واحد من الشركاء كفيل الآخر

﴿ مادة ١٣٣٦ ﴾ بيان تقسيم اربح بين اشركاء شرط فاذا بقى مبهما ومجهولا تكون اشركة فاسدة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٣٧ ﴾ كون حصص الربح التي تنقسم بين الشركاء كالنصف والثلث والرابع جزءا شائعا شرط اذا تناول الشركاء على اعطاء احدهم كذا غرضا مقطوعا تكون الشركة باطلة

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان الشرائط المنصوصة في شركة الاموال ﴾

- ﴿ مادة ١٣٣٨ ﴾ كون رأس المال من قبل النقود شرط
- ﴿ مادة ١٣٣٩ ﴾ المسكوكات النحاسية اراضي معدودة من النقود عرفا
- ﴿ مادة ١٣٤٠ ﴾ غير المسكوك من الذهب والفضة ان جرى التعامل به بين الناس عرفا وعادة فهو حكم النقود والا في حكم العروض
- ﴿ مادة ١٣٤١ ﴾ كون رأس المال عينا شرط لا يجوز ان يكون الدين بمعنى الذي في ذمم الناس رأس مال الشركة مثلا اذا كان لاثنتين في ذم أحد رجلين فلا يجوز ان يتخذ رأس مال وتعتد الشركة عليه وكذا اذا كان رأس مال احدهما عينا ورأس مال الآخر دينيا فالشركة غير صحيحة
- ﴿ مادة ١٣٤٢ ﴾ لا يصح عقد الشركة على الاموال التي ليست معدودة من النقود كالعروض والعقار يعنى لا يجوز ان تكون هذه رأس مال الشركة الا ان الشخصين اذا ارادا ان يتخذوا المال الذي ليس من قبل النقود رأس مال فكل واحد منهما يبيع نصف ماله الى الآخر وبعد حصول استراجهما يجوز لهما عقد الشركة على هذا المال المشترك كما لو كان لاثنتين نوع مال من المثليات مثلا لكل واحد مقدار حطة فخطا احدهما بالآخر فبعد حصول شركة الملك يجوز لهما ان يتخذوا هذا المال المخلوط رأس مال ويعتد عليه الشركة
- مادة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٣٤٣ ﴾ اذا كان لواحد بردون ولا آخر سمر فاشتركا على ان يؤجرا  
وما حصل من اجرته يقسم بينهما فالشركة فاسدة والاجرة الحاصلة تكون لصاحب  
البردون والسمر بسبب كونه تابعا للبردون لا يكون لصاحبه حصصة من الاجرة  
لكنه يأخذ اجر مثل سمره

﴿ ماده ١٣٤٤ ﴾ اذا كان لواحد دابة ولا آخر امتعة وتشاركا على تحصيل  
الامتعة على الدابة وبيعها على ان ما يحصل من الربح يكون بينهما مشتركا فالشركة  
فاسدة والربح الحاصل يكون لصاحب الامتعة وصاحب الدابة يأخذ اجر مثل دابته  
والدكان ايضا مثل الدابة بلن كان لواحد دكان ولا آخر امتعة فتشاركا على بيع  
الامتعة في الدكان على ان ما يحصل من الربح مشترك بينهما فالشركة فاسدة وربح  
الامتعة يكون لصاحبها وصاحب الدكان يأخذ اجر مثل دكانه

## ﴿ الفصل الرابع ﴾

## ﴿ في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد ﴾

﴿ ماده ١٣٤٥ ﴾ العمل يكون متقوما بالتقويم يعني ان العمل بتعين قيمته  
بتقوم ومن الجائز ان يكون عمل شخص اكثر قيمة بالنسبة الى عمل شخص آخر  
مثلا اذا كان شريكا شركة عنان ورأس مالهما متساو وكلاهما ايضا مشروط  
بعمله وشرط اعطاه احدهما حصه زائدة من الربح يكون الشرط جائزا لانه يجوز  
ان يكون احدهما في الاخذ والاعطاء امهر وعمله ازيد وانفع

﴿ ماده ١٣٤٦ ﴾ ضمان العمل نوع من العمل فاذا تشارك اثنان شركة  
صنائع بان وضع شخص في دكانه آخر من ارباب الصنائع على ان ما يتقبله هو وبتعهده  
من الاعمال يعمل الآخر ذلك وما يحصل من الكسب يعني الاجرة بينهما مناصفة  
تكون جائزة واستحقاق صاحب الدكان نصف الحصه بسبب كونه ضامنا ومتعهدا  
للعمل وفي ضمن ذلك ايضا يصير ثالثا منفعة دكانه

﴿ ماده ١٣٤٧ ﴾ كما ان استحقاق الربح يكون نارة بالمال او بالعمل كذلك

### ﴿ المجلة ﴾

بحكم مادة ٨٥ يكون تارة بالضمان كما ان في المضاربة يكون رب المال مستحقا للربح بآله والمضارب بعمله واذا اخذ واحد من ارباب الصنائع تليذا عنده واعمله ما تقبله وتعهد من العمل بنصف اجرته يكون جأراً والكسب يعني الاجرة المأخوذة من اصحاب العمل كما يكون نصفها مستحقا لذلك التليد بعمله يكون نصفها الآخر مستحقا للاستاذ ايضا بتعهده وضمان العمل

﴿ ماده ١٣٤٨ ﴾ اذا لم يوجد احد الامور الثلاثة السالفة الذكر يعني المال والعمل والضمان فلا استحقاق للربح مثلاً اذا قال شخص لا حرائت اتجر بمالك على ان الربح مشترك بيننا لا يوجب الشركة وفي هذه الصورة ليس له اخذ حصة من الربح الحاصل

﴿ ماده ١٣٤٩ ﴾ استحقاق الربح انما هو بالنظر الى الشرط المذكور في عقد الشركة وليس هو بالنظر الى العمل الواقع فالشريك المشروط عمله ولو لم يعمل بعد كانه عمل مثلاً الشريكان شركة صحيحة في حال اشتراط العمل على كليهما اذا عمل احدهما ولو لم يعمل الآخر بعدد او بغير عذر يقسم الربح بينهما على الوجه الذي اشترطاه حيث كل واحد منهما وكيل عن الآخر فعمل شريكه بعد هو ايضا كانه عمل

﴿ ماده ١٣٥٠ ﴾ الشريكان كل واحد منهما امين الآخر مال الشركة في يد كل واحد منهما في حكم الوديعة فاذا تلف مال الشركة في يد واحد منهما بلا تعد ولا تقصير فلا يكون ضامنا حصة شريكه

﴿ ماده ١٣٥١ ﴾ رأس المال في شركة الاموال يكون مشتركاً بين الشريكين متساوياً او متفاوتاً لكن في صورة كون رأس المال من واحد والعمل من آخر اذا كانت المقاوله على ان الربح مشترك بينهما تكون مضاربة كما تأتي في بابها المخصوص واذا كانت الربح قائماً عائداً الى العامل يكون قرضاً واذا شرط كون الربح قائماً عائداً الى صاحب رأس المال فيكون رأس المال في يد العامل بضاعة والعامل مستبضع ومن كون المستبضع في حكم الوكيل المتبرع بصير الربح والخسائر تماماً عائداً على صاحب المال



## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٥٢ ﴾ اذا مات احد الشريكين او جن جنونا مطبقا تفسخ الشركة لكن في صورة كون الشركاء ثلاثة او اكثر تفسخ الشركة في حق الميت او المجنون وحده وتبقى بين الآخرين

﴿ مادة ١٣٥٣ ﴾ تفسخ الشركة تفسخ احد الشريكين لكن علم الآخر بنفسه شرط فلا تفسخ اشركة ما لم يكن قد علم احدهما معلوما للآخر

﴿ مادة ١٣٥٤ ﴾ اذا فسخ الشريكان الشركة واقسماهما على كون النقود الموجودة لواحد والديون التي في الدم لا آخر لا تصح القسمة وفي هذه الصورة مهما يقبض الآخر من النقود الموجودة يكن مشتركا وما في الذم من الدين ايضا يبقى مشتركا بينهما انظر الى مادة ١١٢٣

﴿ مادة ١٣٥٥ ﴾ اذا اخذ احد الشريكين مقدارا من مال التجارة ومات وهو في حال العمل محملا تستوفى حصة شريكه من تركته انظر الى مادة ٨٠١

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

## ﴿ في بيان شركة المفاوضة ﴾

﴿ مادة ١٣٥٦ ﴾ المفاوضان احدهما كفيل الآخر كما بين في الفصل الثاني فاقرار احدهما كما يفقد في حق نفسه يكون نافذا في حق شريكه فإذا اقر احدهما بدين فلهقرله ان يطالب ايهما شاء ومهما ترتب دين على احد المفاوضين اى نوع كان في المعاملات الجارية في الشركة كالبيع والشراء والاجارة يلزم الآخر ايضا وكما ان ما باعه احدهما يجوز رده على الآخر بالعيب كدك ما اشتراه احدهما يجوز ان يردده الآخر بالعيب

﴿ مادة ١٣٥٧ ﴾ المأكولات والالسة وسائر الخواص الضرورية التي يأخذها احد المفاوضين لنفسه واهله وعياله خاصة لا حق لشريكه فيها لكن يجوز للبايع مطالبة شريكه بمن هذه الاشياء بحسب الكفالة ايضا

### ❖ المجلة ❖

❖ ماده ١٣٥٨ ❖ المفاوضان في شركة الاموال كما ان كونهما متساويين بمقدار رأس كلتهما وحصةهما من الربح شرط كذلك عدم وجود فضلة عن رأس مال احدهما تصلح رأس مال شركة بمعنى النقود او الاموال التي في حكم النقود شرط اما اذا كان لاحدهما فضلة عن رأس مال الشركة فلا تصلح رأس مال بمعنى عرضا او عقارا او ديناً في ذمة آخر فلا تضر المفاوضة

❖ ماده ١٣٥٩ ❖ الشريكان في شركة الاعمال اذا عقدا شركتهما على ان ينقل كل واحد منهما اى عمل كان وعلى السوية ضمانهما العمل وتعهدهما وعلى تساويهما في الفائدة والضرر ومهما ترتب بسب الشركة على احدهما يكن الآخر كفيلا به تكون مفاوضة وفى هذه الصورة تجوز مطالبة كل واحد منهما ايها كان باجرة الاجير واجرة الدكان واذا ادعى شخص بتساع واقربه واحد منهما يكون اقراره نافذا وان انكره الآخر

❖ ماده ١٣٦٠ ❖ واذا عقد الشركه اثنان على اخذ المال نسيئة وبيعه وكون المال المشتري وغنه وربحه مشتركا بينهما مناصفة وكل واحد منهما كفيلا الآخر تكون مفاوضة شركة الوجوه

❖ ماده ١٣٦١ ❖ بشرط في عقد المفاوضة ذكر لفظ المفاوضة او تعداد جميع شرائطها واذا عقدت الشركة مطلقة تكون عتانا

❖ ماده ١٣٦٢ ❖ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة في هذا الفصل على الوجه المار تنقلب المفاوضة عتانا مثلا اذا دخل الى يد واحد من المفاوضين في شركة الاموال مال بالارث او بطريق الهبة فاذا كان يصلح رأس مال للشركة كالنقود تنقلب المفاوضة عتانا لكن اذا كان رأس مال الشركه ليس بمال كالعروض والعقار فلا يضر بالمفاوضة

❖ ماده ١٣٦٣ ❖ كل ما كان شرطا لصحة شركة العتانة فهو شرط ايضا لصحة المفاوضة

❖ ماده ١٣٦٤ ❖ كل ما جاز من التصرف للشريكين شركة عتانة يجوز ايضا للمفاوضين

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الخامس ﴾

﴿ في حق شركة العنان وهويشتل على ثلاثة مباحث ﴾

## ﴿ المبحث الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال ﴾



﴿ مادة ١٣٦٥ ﴾ لا يشترط في الشريكين شركة عنان كون رأس مالهما متساويا بل يجوز كون رأس مال احدهما ازيد من رأس مال الآخر وكل واحد منهما لا يكون محمورا على ادخال جميع نقده الى رأس المال بل يجوز ان يعقد الشركة على مجموعه او على مقدار منه فبهذه الجهة يجوز ان يكون لهما فضلة عن رأس مالهما تصلح ان تكون رأس مال شركة كنقدهما مثلا

﴿ مادة ١٣٦٦ ﴾ كما يجوز كون عقد الشركة على عموم التجارات كذلك يجوز ايضا عقدها على نوع تجارة خاصة كتجارة الذخيرة مثلا

﴿ مادة ١٣٦٧ ﴾ كيفما شرط تقسيم الربح في الشركة الصحيحة فذلك الشرط يراعى على كل حال

﴿ مادة ١٣٦٨ ﴾ يقسم الربح في الشركة الفاسدة على مقدار رأس المال فإذا شرط لاحد الشريكين زيادة فلا تعتبر

﴿ مادة ١٣٦٩ ﴾ الضرر والخسار الواقع فلا تعد ولا تقصير ينقسم على كل حال على مقدار رأس المال وإذا شرط على وجه آخر فلا يعتبر

﴿ مادة ١٣٧٠ ﴾ اذا شرط الشريكان تقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال سواء كان رأس المال متساويا او متفاوتا لا يكون صحيحا وينقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال كما شرطا سواء شرط عمل الاثنين او شرط عمل الواحد وحده الا انه اذا شرط عمل واحد وحده يكون رأس مال الآخر في يده في حكم البضاعة

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٧١ ﴾ اذا تساوى الشريكان في رأس المال وشرطا من الربح حصته  
 بينهما لاحدهما مثلاً كثنى الربح وكان ايضا عمل الاثنين مشروطا فالشركة صحيحة  
 والشرط معتبر انظر الى مادة ١٣٤٥ اما اذا شرط عمل احدهما وحده فينظر  
 ان كان العمل مشروطا على الشريك الذى حصته من الربح زائدة فكذلك الشركة  
 صحيحة والشرط معتبر ويصير ذلك الشريك مستحقا ربح رأس ماله بماله و الزيادة  
 بعمله لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة كانت الشركة  
 شبه المضاربة وان كان العمل مشروطا على الشريك الذى حصته من الربح قليلة  
 فهو غير حازر فيقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال لانه اذا قسم الربح على  
 الوجه الذى شرطاه فلا يكون شئ مقابل من مال او عمل او ضمان للزيادة التى  
 يأخذها الشريك الذى لم يعمل واستحقاق الربح انما هو بواحد من هذه الامور الثلاثة  
 انظر الى مادة ١٣٤٧ و ١٣٤٨

﴿ مادة ١٣٧٢ ﴾ اذا شرط تقسيم الربح على التساوى بين الشريكين اللذين  
 رأس مالهما متفاضل مثلاً رأس مال احدهما مائة الف غرس ورأس مال الآخر  
 مائة وخمسون الفا يكون شرط احد حصته الزيادة من الربح بالنسبة الى الذى رأس  
 ماله قليل كشرط زيادة الربح الى احد الشريكين المتساويين في رأس المال فاذا  
 شرط عمل الاثنين او عمل الشريك ذى الحصة الزائدة من الربح يعنى قليل رأس المال  
 تكون الشركة صحيحة والشرط معتبرا وان شرط عمل ذى الحصة القليلة  
 من الربح يعنى الشريك الذى رأس ماله كثير فهو غير جازر فيقسم الربح بينهما على  
 مقدار رأس ماله

﴿ مادة ١٣٧٣ ﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين ان يبيع مال الشركة  
 سواء كان بالنقد او بالنسيئة بما قل او كثر

﴿ مادة ١٣٧٤ ﴾ يجوز لاحد الشريكين ايها كان حال ككون رأس مال  
 الشركة في يده ان يشتري الاموال بالنقد والنسيئة لكن اذا اشترى مالا بالغن  
 انفا حاش لا يكون المال للشركة بل يكون له

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٣٧٥ ﴾ لا يجوز لاحد الشريكين الذى ليس فى يده راس مال الشركة ان يشتري مالا لاجل اشركته فان اشترى كان ذلك المال له

﴿ مادة ١٣٧٦ ﴾ اذا اشترى احد اشريكين بدراهم نفسه شيئا ليس من جنس تجارتها يكون ذلك الشيء له خاصة ليس لمشاركه منه حصة لكن مع كون رأس مال الشركة فى يد احدهما اذا اشترى مالا من جنس تجارتها ولو بال نفسه يصير للشركة مثلا اذا عقد الشركه اثان على تجارة البر فاشترى احدهما حصانا بمان نفسه يكون له وليس لشريكه حصة فى ذلك الحصان لكن اذا استترى ثوب بزي يكون للشركة ولو اشهد حال شرائه بان قال هذا الثوب اشتريته لنفسى ليس لشريكى فيه حصة لا يعيد ويكون ذلك ثوب مشتركا بينه وبين شريكه

﴿ مادة ١٣٧٧ ﴾ حقوق العقد انما تعود الى العاقد فاذا اشترى احد الشريكين مالا فقبضه مع تأدية ثمنه يكون لازما عليه وحده فى هذه الجهة كان ثمن المال الذى اشتراه احدهما انما يطالب به هو ولا يضاف لشريكه وكذا احد الشريكين اذا باع ماء فقبض ثمنه انما هو حقه ومن هذه الجهة اذا ادى المشتري ثمنه الى الاخر يكون بريئا من حصة الشريك الذى قبض الثمن وحده ولا يبرأ من حصة الشريك العاقد وكذا اذا وكل الشريك العاقد شخصا فى قبض ثمن المال الذى باعه فليس لشريكه عزه لكن اذا وكل احد الشريكين شخصا فى بيع او شراء او اجارة للشريك الاخر عرله

﴿ مادة ١٣٧٨ ﴾ الرد باعيب ايضا من حقوق العقد ها استره احد اشريكين فليس للاخر رده باعيب وما باعه احدهما لا يرد باعيب على الآخر

﴿ مادة ١٣٧٩ ﴾ كل واحد من اشريكين له ايداع وايضاع مال الشركة وله ان يعطيها مضاربة وله عقد الاجارة مثلا له استئجار دكان واجبر لاجل حفظ مال الشركة لكن ليس له ان يخلط مال اشركته بمانه ولا ان يعقد شركة مع اخر بدون اذن شريكه من فعل وضاع مال اشركته يكن ضامنا حصة شريكه

### ﴿المجلة﴾

﴿ماده ١٣٨٠﴾ لا يجوز لاحد الشريكين ان يقرض آخر مال الشركة مالم يأذن شريكه لكن له ان يستقرض لاجل الشركة ومهما استقرض احدهما من الدراهم يكن دين شريكه ايضا بالاشتراك

﴿ماده ١٣٨١﴾ اذا ذهب احد الشريكين الى ديار اخرى لاجل امور الشركة يأخذ مصرفه من مال الشركة

﴿ماده ١٣٨٢﴾ اذا فوض احد الشريكين امور الشركة الى رأى الآخر فانما اعمل برأيه او اعمل ما تريد فله ان يعمل كل شيء من توابع التجارة فيجوز له رهن مال الشركة والارتهان لاجلها والسفر بمال الشركة وخلط مال الشركة بماله وعقد الشركة مع آخر لكن لا يجوز له اتلاف المال ولا التملك بغير عوض الا بصريح اذن شريكه مثلاً لا يجوز له ان يقرض من مال الشركة ولا ان يهب منه الا بصريح اذن شريكه

﴿ماده ١٣٨٣﴾ اذا نهى احد الشريكين الآخر بقوله لا تذهب بمال الشركة الى ديار اخرى او لاتبع المال نسبة فلم يسمع وذهب الى ديار اخرى او باع نسبة بضمى حصة شريكه من الخسار الواقع

﴿ماده ١٣٨٤﴾ اقرار احد الشريكين شركة عنان بدين في معاملاتها لا يصري على الآخر فاذا اقر ان هذا الدين انما لزم بعقده ومعاملته خاصة فيكون ايفاؤه بتمامه لازماً عليه وان اقر انه دين لزم من معاملتها معا فيكون لازماً عليه تأديبة نصفه وان اقر انما هو دين لزم من معاملة شريكه خاصة فلا يلزمه شيء

### ﴿المبحث الثانى﴾

﴿فى بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال﴾

﴿ماده ١٣٨٥﴾ شركة الاعمال عبارة عن عقد شركة على تقبل الاعمال فالاجيران المشتركان بعقدان الشركة على تعهد والتزام العمل الذى يطلب ويكلف

### ❦ المحلة ❦

وحصة كان جائزا: لانه يجوز ان يكون احدهما امهر في صنعة واصنع في العمل  
❦ ماده ١٣٩٢ ❦ الشريكان بضمان العمل يستحقان الاجرة فاذا عمل احد  
الشريكين وحده والآخر لم يعمل كما لو مرض او ذهب الى محل او جلس بطالا  
يقسم الربح والاجرة بينهما على الوجه الذي شرطاه

❦ ماده ١٣٩٣ ❦ اذا تلف او نعب المستأجر فيه بصنع احد الشريكين يكون  
ضامنا بالاشتراك مع الشريك الآخر والمستأجر يضمن ماله ايا شاء منهما ويقسم  
هذا الخسار بين الشريكين على مقدار الضمان مثلا اذا عقدا الشركة على تقبل  
الاعمال وتعهدها مناصفة يقسم الخسار ايضا مناصفة واذا عقدا الشركة على  
تقبل الاعمال وتعهدها ثلثين وثلثا يقسم الخسار ايضا حصتين وحصة

❦ ماده ١٣٩٤ ❦ عقد شركة الجمالين على التقبل والعمل على الاشتراك  
صحح

❦ ماده ١٣٩٥ ❦ اذا عقد الشركة اثنان بان يتقبلا العمل على ان الدكان  
من احدهما والآلات والادوات من الآخر يصح

❦ ماده ١٣٩٦ ❦ اذا عقد اثنان شركة الصنائع على ان الدكان من احدهما  
ومن الآخر العمل يصح انظر ماده ١٣٤٦

❦ ماده ١٣٩٧ ❦ اذا عقد اثنان شركة الاعمال لاحدهما بغل وللآخر جل  
على تقبل وتعهده نقل المحولة متساويا يصح ويقسم الكسب الحاصل والاجرة  
بينهما مناصفة ولا ينظر الى زيادة جل الجمل لان استحقاق البدل في شركة الاعمال  
يكون بضمان الشريكين العمل لكن اذا لم يعقدا الشركة على تقبل العمل بل  
على ايجار الغل والجمل عينا وتقسيم الاجرة الحاصلة بينهما فالشركة فاسدة واى  
يؤجر من بغل او جل تكون اجرة عائدة لصاحبه لكن اذا اعان احدهما الآخر  
في التعميل والنقل يأخذ اجر مئ من عمله

❦ ماده ١٣٩٨ ❦ اذا عمل شخص في صنعة هو وابنه الذى في عياله فكافة  
الكسب

### ❦ المجلة ❦

الكسب لذلك الشخص وولده يعد معينا له كما اذا اعان شخصا ولده الذي في عياله حال غرسه شجرة فذلك الشجرة للشخص ولا يكون ولده مشاركا له

### ❦ المبحث الثالث ❦

من في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه ❦

❦ ماده ١٣٩٩ ❦ كون حصة الشريكين على التساوى في المال المشتري ليس بشرط مثلا كما يجوز كون ما احدهما من المال بينهما على المناصفة يجوز ايضا ان يكون ثلثين وثلثا

❦ ماده ١٤٠٠ ❦ استحقاق الربح في الوجوه انما هو بالضمن

❦ ماده ١٤٠١ ❦ ضمان ثمن المال المشتري يكون بالنظر الى حصة الشريكين فيه

❦ ماده ١٤٠٢ ❦ تكون حصة كل واحد من الشريكين في الربح بقدر حصته في المال المشتري واذا شرط الى واحد زيادة عن حصته في المال المشتري يكون الشرط لغوا ويقسم الربح بينهما على مقدار حصتهما من المال المشتري مثلا اذا شرط كون الاشياء المأخوذة بينهما مناصفة يكون الربح ايضا مناصفة وان شرط كونها ثلثين وثلثا كان الربح ايضا ثلثين وثلثا نكس في حال مشروطة الاشياء على النصفية اذا شرط تقسيم الربح ثلثين وثلثا فهذا الشرط لا يعتبر ويقسم الربح بينهما مناصفة

❦ ماده ١٤٠٣ ❦ يقسم الضرر والخسار في كل حال على مقدار حصة الشريكين في المال المشتري سواء اشرا عقدا الشراء بالاتحاد او باشره احدهما وحده مثلا الشريكان شركة وجوه في صورة خسارهما في الاخذ والاعطاء اذا عقد الشركة على النصفية بينهما في المال المشتري يقسم الخسار بينهما ايضا على التساوى وان عقدا الشركة على كون الحصة ثلثين وثلثا في المال المشتري يقسم



## ﴿ المجلة ﴾

الضرر والخسار ايضا ثلثين وثلثا سواء اشترى المال الذى خسرا فيه بالاتحاد او اشتراه احدهما وحده لاجل الشركة

## ﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ فى حق المضاربة ويشتمل على ثلاثة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ فى بيان تعريف المضاربة وتقسيمها ﴾

﴿ ماده ١٤٠٤ ﴾ المضاربة نوع شركة على ان رأس المال من طرف والسعى والعمل من الطرف الآخر يقال لصاحب رأس المال رب المال وللعامل مضارب

﴿ ماده ١٤٠٥ ﴾ ركن المضاربة الائيجب والقول مثلا اذا قال رب المال للمضارب خذ هذا رأس مال مضاربة فاسع واعمل على ان الربح يسا مناصفة او ثلثين وثلثا او قالا قولا بغير معنى المضاربة كقولهم خذ هذه الدراهم واجعلها رأس مال والربح بيننا على نسبة كذا مشترك وقل المضارب تكون المضاربة منفعة

﴿ ماده ١٤٠٦ ﴾ المضاربة قسمان احدهما مضاربة مطلقة والاخر مضاربة مقيدة

﴿ ماده ١٤٠٧ ﴾ المضاربة المطلقة هى التى لا تقيد برمان ولا مكان ولا نوع تجارة ولا بتعيين بائع ولا مشتري فاذا تقيدت بواحد من هذه تكون مضاربة مقيدة مثلا اذا قال فى الوقت الغلاى اوفى المصكان الغلاى او اشترى الاموال الغلانية او عامل فلانا و فلانا او اهالى البلدة الغلانية تكون المضاربة مقيدة

## ﴿ الفصل الثانى ﴾

﴿ فى بيان شروط المضاربة ﴾

﴿ ماده ١٤٠٨ ﴾ يشترط اهلية رب المال للتوكيل والمضارب للوكالة

ماده

### في المجلة

في مادة ١٤٠٩ شرط رأس المال كونه مالا صالحا لرأس مال الشركة ( انظر الى الفصل الثالث من باب شركة العقد ) فلا يجوز ان يكون العروض والعقار والدين في الذم رأس مال في المضاربة لكن رب المال اذا اعطى شيئا من العروض الى المضارب وقال بيم هذا واعمل بئنه مضاربة وقبل المضارب وقض ذلك المال فباعه واتخذ نفود بئنه رأس مال الاخذ والاعطاء تكون المضاربة صحيحة كذلك اذا قال اقبض الدين الذي لي في ذمة فلان وقدره كذا غروشا واستعمله على طريق المضاربة وقبل تكون صحيحة

في مادة ١٤١٠ تسليم رأس المال الى المضارب شرط  
في مادة ١٤١١ يشترط في المضاربة كشركة العقد كون رأس المال معلوما وتعيين حصة العاقدين من الربح جزءا شائعا كالنصف والثلث لكن اذا عبر بالشركة على الاطلاق كقوله والربح مشترك بيننا يكون مصروفا الى المساواة ويقسم الربح مناصفة بين رب المال والمضارب  
في مادة ١٤١٢ اذا فقد شرط من هذه الشروط المذكورة مثلا اذا لم تكن حصة العاقدين من الربح جزءا شائعا بل تعين لاحدهما من الربح كذا غروشا ففسد المضاربة

### في الفصل الثالث

#### في بيان احكام المضاربة

في مادة ١٤١٣ المضارب امين رأس المال في يده في حكم الوديعة ومن جهة تصرفه في رأس المال هو وكيل رب المال واذا ربح يكون شريكا فيه

في مادة ١٤١٤ المضارب في المضاربة المضلقة بمحدد عقد مضاربة يكون مأذونا في العمل في لوازم المضاربة والاسياء التي تنفرع عنها فاولا يجوز له البيع والشراء لاجل الربح لكن اذا اشترى مالا بالعين افاحش يكون اخذه لنفسه لا يدخل في حساب المضاربة ثانيا يجوز له البيع سواء كان بالشقة او بالنسيئة بقليل

### ❖ المجلة ❖

الدراهم وكثيرها لكن يجوز له اعطاء المهلة في المرتبة التي جرى العرف والعادة بها بين التجار والافليس له بيع الاموال الى مدة طويلة لم تعرف بين التجار ثالثا يجوز له قبول الحوالة بمن المال الذي باعه رابعا يجوز له توصيل شخص آخر بالبيع والشراء خامسا يجوز له ايداع مال المضاربة والابضاع والرهن والارتمان والابجار والاستيجار سادسا يجوز له ان يسافر الى بلدة اخرى لاجل الاخذ والاعطاء

❖ مادة ١٤١٥ ❖ المضارب في المضاربة المطلقة لا يكون مأذونا بمجرد عقد المضاربة في خلط مال المضاربة بماله ولا في اعطائه مضاربة لكن اذا كان في بلدة من عادة المضاربين فيها خلط مال المضاربة بماله في المضاربة المطلقة يكون المضارب ايضا مأذونا في ذلك

❖ مادة ١٤١٦ ❖ اذا كان رب المال في المضاربة المطلقة قد فوض الى رأى المضارب امور المضاربة فاثبت له اعمل برأيتك يكون المضارب مأذونا بخلط مال المضاربة بماله وباعطائه مضاربة على كل حال لكن في هذه الصورة لا يكون مأذونا بالهبة والاقرض في مال المضاربة ولا بالدخول تحت الدين الاكثر من رأس المال بل احراء هذه الامور موقوف على صريح الاذن من رب المال

❖ مادة ١٤١٧ ❖ اذا خلط المضارب مال المضاربة بماله فالربح الحاصل يقسم على مقدار رأس المال يعنى ان ربح رأس ماله يأخذ هو وربح مال المضاربة يقسم بينه وبين رب المال على الوجه الذى شرطه

❖ مادة ١٤١٨ ❖ المال الذى احده المضارب بالنسبة زيادة على رأس المال بانن رب المال يكون مشتركا بينهما شركة وحوه

❖ مادة ١٤١٩ ❖ اذا ذهب المضارب لعمل المضاربة الى محل غير البلدة التى وجد فيها يأخذ مصرفه بالتقدر المعروف من مال المضاربة

❖ مادة ١٤٢٠ ❖ مهما شرط رب المال وقيد بالمضاربة المقيدة يلزم المضارب رعايته

❖ مادة ١٤٢١ ❖ اذا خرج المضارب عن مأذونيته وخالف الشرط يكون

خاصا

### ❦ المجلة ❦

خاصا وفي هذه الحال يعود الربح والخسارة في اخذه واعطائه عليه واذا تلف مال المضاربة يكون ضامنا

❦ مادة ١٤٢٢ ❦ اذا خالف المضارب رب المال حال نهيه اياه بقوله لا تذهب بمال المضاربة الى المحل الغلابي او لا تبع بالنسيئة فذهب بمال المضاربة الى ذلك المحل فتلف المال او باع بالنسيئة فهلك الشيء يكون المضارب ضامنا

❦ مادة ١٤٢٣ ❦ اذا وقت رب المال المضاربة بوقت معين فبمضي ذلك الوقت تنسخ المضاربة

❦ مادة ١٤٢٤ ❦ اذا عزل رب المال المضارب يلزم اعلامه بعزله وتكون تصرفات المضارب الواقعة معتبرة حتى يقف على العزل ولا يجوز له التصرف بالنقد التي في يده بعد وقوفه على العزل لكن اذا كان في يده اموال غير النقود يجوز له ان يبيعها ويبدلها بالنقد

❦ مادة ١٤٢٥ ❦ المضارب انما يستحق الربح في مقابلة عمله واحمل انما يكون متقوما بالعقد فاي مقدار شرط للمضارب في عقد المضاربة من الربح يأخذ حصته بالنظر اليه

❦ مادة ١٤٢٦ ❦ استحقاق رب المال للربح بماله فبكون جميع الربح له في المضاربة الفاسدة والمضارب في منزلة اجيره بأحد اجر المثل لكن لا يتجاوز المقدار المشروط حين العقد ولا يستحق اجر المثل ان لم يكن ربح

❦ مادة ١٤٢٧ ❦ اذا تلف مقدار من مال المضاربة يحسب في اوان الامر من الربح ولا يسرى الى رأس المال واذا تجاوز مقدار الربح وسرى الى رأس المال فلا يضمه المضارب سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة

❦ مادة ١٤٢٨ ❦ على كل حال يكون الضرر والخسارة عائدا على رب المال واذا شرط كونه مشتركا بينه وبين المضارب فلا يعتبر ذلك اشروط

❦ مادة ١٤٢٩ ❦ اذا مات رب المال او جرح حنونا مطلقا تنسخ المضاربة

❦ مادة ١٤٣٠ ❦ اذا مات المضارب محملا وصحمان في تركته انظر الى مادة

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الباب الثامن ﴾

﴿ في بيان المزارعة والمساقاة ويتقسم الى فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بيان المزارعة ﴾

﴿ مادة ١٤٣١ ﴾ المزارعة نوع شركة على كون الاراضى من طرف والعمل من طرف آخر يعنى ان الاراضى تررع والحاصلات تقسم بينهما

﴿ مادة ١٤٣٢ ﴾ ركن المزارعة الایجاب والقول فاذا قال صاحب الاراضى للفلاح اعطيتك هذه الارض مزارعة على ان حصتك من الحاصلات كذا وقال الفلاح قلت اورضيت او يقول قولاً يدل على الرضى او قال العلاح لصاحب الارض اعطنى ارضك على وجه المزارعة لاعمل فيها ورضى الآخر تنعقد المزارعة

﴿ مادة ١٤٣٣ ﴾ كون العاقدين عاقلين فى المزارعة شرط وكونهما باعین ليس بشرط فيحوز للصى المأذون عقد المزارعة

﴿ مادة ١٤٣٤ ﴾ يشترط تعيين ما يررع يعنى ما يبدر او تعميمه على ان يررع الفلاح ما شاء

﴿ مادة ١٤٣٥ ﴾ يشترط حين العقد تعيين حصة الفلاح جزءاً شائعاً من الحاصلات كالتصاف والثلث وان لم تتعين حصة او تعينت على اعطاء شئ من غير الحاصلات او على مقدار كذا مدا من الحاصلات فالمزارعة غير صحيحة

﴿ مادة ١٤٣٦ ﴾ يشترط كون الاراضى صالحة للزراعة وتسليمها الى الفلاح

﴿ مادة ١٤٣٧ ﴾ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة قل تكون المزارعة فاسدة

﴿ مادة ١٤٣٨ ﴾ كيفما شرط العاقدان فى المزارعة الصحيحة تقسم الحاصلات بينهما كذلك

﴿ مادة ١٤٣٩ ﴾ تكون كل الحاصلات فى المزارعة الفاسدة لصاحب البذر والآخر

## ﴿ المجلة ﴾

وللاخر اجرة ارضه ان كان صاحب ارض وان كان فلاحا فله اجر المثل  
﴿ ماده ١٤٤٠ ﴾ اذا مات صاحب الارض والزرع اخضر فالفلاح يداوم على  
العمل الى ان يدرك الزرع فلا يسوغ لورثة المتوفى منه واذا مات الفلاح فوارثه  
قائم مقامه ان شاء داوم على العمل الى ان يدرك الزرع فلا يسوغ لصاحب  
الارض منه

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان المساقاة ﴾

﴿ ماده ١٤٤١ ﴾ المساقاة نوع شركة على ان يكون اشجار من طرف وثرية  
من طرف آخر ويقسم ما يحصل من الثمر بينهما

﴿ ماده ١٤٤٢ ﴾ ركن المساقاة الإيجاب والقبول فاذا قال صاحب الاشجار  
للعامل اعطيتك اشجاري هذه بوجه المساقاة على ان تأخذ من ثمرتها كذا حصة  
وقبل العامل يعني ان الذي يربي الاشجار تتعهد المساقاة

﴿ ماده ١٤٤٣ ﴾ كون العاقدين عاقلين شرط

﴿ ماده ١٤٤٤ ﴾ كون حصة العاقدين في عقد المساقاة جزءا شائعا كانه نصف  
والثلث شرط ايضا كما في المزارعة

﴿ ماده ١٤٤٥ ﴾ تسليم الاشجار الى العامل شرط

﴿ ماده ١٤٤٦ ﴾ تقسيم الثمر في المساقاة الصحيحة بين العاقدين على وجه ما  
شرطا

﴿ ماده ١٤٤٧ ﴾ تكون الثمر الحاصلة في المساقاة الفاسدة بتمامها لصاحب  
الاشجار ويأخذ العامل اجر المثل

﴿ ماده ١٤٤٨ ﴾ اذا مات صاحب الاشجار واشتر فجة يقوم انعام على  
العمل الى ان تضح الثمر فلا يسوغ لورثة المتوفى منه واذا مات العامل فوارثه  
يكون قائما مقامه ان شاء داوم على العمل فلا يسوغ لصاحب الاشجار منه

❧ الكتاب الحادى عشر ❧ -  
❧ فى الوكالة ❧

❧ ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ❧

❧ المقدمة فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالوكالة ❧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايونى

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب الحادى عشر ﴾

﴿ فى الوكالة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالوكالة ﴾

﴿ ماده ١٤٤٩ ﴾ الوكالة تفويض احد امرة لآخر واقامته مقامه ويقال ذلك الشخص موكل ولمس اقامه وكيل واذلك الامر موكل به

﴿ ماده ١٤٥٠ ﴾ الرسالة هى تبليغ احد كلام الآخر من دون ان يكون له دخل فى التصرف لآخر ويقال للمبلغ رسول ولصاحب الكلام مرسل وللآخر مرسل اليه

﴿ الباب الاول ﴾

﴿ فى بيان ركن الوكالة وتقسيمها ﴾

﴿ ماده ١٤٥١ ﴾ ركن التوكيل الاجاب والقبول وهو ان يقول الموكل



### ﴿ المجلة ﴾

ويكلف من طرف المستأجرين سواء كانا متساويين او متفاضلين في ضمان العمل  
يعنى سواء عقدا الشركة على تعهد العمل وضمائنه متساويا او شرطا ثلث العمل  
مثلا لاحدهما والثلاث للآخر

﴿ ماده ١٣٨٦ ﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين تقبل العمل وتعهده  
ويجوز ايضا ان يتقبل واحد وآخر يعمل ويجوز ايضا للخياطين المشتركين شركة  
صنائع ان يتقبل احدهما المتاع ويقصه والاخر يخطه

﴿ ماده ١٣٨٧ ﴾ كل واحد من الشريكين وصكيل الآخر في تقبل العمل  
فالعمل الذى تقبله احدهما يكون ايفاؤه لازما عليه وعلى شريكه ايضا فعنان  
شركة الاعمال في حكم المفاوضة في ضمان العمل حيث ان العمل الذى تقبله احد  
الشريكين يطلب ايفاؤه المستأجر من ابهما اراد وكل واحد من الشريكين يكون  
مجبورا على ايفاء العمل ليس لاحدهما ان يقول هذا العمل تقبله شريكى فانا  
لا اخاطه

﴿ ماده ١٣٨٨ ﴾ عنان شركة الاعمال في حكم المفاوضة في اقتضاء البذل  
ايضا يعنى انه يجوز لكل واحد من الشريكين مطالبة المستأجر بتمام الاجر واذا  
دفعه المستأجر ايضا الى اى منهما يرى

﴿ ماده ١٣٨٩ ﴾ لا يجبر احد الشريكين على ايفاء ما تقبله من العمل بالذات  
ان شاء يعمل به بيده وان شاء يعطه الى شريكه او الى آخر لكن ان شرط المستأجر  
عمله بالذات يلزمه حينئذ عمله انظر الى ماده ٥٧١

﴿ ماده ١٣٩٠ ﴾ تقسيم الشركاء 'لربح بينهم على الوجه اندى شرطوه  
يعنى ان شرطوا تقسيمه متساويا يقسموه متساويا وان شرطوا تقسيمه متفاضلا كالثلث  
والثلثين مثلا يقسم حصتين وحصه

﴿ ماده ١٣٩١ ﴾ اذا شرط التساوى في العمل والتفاضل في الكسب كان  
جائزا مثلا اذا شرط الشريكان ان يعملوا متساويين وان يقسما الكسب حصتين

## ﴿ المجلة ﴾

وكلنك بهذا الخصوص فاذا قال الوكيل قبلت او قال كلاما آخر يشعر بالقول تنعقد الوكالة كذلك لو لم يقل شيئا وتثبت باجراء ذلك الخصوص بصح تصرفه لانه يكون قد قبل الوكالة دلالة ولكي اوردوها الوكيل بعد الاجاب لا يبقى له حكم بناء عليه لو قال الموكل وكلنك بهذا الخصوص ورد الوكيل الوكالة بقوله لا اقبل ثم باشر اجراء الموكل به لا يصح تصرفه

﴿ ماده ١٤٥٢ ﴾ الاذن والايازة توكيل

﴿ ماده ١٤٥٣ ﴾ الايازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة مثلا لو باع احد مال الآخر فضولا ثم اخبر صاحبه فايازه يكون كما قد وكله اولا

﴿ ماده ١٤٥٤ ﴾ الرسالة لبست من قبيل الوكالة مثلا لو اراد الصيرفي اقراض احد دراهم وارسل ذلك خادمه للاتيان بها يكون الخادم رسول ذلك المستقرض ولا يكون وكيله بالاستقراض كذلك الشخص الذي ارسله احد الى الحمار على ان يشتري فرسا اذا قال له ان فلانا يريد ان يشتري الفرس الملائني وقال الحمار بعته اياه بيكذا اذهب وقل له وسلم هذا الفرس اليه فاذا اتى الشخص وسلم الفرس وقل المرسل ذلك على المتوال المشروح ينعقد البيع بين المرسل والحمار ولا يكون ذلك الشخص الا واسطة ورسولا وليس بوكيل وكذلك لو قال احد للحرار ارسل لي كل يوم مقدار كذا لجمع خادمي فلان الذي يذهب ويأتي الى السوق وارسل ذلك على هذا الوجه يكون ذلك الخادم رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿ ماده ١٤٥٥ ﴾ يكون الامر مرة من قبيل الوكالة ومرة من قبيل الرسالة مثلا لو اشترى خادم من تاجر مالا بامر سيده يكون وكيله بالشراء واما لو اشترى المولى المال من التاجر وارسل خادمه على ان يأتيه به يكون رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿ ماده ١٤٥٦ ﴾ يكون ركن التوكيل مرة مطلقا يعني لا يكون معلقا بشرط او مضافا الى وقت او مقيدا بقيد ومرة يكون معلقا بشرط مثلا لو

### ﴿ المجلة ﴾

لو قال وكلتك على ان تباع فرسى هذا اتي فلان التاجر الى هنا وقبل الوكيل ذلك تعتقد الوكالة معلقة بمجيء التاجر ولو قيل ان يبيع الفرس اذا اتي التاجر والا فلا ومرة يـمـكـون مضافا الى وقت مثلا لو قال وكلتك على ان تباع دوابي في شهر نيسان وقل الوكيل ذلك يكون وكلا يحاول الشهر المذكور وله ان يبيع الدواب في الشهر المذكور واما قل حلوله فليس له ان يبيع ومرة يكون مقيدا بقيد مثلا لو قال وكلتك على ان تباع ساعتى هذه بالف غرش تكون وكالة الوكيل مقيدة بعدم البيع باقل من الف غرش

### ﴿ الباب الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان شروط الوكالة ﴾

﴿ ماده ١٤٥٧ ﴾ يشترط ان يكون الموكل مقتدرا على ايفاء الموكل به بناء عليه لا يصح توكيل الصبي غير المميز والمجنون واما في الامور التي هي ضرر محض في حق الصبي المميز فلا يصح توكيله وان اذنه الولي كانهبة والصدقة وفي الامور التي هي نفع محض يصح توكيله وان لم يأذنه الولي لقبول الهبة والصدقة واما في التصرفات المتعلقة بالبيع والشراء المترددة بين انتفع والضرر فان كان الصبي مأذونا بها فله ان يوكل والا فالتوكيل ينعقد موقوفا على احازة وليه

﴿ ماده ١٤٥٨ ﴾ يشترط ان يكون الوكيل قافلا ومميزا ولا يشترط ان يكون بالغاً بناء عليه يصح ان يكون الصبي المميز وكلا وان لم يكن مأذونا ولكن حقوق العقد عائدة الى موكله وليست بعائدة اليه

﴿ ماده ١٤٥٩ ﴾ يصح ان يوكل احد غيره في الخصوصيات التي يقدر على اجرائها و ايفاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات مثلا لو وكل احد غيره بابيع والشراء والايجار والاستيجار والرهن والارتمان والايداع والاستيداع والهبة والانتهاج والصلح والابراء والافرار والدعوى وطلب الشفعة ونسمة وايفاء الديون واستيفائها وقبض المال يجوز ولكن يلزم ان يكون الموكل به معلوما

## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الباب الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان احكام الوكالة ويشتمل على ستة فصول ﴾

﴿ ماده ١٤٦٠ ﴾ يلزم ان يضيف الوكيل العقد الى موكله في الهمة والاطارة والرهن والايدياع والاقرض والشركة والمضاربة والصلح عن انكار وان لم يضعه الى موكله فلا يصح

﴿ ماده ١٤٦١ ﴾ لا يشترط اضافة العقد الى الموكل في البيع والشراء والاحارة والصلح عن اقرار وان لم يضاف العقد الى موكله واكتفى باضافته الى نفسه صح ايضا وعلى كلتا صورتين لا تثبت الملكية الا لموكله ايضا ولكن ان لم يضاف العقد الى الموكل تعود حقوق العقد الى العاقد يعني الوكيل وان اضيف الى الموكل تعود حقوق العقد الى الموكل ايضا ويكون الموكل بهذه الصورة كالرسول مثلا لو باع الوكيل بالبيع مال الموكل واكتفى باضافة العقد الى نفسه ولم يضعه الى موكله يكون محورا على تسليم المبيع الى المشتري وله ان يطلب ويقبض الثمن من المشتري واذا حرج للمال المشتري مستحق وضبطه بعد الحكم يرجع المشتري على الوكيل بالبيع يعني يطلب الثمن الذي اعطاه اياه منه والوكيل بالشراء اذا لم يضاف العقد الى موكله على هذا الوجه يقبض المال الذي اشتراه ويجبر على اعطاء ثمنه للبائع من ماله وان لم يتسلم الثمن من موكله واذا ظهر عيب قديم في المال المشتري فلاوكيل حق الخصامة لاجل رده ولكن اذا كان الوكيل قد اضاف العقد الى موكله بان عقد البيع بقوله يفت بالوكالة عن فلان او اشترت فلان فعلى هذا الحال تعود حقوق العقد كلها الى موكله كما ذكر آنفا ويبقى الوكيل في حكم الرسول بهذه الصورة

﴿ ماده ١٤٦٢ ﴾ تعود حقوق العقد في الرسالة الى المرسل ولا تتعلق بالرسول اصلا

﴿ ماده ١٤٦٣ ﴾ المال الذي قبضه الوكيل بالبيع والشراء وايضا الدين واستيفائه

### ❦ المجلة ❦

واستيفائه وقبض العين من جهة هو في حكم الوديعة في يده واذا تلف بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان والمال الذي في يد الرسول من جهة الرسالة ايضا كذلك في حكم الوديعة

❦ ماده ١٤٦٤ ❦ لو ارسل المديون دينه الى الدائن وقل الوصول اليه تلف في يد الرسول فان كان رسول المديون يتلف من مال المديون وان كان رسول الدائن يتلف من مال الدائن ويبرأ المديون من الدين

❦ ماده ١٤٦٥ ❦ اذا وكل احد شخصين على امر فليس لاحدهما وحده التصرف في الخصوص الذي وكل به ولكن ان كانا قد وكلوا رد وديعة او ايفاء دين فلا حدهما ان يوفي الوكالة وحده واما اذا وكل احد آخر لامر ثم وكل غيره رأسا على ذلك الامر فبيهما اوفي الوكالة جاز

❦ ماده ١٤٦٦ ❦ ليس لمن وكل في خصوص ان يوكل غيره به الا ان يكون قد اذنه الموكل بذلك او قال له اعمل برأبك فعلى هذا اخان للوكيل ان يوكل غيره وهذا الوجه يكون الشخص الذي وكله انوكيل وكلاهما موكل ولا يكون وكلا ذلك الوكيل حتى انه لا يعزل الوكيل الثاني بعزل انوكيل الاول او بوفاته

❦ ماده ١٤٦٧ ❦ اذا استرطت الاجرة في الوكالة واوفها الوكيل يستحقها وان لم تسترط ولم يكن الوكيل ممن يخدم بالاجرة يكون متبرعا وليس له مطالبة اجرة

### ❦ الفصل الثاني ❦

#### ❦ في بيان الوكالة بالشراء ❦

❦ ماده ١٤٦٨ ❦ يلزم ان يكون الموكل به معلوما بمرتبة يكون ايفاء نوكالة قابلا على حكم الفقرة الاخيرة من ماده ١٤٥٩ وهو ان يبين الموكل حسن الشيء الذي يريد استراذه وان لم يكن بيان جنسه كافيا بل كانت له انواع متفاوتة يلزم ان يبين نوعه او ثمنه وان لم يبين جنس الشيء او بين ولكن كانت له انواع متفاوتة ولم يعين النوع او ثمنه لا يصح النوكالة الا ان يكون قد توكل بوكالة عامه

### في المجلة

مثلا لو وكل احد غيره بقوله اشترى فرسا تصح الوكالة واذا اراد احد ان يوكل غيره على ان يشتري له قاش ثياب يلزم ان يبين جنسه يعني قاش حرير او قاش قطس مع بيان نوعه بقوله هندی او شامی او ثمنه بقوله بان تكون طاقته بكدا دراهم وان لم يبين جنسه وقال اشترى دامة او ثيابا او قال حريرا ولم يبين نوعه او ثمنه فلا تصح الوكالة ولكن لو قال اشترى قاش ثياب او حرير من اى جنس ونوع كان فهو مفوض الى رأيك تكون الوكالة عامة وللوكيل ان يشتري من اى نوع وجنس شاء

في ماده ١٤٦٩ فيختلف الجنس باختلاف الاصل او المقصد او الصنعة ايضا مثلا خام القطس وخام الكتان مختلفا الجنس لاختلاف اصلهما وصوف الشاة وجلدها مختلفا الجنس بحسب اختلاف المقصد لان المقصد من الجلد اعمال الجراب ومن الصوف اعمال الخصوصيات الفاخرة لذلك كسح الجوخ وما اسبه ذلك وجوخ الافرنج مختلف الجنس مع جوخ الروم بحسب اختلاف الصنعة مع كون كل منها معمولاً من الصوف

في ماده ١٤٧٠ اذا خالف الوكيل في الجنس يعني لو قال الموكل اشتر من الجنس الفلاني واشترى الوكيل من غيره لا يكون نافدا في حق الموكل وان كانت فائدة الشيء الذي اشتراه ازيد يعني يبقى المال الذي اشتراه الوكيل عليه ولا يكون مسترى للموكل

في ماده ١٤٧١ لو قال الموكل اشترى كبشا واشترى الوكيل نعجة لا يكون الشراء نافدا في حق الموكل وتكون النعجة للوكيل

في ماده ١٠٧٢ لو قال للوكيل استر العرصة الفلانية وانشئ على العرصة بناء فليس للوكيل ان يشتريها ولكن لو قال اشترى الدار الفلانية ثم اضيف اليها حائط او صفت فالوكيل ان يشتريها بالوكالة على هذا الحال

في ماده ١٤٧٣ لو قال الموكل اشترى لبنا ولم يصرح بكونه اى لبن يحمل على اللبن المعروف في البلدة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٤٧٤ ﴾ اوقال الموكل اشترى ارزا فلوكيل ان يشتري من الارز  
الذى يباع في السوق اى نوع كان

﴿ مادة ١٤٧٥ ﴾ لو وكل احد آخر على ان يشتري له دارا يلزم ان يبين  
ئنها والمحلة التى هى فيها وان لم يبين فلا تصح الوكالة

﴿ مادة ١٤٧٦ ﴾ لو وكل احد آخر على ان يشتري له لؤلؤة او ياقوتة جراه  
يلزم ان يبين مقدار ثمنها والا فلا تصح الوكالة

﴿ مادة ١٤٧٧ ﴾ يلزم بيان مقدار ثمن الموكل به في المقدرات مثلا لو وكل  
احد آخر ليشترى له حنطة يلزم ان يبين مقدار كيلها او ثمنها بقوله بكذا دراهم  
والا فلا تصح الوكالة

﴿ مادة ١٤٧٨ ﴾ لا يلزم بيان وصف الموكل به بمعنى لا يلزم بيانه بقوله اعلى  
او ادنى او واسط ولكن يلزم ان يكون وصف الموكل به موافقا لحال الموكل مثلا  
لو وكل المكاري احدا باشتراء دابة له فليس للوكيل ان يشتري بعشرين الف غرش  
مرساجديا وان اشترى لا يكون نافذا في حق الموكل يعنى لا يكون ذلك الفرس مشتري  
للموكل وانما يبنى على الوكيل

﴿ مادة ١٤٧٩ ﴾ اذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل مخالفته فان خالف  
لا يكون شراؤه نافذا في حق الموكل ويبقى المال الذى اشترى عليه ولكن اذا خالف  
بصورة فاندتها ازيد في حق الموكل فلا تعد مخالفة معنى مثلا لو قال احد اشترى  
الدار القلابة بعشرة آلاف واشترى الوكيل بازيد فلا يكون شراؤه نافذا في حق  
الموكل وتبقى الدار عليه واما اذا اشترى بانقص يكون قد اشترى للموكل كذلك  
لو قال استر نسبة واشترى الوكيل بقدر يبقى المال على الوكيل واما لو قال الموكل  
اشترى نفدا واشترى الوكيل نسبة فيكون قد اشترى للموكل

﴿ مادة ١٤٨٠ ﴾ اذا اشترى احد نصف الشيء الذى وكل باشتراؤه فان كان  
تبع بعض ذلك الشيء مضرا لا يكون نافذا في حق الموكل والا ينفذ مثلا لو قال اشترى

### في المجلة

طائفة قماش واشترى الوكيل نصفها فلا يكون شراؤه نافذا في حق الموكل ويبقى ذلك على الوكيل اما لو قال اشتر سنة اكيال حنطة واشترى ثلاثة فيكون قد اشترى الموكل  
 \* ماده ١٤٨١ \* اذا قال الموكل اشترى جوخ جبة ولم يكن الجوخ الذي اشترى الوكيل للعبه فلا يكون شراؤه نافذا ويبقى الجوخ عليه

\* ماده ١٤٨٢ \* كما يصح لاحد اشترى الشيء الذي وكل به من دون بيان قيمة بقيمة مثله كذلك يصح له ان يشتريه بغن يسير ولكن لا يعي الغبن اليسير ايضا في الاشياء التي سعرها معين كاللحم والخبز واما اذا اشترى بغن فاحش فلا ينفذ شراؤه على كل حال ويبقى المال على ذمته

\* ماده ١٤٨٣ \* الاشتراء على الاطلاق يصرف للشراء بالنفود وبهذه الصورة الوكيل بشراء شيء اذا باده بشيء لا ينفذ في حق الموكل ويبقى على ذمة الوكيل

\* ماده ١٤٨٤ \* اذا وكل احد آخر بشراء شيء لازم لموسم معين تصرف الوكالة لذلك الموسم مثلا لو وكل احد آخر في موسم الربيع على اشتراء جبة شالبة يكون قد وكله لاشتراء جبة على ان يستعملها في الصيف فاذا اشترى الوكيل بعد مرور موسم الصيف او في ربيع السنة الآتية لا ينفذ شراؤه في حق الموكل وتبقى الجبة له

\* ماده ١٤٨٥ \* ليس للوكيل ان يشتري الشيء الذي وكل باشتراؤه لنفسه ولو قال عند اشتراؤه اشترت هذا لنفسى ايضا لا يكون له ويكون للموكل الا ان يكون قد اشترى بمن ازيد من الثمن الذي عينه الموكل او بغن فاحش ان لم يكن الموكل قد عين الثمن فيجئذ يكون ذلك المال للموكل و ايضا لو قال الوكيل اشترت هذا المال لنفسى حال كون الموكل حاضرا يكون ذلك المال للوكيل

\* ماده ١٤٨٦ \* لو قال احد استر فرس فلان ومن دون ان يقول الوكيل لا او نعم لو ذهب واشترى ذلك الفرس فان قال عند اشتراؤه اشترته لموكلتي يكون لموكله وان قال اشترته لنفسى يكون له وان قال اشترته ولم يحدد بنفسه



### في المجلة

او موكله ثم قبل تلف الفرس او حدوث عيب ان قال اشتريته لموكلتي بصدق وان قال بعد ذلك فلا

❦ ماده ١٤٨٧ ❦ لو وكل شخصان كل منهما على حدة احدا على ان يشتري شيئا فلايهما قصد و اراد عند استراء ذلك انشيء يكون له

❦ ماده ١٤٨٨ ❦ لو باع الوكيل بالشرء ماله لموكله لا يصح

❦ ماده ١٤٨٩ ❦ اذا اطلع الوكيل على عيب المال الذي اشتراه قبل ان يسلمه الى الموكل فله ان يرد به بلا اذنه ولكن ليس له ان يرد به بلا امر الموكل وتوكيله بعد التسليم اليه

❦ ماده ١٤٩٠ ❦ اذا اشترى الوكيل المال مؤجلا فهو في حق الموكل مؤجل ايضا وليس له ان يطالب بجمه نقدا ولكن بعد اشتراء الوكيل نقدا اذا اجل النائع الثمن فلو وكيل ان يطلب الثمن من الموكل نقدا

❦ ماده ١٤٩١ ❦ اذا اعطى الوكيل بالشرء ثمن البيع من ماله وقبضه فله ان يرجع الى الموكل يعنى له ان يأخذ الثمن الذي اعطاه من الموكل وله ايضا ان يحبس المال المسترى و يطلب منه من موكله الى ان يتسلم الثمن وان لم يكن قد اعطاه الى النائع

❦ ماده ١٤٩٢ ❦ اذا تلف المال المسترى في يد الوكيل بالشرء او ضاع قضاء يتلف من مال الموكل ولا يسقط من الثمن شيء ولكن لو حبسه الوكيل لاجل استيفاء الثمن وتلف في ذلك الحال اوضاع يلزم على الوكيل ادائه

❦ ماده ١٤٩٣ ❦ ليس للوكيل بالشرء ان يقبل البيع بدون اذن الموكل

### في الفصل الثالث

### في الوكالة بالبيع

❦ ماده ١٤٩٤ ❦ الوكيل بالبيع مطلقا ان يبيع مال موكله بالثمن الذي رآه مناسبا قليلا كان او كثيرا

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٤٩٥ ﴾ ليس للوكيل ان يبيع بانقص مما عينه الموكل يعنى اذا كان الموكل قد عين ثمتا فليس للوكيل ان يبيع بانقص من ذلك واذا باع يتعقد البيع موقوفا على اجازة موكله ولو باعه بنقصان الثمن بلا اذن الموكل وسلم المال الى المشتري فلموكل ان يضمه ذلك النقصان

﴿ ماده ١٤٩٦ ﴾ اذا اشترى الوكيل بالبيع مال موكله لنفسه لا يصح  
﴿ ماده ١٤٩٧ ﴾ ليس للوكيل بالبيع ان يبيع مال موكله لمن لا تجوز شهادتهم له الا ان يكون قد باعه بازيد مما يبلغ حينئذ يصح وايضا ان كان الموكل قد وكله وكاله عامه بقوله بعه لمن شئت فى ذلك الحال يجوز بيعه بمن مثله لهؤلاء

﴿ ماده ١٤٩٨ ﴾ للوكيل المطلق بالبيع ان يبيع مال موكله نقدا او نسيئة بمدة معروفة بين المتعاقدين فى حق ذلك المال وليس له ان يبيعه بمدة طويلة مخالفة للعرف والعادة وايضا ان كان قد وكل بالبيع بالقصد صراحة او دلالة فليس له ان يبيع نسيئة مثلا لو قال الموكل بع هذا المال نقدا او بع مالى هذا وادبني فليس للوكيل ان يبيع ذلك بالنسيئة

﴿ ماده ١٤٩٩ ﴾ ليس للوكيل ان يبيع نصف المال الذى فى تبيعضه ضرر وان لم يكن فيه ضرر فله ذلك

﴿ ماده ١٥٠٠ ﴾ للوكيل ان يأخذ فى مقابل ثمن المال الذى باعه بالنسيئة رهنا او كفلا ولا يضمن اذا تلف الرهن او افلس الكفيل

﴿ ماده ١٥٠١ ﴾ ليس للوكيل ان يبيع بلا رهن ولا كفيل اذا قال له الموكل بع بالكفيل او بالرهن

﴿ ماده ١٥٠٢ ﴾ لا يجبر الوكيل بالبيع على اداء ثمن المال الذى باعه من ماله اذا لم يأخذ ثمنه من المشتري

﴿ ماده ١٥٠٣ ﴾ اذا قبض الموكل ثمن المبيع بضم وان كان القبض حق الوكيل

﴿ ماده ١٥٠٤ ﴾ اذا كان الوكيل بغير اجرة فلا يكون مجبورا على استيفاء ثمن

### ❦ المجلة ❦

عن المال الذي باعه ولا على تحصيله ولكن يلزم ان يوكل موكله على قبض وتحصيل الثمن اذا لم يحصله برضائه واما الوكيل بالبيع باجرة كالدلال والسمسار فهو مجبور على تحصيل الثمن واستيفائه

❦ ماده ١٥٠٥ ❦ الوكيل بالبيع له ان يقبل السبع بلا اذن موكله ولكن لا تنفذ هذه الاقالة في حق موكله ويلزم على الوكيل اعطاء الثمن للوكل

### ❦ الفصل الرابع ❦

#### ❦ في بيان المسائل المتعلقة بالمأمور ❦

❦ ماده ١٥٠٦ ❦ اذا امر احد غيره بآداء دينه الذي هو لاحد او لبيت المال واداه ذلك من ماله يرجع ذلك الى الامر شرط الامر رجوعه او لم بشرط يعي ان كان شرط الامر رجوع المأمور اليه بتعبير كقوله اد ديني على ان اؤديه لك بعد او اوف ديني وبعده خذ مني اولم بشرط ذلك بان قال اد ديني فقط

❦ ماده ١٥٠٧ ❦ اذا ادى المأمور بايقاء الدين بدراهم مغشوشة دراهم خالصة يأخذ من الامر دراهم مغشوشة واذا ادى المأمور بايقاء الدين بدراهم خالصة دراهم مغشوشة يأخذ من الامر دراهم مغشوشة ايضا ولو باع المأمور بايقاء الدين ماله للدائى بمن زائد وادى الدين به يأخذ من الامر مقدار الدين وليس للامر ان يدفع له مقدار الثمن فقط ويجعل الزيادة حطا من دينه

❦ ماده ١٥٠٨ ❦ اذا امر احد آخر ان يصرف عليه او على اهله وعباله يأخذ مصرفه بقدر المعروف من الامر وان لم يكن اشترط رجوعه بقوله اصرف وبعد انا اعطيك مصرفك كذلك لو امره بانشاء داره فانشاءها المأمور يأخذ ما صرفه بقدر المعروف من الامر وان لم يشترط رجوعه

❦ ماده ١٥٠٩ ❦ لو امر احد آخر بقوله اعط فلانا مقدارا كذا قرضا او صدقة او عطية وبعده انا اعطيك فاعطى ذلك يرجع على الامر واما ان لم يشترط الرجوع بكلام كقوله انا اعطيك او خذ مني بعد وقال اعط فقط فليس للمأمور

## ﴿ المجلة ﴾

الرجوع وان كان رجوع الأمور متعارفاً ومعتاداً ككونه في عيال الأمر أو شريكه يرجع وان لم يشترط الرجوع (انظر الى ماده ٣٦)

﴿ ماده ١٥١٠ ﴾ لا يجري امر احد الا في حق ملكه مثلاً لو قال احد لاخر خذ هذا المال وانقه في البحر فاخذه الأمور والقضاء في البحر حال كونه عالمًا بأنه مال غير الأمر فلصاحب المال ان يضمن الذي القاه وليس على الأمر شيء مالم يكن محبراً

﴿ ماده ١٥١١ ﴾ لو امر احد آخر باداء دينه بقوله اد ديني الذي مقداره كذا من مائة ثم بعد ان وعده بتأديته لو امتنع عن الاداء لا يجبر على ادائه بمجرد وعده ﴿ ماده ١٥١٢ ﴾ اذا كان للأمر طلب في ذمة الأمور وامره باداء دينه منه يجبر بادائه واما لو قال مع مالي الغلابي واد ديني فلا يجبر وان كان الأمور وكبلاً متبوعاً وان كان وكبلاً بالاجرة يجبر على بيع المال واداء دين الأمر

﴿ ماده ١٥١٣ ﴾ اذا اعطى احد آخر مقدارا من الدراهم وقال اعطها لدائتي فلان فليس لسائر غرماء الأمر صلاحية ان يأخذوا من تلك الدراهم حصّة وليس للأمر ان يعطى تلك الدراهم الا للدائش الذي عينه له الأمر

﴿ ماده ١٥١٤ ﴾ لو اعطى احد آخر مقدارا من الدراهم على ان يؤدي دينه وقبل ان يعطى الأمور الدائش ذلك المبلغ ويوصله اليه لو علم موت الأمر ترجع تلك الدراهم الى تركه الأمر ويلزم الدائش ان يراجع التركة

﴿ ماده ١٥١٥ ﴾ لو اعطى احد آخر مقدارا من الدراهم على ان يعطيها لدائشه حال كونه قد نفاها عن تسليمها بقوله لا تسلمها له مالم تجعلها طهرية بسندى الذي هو في يد الدائش او تأخذ منه وثيقة تشعر بقضها فاذا سلمها من دون ان يفعل كما امره وانكرها الدائش ولم يثبت قبضها واخذها الدائش ثانياً من الأمر فله ان يضمنها الأمور

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الخامس ﴾  
 ﴿ في حق الوكالة بالخصومة ﴾

- ﴿ ماده ١٥١٦ ﴾ لكل من المدعى والمدعى عليه ان يوكل من شاء بالخصومة ولا يشترط رضاء الآخر
- ﴿ ماده ١٥١٧ ﴾ اقرار الوكيل بالخصومة على موكله ان كان في حضور الحاكم يعتبر والا فلا يعزل ان اقر في غير حضور الحاكم
- ﴿ ماده ١٥١٨ ﴾ اذا وكل احد آخر وامتنع اقراره عليه يجوز فلا يصح اقرار الوكيل على الموكل بهذه الصورة ( انظر الى الفقرة الاخيرة من مادة ١٤٥٦ ) واذا اقر في حضور الحاكم حال كونه ليس مأذونا بالاقرار يعزل من الوكالة
- ﴿ ماده ١٥١٩ ﴾ الوكالة بالخصومة لا تستلزم الوكالة بالقض بناء عليه ليس للوكيل بالدعوى صلاحية قضى الما المحكوم به ان لم يكن وكيلًا بالقض
- ﴿ ماده ١٥٢٠ ﴾ الوكالة بالقض لا تستلزم الوكالة بالخصومة

﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل ﴾

- ﴿ ماده ١٥٢١ ﴾ للموكل ان يعزل وكيله من الوكالة ولكن ان تعلق به حق الغير فليس له عزله كما اذا رهن مديون ماله وحين انعقد او بعده يعنى عند حلول اجل الدين وكل آخر يبيع الرهن فليس له عزله بدون رضاء المرتهن كذلك او واكل احد آخر بالخصومة بطلب المدعى وغاب ليس له عزله في غيابه
- ﴿ ماده ١٥٢٢ ﴾ للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة ولكن لو تعلق به حق الغير كما ذكر آنفا يكون محمورا بإبقاء الوكالة

### في المجلة

في مادة ١٥٢٣ § إذا عزل الموكل الوكيل يبقى على وكالته الى ان يصل اليه خبر العزل ويكون تصرفه صحيحا الى ذلك الوقت

في مادة ١٥٢٤ § إذا عزل الوكيل نفسه يلزم عليه ان يعلم الموكل بعزله وتبقى الوكالة في عهده الى ان يعلم الموكل عزله

في مادة ١٥٢٥ § للموكل ان يعزل وكيله بقبض الدين في غياب المديون ولكن ان كان الدائن قد وكله في حضور المديون فلا يصح عزله بدون علم المديون وعلى هذه الصورة اذا اعطاه المديون الدين من دون ان يعلم عزله يبرأ

في مادة ١٥٢٦ § تنتهي الوكالة بختام الموكل به وينعزل الوكيل من الوكالة بالاطمع عزلا حكما .

في مادة ١٥٢٧ § ينعزل الوكيل بوفاء الموكل ولكن اذا تعلق به حق الغير لا ينعزل انظر الى مادة ٧٦٠

في مادة ١٥٢٨ § ينعزل وكيل الوكيل ايضا يموت الموكل انظر الى مادة ١٤٦٦

في مادة ١٥٢٩ § الوكالة لا تورث يعني اذا مات الوكيل يرول حكم الوكالة وهذا لا يقوم وارث الوكيل مقامه

في مادة ١٥٣٠ § تبطل الوكالة بجنون الموكل او الوكيل

في ٢٠ جادى الاولى سنة ١٢٩١

## ❧ الكتاب الثاني عشر ❧

❧ في الصلح والإبراء ❧

❧ ويشتمل على مقدمة وأربعة أبواب ❧

❧ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالصلح والإبراء ❧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهماوي

﴿ يعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب الثاني عشر ﴾

﴿ في الصلح والابراء ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالصلح والابراء ﴾

﴿ مادة ١٥٣١ ﴾ الصلح هو العقد الذي يرفع النزاع بالتراضي

﴿ مادة ١٥٣٢ ﴾ المصالح هو الذي عقد الصلح

﴿ مادة ١٥٣٣ ﴾ المصالح عليه هو بدل الصلح

﴿ مادة ١٥٣٤ ﴾ المصالح عنه هو الشيء المدعى به

﴿ مادة ١٥٣٥ ﴾ الصلح ثلاثة اقسام القسم الاول الصلح عن الاقرار وهو

الصلح الواقع مع اقرار المدعى عليه القسم الثاني الصلح عن الانكار وهو الصلح

الواقع مع انكار المدعى عليه القسم الثالث الصلح عن السكوت وهو الصلح الواقع

عن سكوت المدعى عليه بان لا يقر ولا ينكر



### ❖ المجلة ❖

❖ ماده ١٥٣٦ ❖ الإبراء على قسمين الأول إبراء الاسقاط والثاني إبراء الاستيفاء  
أما إبراء الاسقاط فهو ان يبرأ أحد باسقاط تمام حقه الذي هو عند الآخر أو بحط  
مقدار منه من ذمته وهو الإبراء الموضوع بمحبه في كتاب الصلح هذا وأما  
إبراء الاستيفاء فهو عبارة عن اعتراف أحد بقض واستيفاء حقه الذي هو في ذمة  
الآخر وهو نوع اقرار

❖ ماده ١٥٣٧ ❖ الإبراء الخاص هو إبراء أحد من دعوى متعلقة بخصوص  
كدعوى الطلب من جهة دار أو اراضي ومزارع  
❖ ماده ١٥٣٨ ❖ الإبراء العام هو إبراء أحد من كافة الدعاوى

### ❖ الباب الاول ❖

#### ❖ في بيان من يعقد الصلح والابرا ❖

❖ ماده ١٥٣٩ ❖ يشترط ان يكون المصالح عاقلا ولا يشترط أن يكون  
بالغا بناء عليه لا يصح صلح الجنون والمجنون والصبي غير المميز أبداً وبصح  
صلح الصبي المأذون ان لم يكن فيه ضرر كما اذا ادعى أحد على الصبي المأذون  
شيئاً واقربه يصح صلحه عن الاقرار وللصبي المأذون ان يعقد الصلح على تأجيل  
وامهال طلبه وإذا صالح على مقدار من طلبه وكانت له بينة بتمامه لا يصح  
صلحه وان لم تكن له بينة وتحقق ان خصمه سيخلف يصح وان ادعى على آخر  
مالاً فصالح على مقدار قيمته يصح ولكن اذا صالح على نقصان فاحش عن قيمة  
ذلك المال لا يصح

❖ ماده ١٥٤٠ ❖ اذا صالح ولي الصبي عن دعواه يصح ان لم يكن ضرر بين  
وان كان ضرر بين لا يصح بناء عليه لو ادعى أحد على صبي كذا دراهم وصالح  
ابوه على ان يعطى كذا دراهم من مال الصبي يصح ان كانت للدعي بينة وان لم  
تكن له بينة لا يصح وإذا كان للصبي طلب في ذمة آخر وصالحه ابوه بحط وتزيل  
مقدار منه لا يصح صلحه ان كانت له بينة وان لم تكن له بينة وتحقق ان المدبون  
سيخلف يصح وبصح صلح ولي الصبي على مال بمقدار قيمة طلبه ولكن اذا  
وجد بين فاحش لا يصح

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٤١ ﴾ لا يصح إبراء الصبي والمجنون والمعتوه مطلقا  
 ﴿ مادة ١٥٤٢ ﴾ الوكالة بالخصومة لا تستلزم الوكالة بالصالح بنده عليه  
 اذا وكل احد آخر بدعواه وصالح على تلك الدعوى بلا اذن لا يصح صلحه  
 ﴿ مادة ١٥٤٣ ﴾ اذا وكل احد آخر على ان يصالح من دعواه وصالح ذلك  
 بالوكالة يلزم المصالح عليه الموكل ولا يؤخذ الوكيل بذلك ولا يطالب به الا ان  
 يكون الوكيل قد ضمن المصالح عليه فعلى هذا الحال يؤخذ الوكيل بحسب كفالته  
 وايضا لو صالح الوكيل من اقرار بمال من مال و اضاف الصلح الى نفسه فحينئذ  
 يؤخذ الوكيل بمعنى يؤخذ بدل الصلح منه وهو يرجع على الموكل مثلا لو صالح  
 الوكيل بالوكالة على كذا دراهم يلزم الموكل اعطاه ذلك المبلغ ولا يكون الوكيل  
 مسؤولا عنه فقط لو قال صالح على كذا وانا كميل به يؤخذ ذلك الملح منه وهو  
 يرجع على موكله وايضا لو وقع الصلح من اقرار بمال من مال بان كان قد عقد  
 الوكيل الصلح بقوله للمدعى صالحي من دعوى فلان فكذا يؤخذ بدل الصلح منه لانه  
 في حكم البيع وهو يرجع على الموكل

﴿ مادة ١٥٤٤ ﴾ اذا صالح احد فضولا يعني بلا امر من دعوى واقعة بين  
 شخصين فان كان ضمن بدل الصلح او اضاف بدل الصلح الى ماله بقوله على مالى  
 الغلاني او اشار الى النقود او العروض الموجودة بقوله على هذا المبلغ او هذه الساعة  
 او اطلق بقوله صالحت على كذا ولم يكن ضامنا ولا مضيفا الى ماله ولا مشيرا الى  
 شئ وسلم المبلغ بصح الصلح بهذه الصور الاربع ويكون المصالح متبرعا واذا لم  
 يسل بدل الصلح بالصورة الرابعة يكون موقوفا على اجازة المدعى عليه فان اجاز يصح  
 الصلح ويلزمه بدله وان لم يجز يطل الصلح وتبقى الدعوى على حالها

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطهما ﴾  
 ﴿ مادة ١٥٤٥ ﴾ ان كان المصالح عليه عينا فهو في حكم البيع وان كان دينا  
 فهو

## ﴿ المجلة ﴾

فهو في حكم الثمن بناء عليه الشيء الذي يصلح لان يكون مبيعا او مئتمرا في البيع يصلح لان يكون بدلا في الصلح ايضا

﴿ ماده ١٥٤٦ ﴾ يشترط ان يكون المصالح عليه مال المصالح وملكه بناء عليه او اعطى المصالح مال غيره ليكون بدل الصلح لا يصح صلحه

﴿ ماده ١٥٤٧ ﴾ يلزم ان يكون المصالح عليه والمصالح عنه معلومين ان كانا محتاجين للقبض والتسليم والا فلا مثلا لو ادعى احد من الدار التي هي في بدل الآخر حقا وادعى هذا من الروضة التي هي في يد ذلك حقا وتصالحا على ان يتركها كلاهما دعويهما من دون ان يعينا مدماهما يصح كذلك لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقا وصالحه على بدل معلوم ليرك الدعوى يصح ولكن لو تصالحا على ان يعطى المدعى للمدعى عليه بدلا وان يسلم هذا حقه لذلك لا يصح

## ﴿ الباب الثالث ﴾

## ﴿ في المصالح عنه ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في الصلح عن الاعيان ﴾

﴿ ماده ١٥٤٨ ﴾ ان وقع الصلح عن الاقرار على مال معين عن دعوى مان معين وهو في حكم البيع فكما يجري فيه خيار العيب والرؤية واشترط كذلك تجري دعوى النسخة ان كان المصالح عليه او المصالح عنه عقارا واذا ضبط كل المصالح عنه او بعضه بالاستحقاق يستعاد من بدل الصلح مقدار ما ضبط من المدعى عليه واذا ضبط كل بدل الصلح او بعضه يطلب المدعى من المدعى عليه ذلك المقدار مثلا لو ادعى احد على آخر دارا وافر ذلك تكون الدار له وتصالحا على ان يعطيه مكذا دراهم يكون كأن المدعى باع تلك الدار للمدعى عليه ويجرى في هذا احكام البيع على ما ذكر آنفا

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٤٩ ﴾ ان وقع الصلح عن الاقرار على المنفعة في دعوى المال فهو في حكم الاجارة ويجرى فيه احكام الاجارة مثلا او صالح احد آخر عن دعوى روضة على ان يسكن مدة كـدا في داره يكون قد استأجر تلك الدار في مقابل الروضة تلك المدة

﴿ مادة ١٥٥٠ ﴾ الصلح عن الانكار او السكوت هو في حق المدعى معاوضة وفي حق المدعى عليه خلاص من اليمين و فداء وقطع المنازعة منسأ على ذلك تجرى الشفعة في العقار المصالح عليه ولا تجرى في العقار المصالح عنه واذا ضبط كـل المصالح عنه او بهضه بالاستمهاق يرد المدعى الى المدعى عليه مقدار ذلك ويخاصم المستحق ان شاء واذا ضبط كل بدل الصلح او بهضه بالاستمهاق يرجع المدعى بذلك المقدار الى دعواه

﴿ مادة ١٥٥١ ﴾ لو ادعى احد مالا مميئا كالروضة مثلا وصالح على مقدار منها و أبرأ المدعى عليه عن دعوى باقيها يـكون قد احد مقدارا من حقه وترك دعوى باقيها يعني اسقط حق دعواه التي في باقيها

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

﴿ في بيان اصلح عن الدين اى الطلب وسائر الحقوق ﴾

﴿ مادة ١٥٥٢ ﴾ اذا صالح احد عن طلبه الذى هو في ذمة الآخر على مقدار منه يكون قد استوفى بعض طلبه واسقط الباقي يعنى أبرأ ذمة المديون بالباقي  
﴿ مادة ١٥٥٣ ﴾ اذا صالح احد على تأجيل وامهال كل نوع طلبه الذى هو محل يكون قد اسقط حق تعجيله

﴿ مادة ١٥٥٤ ﴾ اذا صالح احد على ان يأخذ بدل طلبه الذى هو سكة خالصة سكة مغشوشة يكون قد اسقط حق طلبه سكة خالصة

﴿ مادة ١٥٥٥ ﴾ يصح الصلح باعطاء بدل لاجل الخلاص من اليمين في دعوى الحقوق كدعوى حق الشرب والشفعة والمرور

﴿ المجلة ﴾

﴿ الباب الرابع ﴾

﴿ في بيان احكام الصلح والابراء ويشتمل على فصلين ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان المسائل المتعلقة باحكام الصلح ﴾

﴿ ماده ١٥٥٦ ﴾ اذا تم الصلح فليس لواحد من الطرفين فقط الرجوع ويملك المدعى بالصلح بدله ولا يبقى له حق في الدعوى وليس للمدعى عليه ايضا استرداد بدل الصلح منه

﴿ ماده ١٥٥٧ ﴾ اذا مات احد الطرفين فليس لورثته فسخ صلحه  
﴿ ماده ١٥٥٨ ﴾ ان كان الصلح في حكم المعاوضة فلا طرفين اذا ارضاها فسخه  
وان لم يكن في معنى المعاوضة بل كان متصفا لاسقاط بعض الحقوق فلا يصح نقضه  
وفسخه ابدا انظر الى ماده ٥١

﴿ ماده ١٥٥٩ ﴾ اذا عقد الصلح للحلاص من اليمين على اعطاء بدل يكون المدعى قد اسقط حق خصومته ولا يحلف المدعى عليه

﴿ ماده ١٥٦٠ ﴾ اذا تاف كل بدل الصلح او بعضه قبل ان يسلم الى المدعى فان كان من الاشياء المتعينة بالتعيين فهو في حكم المضبوط بالاستحقاق يعني يطلب المدعى كل المصالح عنه او بعضه من المدعى عليه في الصلح الواقع عن اقرار ويرجع المدعى الى دعواه في الصلح الواقع عن اسكار او سكوت ( انظر الى مادتي ١٥٤٨ و ١٥٥٠ )  
وان كانه بدل الصلح دينيا يعني ان لم يكن من الاشياء المتعينة كالتعيين كدرا غروش فلا يبقى على الصلح خلل ويلزم المدعى عليه اعطاء مثل مقدار الذي تلف للمدعى

## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الفصل الثاني ﴾

#### ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الإبراء ﴾

﴿ مادة ١٥٦١ ﴾ إذا قال أحد ليس لي مع فلان نزاع ولا دعوى أو ليس لي عند فلان حق أو فرغت من دعاوى التي هي مع فلان أو تركتها أو ما بقي لي عنده حق أو استوفيت حق من فلان بالتام يكون قد أبرأه.

﴿ مادة ١٥٦٢ ﴾ إذا أبرأ أحد آخر من حق يسقط حقه ذلك وليس له دعوى ذلك الحق انظر الى مادة ٥١

﴿ مادة ١٥٦٣ ﴾ ليس للإبراء شمول لما بعده يعنى إذا أبرأ أحد آخر تسقط حقوقه التي قبل الإبراء وله دعوى حقوقه الحادثة بعد الإبراء

﴿ مادة ١٥٦٤ ﴾ إذا أبرأ أحد آخر من دعوى متعلقة بخصوص يكون إبراء خاصاً ولا تسمع بعد ذلك دعواه التي تتعلق بذلك ولكن له دعوى حقه الذي يتعلق بغير ذلك الخصوص مثلاً إذا أبرأ أحد حصصه من دعوى دار فلا تسمع دعواه التي تتعلق بتلك الدار بعد الإبراء ولكن تسمع دعواه التي تتعلق بالأراضي والضمايع وسائر الأمور

﴿ مادة ١٥٦٥ ﴾ إذا قال أحد أبرأت فلانا من جميع الدعاوى أو ليس لي عنده حق أبداً يكون إبراء عاماً وليس له أن يدعى بحق قبل الإبراء حتى لو ادعى حقاً من جهة الكفالة لا تسمع يعنى ليس له أن يدعى بقوله كنت قبل الإبراء كفيلاً لفلان أو أن يدعى على غيره بقوله انت كنت لمن أبرأته كفيلاً انظر الى مادة ٦٦٢

﴿ مادة ١٥٦٦ ﴾ إذا باع أحد مالا وقضى ثمنه وأبرأ المشتري من سائر الدعاوى التي تتعلق بالمبيع والمشتري كذلك أبرأ البائع من سائر الدعاوى التي تتعلق بالثمن المذكور وتعاطيا بينهما وثائق على هذا الوجه ثم طهر للبائع مستحق وضبطه فلا يكون للإبراء تأثير ويسترد المشتري الثمن الذي كان اعطاه للبائع انظر الى مادة ٥٢  
مادة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٦٧ ﴾ يانم ان يكون المبرأون معلومين و معيّن بنه عليه لو قال احد ابرأت كافة مديوني او ايس لي عند احد حق لا يصح ابراؤه. واما لو قال ابرأت اهالى المجلة الفلانية و كان اهل تلك المجلة معيّن و عبارة عن اشخاص معدودين فيصح البراء

﴿ مادة ١٥٦٨ ﴾ لا يتوقف البراء على القبول و لكن يكون بالرد مردودا لانه اذا ابرأ احد آخر فلا يشترط قبوله و لكن اذا رد البراء في ذلك المجلس بقوله لا اقل يكون ذلك البراء مردودا يعنى لا يبقى له حكم لكن لو رده بعد قبول البراء لا يكون البراء مردودا و ايضا اذا ابرأ المحال له المحال عليه او صاحب الطلب الكفيل ورد ذلك المحال عليه او الكفيل لا يكون البراء مردودا

﴿ مادة ١٥٦٩ ﴾ يصح ابراء الميت من دينه

﴿ مادة ١٥٧٠ ﴾ اذا ابرأ الذى في مرض الموت احد ورثته من دينه فلا يكون صحيحا و نافذا واما لو ابرأ من لم يكن وارثه فمعتبر من ثلث ماله

﴿ مادة ١٥٧١ ﴾ اذا ابرأ من تركته مستغرقة بالديون في مرض موته احد مديونه لا يصح ابراؤه ولا ينفذ

في ٦ شوال سنة ٩١

﴿ الكتاب الثالث عشر ﴾

﴿ في الاقرار ﴾

﴿ ويشتمل على اربعة ابواب ﴾

﴿ الباب الاول في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالاقرار ﴾



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهماوني

ليعمل بموجبه

الكتاب الثالث عشر

في الاقرار ويشتمل على اربعة ابواب

الباب الاول

في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية

المتعلقة بالاقرار

مادة ١٥٧٢ في الاقرار هو اقرار الانسان عن حق عليه لا آخر ويقال لذلك مقر ولهذا مقر له وللحق مقربه

مادة ١٥٧٣ يشترط ان يكون المقر عاقلًا باعًا بناء عليه لا يصح اقرار الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعتوه والمعتوهة ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم واصبائهم ولكن الصغير المميز المأذون في حكم البالغ في الخصوصات التي صحت مأذونته فيها

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٥٧٤ ﴾ لا يشترط ان يكون المقر له عاقلا بناء عليه لو اقر احد  
 بجال للصغير غير المميز يصح ويلزمه اعطاء ذلك المال  
 ﴿ مادة ١٥٧٥ ﴾ يشترط في الاقرار رضا المقر بناء عليه الاقرار الواقع  
 بالجبر والاكراه لا يصح ( انظر الى مادة ١٠٠٦ )  
 ﴿ مادة ١٥٧٦ ﴾ يشترط ان لا يكون المقر محجورا انظر الى الفصل الثاني  
 والثالث والرابع من كتاب الحجر

﴿ مادة ١٥٧٧ ﴾ يشترط ان لا يكذب طاهر الحال الاقرار بناء عليه اذا اقر  
 الصغير الذي لم تحمل جثته البلوغ بقوله بلفت لا يصح اقراره ولا يعتبر  
 ﴿ مادة ١٥٧٨ ﴾ يشترط ان لا يكون المقر له مجهولا بجهالة فاحشة واما  
 الجهالة اليسيرة فلا تكون ماسة لصحة الاقرار مثلا لو اقر احد بقوله ان هذا المال  
 لاحد مشيرا الى المال المعين الذي هو في يده او هذا المال لاحد من اهالي البلدة الفلانية  
 ولم يكن اهالي تلك البلدة معدودين لا يصح اقراره واما لو قال ان هذا المال لاحد  
 هذين الرجلين او لاحد من اهالي المحلة الفلانية وكان اهل المحلة قوما محصورين  
 يعني كانوا عبارة عن اشخاص معدودين فيصح اقراره وعلى ما ذكر لو قال احد  
 ان هذا المال لهذين الرجلين لهما ان يأخذ ذلك المال من المقر ويلكاه بعد الاخذ  
 بالاشتراك ان اتفقا وان اختلفا فلكل منهما ان يطلب من المقر اليقين بعدم كون  
 المال له فان نكل المقر عن يمين الاثنين يكون ذلك المال كذلك مشتركا بينهما  
 وان نكل عن يمين احدهما يكون ذلك المال مستقلا لمن نكل عن يمينه وان حلف  
 للاثنين يبرا المقر من دعوتهما ويبقى المال المقر به في يده

## ﴿ الباب الثاني ﴾

## ﴿ في بيان وجوه صحة الاقرار ﴾

﴿ مادة ١٥٧٩ ﴾ كما يصح اقرار المعلوم كذلك يصح اقرار المجهول  
 ايضا

### في الفجالة

ايضا ولكن كون المقر به مجهولا في العقود التي لم تكن صحيحة مع الجهالة كالبيع مانع لصحة الاقرار كما انه يصح اقرار من قال لفلان عندى امانة او سرقت مال فلان او غصبته فيحصر على تعيين الامانة المجهولة او المال المهرق او المصوب واما لو قال بعت لفلان شيئا او استأجرت من فلان شيئا فلا يصح اقراره ولا يجزى على بيان ما باعه او استأجره

في مادة ١٥٨٠ لا يتوقف الاقرار على قبول المقر به ولكن يكون مردودا برده ولا يبقى له حكم واذا رد انقر له مقدارا من المقر به لا يبقى حكم الاقرار في المقدار المردود ويصح انقرار في المقدار الباقي الذي لم يرد المقر له

في مادة ١٥٨١ اذا اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به فلا يكون اختلافهما هذا مانعا لصحة الاقرار مثلا لو ادعى احد الناصر جهة اقراض وافر المدعى عليه بالف من جهة ثمن البيع فلا يكون اختلافهما هذا مانعا لصحة الاقرار

في مادة ١٥٨٢ طلب المصلح من مال يكون بمعنى الاقرار بذلك المان واما طلب المصلح من دعوى مال فلا يكون بمعنى الاقرار بذلك المان وهو انه اذا قال احد لا حرج عليك الف اعضى اياه وقال المدعى عليه صالحي من مبلغ الزبور بسعمائة وخمسين يكون قد اقر بالالف مضروب وكرر لو كان طلب المصلح لمجرد دفع المنازعة كما اذا قال صالحي من دعوى هذا الف مكدا فلا يكون قد اقر بالمبلغ المذكور

في مادة ١٥٨٣ اذا طلب احد شراء المال اندى في يده من آخر واستجاره او استعارته او قال هى اياه او اودعنى اياه او قال الاخر حده ودبعة وقبل ذلك يكون قد اقر بعدم كون المال له

في مادة ١٥٨٤ الاقرار الذى علق بان شرط باطل وكن اذا علق بزمان صالح لمحلل الاحل في عرف الناس يحمل على اقرار بالدين المتوجبل مثلا لو قال احد لا حرج اذا وصلت المحل المتلانى او قضيت مصلحتي المتلانية فاني مدينون لك مكدا

### ❦ المجلة ❦

يكون اقراره هدا باطلا ولا يلزمه تأدية المبلغ المربور ولكن اذا قال ان اتى ابتداء الشهر الغلاتى او يوم قاسم فاني مديون لك فكدا يحمل على الاقرار بالدين الموجل ويلزم عليه تأدية المبلغ عند حلول ذلك الوقت ( انظر الى مادة ٤٠ )

❦ مادة ١٥٨٥ ❦ الاقرار بالنساع صحيح وهو انه اذا اقر احد لا آخر بصفة شائعة من ملك العقار الذى فى يده كالتصف او الثالث وصدقه المقر له ثم توفي المقر قبل الافراز والتسليم فلا يكون شيوع المقر به مانعا لصحة هذا الاقرار

❦ مادة ١٥٨٦ ❦ اقرار الاخرس باشارته المعهودة معتبر ولكن اقرار الناطق باشارته لا يعتبر مثلا لو قال احد للناطق هل لفلان عليك كذا دراهم حق فلا يكون قد اقر بذلك الحق اذا خفض رأسه

### ❦ الباب الثالث ❦

❦ فى بيان احكام الاقرار ويشتمل على ثلاثة فصول ❦

#### ❦ الفصل الاول ❦

❦ فى بيان الاحكام العمومية ❦

❦ مادة ١٥٨٧ ❦ يلزم الرجل باقراره بموجب المادة التاسعة والسعين ولكن اذا كذب بحكم الحاكم فلا يبقى لاقراره حكم وهو انه اذا طهر مستحق وادعى الشئ الذى اشتراه احد وكان فى يده وعند المحاكم لو قال ذواليد هذا كان مال فلان باعى اياه واثبت المستحق دعواه وحكم الحاكم بذلك يرجع ذواليد على النائع ويسترد ثمن البيع منه وان كان قد اقر حين المحاكمة بكون ذلك الشئ مال النائع وانكر دعوى المستحق لان اقراره كذب بحكم الحاكم ولم يبق له حكم فلا يكون مانعا للرجوع

❦ مادة ١٥٨٨ ❦ لا يصح الرجوع عن الاقرار فى حقوق العساد وهو انه

اذا

### ﴿ المجلة ﴾

إذا اقر احد لآخر بقوله لفلان على كذا دى ثم رجع عن اقراره فلا يعتبر رجوعه ويلزم باقراره

﴿ ماده ١٥٨٩ ﴾ إذا ادعى احد كونه كاذبا في اقراره الذى وقع يحلف المقر له على عدم كون المقر كاذبا مثلا اذا اعطى احد سندا لآخر محرر فيه انه قد استقرضت كذا دراهم من فلان ثم قال وان كنت اعطيت هذا السند كفى ما احدث المبلغ المذكور منه يحلف المقر له بعدم كون المقر كاذبا في اقراره هذا

﴿ ماده ١٥٩٠ ﴾ إذا اقر احد لآخر بقوله لك فى ذمتى كذا دراهم طلب وقال الآخر هذا المطلب ليس لى وإنما هو لفلان وصدد ذلك يكون ذلك المطلب له ولكن يكون حق قصده للمقر له الاول يعنى لا يجبر المدينون على اداء المقربه المقر له الثانى اذا طالبه واذا اعطى المدينون المقربه للمقر له الثانى برضه نرى ذمته وليس للمقر له الاول ان يطأنه به

### ﴿ الفصل الثانى ﴾

#### ﴿ فى بيان نفي الملك والاسم المستعار ﴾

﴿ ماده ١٥٩١ ﴾ إذا اضاف المقربه الى نفسه في اقراره يكون قد وهبه للمقر له ولا يتم ما لم يكن هناك تسليم وقض وان لم يصفه الى نفسه يكون قد نفي الملك عن المقربه واقر بكونه قد كان ملك المقر له قبل لاقرار مثلا لو قال احد ان كافة اموالى واشيائى التى فى يدي هى لفلان وليس لى فيها علاقة يكون حينئذ قد وهب جميع امواله واشيائه لذلك ويلزم التسليم والنقض وان قال ان كافة الاموال والاشياء التى بست لى ماعدا ثيابى اتى على هى لفلان وليس لى فيها علاقة يكون قد نفي ملكه عن كافة الاموال والاشياء تنسوية ايه يعنى نفي قيل انها له ماعدا ثيابه التى عليه واقر بكونها لذلك ولو كان او ملك اشياء بعد اقراره هذا لا يكون اقراره هذا شاملا لتلك الاشياء كذلك لو قال ان كافة اموالى واشيائى التى فى دكانى هذا هى لوالدى الكبير وليس لى فيها علاقة يكون ذلك الوقت قد

### ❦ المجلة ❦

وهب جميع اشيائه وامواله التي هي في الدكان لابنه ذلك ويلزم التسليم وان قال ان جميع هذه الاشياء والاموال التي هي في دكاني هذا هي لابني الكبير فلان وليس لي فيها علاقة يكون حينئذ قد نفي الملك عن نفسه واثبته لابنه ~~الكبير~~ باقراره عن جميع الاشياء والاموال الموجودة في ذلك الحانوت ولكن لو وضع بعد ذلك اشياء اخرى في ذلك الدكان لا يكون اقراره هذا شاملا لتلك الاشياء وكذلك لو قال احد ان حانوتي الذي هو في المحل الفلاني هو زوجتي يكون قد وهبه لها ويلزم التسليم وان قال ان الدكان لفلاني الذي نسب لي هو زوجتي يكون ذلك الحانوت لزوجته قبل الاقرار ويكون قد اقر بان الدكان ليس بملكه

❦ ماده ١٥٩٢ ❦ اذا قال احد في حق الدكان الذي هو في يده وتصرفه سند انه ملك فلان وليس لي فيه علاقة والاسم المحرر في الوثيقة هو مستعار او قال في حق دكان الملك الذي اشتراه من آخر انني كنت قد اشتريته لفلان والدرهم التي اعطيتها في ثمنه هي ماله ايضا والاسم المحرر في السند قيد مستعارا يكون قد اقر بان الدكان ملك ذلك في نفس الامر

❦ ماده ١٥٩٣ ❦ اذا قال احد ان الطلب المحرر في السند الذي هو في ذمة فلان وان كان قد تحرر باسمي الا انه هو لفلان واسمى الذي تحرر في السند هو مستعار يكون قد اقر بان المبلغ المذكور في نفس الامر هو حق لذلك

❦ ماده ١٥٩٤ ❦ اذا كان احد قد نفي الملك عنه باقراره على ما ذكر او اقر بكون اسمه مستعارا ~~يكون~~ اقراره معترا ويلزم به في حال حياته وتلزم به ورثته بعد مماته ولكن لو اقر بالوجوه المذكو~~رة~~ في مرض موته فحكمه يعلم من الفصل الآتي

### ❦ الفصل الثالث ❦

#### ❦ في بيان اقرار المريض ❦

❦ ماده ١٥٩٥ ❦ مرض الموت هو الذي يخاف فيه الموت في الاكثر ~~الدو~~ يعجز

### ﴿ المجلة ﴾

يخرج المريض من رؤية مصالحه الخارجة عن داره ان كان من الذكور ويجزى  
عن رؤية المصالح الداخلة في داره ان كان من الاناث ويموت على ذلك الحال قبل  
مرور سنه صاحب فراش كان اولم يكن وان امتد مرضه دائما على حال  
ومضى عليه سنة يكون في حكم الصحيح وتكون تصرفاته كتصرفات الصحيح ما لم  
يشدد مرضه ويتغير حاله ولـكن لو اشتد مرضه وتغير حاله ومات بعد حاله  
اعتبارا من وقت التغير الى الوفاة مرض موت

﴿ ماده ١٥٩٦ ﴾ اقرار من لم يكن له وارث اولم يكن له وارث سوى زوجته  
او المرأة التي لم يكن لها وارث سوى زوجها في مرض الموت يعتبراته نوع وصيه  
بناء عليه اذا نبي الملك من لا وارث له في مرض موته من جميع امواله واقرب بها  
لقبره بصح وليس لامين بيت المال ان يتعرض لتزكته بعد وفاته كذلك لو نفي الملك  
من جميع امواله في مرض موته من لا وارث له سوى زوجته واقرب به لها او لو نفي  
الملك من لا وارث لها سوى زوجها من جميع اموالها واقرب به له بصح وليس  
لامين بيت المال ان يتعرض لتزكته احدهما بعد الوفاة

﴿ ماده ١٥٩٧ ﴾ لو اقر احد حال مرضه بمال لـاحد ورثته ووافق بعد اقراره  
من ذلك المرض يكون اقراره هذا معتبرا

﴿ ماده ١٥٩٨ ﴾ اذا اقر احد في مرض موته بعين او دين لـاحد ورثته ثم  
مات يكون اقراره موقوفا على اجازة باقي الورثة فان اجازوه كان معتبرا والا فلا  
ولكن اذا كان قد صدقه باقي الورثة في حال حياة المقر فليس لهم الرجوع من  
تصديقهم ويكون ذلك الاقرار معتبرا وايضا الاقرار للوارث بالامانة صحيح على كل  
حال وهو انه اذا اقر احد في مرض موته بـكونه قد قضى امانته التي هي عند  
وارثه او اقر بكونه قد استهلك امانته وارثه المعلومه التي اودعها عنده بصح اقراره  
مثلا لو اقر في مرض موته بقوله احدث وقضت امانتي التي اودعتها عند ابني فلان  
بصح اقراره ويكون معتبرا وكذا لو قال ان ابني فلان اخذ طلبي الذي هو  
على فلان بالوكالة وسلمه لي يكون اقراره معتبرا وكذلك لو قال قد استهلكت خاتم

### ﴿ المجلة ﴾

ابني فلان الذي كان اودعه او كان عارية عندي وقيته خمسة آلاف وصرفت منه في اموري يكون اقراره معترا ويلزم تضمين قيمة ذلك الخاتم من التركة

﴿ ماده ١٥٩٩ ﴾ المراد من الوارث في هذا البحث هو الذي كان وارثا للمريض في وقت وفاته واما الوراثة الخادئة بسبب الحاصلة في وقت وفاة المقر ولم تكن قبل فلا تكون مابعد لصحة الاقرار كما انه اذا اقر احدى احوال لامرأة اجنبية في مرض موته ثم تروح بها ومات يكون اقراره نافذا واما الاقرار لمن كانت وراثته قديمة ولم تكن حاصلة بسبب حادث فلا يكون نافذا مثلا لو اقر من له ابن بجال لاحد احوته من ابويه ثم مات بعد موت ابنه لا يكون اقراره نافذا لان المقر له اخوه صار وارثا

﴿ ماده ١٦٠٠ ﴾ اقرار المريض حال كونه في مرض موته بالاستناد الى زمان الصحة في حكم الاقرار في زمان المرض بناء عليه لو اقر احد حال كونه في مرض موته بانه قد استوفى طلبه الذي على وارثه في زمان صحته لا ينفذ اقراره ما لم يجزء باقي الورثة كذلك لو اقر احد بانه كمال قد وهب ماله العلاني لفلان الذي هو من ورثته وكان سلب اياه لا ينفذ اقراره ما لم يثبت ببنية او يجزء باقي الورثة

﴿ ماده ١٦٠١ ﴾ اقرار المريض بعين اودين لاجنبي يعنى لمن لم يكن وارثه في مرض موته صحيح وان احاط بجميع امواله ولكن ان طهر كذب المقر بكونه قد ملك المقر به بسبب في وقت الاقرار او انتقل اليه ارثا او اتهمه او اشتراه في ذلك الوقت ينظر على هذا الحال الى ان الاقرار هل كان في اثناء مداكرة الوصية ام لا فان كان ليس في اثناء مداكرتها يكون بمعنى الهبة ويلزم التسليم وان كان في اثناء مداكرتها يحمل على معنى الوصية وعلى كلا الحالتين لا يعتبر اقراره الا من ثلث ماله

﴿ ماده ١٦٠٢ ﴾ ديون الصحة مقدمة على ديون المرض يعنى تقدم الديون التي تعلقت بدمه من كانت تركته غريبة في حال صحته على الديون التي تعلقت بدمته في مرض موته باقراره وهو انه تستوفى ديون الصحة من تركه المريض ثم تؤدى ديون المرض ان بقيت فضلا ولكن الديون التي تعلقت بدمه المريض باسباب معروضة غير الاقرار مشاهدة ومعلومة عند الناس كالشراء والاستقراض واتلاف مال



## ﴿ المجلة ﴾

مال فهي في حكم ديون الصحة وإذا كان المقر به شيا من الاعيان فحكمه على هذا المنوال ايضا يعنى اذا اقر احد لاجنبى بأى شئ كان في مرض موته لا يستحقه ما لم تؤد ديون الصحة او الديون التى هى في حكم ديون الصحة التى لزمّت باسباب معروفة كما ذكر آنفا

﴿ ماده ١٦٠٣ ﴾ اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد استوفى طلبه الذى في ذمة اجنبى ينظر الى ان هذا الطلب تعلق بذمة الاجنبى حال المرض او حال الصحة فان كان تعلق حال المرض يصح اقراره ولكن لا ينفذ في حق غرماء الصحة وان كان تعلق في حال الصحة فيصح على كل حال ان كانت عليه ديون صحة او لم تكن مثلا لو اقر المريض حال مرضه مائة قبض ثمن المال الذى باعه في ذلك الحال يصح اقراره ولكن ان كان له غرماء صحة فلهم على ان لا يلزموا هذا الاقرار وان باع مالا في حال صحته واقر بقض ثمنه في مرض موته يصح على كل حال وان كان له غرماء صحة وليس لهم ان يقولوا لا نلزم باقراره هذا

﴿ ماده ١٦٠٤ ﴾ ليس لاحد ان يؤدى دين احد غرمائه في مرض موته وبطلان حقوق باقيهم ولكن له ان يؤدى ثمن المال الذى اشتراه او القرض الذى استقرضه حال كونه مريضا

﴿ ماده ١٦٠٥ ﴾ الكفالة بالمال في هذا المبحث في حكم الدين الاصلى بناء عليه لو تكفل احد دين وارثه او طلبه في مرض موته لا يكون نافعا واذا كفل للاجنبى يعتبر من ثلث ماله واما اذا اقر في مرض موته بكونه قد كفل في حال صحته فيعتبر اقراره من مجموع ماله ولكن تقدم ديون الصحة ان وجدت

## ﴿ الباب الرابع ﴾

## ﴿ في بيان الاقرار بالكتابة ﴾

﴿ ماده ١٦٠٦ ﴾ الاقرار بالكتابة كالاقرار باللسان ( انظر الى ماده ٦٩ )

﴿ ماده ١٦٠٧ ﴾ امر احد آخر بان يكتب اقراره هو اقرار حكماء بناء

### ❦ المجلة ❦

عليه لو امر احد كاتبيا بقوله اكتب لى سندا يخوى انى مديون لفلان كذا دراهم ووضع فيه امضاءه او ختمه يكون من قيل الاقرار بالكتابة كالسند الذى كتبه بخط يده

❦ ماده ١٦٠٨ ❦ القيد التى هى فى دفتر التجار المعند بها هى من قبيل الاقرار بالكتابة ايضا مثلا لو كان احد التجار قد قيد فى دفتره انه مديون لفلان بمقدار كذا يكون قد اقر لذلك بدين مقدار ذلك ويكون معتبرا ومرعيا كاقارره الشفاهى عند الحاجة

❦ ماده ١٦٠٩ ❦ اذا كتب احد سندا او استكتبه واعطاه لاحد مضى او محتوما يكون معتبرا ومرعيا كتنقيره الشفاهى لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوما يعنى ان كان ذلك السند كتب موافقا للرسم والعادة والوثائق التى تعلم القبض السماة بالوصول هى من هذا القبيل ايضا

❦ ماده ١٦١٠ ❦ اذا انكر من كتب سندا او استكتبه واعطاه مضى او محتوما الدين الذى حواه فلا يعتبر انكاره ويلزم عليه اداء ذلك الدين واما اذا انكر كون السند له فلا يعتبر انكاره ان كان خطه وختمه مشهورا ومعارفا ويعمل بذلك السند وان لم يكن خطه وختمه معارفا يستكتب ذلك المنكر ويعرض على اهل الخبرة فان اخبروا بانفهما كتابة شخص واحد يجبر ذلك على اعطاء الدين المذكور والحاصل يعمل بالسند ان كان بريثا من شأبة التزوير وشبهة التصنيع واما اذا لم يكن السند بريثا من الشبهة وانكر المديون ككون السند له وانكر اصل الدين ايضا فيحلف بطلب المدعى على ان السند ليس له وانه ليس بمديون للمدعى

❦ ماده ١٦١١ ❦ اذا اعطى احد سند دين حال كونه مرسوما ثم توفى يلزم ورثته ايفاؤه من التركة ان كانوا معترفين بكون السند للمتوفى واما اذا كانوا منكرين ذلك فلا يعمل بذلك السند الا اذا كان خطه وختمه معارفا

❦ ماده ١٦١٢ ❦ اذا ظهر كيس مملوء بالنقود فى تركة احد محرر عليه بخط الميت ان هذا الكيس مال فلان وهو عتيدي امانة يأخذه ذلك الرجل من التركة ولا يحتاج الى اثبات بوجه آخر

## ﴿ الكتاب الرابع عشر ﴾

﴿ في الدعوى ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة وبايين ﴾

﴿ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالدعوى ﴾

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صورة الخط الهمايونى

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

---

﴿ الكتاب الرابع عشر ﴾

﴿ فى الدعوى ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة وباين ﴾

---

﴿ المقدمة ﴾

﴿ فى بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالدعوى ﴾

---

﴿ ماده ١٦١٣ ﴾ الدعوى هى طلب احد حقه من آخر فى حضور الحاكم  
ويقال للطالب مدعى وللطلوب منه مدعى عليه

﴿ ماده ١٦١٤ ﴾ المدعى هو الشئ الذى ادعاه المدعى ويقال له المدعى به  
ايضا

﴿ ماده ١٦١٥ ﴾ التناقض هو سق كلام من المدعى ما قاض لدعواه يعنى  
سق كلام موجب لبطلان دعواه

الباب

## ﴿ المجلة ﴾ ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في شروط الدعوى واحكامها ودفعتها ويشتمل على اربعة فصول ﴾

### ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان شروط صحة الدعوى ﴾

﴿ ماده ١٦١٦ ﴾ يشترط ان يكون المدعى والمدعى عليه عاقلين ودعوى المجنون والصبي غير المميز ليست صحيحة وان كان يصح ان يكون اولياؤهما او صباؤهما مدعين او مدعى عليهم في محلها

﴿ ماده ١٦١٧ ﴾ يشترط ان يكون المدعى عليه معلوما بناء عليه اذا قال المدعى لى على احد من اهل القرية العلابية او على اناس من اهلها مقدار كذا لا تصح دعواه ويلزم عليه تعيين المدعى عليه

﴿ ماده ١٦١٨ ﴾ يشترط حضور الخصم حين الدعوى واذا امتنع المدعى عليه من المجئ الى المحكمة وارسال وكيل عنه اليها فالمعاملة التي تجري في حقه ستذكر في كتاب القضاء

﴿ ماده ١٦١٩ ﴾ يشترط ان يكون المدعى به معلوما ولا تصح الدعوى اذا كان مجهولا

﴿ ماده ١٦٢٠ ﴾ معلومية المدعى به بالاشارة او الوصف والتعريف وهو انه اذا كان عينا منقولاً وكان حاضرا في مجلس المحاكم فلاشارة اليه كافية وان لم يكن حاضرا فالوصف والتعريف وبيان قيمته يكون معلوما واذا كان عقارا بعين بيان حدوده وان كان بنا يلزم بيان جسسه ونوعه ومقداره كما يتضح في المواد الآتية

﴿ ماده ١٦٢١ ﴾ اذا كان المدعى به عينا منقولاً وحاضرا بالمجلس يدعيه

### في المجلة

المدعي بقوله هذا لي مشيراً اليه وهذا الرجل قد وضع يده عليه بغير حق فاطلب اخذه منه وان لم يكن حاضراً بالمجلس ولكن يمكن جلبه واحضاره بلا مصرف يجلب الى مجلس الحكم ليشار اليه في اليمين والشهادة كما ذكر وان لم يكن احضاره ممكناً بلا مصرف عرفه المدعي وبين قيمته ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى الغصب والرهن مثلاً لو قال غصب خاتمي الزمرد ولم يبين قيمته تصح دعواه حتى لو قال قيمته

في مادة ١٦٤٢ ﴿ اذا كان المدعي به اعياناً متخالفة الجنس والنوع والوصف يكفي ذكر مجموع قيمتها ولا يلزم تعيين قيمة كل منها على حدة

في مادة ١٦٤٣ ﴿ اذا كان المدعي به عقاراً يلزم ذكر بلد، وقرية او محله وزقاقه وحدوده الأربعة او الثلاثة واسماء اصحاب حدوده ان كان لها اصحاب واسماء آبائهم واجدادهم ولكن يكفي ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة الى ذكر اسم ابيه وجده كذلك لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنياً عن التحديد لشهرته في الدعوى والشهادة وايضاً اذا ادعى المدعي بقوله ان العقار المحررة حدوده في هذا السند هو ملكي تصح دعواه

في مادة ١٦٤٤ ﴿ اذا اصاب المدعي في بيان الحدود واخطأ في بيان مقدار ذراع العقار او دونه لا يمنع صحة دعواه

في مادة ١٦٤٥ ﴿ لا يشترط بيان حدود ثمن العقار في الدعوى

في مادة ١٦٤٦ ﴿ اذا كان المدعي به ديناً يلزم المدعي بيان جنسه ولوعه ووصفه ومقداره مثلاً يلزم ان يبين جنسه بقوله ذهبا او فضة ونوعه بقوله سكة آل عثمان او الاكبرج ووصفه بقوله سكة خالصة او مغشوشة ومقداره بقوله الفا ولكن اذا ادعى بقوله كذا غروشا على الاطلاق تصح دعواه وتصرف على الغروش المعهودة في عرف المدة واذا كان المتعارف نوعين من الغروش وكان اعتبار ورواح احدهما ازيد تصرف الى الاذن كما انه اذا ادعى بقوله كذا عدداً من البنك تصح دعواه للبنك الاسود الذي هو من المسكوكات المغشوشة

مادة

### • في الجلب

في مادة ١٦٢٧ \* اذا كان المدعى به عينا فلا يلزم ببيان سبب الملكية بل تصح دعوى الملك المطلق بقوله هذا المال لى واما اذا كان ديناً فيسأل عن سبب وجهته يعنى يسأل هل هو عن مبيع او اجرة والحاصل يسأل عن كونه من اى جهة ومن اين توجه

في مادة ١٦٢٨ \* حكم الاقرار هو ظهور المقر به وليس حدوثه بداهة ولهذا لا يكون الاقرار سبباً للملك بناء عليه لو ادعى المدعى على المدعى عليه شيئاً وجعل سبب اقراره فقط لا تسمع دعواه . مثلاً لو ادعى المدعى بقوله ان هذا المال لى وان هذا الرجل الذى هو ذواليد كالى قد اقر بانه مالى تسمع دعواه واما اذا ادعى بقوله ان هذا المال لى لان هذا الرجل الذى هو ذواليد كان قد اقر بانه مالى فلا تسمع دعواه . وكذلك لو ادعى المدعى بقوله ان لى فى ذمة هذا الرجل كذا غروسا حتى انه هو كان قد اقر بانه مدين لى بهذا المبلغ تسمع دعواه واما اذا ادعى بقوله ان لى فى ذمة هذا الرجل كذا غروسا لانه كان قد اقر بانه مدين لى بالمبلغ المذكور من جهة القرض فلا تسمع دعواه

في مادة ١٦٢٩ \* يشترط ان يكون المدعى به محتمل الثبوت بناء عليه لو ادعى ما وجوده محال عقلاً او عادة لا يصح الادعاء . مثلاً اذا ادعى احد فى حق من هو اكبر منه سناً بانه ابنه او فى حق من نسبته معروفى فلا تكون دعواه صحيحة

في مادة ١٦٣٠ \* يشترط فى تقدير ثبوت الدعوى ان يكون المدعى عليه محكوماً وملزماً بشئ . مثلاً واعاد احد آخر شيئاً وخرج شخص آخر وادعى بقوله انا من متعلقاته فليعزنى لانسح دعواه كذلك او وكل احد آخر بخصوص وخرج شخص آخر وادعى بقوله انا حاره ووكائنه اسب فليوكل لى لا تصح دعواه لان لكل احد ان يعير ماله من شاء ويوكل باموره من شاء وبتقدير ثبوت هذه الدعاوى وامثالها لا يترتب فى حق المدعى عليه حكم

﴿ المجلة ﴾  
 ﴿ الفصل الثاني ﴾  
 ﴿ في دفع الدعوى ﴾

﴿ مادة ١٦٣١ ﴾ الدفع هو الاتيان بدعوى من قبل المدعى عليه تدفع دعوى المدعى مثلا اذا ادعى احد من جهة القرض كذا غروشا وقال المدعى عليه انا كنت ادبت ذلك او انت كست ابرأني من ذلك او كنا تصالحنا او ليس هذا المبلغ قرضا بل هو من المال الغلاني الذي كنت قد بعته لك او كنت قد حولتك على فلان بطلي الذي هو ذلك المقدار وانت اعطيني هذا المقدار عوضه يكون قد دفع دعواه و كذا اذا ادعى احد على آخر بقوله انت كنت قد كفلت طلي الذي في ذمة فلان كذا دراهم وقال المدعى عليه كان المديون ادى ذلك المبلغ يكون قد دفع دعوى المدعى و كذا اذا ادعى احد بالمال الذي هو في يد غيره بقوله مالي واحاب المدعى عليه نقوله حين ما ادعى هذا المال فلان كنت قد شهدت به مالي يكون قد دفع دعوى المدعى و كذا لو ادعى احد من تركة الميت كذا دراهم واثبت دعواه على انكار الوارث ثم ادعى الوارث ان المتوفى كان قد ادى هذا المبلغ في حال حياته يكون قد دفع دعوى المدعى

﴿ مادة ١٦٣٢ ﴾ اذا اثبت من ادعى دفع الدعوى دفعه تدفع دعوى المدعى والا يحلف المدعى اصلا بطلب صاحب الدفع فان نكل المدعى عن اليمين يثبت دفع المدعى عليه وان حلف تعود دعواه الاصلية

﴿ مادة ١٦٣٣ ﴾ اذا ادعى احد على آخر طلبا كذا دراهم وقال المدعى عليه انا كنت قد حولتك بهذا المبلغ على فلان وكل منكما قل الحوالة واثبت المدعى عليه قوله هذا حال كون الحال عليه حاضرا بكون دفع المدعى و حاص من مطالبته وان لم يكن الحال عليه حاضرا يكون دفع المدعى عليه موقوف الى حضور المحال عليه



## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ انفصل الثالث ﴾

﴿ في بيان من كان خصما ومن لم يكن ﴾

﴿ مادة ١٦٣٤ ﴾ إذا ادعى أحد شيئا وكان يترتب على اقرار المدعى عليه حكم بتقدير اقراره يكون بانكاره في الدعوى واقامة البينة خصما وان كان لم يترتب حكم على اقرار المدعى عليه اذا اقر لم يكن خصما بانكاره مثلا اذا اتى أحد من الاصناف وادعى على أحد بقوله ان رسولك فلانا اخذ مني المال انقلاني اعطاني ثمنه يكون المدعى عليه خصما للمدعى اذا انكر لانه يكون مجبورا بدفع ثمن البيع وتسليمه عند اقراره وتسمع دعوى المدعى وبنته على هذا الحال واما اذا ادعى المدعى بقوله ان وكيلك بالشراء اشترى واقر المدعى عليه فلا يكون مجبورا بدفع ثمن البيع وتسليمه الى المدعى ولذلك لا يكون خصما بانكاره وعلى هذا الحال لا تسمع دعوى المدعى والولى والوصى والمتولى مستثنون من هذه القاعدة وهو انه اذا ادعى أحد على مال اليتيم او على مال الوقف بانه مالى فلا يترتب على اقرار الولى او الوصى او المتولى حكم لانه ليس باحد واما اسكارهم فصحيح وتسمع عليه دعوى المدعى وبنته ولكن يعتبر اقرار الولى والوصى والمتولى في الدعوى على عقد صادر منهم مثلا لو باع ولى الصغير ماله بمساع شرعى ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك يعتبر اقراره

﴿ مادة ١٦٣٥ ﴾ الخصم في دعوى العين هو ذوالبذ فقط مثلا اذا غصب أحد فرس الآخر وباعه لشخص آخر واراد صاحب الفرس استرداده فلا يدعيه الا على الشخص الذى هو ذو البذ واما اذا اراد ذو البذ تضمينه قيمته ويدعى ذلك على القاصب

﴿ مادة ١٦٣٦ ﴾ اذا خرج مستحق للمال المشتري وادعاء ينظر الى ان المشتري هل كان قاضد ام لا فان كان قاضد يكون هو الخصم فقط في الدعوى والشهادة ولا يشترط حضور البائع وان كان ما قاضد من البائع يلزم حضورهما حين الدعوى والشهادة حيث ان المشتري مالك والبائع ذوالبذ

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٣٧ ﴾ يقرض حضور الوديع والمودع والمستعير والمعبر والمستأجر والمؤجر والمرتهن والراهن معا عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والرهون على المرتهن ولكن اذا غصب الوديعة او المستعار او المأجور او الرهون فله المودع والمستعير والمستأجر والمرتهن ان يدعى باولئك على الغاصب فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك ان يدعى باولئك ما لم يحضر هؤلاء

﴿ مادة ١٦٣٨ ﴾ لا يكون الوديع خصما للمشتري وهو انه اذا ادعى احد تسليم الدار المودعة عند شخص بقوله اني اشتريت هذه الدار من صاحبها فلان فسألني اياها وقال الوديع هي امانة اودعها عندي من تدعى انه باعها اياك تندفع خصومة المدعى ولا حاجة الى اثبات الابداع ولكن لو قال المدعى نعم ان صاحب الدار كان اودعها عندك لـ ~~كن~~ بعد ذلك باعها لي ووكلي بقصها وتسليمها منك واثبت ذلك اخذ الدار من الوديع وتسليمها

﴿ مادة ١٦٣٩ ﴾ لا يكون الوديع خصما للدائن المودع بآء عليه اذا اثبت الدائن طلبه الذي هو في ذمة المودع في مواجهة الوديع فليس له ان يستوفي الدين من الوديعة التي عنده لكن من كانت نفقته واجبة على الغائب له ان يدعى نفقته على الوديع ليأخذها من دراهم الغائب التي هي امانة عنده على ما ذكر في مادة ٧٩٩

﴿ مادة ١٦٤٠ ﴾ لا يكون مدبون المدبوس خصما للدائن بناء عليه ليس لمن كان له في ذمة المبت طلب ان يثبت طلبه في مواجهة مدبويه ويستوفيه منه

﴿ مادة ١٦٤١ ﴾ لا يكون المشتري من المشتري خصما للدائن مثلا لو باع احد لآخر مالا وبعد القبض باعه المشتري لآخر ايضا فليس للدائن الاول ان يطلب ويدعى الثمن على المشتري الثاني بقوله ان المشتري الاول كان اشترى مني هذا المال وقبضه بدون ان يدفع لي ثمنه فاعطاني ثمن المال او المال لاجبسه الى اتيقاف الثمن ولا تسمع دعواه هذه على المشتري الثاني

﴿ مادة ١٦٤٢ ﴾ يصح ان يكون احد الورثة خصما في الدعوى التي تقام على

### ﴿ المجلة ﴾

على الميت أو له ولكن الخصم في دعوى سين من تركته هو الذي في يده تلك العين والوارث الذي لم يكن ذا اليد ليس بخصم مثلاً يصح لأحد الورثة ان يدعى طلب الميت الذي هو في ذمة آخر وبعد اثبتت يحكم بجميع الطلب المذكور بجميع الورثة وليس للوارث المدعى ان يقض الا حصته من ذلك ولا يقض حصص سائر الورثة كذلك لو اراد احد ان يدعى يدين من تركته فلا بد من دعوى في حضور واحد من الورثة فقط سواء وجد في يد ذلك الوارث من التركة مال او لم يوجد واذا ادعى في حضور وارث واحد دين واقربه يؤمر باعطاء ما اصل حصته من ذلك الدين فقط ولا يسرى اقراره الى سائر الورثة واذا لم يقر واثبت المدعى دعواه في حضور ذلك الوارث فقط يحكم على جميع الورثة واذا اراد ان يأخذ طلبه ادى اثبته من التركة فليس للورثة ان يقولوا له ثبت ذلك في حضورنا ايضاً ولكن لهم صلاحية دفع دعوى المدعى واما اذا اراد ان يدعى احد من التركة الفرس الذي هو في يد واحد من الورثة بقوله هذا فرسي وكنت اودعته عند الميت وخصم هو ذو اليد فقط وان ادعى من باقي الورثة لا تسمع دعواه واذا ادعى على ذي اليد وحكم باقراره فلا يسرى اقراره الى سائر الورثة ولا ينفذ اقراره الا بمقدار حصته وبحكم على كونه حصته في ذلك الفرس للمدعى وان اسكر الوارث الذي هو ذو اليد واثبت المدعى دعواه يحكم على جميع الورثة انظر الى مادة ٧٩

﴿ مادة ١٦٤٣ ﴾ ليس لأحد الشركاء في عين ملكوه بسبب غير الارث ان يكون في الدعوى حصماً للمدعى في حصة الآخر مثلاً لو ادعى احد في حضور احد الشركاء الدار التي ملكوها بطريق الشراء بأنها ملكه واثبت ما ادعاه وحكم بذلك يكون الحكم مقصوراً على حصة الشريك الحاضر فقط ولا يسرى الى حصص الباقيين

﴿ مادة ١٦٤٤ ﴾ سمع دعوى واحد من انعامه اذا صار مدعياً وبحكم على المدعى عليه في دعاوى المحال التي يعود نفعها الى العموم كالتصديق انعام

﴿ مادة ١٦٤٥ ﴾ يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الاشياء التي منافعتها مشتركة بين اهل قرية كانهن والرعى اذا كانوا غير محصورين

﴿ المجلة ﴾

واما اذا كانوا محصورين فلا يكتفى بحضور بعضهم بل يلزم حضور كلهم او وكلائهم

﴿ ماده ١٦٤٦ ﴾ اهالي القرية الذين عددهم يزيد على المائة يعدون غير محصورين

﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ في بيان التناقض ﴾

﴿ ماده ١٦٤٧ ﴾ التناقض يكون مانعا لدعوى الملكية مثلا لو اراد احد ان يشتري مالا ثم قل الاشتره ادعى بانه ملكه لا تسمع دعواه وكذا لو قال ليس لي حق عند فلان ابدا ثم ادعى عليه شيئا لا تسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر بقوله كنت اعطيتك كذا مقدارا من الدراهم على ان نعطيها لفلان والحال انك ما اعطيتها له ولكونها في يدك اطلعا منك واسكر المدعى عليه ذلك فلا يسمع دفعه بقوله نعم كنت اعطيتك ذلك المبلغ وان دفعته الى من امرت بعد اقامة المدعى البينة واثبت ما ادعاه وكذلك لو ادعى احد الدكان الذي هو في يد غيره بانه ملكه واجاب ذو اليد بقوله نعم كان ملكك ولكن بمعنى اياه في التاريخ العلاني وانكر المدعى ذلك بقوله لم يجر بيننا بيع ولا شراء فقلو اورد المدعى عليه البينة واثبت ما ادعاه لا يسمع دفع المدعى بعد ذلك بقوله كنت بعته بعقد فاسد كبيع الوفاء او بيع بشرط مفسد

﴿ ماده ١٦٤٨ ﴾ كما انه لا يصح لاحد ان يدعى المالك الذي اقر بكونه لغيره بقوله هذا مالي كذلك لا يصح ان يدعيه بالوكالة او بالوصاية عن آخر

﴿ ماده ١٦٤٩ ﴾ اذا ارأ احد آخر من جميع الدعاوى فلا يصح له ان يدعى عليه بعد ذلك مالا لنفسه ولكن يصح له ان يدعى عليه لغيره بالوكالة او الوصاية

﴿ ماده ١٦٥٠ ﴾ اذا ادعى احد مالا لآخر فلا يصح له بعد ذلك ان يدعى به لنفسه ولكن يصح له ان يدعيه لآخر بعد ما ادعاه لنفسه لان الوكيل بالدعوى

يضيف

### ❖ النجدة ❖

يضيف المالك الى نفسه في بعض الاحيان ولكن عند الخصومة لا يضيف احد ملكه لغيره

❖ ماده ١٦٥١ ❖ كما ان الحق الواحد لا يستوفى من كل واحد من الشخصين على حدة بتمامه كذلك لا يدعى الحق الواحد الذي ترتب من جهة واحدة على رجلين

❖ ماده ١٦٥٢ ❖ يتحقق التناقص في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالوكيل والموكل والوارث والمورث كما يوجد في دعوى المتكلم الواحد وهوانه اذا اورد الوكيل دعوى منافية للدعوى التي سقت من الموكل في خصوص واحد فلا تصح

❖ ماده ١٦٥٣ ❖ يرتفع التناقص بتصديق الخصم مثلاً بعد ان ادعى احد على آخر الفان جهة الفرض ثم لو ادعى ان الملع المدعى من جهة الكفالة وصدقه المدعى عليه يرتفع التناقص

❖ ماده ١٦٥٤ ❖ ويرتفع التناقص بتكذيب الحاكم مثلاً لو ادعى احد المال الذي هو في يد غيره انه مالى وادعى ذلك لمدعى عليه بقوله ان هذا المال كان لفلان وانا اشتريته منه واقام المدعى البينة على دعواه وحكم بذلك يرجع للمحكوم بمن المال على الداع لان التناقص الذي وقع بين اقراره بكون المال للبائع وبين رجوعه بالتمس عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم الحاكم اقراره

❖ ماده ١٦٥٥ ❖ يعنى التناقص اذا ظهرت معذرة المدعى وكان محل خفاء مثلاً اذا ادعى المستأجر على المؤجر بعد استئجار الدار باها هي ملكه وكان ابو قد اشتراها له في صغره ولم يكن له خبر بذلك عند الاستئجار وبرز مسنداً يحوى هذا النوال تسمع دعواه كذلك لو استأجر احد داراً على آخر ثم بعد الاستئجار حصل له علم بان تلك الدار هي منقولة اليه من ابيه ارثاً وادعى بذلك تسمع دعواه

❖ ماده ١٦٥٦ ❖ الابتدار الى تقسيم التركة اقرار بكون المقسوم مشتركاً بناء عليه لو ادعى احد بان المقسوم مالى بعد التقسيم فهو تناقص مثلاً لو ادعى احد الورثة بعد تقسيم التركة باي كنت اشتريت احد هذه الاعيان او كان قد وهبه

### ﴿ المجلة ﴾

في الميت وسلمه لي في حال صحته لا تسمع دعواه ولكن لو قال ان الميت كان قد وهبه لي حال كوني صعبا ولم اكن اعلم بذلك حين القسمة يكون معدورا وتسمع دعواه

﴿ مادة ١٦٥٧ ﴾ لو امكن توفيق الكلام الذي يرى متناقضا ووفقه المدعى ايضا يرتفع التناقض مثلا لو اقر احد يانه كان مستأجرا في دار ثم ادعى انها ملكه لا تسمع دعواه ولكن لو قال كنت مستأجرا ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فتسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر العا من جهة القرض وانكر المدعى عليه ذلك بقوله لا احدث منك دينا ولا اعرفك واقام المدعى البينة على دعواه ثم قال المدعى عليه كنت وفيتك المبلغ المذكور او كنت ابرأتني منه فلا تسمع دعواه لكونها مناقضة لانكاره ولكن لو قال بعد ادعاء المدعى است بمديون لك واثبت المدعى كونه مديونا وقال المدعى عليه نعم كنت مديونا ولكن اوفيتك او ابرأتني منه واثبت دعواه هذه فله ان يدفع المدعى وكذلك لو ادعى احد ودیعة على آخر وانكر المدعى عليه بقوله ما اودعت عندي شيئا واثبت المدعى ذلك وقال المدعى عليه بعد الاثبات كنت رددتها اليك وسلمتها لك فلا يسمع دفعه هذا ويأخذ المدعى الوديعة عينا ان كانت موجودة وبضئ قيمتها ان كانت مستهلكة واما لو انكر المدعى عليه بقوله ليس لك عندي ودیعة بعدما ادعى المدعى بالوحد المشروح ثم اقام المدعى البينة وقال المدعى عليه كانت لك عندي تلك الوديعة ولكن رددتها وسلمتها لك فتسمع دعواه

﴿ مادة ١٦٥٨ ﴾ اذا اقر احد بصدور عقد نات صحيح منه وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك العقد كان وفاء او فاسدا فلا تسمع دعواه انظر الى مادة ( ١٠٠ ) مثلا لو باع احد داره لآخر في مقابل ثمن معلوم وسلمها ثم ذهب الى حضور الحاكم وقر بقوله اني نعت دارى المحدودة بهذه الحدود لفلان في مقابل هذا الثمن يبعانا صحيحا وربط اقراره هذا بوثيقه شرعية وبعد ذلك ادعى بقوله ان البيع المذكور كان عقد بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا تسمع دعواه

﴿ مادة ١٦٥٩ ﴾ اذا باع احد مالا في حضور آخر لشخص على انه ملكه

### ﴿ المجلة ﴾

ملكه وسلمه ثم ادعى الحاضر بانه ملكه مع انه كان حاضرا في مجلس البيع وسكت بلا عدد ينظر الى ان الحاضر هل كان من اقارب البائع ام لا فان كان من اقاربه او زوجها او زوجته لا تسمع دعواه هذه مطلقا وان كان من الاجانب فلا يكون حضوره وسكوته في مجلس البيع فقط مانعا لدعواه بل بعد حضوره وسكوته في مجلس البيع بلا عدد ان تصرف المشتري في ذلك الملك بتصرف الاملاك لاحداث بناء او هدم او غرس شجر وراى الحاضر ثم بعد ذلك لو ادعى بقوله هذا ملكى اولى فيه حصة لا تسمع دعواه

### ﴿ الباب الثانى ﴾

#### ﴿ فى حق مرور الزمان ﴾

﴿ ماده ١٦٦٠ ﴾ لا تسمع دعوى الدين والوديعة والملك والعقار والميراث والعقارات الموقوفة التى ليست بعائدة الى اصل الوقف والعموم كالمقاطعة او تصرف بالاجارين والمشرطة والتولية والغلة بعد ان تركت خمس عشرة سنة

﴿ ماده ١٦٦١ ﴾ تسمع دعوى المتولى والمرتبة التى هى فى حق اصل الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع بعد مرور ست وثلاثين سنة مثلا اذا تصرف احد فى ملك ستا وثلاثين سنة ثم ادعى متولى احد الاوقاف انه من مستغلات وقفى فلا تسمع دعواه

﴿ ماده ١٦٦٢ ﴾ ان كانت دعوى الطريق الخاص والمسيل وحق الشرب فى عقار الملك فلا تسمع بعد مرور خمس عشرة سنة وان كانت فى عقار الوقف فلهنولى ان يدعيها الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع دعوى طريق الخاص والمسيل وحق الشرب التى هى فى الاراضى الاميرية بعد ان تركت عشر سنين كما لا تسمع دعوى الاراضى الاميرية بعد مرور عشر سنين

﴿ ماده ١٦٦٣ ﴾ والمعتبر فى هذا الباب معنى مرور الزمان المانع لاستماع الدعوى ليس هو الامرور الزمان الواقع بلا عذر واما الزمان الذى مر بعذر

### في المجلة

شرعى ككون المدعى صغيرا او محنونا او معنوها ان كان له وصى او لم يكن او كان في دياره هي مدة سفر او كان خصمه من المتغلبة فلا يعتبر مثلا لا يعتبر الزمان الذى مر حال صغير المدعى وانما يعتبر من تاريخ وصوله الى حد البلوغ كذلك اذا كان لرجل مع احد المتغلبة دعوى ولم يمكنه الادعاء لامتناد زمان تغلب خصمه ووجد مرور الزمان لا يكون مانعا لاستماع الدعوى وانما يعتبر مرور الزمان من تاريخ زوال التغلب

❦ ماده ١٦٦٤ مدة السفر هي ثلاثة ايام بالسير المعتدل يعنى مسافة ثمان عشرة ساعة

❦ ماده ١٦٦٥ لا تسمع دعوى واحد من ساكنى بلدتين على الآخر بتاريخ مقدم من مدة المرور بعد ان كان اجتماعهما قايلا في بلدة ومحاكمتهما في كل سنة مرة والحال انه لم يدع احدهما على الآخر شيئا ووجد مرور الزمان بهذا الوجه

❦ ماده ١٦٦٦ اذا ادعى احد على آخر خصوصا في حضور الحاكم في كل برهة مرة ولم تحصل دعواه ومر على هذا الوجه خمس عشرة منه فلا يكون هذا المرور مانعا لاستماع الدعوى واما الادعاء الذى لم يكن في حضور الحاكم والمطالبة لا يدفعان مرور الزمان بناء عليه اذا ادعى احد خصوصا في غير مجلس الحاكم وطلب به وعلى هذا الوجه وجد مرور الزمان فلا تسمع دعواه

❦ ماده ١٦٦٧ يعتبر مرور الزمان من تاريخ اتيان صلاحية الادعاء للمدعى بالمدعى به بناء عليه مرور الزمان في دعوى دين مؤجل انما يعتبر من حلول الاجل لانه ليس للمدعى صلاحية دعوى ذلك الدين ومطالبته قبل حلول الاجل مثلا لو ادعى احد على آخر بقوله لي عليك كذا دراهم من ثمن الشيء الغلاني الذى بعثك اياه قبل خمس عشرة سنة مؤجلا بثلاث سنين تسمع دعواه لانه يكون قد مر اثنا عشرة سنة اعتبارا من حلول الاجل كذلك لا يعتبر مرور الزمان في دعوى البطل الثانى بالوقف المشروط الاولاد بطلنا بعد بطلن الا من تاريخ انقراض البطل الاول لانه ليس للبطل الثانى صلاحية الدعوى ما زال البطل الاول موجودا و كذلك يعتبر مبدأ مرور الزمان في دعوى المهر المؤجل



## ﴿ المجلة ﴾

الموئجل من وقت الطلاق او من تاريخ موت احد الزوجين لان المهر الموئجل لا يكون مجلا الا باطلاق او الوفاة

﴿ ١٦٦٨ ﴾ لا يعتبر مرور الزمان في دعوى الطلب من المفلس الا من تاريخ زوال الافلاس مثلا لو ادعى احد من تهادى افلاسه خمس عشرة سنة وتحقق بساره بعد ذلك بانه قل خمس عشرة سنة كان لى عليك من الجهة الغلانية كذا دراهم طلب ولما كنت مفلسا من ذلك التاريخ الى الآن لم يمكن الادعاء ولاقتدارك الآن على اداء الدين ادعى عليك به تسمع دعواه

﴿ ماده ١٦٦٩ ﴾ اذا ترك احد الدعوى بلا عذر و وجد مرور الزمان على ما ذكر آفا فكما لا تسمع تلك الدعوى في حياته كذلك لا تسمع من ورثته بعد مماته ايضا

﴿ ماده ١٦٧٠ ﴾ اذا ترك المورث الدعوى مدة وتركها الوارث ايضا مدة وبلغ مجموع المدتين حد مرور الزمان فلا تسمع

﴿ ماده ١٦٧١ ﴾ البائع والمشتري والواهب والموهوب له كالمورث والوارث مثلا اذا كان احد متصرفا في عرصه متصله بدار خمس عشرة سنة مع سكوت صاحب الدار ثم عند ما بيعت الدار ادعى المشتري بان هذه العرصه طريق خاص بالدار التي اشترى بها فلا تسمع دعواه كذلك لو سكت البائع مدة والمشتري مدة وبلغ مجموع المدتين حد مرور الزمان لا تسمع دعوى المشتري

﴿ ماده ١٦٧٢ ﴾ لو وجد مرور الزمان في حق بعض الورثة في دعوى مال الميت الذى هو عند الغير ولم يوجد في حق باقي الورثة لعذر كالعصر وادعى به واثبته يحكم بحصته في المدعى به ولا يسرى هذا الحكم الى سائر الورثة

﴿ ماده ١٦٧٣ ﴾ ليس لمن كان مقرا بكونه مستأجرا في عقار ان يملكه لمرور زمان ازيد من خمس عشرة سنة واما اذا كان منكرا وادعى المالك بانه ملكي وكنت آجرتك اياه قبل بسنين وما زلت اقبض اجرتة فتسمع دعواه ان كان ايجاره معروفا بين الناس والا فلا

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٧٤ ﴾ لا يسقط الحق بتقديم الزمان بناء عليه اذا اقر واعترف المدعى عليه صراحة في حضور الحاكم بانه للمدعى عنده حق في دعوى وجد فيها مرور الزمان بالوجه الذى ادعاه المدعى فلا يعتبر مرور الزمان ويحكم بموجب اقرار المدعى عليه واما اذا لم يقر المدعى عليه في حضور الحاكم وادعى المدعى بكونه اقر في محل آخر فكما لا تسمع دعواه الاصلية كذلك لا تسمع دعوى الاقرار ولكن الاقرار الذى ادعى ان كان قد ربط بسند حاو لخط المدعى عليه المعروف او ختمه مقدما ولم يوجد مرور الزمان من تاريخ السند الى مدة الدعوى تسمع دعوى الاقرار على هذه الصورة

﴿ مادة ١٦٧٥ ﴾ لا اعتبار لمرور الزمان في دعاوى المحال التى يعود نفعها للعموم كالطريق العام والنهر والمرعى مثالا لو ضبط احد المرعى المخصوص بقرية وتصرف فيه خمسين سنة بلا نزاع ثم ادعاه اهل القرية تسمع دعواهم في ٩ جادى الآخرة سنة ٩٣

❧ الكتاب الخامس عشر ❧

❧ في الينات والتحليف ❧

❧ ويشتمل على مقدمة واربعة إواب ❧

❧ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❧

❧ المتعلقة بالينات والتحليف ❧

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❦ صورة الخط الهماوني ❦

❦ ليعمل بموجبه ❦

❦ الكتاب الخامس عشر ❦

❦ في الينيات والتحليف ❦

❦ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ❦

❦ المقدمة ❦

❦ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ❦

❦ المتعلقة بالينيات والتحليف ❦

❦ ماده ١٦٧٦ ❦ البينة هي الحجة القوية

❦ ماده ١٦٧٧ ❦ التواتر هو خبر جاءه لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

❦ ماده ١٦٧٨ ❦ الملك المطلق هو الذي لم يتقيد باحد اسباب الملك كالارث  
والشراء والملك الذي تقيد بمثل هذه الاسباب يقال له الملك بالسبب

❦ ماده ١٦٧٩ ❦ ذواليد هو الذي وضع يده على عين بالفعل او الذي ثبت  
تصرفه تصرف الملاك

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٨٠ ﴾ الخارج هو الرىء عن وضع اليد والتصرف بالوجه  
المشروح

﴿ مادة ١٦٨١ ﴾ التحليف هو تكليف احد الخصمين اليين

﴿ مادة ١٦٨٢ ﴾ التحالف هو تحليف الخصمين

﴿ مادة ١٦٨٣ ﴾ تحكيم الحال يعنى حمل الحال الحاضر حكما هو من قبيل  
الاستصحاب والاستصحاب هو الحكم ببقاء امر محقق عدمه غير مطمئن وهو يعنى  
بقاء ما كان على ما كان

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ فى الشهادة ويشتمل على ثمانية فصول ﴾

﴿ انفصل الاول ﴾

﴿ فى بيان تعريف الشهادة ونصابها ﴾

﴿ مادة ١٦٨٤ ﴾ الشهادة هى الاخبار بلعط الشهادة يعنى بقول اشهد  
بأثبات حق احد الدى هو فى ذمة الآخر فى حضور الحاكم ومواجهة الخصمين  
ويقال للمخبر شاهد وللمخبر له مشهود له وللمخبر عليه مشهود عليه

﴿ مادة ١٦٨٥ ﴾ نصاب الشهادة فى حقوق اعداد رجلان او رجل وامرأتان  
وتقل شهادة النساء فقط فى حق المال فى المحال التى لا يمكن اطلاع الرجال عليها

﴿ مادة ١٦٨٦ ﴾ لا تقل شهادة الاحرس والاعمى

﴿ الفصل الثانى ﴾

﴿ فى بيان كيفية اداء الشهادة ﴾

﴿ مادة ١٦٨٧ ﴾ لا تعتبر الشهادة التى تقع فى خارج مجلس المحاكمة

﴿ مادة ١٦٨٨ ﴾ يلزم ان يكون الشهود قد عاينوا بالذات المشهود به

### ❦ المجلة ❦

وان يشهدوا على ذلك الوجه ولا يجوز ان يشهد بالسماع يعني ان يشهد الشاهد بقوله سمعت من الناس ولكن اذا شهد يكون محل وقف او وفاة احد على السماع يعني بقوله اشهد بهذا لاني سمعت من ثقه هكذا تقبل شهادته ونجوز شهادة الشاهد في خصوص الولاية والسب والموت بالسماع من دون ان يفسر السماع يعني بان يقول سمعت مثلا لو شهد بصورة قطعية من دون ان يقول سمعت بقوله في التاريخ الفلاني كان فلان في هذه البلدة حاكما او مات فلان في التاريخ الفلاني او فلان هو ابن فلان وانا اعرف ذلك واشهد به تقبل شهادته وان لم يكن قد عاين هذه الخصوصيات ولم يكن منه مساعدا للمعاينة ما شهد به وايضا اذا لم يقل سمعت من الناس وشهد بقوله نحن لم نعاين هذا الخصوص ولكن نعرفه هكذا وهو مشتهر بيننا بهذه الصورة تقبل شهادته

❦ ماده ١٦٨٩ ❦ اذا لم يقل الشاهد اشهد وقال انا اعرف الخصوص الفلاني هكذا او اخبر بهذا لا يكون قد ادى الشهادة ولكن على قوله هذا لو سأله الحاكم بقوله اتشهد هكذا واجاب بقوله نعم هكذا اشهد يكون قد اداها وان كان لا يشترط لفظ الشهادة في الافادات الواقعة لمجرد استكشاف الحال كاخبار اهل الخبرة فانه ليس بشهادة وانما هو من قبيل الاخبار

❦ ماده ١٦٩٠ ❦ تكفي اسارة الشاهد عند الشهادة الى كل من الشهود له والشهود عليه والشهود به اذا كانوا حاضرين ولا يلزم عليه ذكر اسم ابي الشهود له والشهود عليه ولا جد هما واما في الشهادة المتعلقة بالوكل او المبت فيلزم على الشاهد ذكر ابيهما وجدهما ولكن اذا كان كل منهما مشهورا ومعروفا يكفي ذكر الشاهد اسمه وشهرته لان المقصد الاصلى تعريفه بوجه يتميز به عن غيره

❦ ماده ١٦٩١ ❦ يلزم في الشهادة بالعقار بيان حدوده ولكن اذا لم يذكر الشاهد حدود المشهود به وتعهد باراته وتعيينه في محله يذهب الى محله وبأمر بتعيينه واراؤه

❦ ماده ١٦٩٢ ❦ اذا ادعى المدعى بالاستناد الى الحدود التي هي في السند وشهدت الشهود بان العقار المحررة حدوده في هذا السند ملكه تصح شهادتهم كما ذكر في مادة ١٦٢٣

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٦٩٣ ﴾ اذا ادعى احد بان لمورثه في ذمة فلان كذا دراهم طلب وشهدت الشهود بان للميت في ذمة المدعى عليه طلبا مقدار الذي ادعى يكفي ولا يحتاج الى التصريح بقولهم وصار الطلب المذكور موروثا للورثة واذا ادعى عينا يعني لو ادعى بان في يد فلان عينا من مال المورث فالحكم بهذا الوجه ايضا

﴿ مادة ١٦٩٤ ﴾ اذا ادعى احد من التركة طلبا مقداره كذا وشهدت الشهود بان للمدعى في ذمة الميت طلب مقدار ما ادعى يكفي ولا حاجة الى التصريح بكوبه كان باقيا في ذمته الى مماته واذا ادعى معين يعني لو ادعى بانه كان له في يد الميت عين فالحال على هذا المنوال

﴿ مادة ١٦٩٥ ﴾ اذا ادعى احد على آخر طلبا فان شهدت الشهود بان المدعى عليه مديون للمدعى بما ادعى به يكفي ولكن اذا سئل الخصم عن بقاء الدين الى وقت الادعاء وقالت الشهود لا ندرى ترد شهادتهم

### ﴿ الفصل الثالث ﴾

#### ﴿ في بيان شروط الشهادة الاساسية ﴾

﴿ مادة ١٦٩٦ ﴾ يشترط سق الدعوى في الشهادة بحقوق الناس

﴿ مادة ١٦٩٧ ﴾ لا تقبل البينة التي اقيمت على خلاف المحسوس مثلا اذا اقيمت البينة على موت من حياته مشاهدة او على حراب دار عمارها مشاهد فلا تقبل ولا تعتبر

﴿ مادة ١٦٩٨ ﴾ لا تقبل البينة التي اقيمت على خلاف المتواتر

﴿ مادة ١٦٩٩ ﴾ انما جعلت البينة مشروعة لاطهار الحق بناء عليه لا تقبل الشهادة بالثني العصرف كقولك فلان ما فعل هذا الامر واشي فلاني ليس لفلان وفلان ليس بمديون لفلان ولكن بينة الثني المتواتر مقبولة مثلا لو ادعى احد باني اقرضت فلانا في الوقت الفلاني في المحل الفلاني كذا مقدارا من الدراهم واثبت المدعى عليه بانواتر انه لم يكن في الوقت المذكور في ذلك المحل بل كان في محل آخر تقبل بينة انواتر ولا تسمع دعوى المدعى

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٧٠٠ ﴾ يشترط ان لا يكون في الشهادة دفع مغرم او جر مغنم يعني ان لا يكون داعية لدفع المضرة وجلب المنفعة بناء عليه لا تقبل شهادة الاصل للفرع والفرع للاصل يعني لا تقبل شهادة الآباء والاجداد والامهات والجدات لاولادهم واحفادهم وبالعكس اعني شهادة الاولاد والاحفاد والآباء والاجداد والامهات والجدات وهكذا شهادة احد الزوجين للآخر واما الاقرباء الذين هم ما عدا هؤلاء فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة الخادم الذي يتعبد بنفقة مولاه ولا الجير الخاص لمستأجره واما الخدمة الدين يخدمون مولى فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة احد الشركاء للآخر في مال الشراكة ولا تقبل شهادة الكفيل بالمال للاصيل على كون المكفول به قد تأدى ولكن تقبل شهادة احدهم للآخر في سائر الخصوصيات

﴿ مادة ١٧٠١ ﴾ شهادة الصديق لصديقه مقبولة ولكن اذا وصلت صداقتهما الى مرتبة تصرف احدهما في مال الآخر فلا تقبل شهادة احدهما للآخر

﴿ مادة ١٧٠٢ ﴾ يشترط ان لا يكون بين الشاهد والشهود عليه عداوة دينوية وتعرف العداوة الدينوية بالعرف

﴿ مادة ١٧٠٣ ﴾ ليس لاحد ان يكون شاهدا ومدعيا بناء عليه لا تصح شهادة الوصى لليتم والوكيل للموكل

﴿ مادة ١٧٠٤ ﴾ لا تعتبر شهادة الرجل على فعله بناء عليه لا تعتبر شهادة الوكلاء والدلائن على افعالهم بقولهم كنا بعنا هذا المال كذلك لا تصح شهادة حاكم منفصل عن بلدة على الحكم الصادر منه قبل العزل واما اذا شهد بعد العزل على اقرار من اقر في حضوره قبل العزل فتعتبر شهادته

﴿ مادة ١٧٠٥ ﴾ يشترط ان يكون الشاهد عادلا والعاقل من تكون حسناته غالبية على سيئاته بناء عليه لا تقبل شهادة من اعتاد حالا وحركة نخل بالناموس والمروة كالرقاص والمسخرة ولا تقبل شهادة المعروفين بالكذب

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

﴿ مادة ١٧٠٦ ﴾ تقبل الشهادة ان وافقت الدعوى والا فلا ولكن لا اعتبار



### ﴿ المجلة ﴾

اعتبار باللفظ وتلكى الموافقة معنى مثلا اذا كان المدعى به ودبعة وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالادعاء او كان غصا وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالغصب تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المديون بانه ادى الدين وشهدت الشهود على ان الدائى ابرا المديون تقبل شهادتهم

﴿ مادة ١٧٠٧ ﴾ موافقة الشهادة للدعوى اما بصورة مطابقتها لها بالتام او يكون المشهود به اقل من المدعى به مثلا كما يصح اذا ادعى المدعى على ان هذا المال ملكى منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ سنتين كذلك اذا ادعى بكونه ملكه منذ سنتين وشهدوا بكونه ملكه منذ سنة تصح شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بالف وشهدت الشهود بخمسائة تقبل شهادتهم فى حق الخمسائة فقط

﴿ مادة ١٧٠٨ ﴾ اذا كان المدعى به اقل مما شهدت به الشهود وكان المشهود به اكثر لا تقبل شهادتهم الا ان يكون الاختلاف الذى بين الشهادة والدعوى قابلا للتوفيق ويوفق المدعى ايضا بينهما فيثبت تقبل مثلا اذا ادعى المدعى بان هذا المال ملكى منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بخمسائة وشهدت الشهود بالف لا تقبل شهادتهم ولكن اذا وفى بين الدعوى والشهادة بقوله كان لى عليه الف ولكن ادى منها خمسمائة وبقيت عليه خمسمائة وابتس للشهود علم بذلك تقبل شهادة الشهود

﴿ مادة ١٧٠٩ ﴾ اذا ادعى المدعى الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكى مثلا وشهدت الشهود بالملك المقيسد بقولهم ان المدعى اشترى هذا البستان تقبل شهادتهم وهو انه اذا شهدت الشهود بالملك المقيسد سأل الحاكم المدعى بقوله ابهنا السبب تدعى الملك ام بسبب آخر فان قال المدعى نعم انا ادعى الملك بهذا السبب قل الحاكم شهادة الشهود وان قال ادعيت بسبب آخر او لا ادعيه بهذا السبب رد الحاكم شهادة اولئك الشهود

﴿ مادة ١٧١٠ ﴾ اذا ادعى المدعى فى بستان ملكا قيدا مثلا ينظر الى قوله فان قال اشتريته ولم يذكر يائعه او قال اشتريته من احد ميهما وشهدت الشهود

### ﴿ المجلة ﴾

على الملك المطلق بقولهم هذا البستان ملكه تقبل شهادتهم لكون الدعوى في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا صرح الدائع بقوله اشتريته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق فلا تقبل شهادتهم لانه اذا ثبت الملك المطلق بثبوت وقوعه عن اصل ويلزم ان يكون المدعى مالكا لزوائده كلزوم ككون المدعى مالكا لثمر البستان الذي حصل قبل مثلا ولكن اذا ثبت البيع المقيد لا يثبت الا اعتبارا من تاريخ وقوع السبب كتاريخ وقوع البيع والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة الى الملك المقيد اكثر وبهذه الصورة تكون الشهود قد شهدت بالاكثر فلا تقبل شهادتهم

﴿ مادة ١٧١١ ﴾ لا تقبل الشهادة اذا كانت مخالفة للدعوى في سبب الدين مثلا اذا ادعى المدعى على ثمن المبيع الفا وشهدت الشهود على المدعى عليه بكونه مدبونا بالف من جهة القرض فلا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعى بان هذا الملك لى موروث من والدى وشهدت الشهود بانه موروث له من امه فلا تقبل شهادتهم

### ﴿ الفصل الخامس ﴾

#### ﴿ في بيان اختلاف الشهود ﴾

﴿ مادة ١٧١٢ ﴾ اذا اختلفت الشهود في المشهود لا تقبل شهادتهم مثلا لو شهد احد الشهود بالف غرس ذهبا والآخر بالف فضة لا تقبل شهادتهما

﴿ مادة ١٧١٣ ﴾ اذا اوجب اختلاف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به الاختلاف في المشهود به لا تقبل شهادتهم والانعق بناء عليه اذا شهد احد الشهود بالفعل في زمان معين او مكان معين وشهد الآخر بالفعل في زمان آخر او مكان آخر في الخصوصيات التي هي صارة عن الفعل الصرف كالقصب وايفاء الدين فلا تقبل شهادتهما لان اختلافهما هذا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به واما اختلاف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصيات التي هي من قيل القول كالبيع والشراء والاجارة والكفالة والحوالة والهبة والرهن والدين والقرض والابراء

### ﴿ المجلة ﴾

والإبراء والوصية فلا يكون مانعا لقبول شهادتهم لانه لا يصحكون موجبا للاختلاف في الشهود به مثلا اذا ادعى احد بانه كان قد ادى دينه و شهد احد الشهود بانه اداه في بيته والآخر شهد بانه اداه في حانوته لا تقبل شهادتهما و اما اذا ادعى احد المال الذي في يد الآخر بقوله كنت بعثني بهذا المال مكدا دراهم فسلني اياه و شهد احد الشهود بانه باعه اياه في الدار الفلانية و شهد الآخر بانه باعه اياه في الحانوت الفلاني فتقبل شهادتهما لان الفعل لا يكرر ولا يعاد ولكن القول يمكن ان يكرر ويعاد

﴿ مادة ١٧١٤ ﴾ اذا اختلفت الشهود في لون المال المصوب او في كونه ذكرا او انثى فلا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احد الشهود في حق الدابة المصوبة بكونها صفراء و شهد الآخر بكونها حراء او شهد احدهما بكونها ذكرا و شهد الآخر بكونها انثى فلا تقبل شهادتهما

﴿ مادة ١٧١٥ ﴾ اذا اختلفت الشهود في مقدار البدل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم مثلا اذا شهد احدهما بان المال بيع بخمسمائة والآخر شهد بانه بيع بثلاثمائة لا تقبل شهادتهما

### ﴿ الفصل السادس ﴾

#### ﴿ في تركية الشهود ﴾

﴿ مادة ١٧١٦ ﴾ اذا شهدت الشهود وسأل الحاكم المشهود عليه بقوله ما تقول في شهادة هدى أهما صادقان ام لا فان قال المشهود عليه هما صادقان او عادلان في شهادتهما هذه يكون قد افر بالمدعى به ويحكم باقراره وان قال هما شاهدا زورا وهما عادلان ولكن اخطأ في هذه الشهادة او بسبب الواقعة او قال هما عادلان وانكر المدعى به لا يحكم الحاكم ويحقق عدالة الشهود وعدمها بالتركية سرا وعلنا

﴿ مادة ١٧١٧ ﴾ تزى الشهود من الجانب الذي يسوون اليه يعني ان كانوا من طلبة العلوم يركون من مدرس المدرسة ومن معتمد اهاليها وان كانوا من

### ﴿ المجلة ﴾

العسكرية في ضابط الطاور و كاتبه وان كانوا من الكتبة في ضابط قلمهم والخلفاء شركاؤهم وان كانوا من التجار في معتري التجار وان كانوا من الاصناف في كتحداؤهم ولجنتهم وان كانوا من سائر الصنوف في معتمد ومؤتم اهالى محلاتهم او قرىهم

﴿ مادة ١٧١٨ ﴾ التزكية في السر تجرى بورقة يعبر عنها بالمستورة في قول الفقهاء وهو ان يكتب الحاكم في تلك الورقة اسم المدعى والمدعى عليه وان يكتب المدعى به واسم الشهود وشهرتهم وصنعتهم واشكالهم ومحلهم واسماء ابائهم واجدادهم وان يحمر اسمائهم وشهرتهم فقط ان كانوا مشهورين والحاصل ان يعرفهم وبينهم بوجه يميزون به عن غيرهم وبعد وضعها في طرف وختم فيها يرسلها الى الدين اتخضوا مزيكين ثم عند ورودها يعنقها المزيكون ويقرأونها فان كان الشهود المحررون اسمائهم فيها عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم عدل ومقول الشهادة وان لم يكونوا عدولا كتبوا ليسوا بعدول وامضوا ولم يوقفوا على مضمونها من اتى بالمستورة ولا غيره وحنموا فوق الطرف واعادوها الى الحاكم

﴿ مادة ١٧١٩ ﴾ اذا اعيدت المستورة محتومة الى الحاكم ولم يكتب فيها من قبل المزيكين في حق الشهود بانهم عدول ومقوالو الشهادة بل كتبوا فيها كلاما يفيد الجرح صراحة او دلالة بان كتبوا فيها ليسوا بعدول او لم نعلم بحالهم او محمولوا الاحوال او الله اعلم او لم يكتبوا فيها شيئا فحينئذ لا يقبل الحاكم شهادتهم وان كان كتب فيها عدول ومقوالو الشهادة يتدر الحاكم في المرتبة الثانية الى التزكية علنا

﴿ مادة ١٧٢٠ ﴾ التزكية علنا تجرى بالوجه الاتي وهو انه يجلب المزيكون الى حضور الحاكم حال كون المترافعين حاضرين وترى الشهود او يرسل الشهود والمترافعان مع نائب التزكية الى محل المزيكين وترى الشهود علنا

﴿ مادة ١٧٢١ ﴾ يلزم ان يكون المزي في التزكية سرا اثنين رعاية للاحتياط وان كان كافيا فيها مزيك واحد

﴿ مادة ١٧٢٢ ﴾ التزكية العلنية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة ونصابها ولكن لا يلزم على المزيكين ذكر لفظ الشهادة

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٧٢٣ ﴾ لا يشتعل الحاكم بترك الشهود الثابتة عدالتهم في ضمن خصوص عنده اذا شهدوا بخصوص آخر في حضور ذلك الحاكم ان لم يمض عليها ستة اشهر وان كان مضى عليها ستة اشهر زكاهم الحاكم ايضا مرة اخرى

﴿ مادة ١٧٢٤ ﴾ اذا طعن الشهود عليه قبل التزكية او بعدها بالشهود باسناد شئ مانع لقول الشهادة كدفع معرم او جر معتم طلب منه الحاكم البينة على ذلك واذا اثبت الشهود عليه هذا بالبينة رد الحاكم شهادة اولئك الشهود وان لم يثبت زكاهم الحاكم ان كان لم يركهم و حكم بموجب شهادتهم ان كان قد زكاهم

﴿ مادة ١٧٢٥ ﴾ اذا عدل بعض المزكين الشهود وجرحهم بعضهم لم يحكم الحاكم بشهادة اولئك الشهود لانه يرحح طرف الحرح

﴿ مادة ١٧٢٦ ﴾ اذا مات الشهود او غابوا بعد اداء الشهادة في المعاملات فلحاكم ان يزكهم ويحكم بشهادتهم

## ﴿ تذييل ﴾

## ﴿ في تحليف الشهود ﴾

﴿ مادة ١٧٢٧ ﴾ اذا ألح الشهود عليه على الحاكم تعليف الشهود بانهم لم يكونوا في شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فلحاكم ان يحلف الشهود وله ان يقول لهم ان حلقتم قلت شهادتكم والا فلا

## ﴿ الفصل السابع ﴾

## ﴿ في رجوع الشهود عن الشهادة ﴾

﴿ مادة ١٧٢٨ ﴾ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد اداء الشهادة وقبل الحكم في حضور الحاكم تكون شهادتهم في حكم العدم كان لم تكن ويعزرون

﴿ مادة ١٧٢٩ ﴾ اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور الحاكم فلا ينقض حكم الحاكم وبضئ الشهود المحكوم به ( انظر الى مادة ٨٠ )

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٧٣٠ ﴾ اذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفاً فان كان باقيهم بالغين لنصاب الشهادة لا يلزم الضمان ممن رجع ولكن يعزز وان لم يكن الباقي بالغاً لنصاب الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف المحكوم به ان كان واحداً وان كانوا ازيد يضمنون النصف سوية بالاشتراك

﴿ ماده ١٧٣١ ﴾ يشترط ان يكون رجوع الشهود في حضور الحاكم ولا اعتبار اذا كان في محل آخر بناء على ذلك اذا ادعى الشهود عليه رجوع الشهود عن شهادتهم في محل آخر فلا تسمع دعواه واذا شهدوا في حضور حاكم رجعوا بعد ذلك عن شهادتهم في حضور حاكم غيره يعتبر رجوعهم

## ﴿ الفصل الثامن ﴾

## ﴿ في التواتر ﴾

﴿ ماده ١٧٣٢ ﴾ لا اعتبار لكثرة الشهود بمعنى لا يلزم ترجيح شهود احاد الطرفين لكثرتهم بالنسبة الى شهود الطرف الآخر الا ان تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر

﴿ ماده ١٧٣٣ ﴾ التواتر يفيد علم اليقين بناء عليه لا تقام البينة بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً

﴿ ماده ١٧٣٤ ﴾ كما لا يشترط لفظ الشهادة في التواتر كذلك لا تنجز العدالة بناء عليه لاجابة الى تركية المخبرين

﴿ ماده ١٧٣٥ ﴾ ليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جماً صغيراً لا يجوز العقل اتعاقهم على الكذب

## ﴿ الباب الثاني ﴾

﴿ في بيان الحجج الخطية والقرينة القاطعة وينقسم على فصلين ﴾

## الفصل

## ﴿ المجلة ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ في بيان الحجج الخطية ﴾

﴿ مادة ١٧٣٦ ﴾ لا يعمل بالخط والختم فقط ولكن اذا كان سالما عن شبهة التزوير والتصنيع يكون معمولا به يعنى يكون مدارا للحكم ولا حاجة الى الاثبات بوجه آخر

﴿ مادة ١٧٣٧ ﴾ الدرائت السلطانية وقيد الدفاتر الخافائية لكونها امينة من التزوير معمول بها

﴿ مادة ١٧٣٨ ﴾ يعمل ايضا سجلات المحاكم انما كانت قد ضبطت مسالمة من الفساد والحيلة على الوجه الذى يذكر في باب القضاء

﴿ مادة ١٧٣٩ ﴾ لا يعمل بالوقفية فقط ولكن اذا كانت مفيدة في سجل المحكمة الموثوق به والمعتمد عليه تكون معمولا بها على ذلك الحال

## ﴿ الباب الثانى ﴾

## ﴿ في بيان القرينة القاطعة ﴾

﴿ مادة ١٧٤٠ ﴾ احد اسباب الحكم القرينة القاطعة ايضا

﴿ مادة ١٧٤١ ﴾ القرينة القاطعة هي الامارة بالعادة حد اليقين مثلا اذا خرج احد من دار خالية خائفا مدهوشا وفي يده سكين ملوثة بالدم ودخلت الدار ورؤى فيها شخص مدبوح في ذلك الوقت ولا يشنه في كونه قاتل ذلك الشخص ولا يلتفت الى الاحتمالات الوهمية الصرفة كالدهاب الى كون الشخص المذكور ربما قتل نفسه ( انظر الى مادة ٧٤ )

## ﴿ الباب الثالث ﴾

## ﴿ في بيان التحليف ﴾

﴿ مادة ١٧٤٢ ﴾ احد اسباب الحكم اليقين او التناول عنه ايضا وهوانه

### ﴿ المجلة ﴾

إذا اظهر المدعى العجز عن اثبات دعواه بحلف المدعى عليه بطلبه **ولكن** اذا ادعى احد على آخر بقوله انت و**ك**يل فلان وانكر الوكالة فلا يلزم تحليفه كذلك اذا ادعى شخصان المال الذى هو فى يد آخر يكون كل منهما اشتراه منه واقر المدعى عليه بأنه باعه لاحدهما وان**ك**ر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه اليمين والاستنجار والارتهان والارتهاب كالاشراف فى هذا الخصوص

﴿ ماده ١٧٤٣ ﴾ اذا قصد تحليف احد الخصمين بحلف باسمه تعالى بقوله والله او بالله مرة واحدة

﴿ ماده ١٧٤٤ ﴾ لا تكون اليمين الا فى حضور الحاكم او نائبه ولا اعتبار بالنكول عن اليمين فى حضور خبرهما

﴿ ماده ١٧٤٥ ﴾ تجرى النشأة فى التحليف وان**ك**س لا تجرى فى اليمين سواء عليه لو كلاء الدعوى ان يحلفوا الخصم ولكن اذا توجهت اليمين الى موكلهم يلزم ان يحلفوا هم بالذات ولا يصح تحليف وكلائهم

﴿ ماده ١٧٤٦ ﴾ لا يحلف الا بطلب الخصم **ولكن** يحلف من قبل الحاكم فى اربعة مواضع بلا طلب الاول اذا ادعى احد من التركة حقاً واثبته فيحلفه الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه ولا ابراه ولا حوله على غيره ولا اوفى من طرف احد وليس للميت فى مقابل هذا الحق رهن ويقال لهذا يمين الاستظهار الثانى اذا طهر مال مستحق واثبت دعواه حلفه الحاكم على انه لم يبع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه بوجه من الوجوه الثالث اذا اراد المشتري رد المبيع اعليه حلفه الحاكم على انه لم يرض بالعيب قولاً او دلالة بتصرف كتصرف المالك على ما ذكر فى ماده ٣٤٤ الرابع تحليف الحاكم السفيح عند الحكم بالسعفة بانه لم يبطل شفعته يعنى لم يسقط حق شفعته بوجه من الوجوه

﴿ ماده ١٧٤٧ ﴾ اذا حلف المدعى عليه بطلب الخصم قبل ان يكلفه الحاكم فلا تعتبرينه ويلزم ان يحلف من قبل الحاكم مرة اخرى

﴿ ماده ١٧٤٨ ﴾ اذا حلف احد على فعله يحلف بالبنات يعنى يحلف على ان



## ﴿ المجلة ﴾

هذا الشيء هكذا وليس كذلك ولكن اذا حلف على فعل الغير يحلف على عدم العلم يعنى يحلف على عدم علمه بذلك الشيء

﴿ ماده ١٧٤٩ ﴾ اليمين اما بالسبب او بالخاصل وهو ان اليمين بوقوع خصوص او بعدم وقوعه يمين بالسبب واليمين ببقائه او بعدم بقاءه يمين بالخاصل مثلا اليمين في دعوى البيع والشراء بعدم وقوع عقد البيع اصلا هي يمين بالسبب واما اليمين بقاء العقد الى الآن او بعدم بقاءه فهي يمين بالخاصل  
﴿ ماده ١٧٥٠ ﴾ اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكفى فيها يمين واحدة ولا يلزم التكليف لكل منها على حدة

﴿ ماده ١٧٥١ ﴾ اذا كلف الحاكم من توجه اليه اليمين في المعاملات باليمين ونكل عنها صراحة بقوله لا احلف او دلالة بالسكوت بلا عذر حكم الحاكم بنكوله واذا اراد ان يحلف بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم الحاكم على حاله  
﴿ ماده ١٧٥٢ ﴾ تعتبر يمين الاحرس ونكوله عن اليمين باشارته المعهودة

## ﴿ لاحقه ﴾

﴿ ماده ١٧٥٣ ﴾ اذا قال المدعى ليس لى شاهد ثم اراد ان يأتى بشهود او قال ليس شاهد سوى فلان وفلان ثم قال لى شهود اخر لا يقبل قوله

## ﴿ الباب الرابع ﴾

## ﴿ فى بيان التنازع بالايدي ﴾

﴿ ماده ١٧٥٤ ﴾ يلزم اثبات وضع اليد بالبينه فى العقار المنازع فيه ولا يحكم بتصادق الطرفين يعنى لا يحكم بكون المدعى عليه ذا اليد باقراره عند دعوى المدعى ولكن اذا ادعى المدعى قائلا انى كنت اشتريت ذلك العقار منك او كنت غصبته منى فلا حاجة الى اثبات كون المدعى عليه ذا اليد بالبينه ويكفى هذا تصادق الطرفين

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٧٥٥ ﴾ اذا تنازع شخصان في عقار وادعى كل منهما كونه اليد في ذلك العقار تطلب البينة منهما على ايها ذو اليد فاذا اقام الطرفان البينة على كونهما ذوى اليد يثبت كونهما ذوى اليد مشتركين فيه واذا طهر عجز احدهما عن اثبات وضع يده واقام الآخر البينة مكوّنه واضع اليد يحكم بكونه ذا اليد وبعد الآخر خارجا وان لم يثبت احد الخصمين كونه ذا اليد يخلف كل منهم بطلب الآخر على عدم كون خصمه ذا اليد في ذلك العقار فان نكلا عن اليقين يثبت كونهما ذوى اليد في ذلك العقار مشتركين فيه وان نكل احدهما وحلف الآخر يحكم بكون الخالف واضع اليد مستقلا بذلك العقار وبعد الآخر خارجا وان حلفا معا فلا يحكم لاحد منهما بكونه ذا اليد ويوقف العقار المدعى به الى طهور حقيقة الحال

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في ترجيح البينات ﴾

﴿ مادة ١٧٥٦ ﴾ اذا ادعى احد الشخص المتصرفين في مال على الاشتراك بمعنى حال كونهما ذوى اليد معا بانه ملكه بالاستقلال وادعى الآخر بكونه ملكه بالاشتراك فبينة الاستقلال اولى بمعنى اذا اراد كلاهما ان يقيم البينة ترجح بينة الذى ادعى الاستقلال على بينة الذى ادعى الاشتراك واذا ادعى كلاهما الاستقلال واقاما البينة على ذلك يحكم لهما بذلك العقار مشتركا واذا عجز احدهما عن اثبات واثبت الآخر يحكم له بكون ذلك العقار ملكه مستقلا

﴿ مادة ١٧٥٧ ﴾ بينة الخارج اولى في دعوى الملك المطلق الذى لم يبين فيها تاريخ مثلا اذا ادعى احد الدار التى هى في يد آخر بانها ملكى وان هذا قد وضع يده عليها بغير حق وانا اطلب ان تسلم لي وقال ذو اليد ان هذه الدار ملكى ولذا وضعت عليها بدى بحق ترجح بينة الخارج وتسمع

﴿ مادة ١٧٥٨ ﴾ ترجح بينة الخارج ايضا على بينة ذى اليد في دعاوى الملكية المقيدة

### ✽ المجلة ✽

المقيدة بسبب قابل للتكرار وهي التي لم يبين فيها التاريخ كالشراء لكونها في حكم دعوى الملك المطلق ولكن اذا ادعى كلاهما بأنهما تلقيا الملك من شخص واحد ترجح بينه ذى اليد مثلا اذا ادعى احد على آخر الدكان الذى فى يده بانه ملكى وانا اشتريته من زيد وحال كونه ملكى بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير حق وقال ذواليد اشتريته من بكر او هو موروث لى من والدى وبهذه الجهة قد وضعت يدي عليه ترجح بينه الخارج وتسمع ولكن اذا قال ذواليد انا اشتريت هذا الخانوت من زيد ترجح بينه ذى اليد على بينه الخارج بهذا الحال

✽ ماده ١٧٥٩ ✽ بينه ذى اليد اولى فى دعاوى الملكية المقيدة بسبب غير قابل للتكرار كالنجاح مثلا لو تنازع الخارج و ذواليد فى مهر وادعى كل منهما انه ماله و مولود من مرسه ترجح بينه ذى اليد

✽ ماده ١٧٦٠ ✽ بينه من تاريخه مقدم اولى فى دعوى الملك المؤرخ مثلا اذا ادعى احد على العرصه التى هى فى يد آخر بانى اشتريتها قبل هذا التاريخ بسنة من فلان وقال ذواليد انها موروثه لى من والدى الذى توفى قبل هذا التاريخ بخمس سنين ترجح بينه ذى اليد وان قال هى موروثه من ابى الذى مات قبل سنة اسهر ترجح بينه الخارج على هذا الحال كذلك اذا ادعى كل من الخصمين انه اشترى المدعى به من شخص غير الذى اشترى منه الآخر و بينا تاريخ تلك بأثبهما ترجح بينه من تاريخ تملكه مقدم على الآخر

✽ ماده ١٧٦١ ✽ لايعتبر تاريخ الدعوى فى النجاح و ترجح بينه ذى اليد كما ذكر آفا الا انه اذا لم يوافق سن المدعى به تاريخ ذى اليد ووافق تاريخ الخارج ترجح بينه الخارج وان خاف تاريخ كلاهما او لم يكن معلوما فتكون بينه كلاهما متنازعة يعنى متساوية ويترك المدعى به فى يد ذى اليد ويبقى له

✽ ماده ١٧٦٢ ✽ بينه الزيادة اولى مثلا اذا اختلف السائغ والمستترى فى مقدار الثمن او المبيع ترجح بينه من ادعى بالزيادة

✽ ماده ١٧٦٣ ✽ ترجح بينه التملك على بينه العارية مثلا اذا ادعى احد

### ❖ المجلة ❖

بالمالك الذي هو في يد الآخر بانه كنت اعطيته اياه عارية واطلب منه اعادته وقال المدعى عليه كنت بعنتى اياه او وهنتيه ترجح بينة البيع او الهبة

❖ ماده ١٧٦٤ ❖ ترجح بينة البيع على بينة الهبة والرهن والاجارة وبينة الاجارة على بينة الرهن مثلاً اذا ادعى احد على آخر بقوله كنت بعنتك المال القلاى اعطيتى ثمنه وقال المدعى عليه انت كنت وهنتى ذلك وسلمتلى اياه ترجح بينة البيع

❖ ماده ١٧٦٥ ❖ ترجح بينة الاطلاق في العارية مثلاً اذا تلف الفرس العارية في يد المستعير وادعى المعير بانى كنت اعرتك اياه على ان تستعمله اربعة ايام ولما لم تسلمه لى في المدة المذكورة وهاك عندك في اليوم الخامس اضعى قيمته وادعى المستعير بانى كنت اعرتى اياه بان استعمله على الاطلاق ولم تفيد اربعة ايام ترجح بينة المستعير وتسمع

❖ ماده ١٧٦٦ ❖ ترجح بينة الصحة على بينة مرض الموت مثلاً اذا وهب احد مالا لاحد ورثته ثم مات وادعى باقى الورثة انه وهبه في مرض موته وادعى الموهوب له انه وهبه في حال صحته ترجح بينة الموهوب له

❖ ماده ١٧٦٧ ❖ ترجح بينة العقل على بينة الجنون او العته

❖ ماده ١٧٦٨ ❖ اذا اجتمع بينة الحدوث والقدم ترجح بينة الحدوث مثلاً اذا كان في ملك احد مسيل وكال في ملك الثانى مسيل آخر ووقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم وادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه ترجح بينة صاحب الدار الذى ادعى الحدوث

❖ ماده ١٧٦٩ ❖ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن البينة تطلب البينة من الطرف المرحوح ان اثبت فيها والا يحلف

❖ ماده ١٧٧٠ ❖ لا يلتفت الى طلب طرف الراجح اقامة البينة بعد ان حكم بموجب اقامة الطرف المرحوح البينة لما عجز الطرف الراجح عن اقامة البينة

﴿ المجلة ﴾  
﴿ الفصل الثالث ﴾  
﴿ في القول لمن وتحكيم الحال ﴾

﴿ مادة ١٧٧١ ﴾ اذا اختلف الزوج والروجة في اتمته الدار التي سكنها ينظر الى الامتعه فان كانت من الاشياء التي يصلح للزوج فقط كالسيف والرمح او من الاشياء الصالحة لكل من الزوج والروجة كالاواني والمفروشات ترجح بيته الزوجة واذا عجز كلاهما عن البيته فالقول للزوج مع اليين يعني اذا حلف الزوج بان تلك الاشياء ليست لزوجه يحكم بكونها له واما في الاشياء الصالحة للنساء فقط كالخلى والالبسة فترجح بيته الزوج و اذا عجز كلاهما عن البيته فالقول للروجة مع اليين الا ان يكون احدهما صانع الاشياء الصالحة للآخر او بائعها فالقول له مع اليين على كل حال مثلا القرط حلبي مخصوص بالنساء ولكن اذا كان الزوج صائعا فالقول له مع اليين

﴿ مادة ١٧٧٢ ﴾ تقوم الورثة مقام المورت عند موت احد الزوجين ولكن اذا عجز كلا الطرفين عن الاثبات على ما ذكر فالقول لمن هو في الحياة منهما مع اليين في الاشياء الصالحة لكليهما واذا مات كلاهما معا فالقول لورثة الزوج في الاشياء الصالحة لكليهما

﴿ مادة ١٧٧٣ ﴾ اذا اراد الواهب الرجوع عن الهبة وادعى الموهوب له تلف الموهوب فالقول له بلايين

﴿ مادة ١٧٧٤ ﴾ الامين يصدق بيمينه في رآه ذمته كما اذا ادعى المودع الوديعة وقال الوديع انا رددتها اليك فالقول له مع اليين ولكن اذا اراد ان يقيم البيته ليخلص من اليين تسمع بيته

﴿ مادة ١٧٧٥ ﴾ اذا اعطى من له ديون مختلفة لدائنه مقدارا من الدين فالقول له في كونه اعطاه محسوبا من باقي الدين

﴿ مادة ١٧٧٦ ﴾ اذا انقضت مدة احارة الرحي واراد المستأجر حط حصة من الاجرة

### ﴿ المجلة ﴾

مدة انقطاع الماء في اثناء مدة الاجارة ووقع بين الأجر والمستأجر اختلاف ولم تكن هناك بينة ينظر الى الاختلاف فان كان في مقدار مدة الانقطاع مثلا اذا ادعى المستأجر عشرة ايام والمؤجر خمسة ايام فالقول للمستأجر مع اليقين وان كان الاختلاف في اصل الانقطاع يعني ان انكر المؤجر انقطاع الماء بالكلية يحكم بالحال الحاضر يعني يجعل حكما وهو انه اذا كان الماء جاريا في وقت الدعوى والخصومة فالقول للمؤجر مع اليقين واذا كان في ذلك الوقت منقطعا فالقول للمستأجر مع اليقين

﴿ مادة ١٧٧٧ ﴾ اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دار احد بانه قديم او حادث وادعى صاحب الدار يكون المسيل حادنا وطلب رفعه ولم تكن لكلا الطرفين بينة ينظر الى المسيل فان كان في وقت الخصومة يجري الماء من المسيل او يعلم جريانه اولا يبقى على حاله فالقول لصاحب المسيل مع اليقين يعني يخلف على عدم كون المسيل حادنا وان كان لم يجر الماء من المسيل في وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبل ذلك فالقول لصاحب الدار مع اليقين

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ في التحالف ﴾

﴿ مادة ١٧٧٨ ﴾ اذا اختلف النافع والمشتري في مقدار الثمن او المبيع او كلاهما اوفي وصفهما اوفي جنسهما يحكم لمن اقام منهما البينة وان اقام كلاهما البينة يحكم لمن اثبت الزيادة منهما وان عجز كلاهما عن الاثبات يقال لهما اما ان يرضى احدهما بدعوى الآخر او يفسخ البيع وعلى هذا ان لم يرض احدهما بدعوى الآخر حلف الحاكم كلا منهما على دعوى الآخر وبدأ من المشتري فاذا نكل احدهما عن اليقين ثبتت دعوى الآخر واذا حلف كلاهما فسخ الحاكم البيع

﴿ مادة ١٧٧٩ ﴾ اذا اختلف المستأجر قبل ان يتصرف في المأجور مع المؤجر في مقدار الاجرة مثلا بان ادعى المستأجر ان الاجرة عشرة وادعى المؤجر انها خمسة

## ﴿ المجلة ﴾

خسة عشر تقبل دعوى من اقام البيئة منهما وان اقام كلاهما معا البيئة يحكم ببيئة المؤجر وان عجزا عن الاثبات يحلفان معا ويبدأ بتحليف المستأجر أولا ويلزم من نكل بتكوله فان حلف كلاهما فسخ الحاكم الاجارة واذا اختلفا في المدة او المسافة فالحكم على هذا الوجه الا انه اذا اقام كلاهما البيئة يحكم ببيئة المستأجر ويبدأ بتحليف المؤجر في صورة التحالف

﴿ ماده ١٧٨٠ ﴾ اذا اختلف المؤجر والمستأجر كما ذكر في المادة الآتية بعد انقضاء مدة الاجارة فالقول للمستأجر مع اليمين وليس هناك تحالف

﴿ ماده ١٧٨١ ﴾ اذا اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الاجرة في اثناء الاجارة يجرى التحالف ويفسخ عقد الاجارة في حق المدة الناقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية

﴿ ماده ١٧٨٢ ﴾ اذا اختلف المتبايعان بعد ان تلف البيع في يد المشتري او حدث فيه عيب مانع للرد لا يجرى التحالف ويحلف المشتري فقط

﴿ ماده ١٧٨٣ ﴾ ليس في دعوى الاجل بمعنى في كونه مؤجلا او لا وفي شرط الخيار وفي قبض كل الثمن او بعضه تحالف وفي هذه الصور الثلاث يحلف النكر في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٣

## ❧ الكتاب السادس عشر ❧

❧ في القضاء ❧

❧ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ❧

❧ المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفقيهيه ❧

❧ المتعلقة بالقضاء ❧



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ صورة الخط الهياثي ﴾

﴿ ليعمل بموجبه ﴾

﴿ الكتاب السادس عشر ﴾

﴿ في القضاء ﴾

﴿ ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب ﴾

﴿ المقدمة ﴾

﴿ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية ﴾

﴿ المتعلقة بالقضاء ﴾

﴿ مادة ١٧٨٤ ﴾ القضاء يأتي بمعنى الحكم والحاكمة

﴿ مادة ١٧٨٥ ﴾ الحاكم هو الدات الذي تعين ونصب من قبل السلطان لاجل

فصل وحسم الدماوى والمخاصمات الواقعة بين الناس توفيقا لاحكامها المشروعة

﴿ مادة ١٧٨٦ ﴾ الحكم هو عبارة عن قطع الحاكم المخاصمة وحسمه اياها وهو

على قسمين القسم الاول هو الزام الحاكم المحكوم عليه بالمحكوم به بكلام كقوله حكمت

او اعط الشئ الذى ادعى عليك ويقال لهذا قضاء الازام وقضاء الاستحقاق

## ﴿ المجلة ﴾

والقسم الثاني هو منع الحاكم المدعى عن المنازعة بكلام كقولہ ليس لك حق او انت ممنوع عن المنازعة ويقال لهذا قضاء الترك

﴿ مادة ١٧٨٧ ﴾ المحكوم به هو الشيء الذي الزمه الحاكم المحكوم عليه وهو

إيفاء المحكوم عليه حق المدعى في قضاء الالتزام وترك المدعى المنازعة في قضاء الترك

﴿ مادة ١٧٨٨ ﴾ المحكوم عليه هو الذي حكم عليه

﴿ مادة ١٧٨٩ ﴾ المحكوم له هو الذي حكم له

﴿ مادة ١٧٩٠ ﴾ التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكما برضاها لفصل

خصومتها ودعواها ويقال لذلك حكم بفتحين وبحكم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الكاف المفتوحة

﴿ مادة ١٧٩١ ﴾ الوكيل السفّر هو الذي نصب من قبل الحاكم للمدعى عليه

الذي لم يكن احضاره بالمحكمة

## ﴿ الباب الاول ﴾

﴿ في الاحكام ويحتوى على اربعة فصول ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

﴿ في بيان اوصاف الحاكم ﴾

﴿ مادة ١٧٩٢ ﴾ يلزم ان يكون الحاكم حكيما فهما مستقيما وامينا مكينا متينا

﴿ مادة ١٨٩٣ ﴾ يلزم ان يكون الحاكم عالما بالمسائل الفقهية واقفا عليهم

وعلى اصول المحاكمة ومقتدرا على فصل وحسم الدعاوى الواقعة تطبيقا لها

﴿ مادة ١٧٩٤ ﴾ يلزم ان يكون الحاكم مقتدرا على تمييز الناس بناء عليه

لا يجوز قضاء الصغير والمعتوه والاعمى والاصم الذي لا يسمع صوت الطرفين القوي

## ❦ المجلة ❦

### ❦ الفصل الثاني ❦

### ❦ في بيان آداب الحاكم ❦

---

- ❦ مادة ١٧٩٥ ❦ يلزم الحاكم الاجتناب من الافعال والحركات التي تزيل مهابة المجلس كالبيع والشراء والملاطفة في المجلس
- ❦ مادة ١٧٩٦ ❦ الحاكم لا يقبل هدية الخصمين ابدا
- ❦ مادة ١٧٩٧ ❦ الحاكم لا يذهب الى ضيافة كل من الخصمين قطعا
- ❦ مادة ١٧٩٨ ❦ يلزم الحاكم ان لا يوجد في حال وحركة "توجب التهمة" وسوء الظن كقبول احد الطرفين في داره والخلوة في مجلس الحكم معه او الاشارة بالعين او اليد او الرأس الى احدهما او قوله لاحدهما كلاما حقيقيا او قوله لاحدهما كلاما بلسان لم يفهمه الآخر
- ❦ مادة ١٧٩٩ ❦ الحاكم مأمور بالعدل بين الخصمين بناء عليه يلزم عليه ان يراعى العدل و المساواة في العلامات المتعلقة بالمحاكمة كاجلاس الطرفين واحالة النظر وتوجيه الخطاب وان كان اخذتهما من الاشراف والآخر من آحاد الناس
- 

### ❦ الفصل الثالث ❦

### ❦ في بيان وظائف الحاكم ❦

- ❦ مادة ١٨٠٠ ❦ الحاكم وكيل من قبل السلطان لاجراء المحاكمة والحكم
- ❦ مادة ١٨٠١ ❦ القضاء يتقيد ويتخصص بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصوصيات مثلا الحاكم المأمور بالحكم بمدة سنة يحكم في تلك السنة فقط وليس له ان يحكم قبل حلول تلك السنة او بعد مرورها وكذلك الحاكم المنصوب في ناحية يحكم في جميع اطراف تلك الناحية وليس له ان يحكم في غير ناحية والحاكم المنصوب على ان يحكم في محكمة معينة له ان يحكم في تلك المحكمة فقط وليس له ان يحكم في

### ﴿ المجلة ﴾

محل آخر وكذلك لو صدر امر سلطاني بان لا تسمع الدعوى المتعلقة بالخصوص القلائي ملاحظته "مادة لمصلحة العامة" ليس للحاكم ان يستمع تلك الدعوى ويحكم بها او ~~ي~~كان الحاكم بحكمه "مأذونا باستماع بعض الخصوصيات المينة" فله ان يستمع الخصوصيات التي اذن بها وان يحكم فيها فقط وليس له استماع ما عداها والحكم بها وكذلك لو صدر امر سلطاني بالعمل برأى مختهد في خصوص لما ان رأيه بالناس ارفق ولمصلحة "العصر اوفق فليس للحاكم ان يعمل برأى مختهد آخر منافي لرأى ذلك المختهد واذا عمل لا ينفذ حكمه

﴿ مادة ١٨٠٢ ﴾ ليس لاحد الحاكمين النصوبين لاستماع دعوى ان يستمع تلك الدعوى وحده ويحكم بها واذا فعل لا ينفذ حكمه ( انظر مادة ١٤٦٥ )

﴿ مادة ١٨٠٣ ﴾ اذا طلب احد الخصمين المرافعة في حضور حاكم وطلب الآخر المرافعة في حضور الآخر في اللفة التي تعدد حكامها ووقع بينهما خلاف بهذا الوجه يرجح الحاكم الذي اختاره المدعى عليه

﴿ مادة ١٨٠٤ ﴾ اذا عزل حاكم ولاجل عدم وصول خبر العزل اليه مدة كان قد استمع وفصل بعض الدعاوى في تلك المدة يكون حكمه صحيحا ولكن لا يصح حكمه الواقع بعد وصول خبر العزل اليه

﴿ مادة ١٨٠٥ ﴾ للحاكم ان يصيب ويعزل النائب ان كان مأذونا بذلك والا فلا ولا يعزل نائبه بعزله او واته ( انظر الى مادة ١٤٦٦ ) بناء عليه اذا توفي حاكم ناحيته فلنائبه ان يستمع الدعاوى التي تقع في تلك الناحية ويحكم بها الى ان يأتي حاكم غيره

﴿ مادة ١٨٠٦ ﴾ للنائب ان يحكم بالبيئة التي استمعها الحاكم وللحاكم ايضا ان يحكم بالبيئة التي استمعها نائبه وهو انه اذا استمع الحاكم بيئة في حق دعوى واخبر بها النائب فله ان يحكم باخبار الحاكم من دون ان يعيد البيئة والنائب المأذون بالحكم اذا استمع بيئة في خصوص وانتهى الى الحاكم فله ان يحكم من دون ان يعيد البيئة واما اذا كان ليس بمأذون بالحكم بل كان مأمورا بالتدقيق والاستكشاف فقط فليس للحاكم ان يحكم بابهائه ويلزم عليه ان يستمع البيئة بالدات

### ﴿ المجلة ﴾

﴿ مادة ١٨٠٧ ﴾ للحاكم بناحية ان يستمع دعوى الاراضى التى هى فى غير ناحية ولكن يلزم بيان حدودها الشرعية على الوجه الذى ذكر فى كتاب الدعوى

﴿ مادة ١٨٠٨ ﴾ يشترط ان لا يكون المحكوم له احد اصول الحاكم او احد فروعه او زوجته او شريكه فى المال الذى سيحكم به او اجره الخاص او متعلقه الذى يتعيش بنفقته بناء عليه ليس للحاكم ان يسمع دعوى احد هؤلاء ويحكم له

﴿ مادة ١٨٠٩ ﴾ اذا كان لاحد دعوى مع حاكم بلدته او احد منسوبيه الذين ذكروا فى المادة السابقة فان كان فى تلك البلدة حاكم غيره تحاكما اليه وان لم يكن فى تلك البلدة حاكم غيره ترافعا فى حضور حكم بصلبه برضاؤهما او فى حضور نائب ذلك الحاكم ان كان مأذونا بنصب النائب او فى حضور حاكم البلدة المجاورة لبلدتهم فان لم يرض الطرفان باحدى هذه الصور استدعيا مولى من قبل السلطان

﴿ مادة ١٨١٠ ﴾ يلزم الحاكم ان يراعى الاقدم فالاقدم فى رؤية الدعوى ولكن اذا كان تعجيل دعوى ورودها مؤخر من اجباب الحال والمصلحة يقدم رؤيتها

﴿ مادة ١٨١١ ﴾ يجوز استفتاء الحاكم من غيره عند الحاجة

﴿ مادة ١٨١٢ ﴾ يلزم على الحاكم ان لا يتصدى للحكم اذا تنوش ذهنه بعارضة مانعة لصحة التفكير كالغم والقصص والجوع وغلبة النوم

﴿ مادة ١٨١٣ ﴾ يلزم الحاكم ان يدقق فى اجراء المرافعات وان لا يوقع الامور فى عقدة التأخير

﴿ مادة ١٨١٤ ﴾ يضع الحاكم فى المحكمة دفترًا للمجلات ويقيد ويحرر فى ذلك الدفتر الاعلامات والسندات التى يعطيها بصورة منتظمة سالمة من الحيلة والفساد ويعتنى بالدقة بحفظ ذلك الدفتر واذا عزل سلم المجلات المذكورة الى خلفه اما بنفسه او بواسطة امينه

### ﴿ الفصل الرابع ﴾

#### ﴿ يتعلق بصورة المحاكمة ﴾

﴿ مادة ١٨١٥ ﴾ تجرى المحاكم المحاكمة علنا ولكن لا بغشى الوجه الذى يحكم به قبل الحكم

### ❖ المجلة ❖

❖ مادة ١٨١٦ ❖ اذا اتى الطرفان الى حضور الحاكم لاجل المحاكمة يأمر المدعى اولا بالتقرير وان كانت دعواه قد ضمت تحريرا قبل الحضور يصدق مضمونها من المدعى ثم يطلب جواب المدعى عليه ثانيا وهو ان يسأله بقوله ان المدعى يدعى عليك بهذا الوجه فما تقول انت

❖ مادة ١٨١٧ ❖ ان اقر المدعى عليه الزمه الحاكم باقراره وان انكر طلب البينة من المدعى

❖ مادة ١٨١٨ ❖ ان اثبت المدعى دعواه بالبينة حكم الحاكم بذلك وان لم يثبت يبقى له حق اليمين فان طلبه كلف الحاكم المدعى عليه على طلب المدعى باليمين

❖ مادة ١٨١٩ ❖ فان حلف المدعى عليه او لم يحلفه المدعى منع الحاكم المدعى من المعارضة للمدعى عليه

❖ مادة ١٨٢٠ ❖ اذا نكل المدعى عليه عن اليمين حكم الحاكم بنكوله واذا قال بعد ذلك احلف لا يلتفت الى قوله

❖ مادة ١٨٢١ ❖ يجوز الحكم والعمل بضمون الاعلام الذى اعطى من طرف حاكم محكمة والسند بلا بينة اذا كانا حارين وسالمين عن شبهة التزوير والتصنيع وموافقين لاصولهما

❖ مادة ١٨٢٢ ❖ اذا اصر المدعى عليه على سكوته عند الاستفهام كما ذكر آنفا ولم يقل لا ولا نعم بعد سكوته انكارا وكذلك لو اجاب بقوله لا اقر ولا انكر يعد جوابه هذا انكارا ايضا وتطلب البينة من المدعى في الصورتين كما ذكر آنفا

❖ مادة ١٨٢٣ ❖ لو اورد المدعى عليه ادعاء يدفع به دعوى المدعى عند ما اراد الاقرار او الانكار يعامل على وفق المسائل التى ذكرت في كتابى الدعوى والبيئات

❖ مادة ١٨٢٤ ❖ ليس لاحد الطرفين ان يتصدى للافادة ما لم تكمل افادة الآخر واذا تصدى يمنع من قل الحاكم

❖ مادة ١٨٢٥ ❖ يضع الحاكم فى المحكمة ترجانا موزونا به ومؤثنا لترجة كلام من لم يعرف اللسان الرسمى من الطرفين

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٨٢٦ ﴾ بخطر ويوصى الحاكم بالمصالحة للطرفين مرة او مرتين في  
المخاصمة الواقعة بين الاقرباء والاموال فيها رضى الطرفين في الصلح فان وافقا صالحهما  
على وفق المسائل المدرجة في كتاب الصلح والا اتم المحاكمة

﴿ ماده ١٨٢٧ ﴾ اذا اتم الحاكم المحاكمة حكم بمقتضاها وفهم الطرفين ذلك  
ونظم اعلاما جاويا للحكم والتنبيه مع الاسباب الموجبة له واعطاؤه للمحكوم له ولدى  
الايجاب ينظم نسخة ثانية ويعطيها للمحكوم عليه

﴿ ماده ١٨٢٨ ﴾ لا يجوز للحاكم تأخير الحكم اذا حضرت اسباب الحكم  
وشروطه بتمامها



## ﴿ الباب الثانى ﴾

## ﴿ فى الحكم ويشتمل على فصلين ﴾

## ﴿ الفصل الاول ﴾

## ﴿ فى بيان شروط الحكم ﴾

﴿ ماده ١٨٢٩ ﴾ يشترط فى الحكم سق الدعوى وهوانه ان حكم الحاكم  
بخصوص متعلق بحقوق الناس مشروط باداء احد على الآخر بذلك الخصوص فى  
اول الامر ولا يصح الحكم الواقع من دون سق دعوى

﴿ ماده ١٨٣٠ ﴾ يشترط حضور الطرفين حين الحكم يعنى يلزم حضور  
الطرفين وقت الحكم فى مجلسه بعد المحاكمة والمواجهة ولكن لو ادعى احد  
على الآخر خصوصا واقربه المدعى عليه ثم قل الحكم لو غاب عن مجلس الحكم  
فللحاكم ان يحكم فى غيابيه بناء على اقراره كذلك لو ابرك المدعى عليه دعوى  
المدعى واقام المدعى البينة فاذا غاب المدعى عليه من مجلس الحكم قبل الترقية  
والحكم فللحاكم ان يركى البينة ويعكم بها

## ﴿ المجلة ﴾

﴿ ماده ١٨٣١ ﴾ الحاكم ان يحكم على المدعى عليه بالبينة التي اقيمت في مواجهة وكيله اذا حضر في مجلس الحكم بنفسه وبالعكس يعني للحاكم ان يحكم على وكيل المدعى عليه بالبينة التي اقيمت في حضوره اذا حضر الوكيل بمجلس الحكم

﴿ ماده ١٨٣٢ ﴾ للحاكم ان يحكم بالبينة التي اقيمت في مواجهة احد الورثة اذا غاب عن مجلس الحكم على الوارث الآخر الذي احضر في الدعوى التي توجه خصوصتها الى جميع الورثة ولا حاجة الى اعادة البينة

## ﴿ الفصل الثاني ﴾

## ﴿ في بيان الحكم النهائي ﴾

﴿ ماده ١٨٣٣ ﴾ يدعى المدعى عليه من قبل الحاكم بطلب واستدعاء المدعى فان امتنع عن الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة بحضورها جبرا

﴿ ماده ١٨٣٤ ﴾ اذا امتنع المدعى عليه من الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة ولم يكن احضاره ممكنا يرسل اليه ثلاث مرات ورقة الدعوة المخصوصة بالمحكمة في ايام متفاوتة على طلب المدعى فان ابى ايضا المجهى فمهم الحاكم بانه سيُنصب له وكيلًا وسيُسمع الدعوى والبينة وعلى هذا الحال لو امتنع وابتى الحضور الى المحكمة وارسال وكيل نصب الحاكم له وكيلًا يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى والبينة في مواجهته وبعد التدقيق ان تبين انها مقارنة للصحة وثبت الحق حكم بمقتضى ذلك

﴿ ماده ١٨٣٥ ﴾ يبلغ الحكم القيايى الواقع على النوال المشروح للدعى عليه

﴿ ماده ١٨٣٦ ﴾ اذا حضر المحكوم عليه غيابيا الى المحكمة وتثبت بدعوى صالحة لدفع دعوى المدعى تنعم دعواه وتفصل على الوجه الموجب وان لم يثبت يدفع الدعوى او تثبت ولم يكن تثبته صالحا للدفع ينفذ الحكم الواقع ويجرى الباب



## ﴿ المجلة ﴾

### ﴿ الباب الثالث ﴾

#### ﴿ في رؤية الدعوى بعد الحكم ﴾

﴿ مادة ١٨٣٧ ﴾ الدعوى التي حكم بها واعلم بها موافقا لاصولها المشروعة  
يعنى بان حكم بها مع وجود شروط الحكم واساسه لا تجوز رؤيتها وسماعها تكرارا  
﴿ مادة ١٨٣٨ ﴾ اذا ادعى المحكوم عليه بان الحكم الذى لحق في حق الدعوى  
ليس موافقا لاصوله المشروعة وبين جهة عدم موافقته وطلب استئناف الدعوى  
يحقق الحكم المذكور فان كان موافقا لاصوله المشروعة يصدق والا يستأنف

﴿ مادة ١٨٣٩ ﴾ اذا لم يقع المحكوم عليه بالحكم الواقع في حق الدعوى ووجد  
في طلبه تمييز الاعلام الحاوى للحكم بدق الاعلام المذكور فان كان موافقا لاصوله  
المشروعة يصدق والا ينقض

﴿ مادة ١٨٤٠ ﴾ يصح دفع الدعوى قبل الحكم وبعد الحكم بناء عليه اذا  
بين وقدم المحكوم عليه في دعوى سنا صالحا لدفع الدعوى ووجد في ادعائه  
دفع الدعوى وطلب اعادة المحاكمة محقا يسمع ادعائه هذا في مواجهة المحكوم له وتجري  
محاكمتها ايضا مثلا اذا ادعى احد على الدار التي هي في تصرف الآخر بانها  
موروثة له من والده واثبت ذلك ثم بعد الحكم لو طهر سند معمول به بين ان والد  
المدعى كان قد باع الدار المذكورة الى والد ذى اليد تسمع دعوى ذى اليد  
واذا اثبت ذلك انتقض الحكم الاول وانقضت دعوى المدعى

### ﴿ الباب الرابع ﴾

#### ﴿ في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم ﴾

﴿ مادة ١٨٤١ ﴾ يجوز التحكيم في دعاوى المال المتعلقة بحقوق الناس  
﴿ مادة ١٨٤٢ ﴾ حكم المحكم لا يجوز ولا ينفذ الا في حق الخصمين الدين

### ﴿ المجلة ﴾

حكماة وفي الخصوص الذي حكمه به فقط ولا يتجاوز الى غير ذلك ولا يشمل سائر خصوصياتهما

﴿ مادة ١٨٤٣ ﴾ يجوز تعدد المحكم يعني يجوز نصب حكمين او ثلاثة او ازيد لخصوص يجوز ان ينصب كل من المدعى والمدعى عليه حكما

﴿ مادة ١٨٤٤ ﴾ اذا تعدد المحكمون على ما ذكر آنفا يلزم اتفاق رأى كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده

﴿ مادة ١٨٤٥ ﴾ للمحكمين ان يحكموا آخران كانوا مأذونين من الطرفين والا فلا

﴿ مادة ١٨٤٦ ﴾ اذا تعيد التحكيم بوقت يزول بمروره مثلا الحكم المنصوب على ان يحكم من اليوم الغد الى شهر ليس له ان يحكم الا في مدة ذلك الشهر لا ان يحكم بعد انقضاءه واذا حكم بعد الانقضاء لا ينفذ حكمه

﴿ مادة ١٨٤٧ ﴾ لكل من الطرفين عزل المحكم قبل الحكم ولكن اذا اجازة الحاكم المنصوب عن قبل السلطان المأذون بنصب النائب بعد تحكيم الطرفين اياه يكون بمنزلة نائب هذا الحاكم لانه استخلفه

﴿ مادة ١٨٤٨ ﴾ كما ان حكم الحكام لازم الاجراء في حق جميع الاهالى الذين في داخل قضائهم كذلك حكم المحكمين في حق من حكمهم وفي الخصوص الذي حكموا به لازم الاجراء بناء عليه ليس لاحد الطرفين ان يمتنع من قبول الحكم الذي وقع من المحكمين اذا كان موافقا لاصوله المشروعة

﴿ مادة ١٨٤٩ ﴾ اذا عرض حكم المحكم على الحاكم المنصوب من قبل السلطان صدقه ان كان موافقا للاصول والا نقضه

﴿ مادة ١٨٥٠ ﴾ اذا اذن الطرفان بالصلح المحكمين اللذين جعلوهما مأذونين بالحكم توفيقا لاصوله المشروعة يعتبر صلحهم وهو انه اذا وكل احد الطرفين احد المحكمين

## ﴿ المجلة ﴾

المحكمين والآخر الآخر بالصلح في الخصوص الذي تنازعا فيه وتصالما توفيقا  
للمسائل المندرجة في كتاب الصلح ليس لاحد الطرفين ان يجتمع من قبول هذا الصلح  
﴿ ماده ١٨٥١ ﴾ اذا فصل احد الدعوى الواقعة بين شخصين ولم يكن محكما  
يكون حكمه نافذا اذا رضى الطرفان واجازا حكمه ( انظر الى المادة ١٤٥٣ )  
تاريخ الارادة السنية في ٢٦ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

## ﴿ التوقيع ﴾

من اعضاء شورى الدولة	امين الفتوى	ناظر المعارف
سيف الدين	السيد خليل	احمد جودت
القاضي بدار الخلافة	رئيس محكمة التمييز الثاني	رئيس مجلس التدقيقات
العلية احمد خالد	السيد احمد حلمي	الشرعية ومجلس انتخاب
		الحكام السيد احمد خلوصي
معاون مدير الاعلام الشرعية	مستشار مفتش الاوقاف	
عبد الستار	عمر حلمي	

﴿ تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب ﴾



﴿ ثمن كتاب مجلة الاحكام العدلية ٢٥ قرشا فضة ﴾

## ﴿ فهرسة مجلة الاحكام العدلية ﴾

صحيحة

- ٠٠٢ صورة التقرير الذي تقدم للمرحوم عالي باشا الصدر الاعظم فيما يتعلق  
بالمجلة وذلك في غرة محرم سنة ١٢٨٦
- ٠١١ ﴿ المقدمة ﴾ في تعريف علم الفقه وتقسيمه
- ٠١٢ في بيان القواعد الفقهية
- ٠١٨ ﴿ الكتاب الاول ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيع
- ٠٢٢ فيما يتعلق بركن البيع
- ٠٢٤ في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب
- ٠٢٥ في حق مجلس البيع
- ٠٢٦ في حق البيع بالشرط
- ٠٢٧ في اقالة البيع
- ٠٢٨ في حق شروط البيع واوصافه
- » فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
- ٠٢٩ في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع
- ٠٣٣ في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل
- ٠٣٤ في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله
- ٠٣٥ في بيان المسائل المتعلقة بالبيع بالنسيئة والتأجيل
- ٠٣٦ في بيان حق محضروا البيع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض
- ٠٣٧ في بيان التزويد والتزويل في الثمن والمبيع بعد العقد
- ٠٣٩ في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيةهما
- ٠٤٠ في المواد المتعلقة بحبس المبيع
- ٠٤١ في حق مكان التسليم
- ٠٤٢ في مونة التسليم ولوازم اتمامه
- » في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

صحيحة	
٠٤٣	فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم النقل
٠٤٤	في بيان خيار الشرط
٠٤٥	في بيان خيار الوصف
٠٤٦	في حق خيار النقد
»	في بيان خيار التعيين
٠٤٧	في حق خيار الرؤية
٠٤٨	في بيان خيار العيب
٠٥٢	في القبن والتغير
٠٥٣	في بيان انواع البيع
»	في بيان احكام انواع البيوع
٠٥٥	في حق السلم
٠٥٦	في بيان الاستصناع
٠٥٧	في احكام بيع المربض
»	في حق بيع الوفاء
٠٦٠	في الكتاب الثاني في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة
٠٦٢	في بيان الضوابط العمومية
٠٦٤	في بيان مسائل ركن الاحارة
٠٦٥	في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها
٠٦٦	في شروط صحة الاجارة
٠٦٧	في فساد الاجارة وبطلانها
»	في بدل الاجارة
٠٦٨	في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الاجر الاجر
٠٧٠	فيما يصح للاجير ان يجلس المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح
٠٧١	في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة
٠٧١	في بيان خيار الشرط

في خيار الرقبة	٠٧٤
في خيار العيب	»
في بيان مسائل تتعلق بأجارة العقار	٠٧٦
في أجارة العروض	٠٧٨
في أجارة الدواب	»
في أجارة الآدمي	٠٨١
في تسليم المأجور	٠٨٣
في تصرف العاقدین في المأجور بعد العقد	٠٨٤
في بيان مواد تتعلق برد المأجور واحادته	٠٨٥
في ضمان المنفعة	»
في ضمان المستأجر	٠٨٦
في ضمان الاجير	٠٨٨
في الكتاب الثالث ﴿ في الاصطلاحات الفقهية الدائرة بالكفالة	٠٩٠
في ركن الكفالة	٠٩١
في بيان شرائط الكفالة	٠٩٢
في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة	٠٩٣
في بيان حكم الكفالة بالنفس	٠٩٥
في بيان احكام الكفالة بالمال	»
في بيان بعض الضوابط العمومية	٠٩٨
في البراءة من الكفالة بالنفس	»
في البراءة من الكفالة بالمال	٠٩٩
في الكتاب الرابع ﴿ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة	١٠٢
في بيان ركن الحوالة	١٠٣
في بيان شروط الحوالة	»
في بيان احكام الحوالة	١٠٤

﴿ الكتاب الخامس ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن	١٠٨
في المسائل المتعلقة بركن الرهن	»
في بيان شروط انعقاد الرهن	١٠٩
في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادته بعد عقد الرهن	»
في بيان مسائل تتعلق بالرهن والمرتهن	١١٠
في بيان مؤنة المرهون ومصارفه	١١١
في الرهن المستعار	»
في بيان احكام الرهن العمومية	١١٢
في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن	١١٤
في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل	١١٥
في بيع الرهن	»
﴿ الكتاب السادس ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات	١١٨
في بيان احكام عموميه تتعلق بالامانات	١١٩
في بيان المسائل المتعلقة بعقد الابداع وشروطه	١٢٠
في احكام الوديعة وضمانها	١٢١
في المسائل المتعلقة بعقد وشرط الاطارة	١٢٦
في بيان احكام العارية وضماناتها	١٢٧
﴿ الكتاب السابع ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة	١٣٣
في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها	١٣٤
في بيان شرائط الهبة	١٣٦
في حق الرجوع من الهبة	»
في هبة المريض	١٣٨
﴿ الكتاب الثامن ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالغصب والانتلاف	١٤٠

- ١٤١ في بيان احكام الغصب
- ١٤٤ في بيان المسائل المتعلقة بغصب العقار
- ١٤٥ في بيان حكم غاصب الغاصب
- » في مباشرة الاتلاف
- ١٤٧ في بيان الاتلاف تسببا
- ١٤٨ في الاشياء التي تحدث في الطريق العام
- ١٤٩ في جنابة الحيوان
- ١٥٢ ﴿ الكتاب التاسع ﴾ في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحجر والاكراه  
والشفعة
- ١٥٤ في بيان صنوف المحجورين واحكامهم
- ١٥٥ في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والمجنون والمعتوه
- ١٥٨ في السفبه المحجور
- » في المديون المحجور
- ١٥٩ في بيان المسائل التي تتعلق بالاكراه
- ١٦٠ في بيان مراتب الشفعة
- ١٦٢ في بيان شرائط الشفعة
- ١٦٤ في بيان طلب الشفعة
- ١٦٥ في بيان حكم الشفعة
- ١٦٨ ﴿ الكتاب العاشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة  
بالشركات
- ١٧٠ في تعريف شركة الملك وتقسيما
- ١٧١ في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة
- ١٦٥ في بيان الديون المشتركة
- ١٧٩ في تعريف القسمة وتقسيما
- ١٨٠ في بيان شرائط القسمة



١٨٢	في بيان قسمة الجميع
١٨٤	في بيان قسمة التفريق
١٨٥	في بيان كيفية القسمة
١٨٦	في بيان الخيارات
١٨٧	في بيان فسخ القسمة وإقالتها
١٨٨	في بيان احكام انقسامه
١٩٠	في بيان المهابة
١٩٣	في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك
١٩٤	في حق المعاملات الجوارية
١٩٧	في الطريق
١٩٨	في بيان حق المرور والمجرى والسيل
٢٠٠	في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة
٢٠٢	في بيان كيفية استملاك الاشياء المباحة
٢٠٣	في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية
٢٠٤	في بيان حق الشرب والشفة
٢٠٥	في احياء الموات
٢٠٦	في بيان حريم الابار المحفورة والمياه المجرأة والاشجار المغروسة بالاذن السلطاني
	في الاراضي الموات
٢٠٨	في بيان المسائل العائدة الى احكام الصيد
٢١٠	في بيان التعميرات الاموال المشتركة وسائر مصارفها
٢١٢	في حق كرى النهر والمجارى واصلاحها
٢١٤	في بيان تعريف شركة العقد ونفسيهما
٢١٥	في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد
٢١٦	في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال
٢١٧	في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد

٢١٩	في بيان شركة المفاوضة
٢٢١	في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال
٢٢٤	في بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال
٢٢٧	في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه
٢٢٨	في بيان تعريف المضاربة وتقسيمها
»	في بيان شروط المضاربة
٢٢٩	في بيان احكام المضاربة
٢٣٢	في بيان المزارعة
٢٣٣	في بيان المساقاة
٢٣٥	﴿ الكتاب الحادى عشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالوكالة
»	في بيان ركن الوكالة وتقسيمها
٢٣٧	في بيان شروط الوكالة
٢٣٨	في بيان احكام الوكالة
٢٣٩	في بيان الوكالة بالشراء
٢٤٣	في بيان الوكالة بالبيع
٢٤٥	في بيان المسائل المتعلقة بالأمور
٢٤٧	في حق الوكالة بالخصومة
»	في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل
٢٥٠	﴿ الكتاب الثانى عشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالصلم والابراء
٢٥١	في بيان من يعقد الصلم والابراء
٢٥٢	في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطها
٢٥٣	في الصلم من الاعيان
٢٥٤	في بيان الصلم عن الدين اى الطلب وسائر الحقوق
٢٥٥	في بيان المسائل المتعلقة باحكام الصلم

٢٥٦	في بيان المسائل المتعلقة بأحكام الإبراء
٢٥٩	﴿ الكتاب الثالث عشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاقرار
٢٦٠	في بيان وجوه صحة الاقرار
٢٦٢	في بيان الاحكام العمومية
٢٦٣	في بيان نفي الملك والاسم المستعار
٢٦٤	في بيان اقرار المريض
٢٦٧	في بيان الاقرار بالكتابة
٢٧٠	﴿ الكتاب الرابع عشر ﴾ في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالدعوى
٢٧١	في بيان شروط صحة الدعوى
٢٧٤	في دفع الدعوى
٢٧٥	في بيان من كان حصصا ومن لم يكن
٢٧٨	في بيان التناقص
٢٨١	في حق مرور الزمان
٢٨٦	﴿ الكتاب الخامس عشر ﴾ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبينات والتحليف
٢٨٧	في بيان تعريف الشهادة ونصابها
»	في بيان كيفية اداء الشهادة
٢٨٩	في بيان شروط الشهادة الاساسية
٢٩٠	في بيان موافقة الشهادة للدعوى
٢٩٢	في بيان اختلاف الشهود
٢٩٣	في تركية الشهود
٢٩٥	في تحليف الشهود
»	في رجوع الشهود عن الشهادة

## مصحفة

٢٩٦	في التواتر
٢٩٧	في بيان المحرم الخطية
د	في بيان القرينة القاطعة
د	في بيان التحليف
٢٩٩	في بيان التنازع بالإبدى
٣٠٠	في ترجيح البينات
٣٠٣	في القول لمن وتحكيم الحال
٣٠٤	في التحالف
٣٠٧	في الكتاب السادس عشر في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالقضاء
٣٠٨	في بيان اوصاف الحاكم
٣٠٩	في بيان آداب الحاكم
د	في بيان وظائف الحاكم
٣١١	فيما يتعلق بصورة المحاكمة
٣١٣	في بيان شروط الحكم
٣١٤	في بيان حكم الغيابي
د	في رؤية الدعوى بعد الحكم
٣١٥	في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم



# مَطْبُوعَاتُ جَدِيدَةٍ

﴿ تطبع الآن في مطبعة الجوائب ﴾

﴿ كتب عربية ﴾

( ١ ) رسائل ابي بكر الخوارزمي

﴿ كتب تركية ﴾

( ٢ ) القانون الاساسى تركى وعربى

( ٣ - ) ترجمة تاريخ روبرتسون فى كشف امريكا ترجمه من اللغة الانكليزية الى

اللغة التركية كاتب عصره المرحوم عبدالغفار انيس افندى مترجم الباب العالى اذ ذلك

﴿ نظمات الدولة العلية وقوانينها ﴾

﴿ تطبع الآن فى مطبعة الجوائب باللغة العربية ﴾

لا يخفى ان نظمات الدولة العلية وقوانينها محصورة فى كتاب يقال له « الدستور »  
واهم هذه النظمات التى لم يغير مآلها ولم يزل يعمل باصولها وفروعها هى  
هذه المجلة التى تم طبعها فى مطبعة الجوائب اما بقية القوانين والنظمات التى  
فى الدستور فغنى ما التى بالمره ومنها ما غير ومنها ما عدل ومن القوانين الاخيرة  
ما طبع اخيرا وسمى « بقوانين موقته » وعندما ذاكرنا الشهم الهمام الافخم  
حضرة دولتو جودت باشا ناظر الاحكام العلية فى هذا الخصوص اعاذنا ان  
تلك القوانين اعنى القوانين المعدلة شرع الآن فى تنقيحها مرة اخرى وبعض  
ما طبع منها الآن غير معمول به وحيث ان مرادنا طبع جميع هذه القوانين فى  
كتاب مخصوص رأينا من المناسب انتظار اتمام الباب العالى لها فالذين يطلبون  
منا ان نرسل لهم الدستور ينبغى ان يعلموا ان جل ما نضمنه غير معمول به  
فالاولى ان ينتظروا الى ان تطبع القوانين والنظمات المذكورة

﴿ كتب اخرى طبعت في مطبعة الجواب وهي من تأليف الشهم الهمام ﴾  
 ﴿ الامير السيد محمد صديق حسن خان بهادر ملك بهوبال المعظم ﴾

قرش

- ٢٠ لقطة الجبلان مما تمس الى معرفته حاجة الانسان وفي آخرها خبيثة الاكوان
- في افتراق الامم على المذاهب والاديان
- ١٢ حصول المامول من علم الاصول
- ١٢ البلغة في اصول اللغة
- ٥٥ فخصن البان المورق بمحسنات البيان
- ٥٧ نشوة السكران من صهباء تذكّار الغزلان
- ٥٤ العلم الخفاق من علم الاشتقاق

﴿ كتب اخرى طبعت في مطبعة الجواب ﴾

- ٢٠ الموازنة بين ابي تمام والبعثري للشيخ العلامة ابي الحسن بن بشر بن يحيى  
 الامدي ( هذا الكتاب لم يطبع بعد في غير مطبعة الجواب )
- ٥٦ بديع الانشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات للشيخ الامام مرعي بن الشيخ  
 الامام يوسف بن ابي بكر احمد المقدسي
- ٥٤ ترجمة القانون الاساسي والخط الهمايوني الشريف الى اللغة العربية
- ٥٣ ترجمة نظامات مجلسي الاعيان والمعاون الى اللغة العربية
- ٥١ رسالة في المكايل والمقاييس العلمية بالديار المصرية تأليف عزتو محمود بك الفلكي

﴿ كتب تركية طبعت بمطبعة الجواب ﴾

- ٥٥ حقوق ملل مترجم من اللغة الفرنسية
- ٥٦ ترجمة مقدمة اقوام المسالك
- ٥٤ احلاق حبيده للاديب محمد سعيد افندي
- ٥٦ ديوان المرحوم صبري شاكر الشهير
- ٥٣ تخميس قصيدة البردة للمرحوم نجفي افندي

﴿ مطبوعات الجوائب ﴾

﴿ الكتب الآتية يسأل عنها من ادارة الجوائب الكائنة امام الباب العالى ﴾

﴿ كتب من تأليف محرر الجوائب ﴾

- قرش ٤٠ كتاب سر البال في القلب والابدال وهو يحتوى على أكثر من ٦٠٠ صحيفة  
حسن الطبع يحتوى على تبين معانى الالفاظ و انساق وضعها  
٨٠ الساق على الساق فيما هو الفاريق او ايام وشهور واعوام في عجم العرب  
والانجم ( طبع في باريس على شكل غريب )  
٢٠ سند الراوى في الصرف الفرنساوى سهل العارة لتعليم اللغة الفرنسية  
١٣ غنية الطالب ومنية الراغب في الصرف والحوو حروف المعاني طبع في مطبعة الجوائب

﴿ كنز الرغائب في مستخبات الجوائب اعتنى بجمعها مدير الجوائب ﴾

- ٢٠ ﴿ الجزء الاول ﴾ يشتمل على بعض ما في الجوائب من اصول اللطيفة  
والمقامات الطريفة والمقالات الادبية  
٢٠ ﴿ الجزء الثانى ﴾ يحتوى على تفصيل ذكر حرب جرمانيا مع فرنسا من اولها  
الى آخرها  
٢٠ ﴿ الجزء الثالث ﴾ يشتمل على بعض القصائد التى نظمها محرر الجوائب في  
الاستانة وهى التى ادرجت بالجوائب وهو جزء من ديوانه  
١٠ ﴿ الجزء الرابع ﴾ يشتمل على القصائد التى نظمها افاضل العصر من العلماء  
والادباء في مدح محرر الجوائب  
٢٥ ﴿ الجزء الخامس ﴾ يشتمل على جميع ما في الجوائب من الحوادث التاريخية  
والوقائع الدولية التى حدثت في الممالك العثمانية وفي الدول الاجنبية من جلته الامور  
والقرايين السلطانية وغير ذلك من المعاهدات التى صدرت في الخطوب الشهيرة  
٢٥ ﴿ الجزء السادس ﴾ يشتمل على ما في الجوائب من الحوادث التاريخية  
والوقائع الدولية من جلته الامور السلطانية التى صدرت في الخطوب الشهيرة  
وغير ذلك من الفوائد التى يحتاج اليها كل اديب اريب ويرتاح اليها كل مؤلف لبيب

